

مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ العراق الاقتصادي
في القرن الرابع الهجري

الدكتور عبد العزيز الدوري



تاريخ العراق الاقتصادي

في القرن الرابع الهجري


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)



مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ العراق الاقتصادي
في القرن الرابع الهجري

الدكتور عبد العزيز الدوري

الفهرسة أثناء النشر ــ إعداد مركز دراسات الوحدة العربية

الدوري، عبد العزيز

تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري/

عبد العزيز الدوري.

٣٢٥ ص.

بيليوغرافية: ص ٣٠٥ ــ ٣٢٠.

يشتمل على فهرس.

١. العراق ــ الوضع الاقتصادي ــ التاريخ أ. العنوان

956.702

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون ص.ب: ٦٠٠١ ــ ١١٣ ــ بيروت ــ لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ ــ ٨٦٩١٦٤ برقياً: «مرعربي»

فاكسيميلي: ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)

الطبعة الأولى: بغداد، مطبعة المعارف، ١٩٤٨

الطبعة الثانية: بيروت، دار المشرق، ١٩٧٤

الطبعة الثالثة: بيروت، كانون الثاني/ يناير ١٩٩٥

إلى ذكرى وَالدَيّ



المحتويات

الفصل الثاني: الزراعة

مُقدِّمَة الطّبعَة الثانيَة

كُتبت هذه الدراسة خلال الأعوام ١٩٤٠ - ١٩٤٢، رسالة للدكتوراه، وعُرّبت عام ١٩٤٨، ونُشرت ببغداد دون تغيير.

وفي السنوات التي تلت بدأ الاهتمام يتزايد بتاريخ الإسلام الاقتصادي، وظهرت بحوث علمية تتناول موضوعاً أو آخر، جلّها في هيئة مقالات مع قليل من الكتب الجدية. ومن ناحية أخرى نُشرت بعض المصادر الأولية، كما تيسّر الاطلاع على بعض المخطوطات.

وقد أُجريت على الدراسة تعديلات محدودة عند الضرورة، وأضيفت معلومات جديدة، وأشير إلى المصادر والدراسات الحديثة. ولكنَّ الدراسة بقيت في الأساس كما وُضعت.

ولم تبقَ ضرورة للتأكيد على أهمية دراسة الحياة الاقتصادية كجانب حيوي من تاريخ الحضارة وقاعدة لفهم الحركات الاجتماعية ولتوضيح الكثير من التطورات العامة، سياسية وفكرية.

وإن وجد المشتغلون بالتاريخ والاقتصاد في هذه الدراسة ما يحفز على العناية بتاريخنا الاقتصادي فذلك أفضل ما تتوخاه.

عبد العزيز الدوري

١٩٧٤/١/١



تصدير

كان القرن الرابع الهجري فترة حاسمة في تطور الحياة الاقتصادية في العراق في العصور المتوسطة. فقد أدى التغلب البويهي، بالإضافة إلى الاتجاه الطبيعي في التطور، إلى إحداث تبدلات وبدع كثيرة، إذ اتخذ الإقطاع، لأول مرة، صفة عسكرية، وتكاثرت المكوس أو الضرائب غير المشروعة، وحصل التلاعب بالعملة كوسيلة للتوفير، ووصل النظام الصيرفي أوجه في التطور، وظهرت طبقة رأسمالية مهمة، ونشأت حركة منظمة بين الطبقة العاملة.

وقد كان نصيب هذا القسم من التاريخ العربي من العناية ضئيلاً. وما هذه الدراسة إلاّ محاولة لإلقاء بعض الضوء على ناحية معقّدة من نواحي الحياة في فترة مهمة وغامضة.

ويسرني أن أعرب عن شكري لأستاذي البروفسور مينورسكي لارشاداته القيّمة ومساعداته طوال فترة إعداد هذه الرسالة. كما وأشكر الدكتور برنارد لويس، والأستاذ هـ.ا.ر.جب على كثير من الاقتراحات المفيدة.

كمبرج، أيار/ مايو ١٩٤٢



الفصل الأول

العوامل الجغرافية التي تؤثر في تاريخ العراق

«ايه ذا النهر الذي أنتج كل شيء، لقد نشرت الآلهة الخصب على جنباتك حين شقتك».

[دعاء سومري]



أولاً: حدود[1] ما بين النهرين في القرن الرابع الهجري

يقسم الجغرافيون العرب بلاد ما بين النهرين إلى منطقتين: المنطقة الجنوبية ويسمونها «العراق»، والمنطقة الشمالية ويسمونها «الجزيرة»، إلاّ أن معلوماتهم عنهما ليست كافية لدرجة تمكننا من تعيين حدود كل منهما بدقة تامة.

١ ــ العراق، السواد

فهناك ارتباك كثير بشأن مدلول كلمة «العراق» نتيجة وجود كلمة تكاد تكون مرادفة لها وهي «السواد» وتشير إلى منطقة تكاد تساوي العراق. فكلمة سواد تشير في الحقيقة إلى الأراضي الغرينية التي تكوّن عامة أراضي منطقة العراق. ويمكننا أن نقول، استناداً إلى ابن خرداذبه (٢٧٢ هـ/ ٨٨٥ م)، والاصطخري (٣١٨ - ٣٢١ هـ/ ٩٣٠ - ٩٣٣ م)، وابن رسته (حوالى ٣٠٠ هـ/ ٩١٢ م)،

(*) جرى وضع هوامش الكتاب وقائمة المصادر فيه كما وردت في الطبعة الثانية من الكتاب، الصادرة عن دار المشرق عام ١٩٧٤، وذلك بموافقة المؤلف. (المحرر).

(١) لا يقصد بكلمة (حدود) في الأدب الجغرافي العربي، المعنى الحديث (Frontiers) لهذه الكلمة، بل تعني (نهايات) بمعنى الاتساع التام لمنطقة ما (انظر Minorsky, H. A., p. 30) وكانت تستعمل من قبل الجغرافيين العرب لوصف نهايات قطر من الأقطار (ابن خرداذبه، ص ١، H.A., p. 99 and p. 101) أو نهايات منطقة ما. H.A., folio 7a، ابن حوقل، ص ٢٠٩، ص ٢١٠، ص ٢٣٥. ياقوت: معجم البلدان، ج ٣، ص ١٣٥.

والمسعودي (٣٣٢ هـ/ ٩٤٣ م)، وابن حوقل (٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م)، إن السواد يمتد من العلث وحربى شمالاً إلى الخليج العربي جنوباً ومن حلوان شرقاً إلى العذيب بجوار القادسية غرباً[٢] . ويتفق سهراب (حوالى ٩٠٠ م) مع الجغرافيين المذكورين، حين يعدد طساسيج السواد، ويضع حده الشمالي ما بين ثلاثة وأربعة فراسخ فوق العلث[٣].

ويتفق المؤلفون في تحديد العراق من الشرق والجنوب والغرب، ويعتبرون حدوده عين حدود السواد، إلاّ أنهم يختلفون في حدوده الشمالية. فالمسعودي يجعلها منطبقة على حدود السواد[٤]. ويحدد الاصطخري وابن حوقل العراق كما يلي: من تكريت شمالاً إلى الخليج العربي جنوباً، ومن حلوان شرقاً إلى القادسية غرباً، كما أنهما يجعلان حدية في القسم الوسطي بين واسط والطيب، وفي القسم الجنوبي بين البصرة وجُبّى[٥]. ويعتبر المقدسي (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م) الخط من الأنبار إلى السن حد العراق الشمالي[٦]. ويعرف الماوردي (٤٥٠ هـ/ ١٠٥٨ م) السواد بأنه القسم الذي تغطيه «الزروع والأشجار» من العراق. ثم يقع في الخطأ حين يعطي العراق حدود السواد[٧]. ويتابعه في هذا الخطأ كل من الخطيب البغدادي (توفي ٤٦٣ هـ/ ١٠٧١م)[٨] وياقوت الحموي (توفي ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٨ م)[٩]. ولكننا ان صلحنا الماوردي، بتنظيم معلوماته، كان حد العراق الشمالي بلدة الحديثة التي تقع على مسافة اثني عشر فرسخاً[١٠] شمال السن[١١].

٢ ـ الجزيرة

والجزيرة تعني عادة الأراضي التي تحيط بها المياه، ومن هنا فإن المنطقة التي

---

(٢) ابن خرداذبه، ص ١٤، ابن رسته، ص ١٠١ ـ ٥ وص ١٠٧، الاصطخري، ص ٧٨ ـ ٩، المسعودي: التنبيه والإشراف، ص ٣٨ وقد كتبه ٣٤٥ هـ/ ٩٥٦ م، ابن حوقل، ص ٢٣٤.

(٣) Le Strange, I, p. 20.

(٤) المسعودي ـ التنبيه، ص ٣٨.

(٥) الاصطخري، ص ٧٨ ـ ٩، ابن حوقل، ص ٢٣١.

(٦) المقدسي، ص ١٣٤.

(٧) الماوردي، ص ١٦٦.

(٨) الخطيب البغدادي ـ تاريخ بغداد، ج ١ (دار الكاتب العربي، بيروت)، ص ١١ ـ ١٢.

(٩) معجم البلدان، ج ٣، ص ١٧٥.

(١٠) ابن خرداذبه، ص ٩٣.

(١١) الماوردي، ص ١٦٦.

يحدها دجلة والفرات شمال العراق يشملها هذا الاسم. ولكن مفهوم الجزيرة تاريخياً وإدارياً يشمل أراضي تتجاوز النهرين، وهذا يوضح الاختلاف في المصادر حول حدود الجزيرة.

يذكر مؤلف **حدود العالم**، بشكل عام، ان منطقة الجزيرة يحيط بها دجلة والفرات، وهي لذلك تسمى الجزيرة[١٢]. ويبدو الاصطخري أكثر تحفظاً، فهو يبين أن الجزيرة يحدها خط يمر من الانبار إلى تكريت في الجنوب، ثم يسير شمالاً إلى السن والحديثة والموصل وجزيرة ابن عمر حتى آمد، ثم يتجه غرباً إلى سميساط فالفرات الذي يكوّن حدها الغربي. ويضيف إلى ذلك قوله: «وعلى شرقي دجلة وغربي الفرات مدن وقرى تنسب إلى الجزيرة وهي خارجة عنها لقربها منها»[١٣]، وهو بهذا يشير إلى الفرق بين المفهوم الشائع للجزيرة وبين المفهوم الفعلي. أما ابن حوقل الذي يتابع الاصطخري عادة، فإنه هنا أكثر وضوحاً من سلفه، إذ يعطي حدود الجزيرة كما يذكرها الاصطخري، ثم يشير إلى قرى ومدن «خارجة عنها ونائية منها»، ويذكر انها تحسب على الجزيرة، ليبين انها تشمل الأراضي بين النهرين ووراءهما[١٤].

ويُدخل ابن حوقل الأراضي على الزابين في الجزيرة[١٥]. ويجعل ابن خرداذبه مدينتي ارزن وميافارقين ـ شمال دجلة ـ من الجزيرة[١٦] بينما يضيف ابن رسته ملطية إليها[١٧]. أما المقدسي فيجعل آمد ثغر الجزيرة الشمالي[١٨].

وهكذا يتبين أن الجزيرة لا تقتصر على الأراضي بين دجلة والفرات، بل تشمل جهات تقع شمال الدجلة ـ ارزن وميافارقين وسعرت[١٩] وأراضٍ تمتد على الضفة الغربية للفرات[٢٠]، وبعض المناطق شرق دجلة على شرقي الخازر وفي ما بين الزابين[٢١].

---

(١٢) حدود العالم، ص ١٤٠.
(١٣) الاصطخري، ص ٧١ ـ ٢.
(١٤) ابن حوقل، ص ٢٠٩، وطبعة كرامرز، ص ١٨٩، وانظر ص ١٥٤.
(١٥) ن. م. طبعة كرامرز، ص ٢٠٥، قارن الاصطخري، ص ٧٦ ـ ٧٨، وانظر ابن جبير، ص ٢٤٨.
(١٦) ابن خرداذبه، ص ٩٧، المقدسي، ص ١٣٦.
(١٧) ابن رسته، ص ١٠٦، قارن بالاصطخري، ص ٧٥.
(١٨) المقدسي، ص ١٣٦.
(١٩) يذكر الشابشتي (الديارات) أن سعرت مدينة كبيرة من ديار ربيعة قرب ارزن. ط ١، ص ١٢٦.
(٢٠) انظر أيضاً: Dillemann, p. 103، المقدسي، ص ١٣٧ ـ ٨.
(٢١) انظر قدامة بن جعفر ـ الخراج، ص ٢٤٦.

والخلاصة، فإن بلاد ما بين النهرين، بمنطقتيها العراق والجزيرة يحدها خط يبدأ من عبادان على الخليج العربي، ويسير شمالاً إلى جُبى فالطيب فحلوان، ثم يتجه وجهة شمالية غربية إلى تكريت ثم السن ثم حديثة ثم الموصل ثم جزيرة ابن عمر ثم ارزن، وبعد ذلك يسير غرباً إلى ميافارقين وآمد وملطية، ثم جنوباً مع الفرات إلى العذيب، ثم شرقاً بعد أن يدور حول البطيحة إلى البصرة فالخليج العربي.

ثانياً: طبيعة بلاد ما بين النهرين

تؤثر البيئة الطبيعية في مصير سكانها، فسكان الجبال يختلفون عن فلاحي السهول، وهؤلاء يختلفون عن الرعاة في الفيافي.

١ ــ الجزيرة

أما أرض ما بين النهرين، فترتفع تدريجياً في الاتجاه الشمالي. فالجزيرة، أو المنطقة الشمالية، سهل تلولي يتراوح ارتفاعه بين مائتين وألف قدم[٢٢]، وتغطي أكثره المراعي[٢٣]. ومع أنها تحوي أراضٍ قاحلة[٢٤]، إلاّ أن مراعيها أوفر من مراعي السواد، وأقدر على إعاشة عدد أكبر من المواشي[٢٥]. وإذا ما قورنت الجزيرة بالسواد، تبين أنها أكثر أمطاراً، وأن زراعتها أقل اعتماداً من زراعة السواد على مياه القنوات[٢٦]. وتجري كل روافد دجلة، باستثناء ديالي، في هذه المنطقة. وتجري الأنهار في وديان عميقة وصخرية على الأكثر، ولكن يمكن بوسائل بسيطة سحب الماء من الروافد إلى الحقول[٢٧]. وهكذا يتضح أن الماء موزّع في أنحاء المنطقة، وهذا هو سبب انتشار القرى والمدن في مختلف أنحاء الجزيرة[٢٨].

إن القسم الأعلى من الجزيرة، شمال سنجار وجبل عبد العزيز، هو في الغالب سهل يصلح للزراعة والرعي، ولذا كان أبداً مسرحاً للتداخل بين البدو والفلاحين. أما

---

(٢٢) طه الهاشمي، ص ٣٢.

(٢٣) Le Strange, II, p. 24.

(٢٤) ابن حوقل، ص ٢٢٧ - ٢٢٩.

(٢٥) سعيد حمادة، ص ١٩.

(٢٦) ن.م.

(٢٧) طه الهاشمي، ص ٣٤ - ٣٥.

(٢٨) ن.م.

البادية جنوب سنجار فكانت مصدر إغراء للقبائل وخاصة في الشتاء، في حين أن منطقة قرجا داغ لا تصلح للزراعة، ولكن مراعيها الصيفية تجتذب البدو وبذلك تهدد القارين.

ولم تكن للجزيرة حدود طبيعية، فالجبال يسهل عبورها في بعض الأماكن، والأنهار والجداول كانت سبل اتصال لا موانع، ولم تكن هناك حدود واضحة بين السهوب والأراضي المزروعة. لذا كانت الجزيرة مفتوحة دائماً لضغط القبائل العربية من الجنوب والغرب. وهناك خط آخر للهجرة إلى الجزيرة من الجبال الكردية والأرمنية في الخريف والشتاء وهذا فتح الباب لهجرة كردية إلى أعلى الجزيرة[٢٩].

٢ ـ السهل الغريني والبطيحة

وتتكون المنطقة الجنوبية، باستثناء البطيحة، من سهل غريني غني يتراوح ارتفاعه بين خمسين ومئة قدم فوق سطح البحر[٣٠]. ولا تكفي الأمطار للزرع، كما أنها تسقط في غير مواسمها[٣١]، وهذا ما يستوجب حفر القنوات، وبنتيجة ذلك اقتصرت السكنى على ضفاف الأنهار وتبع ذلك توزيع المدن والقرى[٣٢]. ثم ان المراعي ليست وافرة، وفترة الخضرة فيها قصيرة، ولذا كانت الظروف غير مشجعة على تربية المواشي[٣٣]. ومن أهم ظواهر هذه المنطقة، انخفاض ضفاف الأنهار مما يؤدي إلى تكرار الفيضانات[٣٤].

أما البطائح (أو البطيحة) فإنها تغمر مساحات واسعة بين واسط والبصرة، إذ تبتدىء في فترتنا من القطر[٣٥] على دجلة ومن جنوب شرق الكوفة وتغمر المجرى

---

(٢٩) كانت المنطقة الواقعة في النهاية الشرقية من الجزيرة العليا تدعى قبل الإسلام باسم «بيت عربايا» و«باعربايا». ويسمي المقدسي المناطق الرئيسية للجزيرة باسم القبائل العربية الكبرى الثلاثة ـ ديار ربيعة (شرقاً) وديار مضر (غرباً) وديار بكر (شمالاً). انظر Dillemann, pp. 72 - 88, p. 133 ff.، المقدسي، ص ١٣٧، دائرة المعارف الإسلامية، (ط. ١) مادة Kurds، ابراهيم شريف ـ الجغرافية التاريخية للعراق بغداد، جزآن، بلا تاريخ.

(٣٠) Le Strange, II, p. 24، طه الهاشمي، ص ٣٤.

(٣١) سعيد حمادة، ص ١٩، طه الهاشمي، ص ٣٤.

(٣٢) طه الهاشمي، ص ٣٥.

(٣٣) ن.م.، ص ٣٥، قدامة، ص ٢٤٠، ياقوت ـ معجم البلدان، ج ١، ص ٦٦٩، ابن حوقل، ص ٢٣٨.

(٣٤) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ١، ص ٦٦٩.

(٣٥) وتقع القطر جنوب واسط مسافة ٢٢ فرسخاً. قدامة، ص ١٩١.

السفلي لكل من دجلة والفرات[٣٦]. ويكثف فيها القصب عدا بعض البقع، ولا يمكن الانتقال فيها إلاّ خلال قنوات ضيّقة بين القصب[٣٧]. وقد كانت مياه البطيحة ضحلة لا تسمح بمرور القوارب النهرية فيها، ولذا استعملت المشاحيف التي تدفع بالمرادي للتنقل فيها[٣٨]. وكان الجو حاراً رطباً[٣٩] موبوءاً بالملاريا[٤٠]. وهناك بعض البقع من الأرض اليابسة مبعثرة في البطيحة، وهي غنية مزروعة تعمرها القرى والأكواخ[٤١].

ويشير ابن رسته إلى الأراضي المرتفعة في البطيحة وإلى بعض الآثار تحت الماء[٤٢]. ويذكر المقدسي بعض مدن البطيحة وقراها مثل العليق والجامدة والحدادية والزبيدية[٤٣]. وفي فترة تالية يذكر ياقوت بعض المدن[٤٤] والقنوات [٤٥] في المنطقة.

وتدعى البقعة الصافية من الماء الخالية من القصب في البطيحة بـ «الهول» أو «الهور»[٤٦]. ويعدد سهراب أربعة أهوار بين القطر ونهر أبي الأسد وهي: بحصّى وبكمصى وبصرياثا والمحمدية. وتوجد قناة تصل هور المحمدية بنهر أبي الأسد الذي يصب في دجلة العوراء[٤٧] ويعطي ياقوت أسماء مختلفة للاهوار الأربع[٤٨].

وتمتد البطيحة في الشمال الغربي إلى جوار الكوفة ونفّر[٤٩]. ويجري الفرات إلى البطيحة جنوبي واسط وإلى الشمال من البصرة[٥٠]. ويتحدث ابن حوقل عن

---

(٣٦) ابن رسته، ص ١٨٥، المسعودي، ج ١ ص ٢٨٨، سهراب، ص ١١٨ - ١١٩، Le Strange I, p.1, pp. 28. ويبين سهراب (ص ١١٨) ان دجلة يجري إلى البطيحة في القطر، وان الفرات يجري إليها في نقطة مقابلة، أما ابن رسته (ص ٩٤) فيذكر أن الفرات يجري إلى البطيحة في كسكر.

(٣٧) ابن رسته، ص ١٨٥، Le Strange I, p. 28، المقدسي، ص ١٩، طه الهاشمي، ص ٥١١.

(٣٨) ابن حوقل، ص ٢٣٨.

(٣٩) المقدسي، ص ١١٩.

(٤٠) Le Strange, II, p. 41، طه الهاشمي، ص ٥١١.

(٤١) ياقوت - معجم البلدان، ج ١، ص ٦٦٩، Le Strange, II, p. 41, I, p. 20.

(٤٢) ابن رسته، ص ٩٥.

(٤٣) المقدسي، ص ١٣٤.

(٤٤) ياقوت - معجم البلدان، ج ١، ص ٥٩٤، ج ٢، ص ٣٢، وج ٤، ص ٦٦٤، وص ٩٣٤، وص ٩٧٠.

(٤٥) ن.م.، ج ٢، ص ٩٣٠، ج ٤، ص ٨٤٠، وص ١٠٢٦.

(٤٦) ابن رسته، ص ١٨٥، Le Strange I, p. 28.

(٤٧) سهراب، ص ١٣٥.

(٤٨) ياقوت - معجم، ج ٢، ص ٥٦، وص ١٣٤، ج ٣، ص ٣١١، وص ٥٨١.

(٤٩) ابن حوقل، ص ٢٣٨، الاصطخري، ص٨١ - ٢.

(٥٠) سهراب، ص ١١٨، مروج الذهب، ج ١، ص ٢١٥.

بطائح البصرة[٥١]. ويشير مؤلف حدود العالم إلى بطيحتين في العراق: بطيحة الكوفة وبطيحة البصرة[٥٢]، ويظهر أن هذه المعلومات تشير إلى نهايتي البطيحة[٥٣].

وليس يسيراً تقدير مساحة البطيحة. فيقول ابن رسته (حوالي ٣٠٠ هـ/ ٩١٢م) أن البطيحة تغمر مساحة من الأرض طولها ثلاثون فرسخاً، أي حوالى مئة ميل، وعرضها مثل ذلك. ويقدر المسعودي أبعادها بخمسين فرسخاً في الطول، ومثلها في العرض[٥٤]. ويقول المقدسي (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م) في حديثه عن الصليق، وهي من مدن البطيحة المهمة، أنها تقع على هور طوله أربعون فرسخاً[٥٥]. ويكتفي ياقوت (توفي ٦٢٩ هـ/ ١٢٢٩ م) بالقول بأن البطائح تمتد من واسط إلى البصرة[٥٦]. ويقول لسترنج ـ الذي يلخص معلومات الجغرافيين العرب ـ أن البطيحة كانت في العصور المتوسطة تغمر أرضاً طولها مائتا ميل وعرضها خمسون ميلاً[٥٧]. وعلى كل فإن مساحة البطيحة لم تكن ثابتة، لأنها كانت تتوقف على مستوى الفيضانات، وعلى مشاريع تجفيف المستنقعات التي تقوم بها الدولة[٥٨].

إن طبيعة البطيحة وظروف الحياة فيها جعلتها معزولة لدرجة ملحوظة عن الحضارة المجاورة، وجعلت التغلغل فيها عسيراً. لذا كانت ملجأ للصوص وللثوار، ولنا في أخبار الزط (أوائل القرن الثالث/ التاسع) وثورة الزنج (أواسط القرن الثالث/ التاسع) وتمرد عمران ابن شاهين (القرن الرابع/ العاشر) أمثلة واضحة على ذلك[٥٩].

---

(٥١) ابن حوقل، ص ٢٣٨.

(٥٢) H. A., p. 56.

(٥٣) وهذا ما يفهم من ابن رسته، ص ٩٤ ـ ٩٥، سهراب، ص ١١٨ وص ١٢٤، والمقدسي، ص ١٣٤.

(٥٤) المسعودي ـ مروج الذهب، ج ١، ص ٢٢٦.

(٥٥) المقدسي، ص ١١٩.

(٥٦) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ١، ص ٦٦٩.

(٥٧) Le Strange, II, p. 26.

(٥٨) انظر قدامة، ص ٢٤٠ ـ ٢٤١، E. I, 2 Art. «Batiha», Le Strange, I, p. 20، والبلاذري ـ فتوح، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٤.

(٥٩) البلاذري ـ فتوح، ص ٣٧٥ ـ ٦، ابن الجوزي ـ المنتظم، ج ٥، ص ٨، الدوري ـ العصر العباسي الأول، ص ٢٣٩ ـ ٢٤٠، ودراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص ٨٠ وما بعدها، مسكويه، ج ٢، ص ١١٩ ـ ١٢٠، ص ١٣٠ ـ ١٣١ وص ٤٠٩ ـ ٤١٢، ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٦٢ وص ٣٦٨ ـ ٩.

ثالثاً: توزيع المياه في بلاد ما بين النهرين

١ ــ ملاحظات عامة

ويعتبر وجود النهرين ـ دجلة والفرات ـ عاملاً حاسماً في تاريخ العراق. فبرواسبهما الغرينية كوّنا تدريجياً هذه الأرض الغنية التي نسميها السواد. ومنذ أقدم العصور حفزا القبائل الرحالة إلى الانتقال من حياة الرعي إلى حياة الاستقرار وإلى تكوين حضارات جديدة(٦٠). وعليهما يعتمد ارواء المزارع وخاصة في الجنوب، كما أن نظام القنوات يعتمد على مجاريهما وعلى مستوى ضفافهما(٦١).

٢ ــ طبيعة النهرين: تكوين السهل، السواد

يجري دجلة، من منبعه إلى سامراء في مناطق جبلية أو تلولية، وضفافه عالية لدرجة لا يخشى فيها من خطر الفيضان، إلاّ أنها لا تسمح بحفر القنوات(٦٢). ويجري الفرات، بين منبعه والرمادي الحالية في منطقة تلولية أو في صحراء، وقاع النهر واطئة لا تسمح بشق القنوات(٦٣). ولكن دجلة والفرات، يجريان بعد بغداد والرمادي في السهل الغريني المنخفض، فيغمران مساحات واسعة منه في كثير من الأحيان أثناء الفيضانات(٦٤).

وتوجد بعض الاشارات إلى فيضانات في القرن الرابع الهجري. فيذكر ابن العبري أن نهر دجلة فاض سنة ٣٢٩ هـ/ ٩٤٠ م وغمر الأراضي(٦٥). وفي سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م ارتفعت مياه دجلة وغمرت جزءاً واسعاً من الجانب الشرقي في بغداد، وباب التيه من غربي بغداد(٦٦). وفي سنة ٣٩١ هـ/ ١٠٠٠ م خربت مياه الفرات سد (قُبين) وطغت على سواد الأنبار وبادوريا حتى المحول(٦٧). ويذكر ابن

---

(٦٠) H. Field, *A. J. Ph. An.*, 1936, p. 51 - 2, East, p. 57.

(٦١) طه الهاشمي، ص ١٢٥.

(٦٢) ن.م.، ص ١٢٩.

(٦٣) ن.م.، ص ١٤٤، و H. Field, *Anthropology of Irak*, 1940, p. 17.

(٦٤) H. Field, *Anth. of Irak*, p. 17; Willcocks, p. 27 - 8، طه الهاشمي، ص ١٣٦ وص ١٤٦.

(٦٥) Bar Hebraeus, p. 162.

(٦٦) ابن الأثير، ج ٨، ص ٥١٠.

(٦٧) الصابي، ص ٤٤٤.

الأثير في حوادث سنة ٤٠١ هـ/ ١٠١٠ م أن مياه دجلة ارتفعت إحدى وعشرين ذراعاً وغمرت قسماً كبيراً من بغداد والعراق وبثقت بثوقاً كثيرة في السدود(٦٨). ويجمع كافة الجغرافيين العرب على أن البطائح تكونت نتيجة فيضانات النهرين(٦٩). وعلى كلّ فإن البطائح قديمة نسبياً، فالعوامل الجغرافية إضافة إلى النهرين وإلى الأوضاع العامة كانت سبب تكوينها(٧٠).

وتحمل الأنهار كميات كبيرة من الغرين في موسم الفيضان، تاركة قسماً منها في مجاريها(٧١) مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى تلك المجاري. ثم إن ضفاف الأنهار تكون أحياناً أعلى من مستوى السهول المحيطة بها، فإذا ما حصل بثق كبير فيها فقد يؤدي إلى تبديل في مجرى النهر علاوة على فيضان الماء على السهول(٧٢). وتوجد اشارة واحدة إلى تبدل في مجرى دجلة في القرن الرابع الهجري، يذكرها المسعودي في معرض حديثه عن دعوى بين الملاكين على الضفة الشرقية لدجلة وبعض ملاكي الضفة الغربية بين قطربل وبغداد نتيجة تحوّل مجرى النهر. فيقول ان نهر دجلة حوّل مجراه بمقدار سبع ميل خلال ثلاثين سنة(٧٣).

وإلى انخفاض ضفاف دجلة والفرات يعود الفضل في وجود شبكة من القنوات في العراق في القرن الرابع الهجري. فمستوى مياه الفرات بين الفلوجة الحالية(٧٤) وبين الديوانية أعلى من مستوى ماء دجلة بين بغداد وكوت العمارة (أو مادرايا في القرن الرابع الهجري)، وهذا هو سبب وجود عدد من القنوات التي تأخذ مياهها من الفرات وتصب في دجلة في هذه المنطقة(٧٥).

---

(٦٨) ابن الأثير، ج ٩، ص ١٥٩.

(٦٩) البلاذري (طبعة دي خويه ١٨٦٦)، ص ٢٩٢، قدامة، ص ١٤٠ - ١، ياقوت - معجم البلدان، ج ١، ص ٦٦٩، المسعودي - مروج، ج ١، ص ٢٢٣ - ٦، E. I. Streck, *Art: Batiha*.

(٧٠) انظر E. I. Streck, *Art: Batiha.*

(٧١) Willcocks, p. XII.

(٧٢) *ibid.*, p. XIII، طه الهاشمي، ص ١٤٦، وص ١٤٧، Streck, *Art: Maisan*, in E.I.; Le Strange, II, p. 20 ff and p. 50 - 1.

(٧٣) المسعودي - مروج، ج ١، ص ٢٢٧. وفي القرن الرابع كان نهر دجلة يجري في مجرى الدجيلة الحالية، بينما كان الجزء الأكبر من الفرات يجري في فرعه الشرقي الذي يسميه سهراب سورا الأعلى والذي يسمى الآن شط الحلة .Le Strange, I, p. 16 and p. 9 - 10.

(٧٤) تقع الفلوجة قرب الأنبار العباسية التي تسمى آثارها الآن (العقر).

(٧٥) انظر طه الهاشمي، ص ١٤٧و Willcocks, p. XIII.

ويقسم ابن خرداذبه (٢٧٢ هـ/ ٨٨٥ م) مناطق السواد إلى ثلاث مناطق ريّ، وهي:

١ ـ المنطقة الأولى: وتقع شرق نهر دجلة وكانت تروى من مياه دجلة والنهروان. وتمتد من (الدور) في الشمال إلى النهروان في مادرايا في الجنوب[٧٦].

٢ ـ المنطقة الثانية: وترويها مياه دجلة والفرات، وتتألف من الأراضي الواقعة بين مادرايا في الشمال والبطيحة في الغرب والخليج العربي في الجنوب.

٣ ـ المنطقة الثالثة: وهي أوسع المناطق وأكثرها انتاجاً[٧٧]، وتقع بين النهرين بين الأنبار والدور في الشمال والبطيحة في الجنوب. وكانت تروى بالقنوات المتفرعة عن الفرات، وبنهر الدجيل الآخذ من دجلة[٧٨].

وينفرد سهراب أو ابن سرابيون (حوالي ٩٠٠ م)[٧٩] في الأدب الجغرافي العربي بأوسع وصف وأدقه لأنهار وقنوات العراق. أما الجغرافيون الآخرون، فلا يذكرون ـ باستثناء ياقوت[٨٠] ـ إلاّ معلومات عابرة[٨١].

رابعاً: الموقع الجغرافي

إذا تجاوزنا النطاق الخصب الذي يكونه الدجلة والفرات، وجدنا العراق محاطاً بالصحارى والجبال. فإلى الغرب تمتد بادية الشام، وإلى الجنوب والجنوب الغربي تقع الصحراء العربية، وفي الشمال تقوم جبال طوروس وانتي طوروس، وإلى الشرق تقوم سلسلة زاكروس[٨٢]. وقد أدى خصب العراق وغناه إلى أن يكون دائماً مطمح أنظار جيرانه. كما أن عدم وجود موانع طبيعية تحميه جعل البلاد مفتوحة أمام أي هجوم أو تخلّل.

---

(٧٦) ابن خرداذبه، ص ٦ ـ ٧.

(٧٧) انظر ن.م.، ص ٨ ـ ١٤.

(٧٨) ن. م.، ص ٧ ـ ٨.

(٧٩) Le Strange, I, p. 1 - 76, pp. 215 - 335، سهراب، ص ١١٨ ـ ١٣٨.

(٨٠) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ٢، ص ٥٥١ وما يليها، ص ٥٥٥، ج ٣، ص ٨٦٠ وما بعدها، ج ٤، ص ٨٣٠ ـ ٨٥١.

(٨١) ابن حوقل، ص٢٣٥ ـ ٢٣٧، ص٢٤٢ ـ ٣، ابن رسته، ص ٩٣ ـ ٦، N.Kh., p.234-5، الخطيب البغدادي، ص ٦١ ـ ٧١، اليعقوبي، ص٢٣٣ ـ ٢٥٤، ابن الجوزي ـ مناقب بغداد، ص ١٨ وما بعدها.

(٨٢) طه الهاشمي، ص ٣٧؛ Field, *Arabs of Cent. Irak (Anth Mem.)*, 1935, p. 77.

١ ـ ضغط البادية

والظاهرة الرئيسية في وضع العراق هي ضغط البداوة على المناطق الزراعية، وهي ظاهرة تستند أساساً إلى الظروف المناخية وإلى توزيع المطر. فهناك خطان للمطر في الشرق الأدنى، خط ٢٥٠ ملم وخط ١٠٠ ملم، ويعبر الخط الأول الفرات ماراً جنوب حرّان ثم يعبر الخابور سائراً مع جبل سنجار وينحني إلى الجنوب الشرقي ليعبر نهر دجلة جنوب الموصل ويتابع خط الجبال شرق العراق. وهذا الخط يعد نقطة التقاء عالمي الفلاحين والرعاة وهو يؤشر حد السهوب. أما خط مطر ١٠٠ ملم فيعبر الفرات جنوب دير الزور، ثم يسير باتجاه جنوبي شرقي إلى دجلة بين نهري الزاب الصغير وديالي، ليسير جنوباً فيمر غرب بغداد عابراً وسط السواد إلى الخليج العربي، ويؤشر هذا الخط بداية الصحراء.

إن توزيع المطر كوّن منطقتين خصبتين في الجزيرة[٨٣]: الهضبة الشمالية الواقعة جنوب جبال الأناضول وهي منطقة زراعة دائمة[٨٤]، والسهول الممتدة بين جبل سنجار ونهر ديالي عند خانقين وهي غنية بالمراعي وتجذب البدو باستمرار. أما السواد فأكثره خارج هذا الحزام الرطب، ولكن وجود النهرين يمكن ـ عند توفر حكومة قوية ـ من إقامة زراعة نشطة، وذلك بحفر شبكة من القنوات.

وهذا يعني أنه توجد في العراق منطقتان، منطقة زراعية مستقرة، ومنطقة رعوية ريفية، وكلما سرنا نحو خط المئة ملم تخف الزراعة ويتحدد نطاقها، وقد تقتصر على بقع محدودة، حتى لا يبقى مجال إلاّ للرعي وتربية الماشية، وتصبح البيئة شبه بدوية. وهذه الأراضي كانت دوماً تجذب البدو.

إن الظروف المناخية، إذن، تفسّر الدور الكبير للبداوة. فالأراضي الزراعية تكون هلالاً خصيباً ضخماً يحيط ببادية الشام من جهات ثلاث. وهذه البادية ليست صحراء مجردة، فهناك سهوب ووديان وينابيع تنشر الحياة الرعوية النشيطة فيها. ويمتد عالم البدو إلى الجنوب عبر النفوذ والدهناء إلى نجد والجزيرة العربية عامة. وهذه

---

(٨٣) See H. Field, *Am. J. of phys. Anthrop.*, 1956, pp. 45 - 56; *J.* Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche Orient*, 6e éd., Paris 1946, pp. 31 - 32, pp. 33 - 34, pp. 61 - 66; J.R. Kupper, *Le Rôle des Nomades dans l'Histoire de la Mésopotamie Ancienne*, J.E.S.H.O., II, pp. 113 ff; id. *Les Nomades en Mésopotamie au Temps des Rois de Mari*, Paris 1957. See also G. East, *Geography*, Ch. III, esp., pp. 56 - 7.

(٨٤) طه الهاشمي، ص ٩٠ ـ ٩٥. ابراهيم شريف ـ الجغرافية التاريخية للعراق (جزآن).

الظروف تؤدي إلى ضغط بدوي مستمر على الأراضي الزراعية.

وتبدو العلاقة بين البداوة والأراضي الزراعية في صورة صراع دام. فالجفاف الشديد الذي يهدد بالمجاعة يدفع القبائل الجائعة إلى المناطق المزروعة في حين أن ضعف الدولْ في هذه البلاد يفتح باب الوادي الخصيب أمام البدو، إلاّ انه يوجد في الظروف الاعتيادية شيء من تبادل البضائع والخدمات بين البدو والزراع. وبالإضافة، هناك تغلغل سلمي مستمر إلى عالم الفلاحين من قبل البدو. فالمجتمع البدوي يتكاثر باستمرار ويعضده في ذلك جوّ الصحراء الصحي، وهذا يجعل موارد الصحراء الضئيلة غير كافية، ويؤدي إلى نزاع بين القبائل الرحالة على الماء والمرعى، مما يحتم على المجموعات الضعيفة أن تترك البادية إلى المناطق الريفية.

وحين تكون الدولة قوية، فإنها تسيطر على طرق التجارة، وتحمي الزراعة والفلاحين، وتوسع نطاق الأرض المزروعة على حساب المراعي، وتحد من حرية البدو ومن مجالهم الحياتي، ولذا يتحتم على البدو أن يلجأوا إلى المناطق الريفية. وبالمقابل فإن الفوضى في السهول تيسّر للبدو حرية الحركة، فتزداد فعالياتهم، وتتقلص الأراضي المزروعة، وقد يتخلى الفلاحون المستقرون حديثاً عن الأرض ليعودوا طوعاً إلى البداوة، فيرتفع المد البدوي ليهدد السهول.

وهكذا نرى، عبر التاريخ، أن ضغط البدو على السهول بشكل هجوم خارجي أو تغلغل داخلي هو الظاهرة الكبرى. وقد كانت هناك فترات هجرات كبيرة أو فترات قتال واشتباك، ولكن البداوة لم تتحرك في موجات متعاقبة على فترات زمنية إلى الهلال الخصيب[٨٥]. فالضغط البدوي كان قائماً في كل وقت، ولكن آثاره لا تظهر قوية إلاّ حين تضعف الدولة، ويتدهور نظام الريّ وترتبك التجارة ويأتي الانهيار، وعندئذ يطغى طوفان البداوة فيتجاوز الحدود ويغمر السهول.

ولم تحدث في القرن الرابع الهجري موجة بدوية كبيرة. ولا تشير المصادر إلى هجرات قبائل جديدة من الجزيرة العربية، ولكن بعض القبائل تظهر أهميتها على مسرح الحوادث خلال هذا القرن، مما يدلّ على أحد أمرين: فاما أن تكون تلك القبائل تضخمت بمجيء جماعات جديدة، أو أن تكون قد دخلت العراق حديثاً.

---

(٨٥) انظر، Caetani, *Studi di storia Orientale*, 2vols, Milano 1911; Becker, *Cambridge Med. Hist.*, 1st ed., II, pp.331-2.

ففي عام ٣٧٨ هـ[٨٦] برزت قبائل المنتفك لأول مرة في الشؤون المحلية، بينما بدأت قبيلة خفاجة دورها الفعال في العراق سنة ٤٠٢ هـ[٨٧]. وكانت حركة قرامطة البحرين مثلاً رائعاً في القرن الرابع لضغط البادية على العراق، فقد نهبوا الكوفة[٨٨] والبصرة[٨٩] وسببوا الكثير من الخراب للسواد حتى الأنبار[٩٠]. واستمر بنو شيبان على غزواتهم المخربة في هذا القرن حتى العشرة السابعة منه في كل من الجزيرة والسواد[٩١]. ولم ينته تخريبهم حتى سنة ٣٦٩ هـ حين حطم عضد الدولة قوتهم وانقذ البلاد من شرهم[٩٢]. وهناك قبائل أخرى كثيرة مثل خفاجة وبني أسد وبني عقيل لعبت دورها في تخريب الأراضي الخصبة وفي نشر الرعب[٩٣].

٢ ــ هجمات الجبليين

ولم يقتصر الأمر على البدو، بل ان القبائل الكردية في التلول والجبال في الشمال الشرقي كانت تنقض على العراق كلما وجدت في نفسها القابلية على ذلك. ومع أن جماعات كردية صغيرة استقرت في السهول[٩٤]، إلاّ أن عامة الكرد بقوا في الجبال، وكانوا ينتشرون منها ويهاجمون الجزيرة باستمرار[٩٥]. وقد توسعت حركتهم في النصف الثاني للقرن الرابع الهجري، ووصلت أوجها في انشاء إمارة المروانين في ديار بكر (بين سنة ٣٨٠ ـ ٤٨٩ هـ/ ٩٩٠ ـ ١٠٩٦ م)[٩٦]. وعلى كل، فإن تخريب الكرد كان يقل خطورة عن تخريب البدو.

---

(٨٦) ابن الأثير، ج ٩، ص ٤٠، ابن حوقل، ص ٢٢٨.
(٨٧) ابن الأثير، ج ٩، ص ١٦٥ ـ ١٦٧.
(٨٨) ن.م.، ج ٨، ص ١٠٥.
(٨٩) ن.م.، ج ٨، ص ١١٥.
(٩٠) ن.م.، ج ٩، ص ٣٤٥.
(٩١) ن.م.، ج ٧، ص ٣٤٢، ص ٣٢٠، ج ٨، ص ٦٧ وص ٥١٦.
(٩٢) مسكويه، ج ٢، ص ٣٩٨ ـ ٣٩٩.
(٩٣) ابن الأثير، ج ٩، ص ١٦٥ ـ ١٦٧، الصابي، ص ٤٧٢ وص ٤٤٥ ـ ٤٥٣.
(٩٤) مسكويه، ج ٢، ص ١٠.
(٩٥) ن.م.، ج ٢، ص ١٥٥، ج ٣، ص ٨٣ ـ ٧ وص ١٤٤ ـ ١٤٥، ص ١٧٦ ـ ١٧٧، لصولي، ص ١٣٦ وص ١٩٢.
(٩٦) انظر Minorsky (Art. Kurds), in *E. I.*, vol. II, pp. 1137 - 8; Lane - Poole, *Muhammadan Dynasties*, p. 118.

٣ ــ الموقع

وكان غنى البلاد الطبيعي يلفت أنظار كل الدول التي تظهر في الشرق الأدنى والأوسط. ويمكننا اعتبار التغلب البويهي عام (٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م) مثلاً واضحاً لهذا الاتجاه.

ثم إن وضع العراق التجاري له أهمية كبيرة. فالطريق التاريخي الذي يصل حوض البحر الأبيض المتوسط بإيران وما وراء النهر يمر ببغداد[٩٧]. كما كان العراق سوقاً للبدو الذين يقدمون من الجزيرة ليبادلوا بضائعهم مع سكان الوادي[٩٨]. وكان ساحله على الخليج العربي نهاية الطرق البحرية الآتية من الصين والهند من جهة، ومن جهة البحر الأحمر وجنوبي الجزيرة من جهة أخرى. يضاف إلى ذلك أن نهر الفرات يصل بينه وبين الشام[٩٩].

وهكذا، قدر للعراق أن يكون في وضعه الطبيعي مركز تطور ثقافي وساحة نضال لشعوب كثيرة[١٠٠].

خامساً: التركيب الاثنولوجي لسكان ما بين النهرين

كانت المدن على العموم أممية يسكن فيها مزيج من أناس تختلف لغاتهم وتتباين ألوانهم وطباعهم وثقافاتهم وأديانهم ومهنهم وعاداتهم[١٠١]. أما الريف فسكانه أكثر تجانساً.

وسنكتفي هنا بالإشارة إلى العناصر المستقرة في البلاد دون نظر إلى الجماعات الصغيرة من التجار الغرباء القادمين لمدة موقتة[١٠٢].

١ ــ العرب: البدو والحضر

ويأتي العرب في المقدمة. وهم يسكنون المدن أو يعيشون في الريف، ولكن

---

(٩٧) ابن خرداذبه، ص ١٨ وما يليها.
(٩٨) سعيد الأفغاني، ص ٣٥٧ وما بعدها، المقدسي، ص ٢٤.
(٩٩) ابن الجوزي ـ مناقب، ص ٤، اليعقوبي، ص ٢٣٤، وص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(١٠٠) اليعقوبي، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥ و H. Field, *Anth. Mem.*, IV, 1935, p. 37.
(١٠١) رسائل اخوان الصفا، ج ١، ص ١٤٩.
(١٠٢) انظر مثلاً: اليعقوبي، ص ٢٤٢ ـ ٢٥٤.

قسماً كبيراً منهم بقي بدوياً[١٠٣]. فالبدو كانوا، كما هي عادتهم، يحتقرون الزراعة والصناعة والتجارة ويعتزون بحريتهم، ولهم قابليات لغوية ممتازة، ويكثرون من الغزو والغارات القبلية[١٠٤]. وقد استقرّ البدو على هيئة قبائل في المدن الجديدة كالكوفة والبصرة، وعاشوا في محلات خاصة بهم[١٠٥]. وقد استمرت الخصومات القبلية في بعض المدن كالبصرة، فأصلح عضد الدولة ـ مثلاً ـ سنة ٣٦٦ هـ بين ربيعة ومضر بعد أن دامت الخصومة بينهما مئة وعشرين سنة[١٠٦].

وان نحن بدأنا من الشمال، نجد في الجزيرة قبائل ربيعة ومضر من عرب الشمال، وبعض اليمانيين أو عرب الجنوب ولا سيما قبيلة كلب.

ولا تذكر ديار ربيعة في الأدب الجغرافي حتى أواسط القرن الرابع. ومع أن ابن خرداذبه وقدامة وابن رسته والاصطخري يتحدثون عن ديار ربيعة وديار مضر فقط في الجزيرة[١٠٧] إلا أن بكراً كانت في القسم الشمالي مما يسمونه ديار ربيعة[١٠٨]. وكانت ديار ربيعة حسب ابن خرداذبه (٢٧٢ هـ/ ٨٨٥ م) تمتد من بازبدى (جزيرة ابن عمر) إلى رأس العين، ومن سنجار والخابور إلى آمد وأرزن، بينما كانت ديار مضر بين الخابور والفرات وتشمل الرقة والرّها وحران وسميساط[١٠٩]. ولكن قدامة يحذف آمد وأرزن من ديار ربيعة[١١٠].

ويرد ذكر ديار بكر عند ابن حوقل (٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م)[١١١]. أما عند الهمداني (٣٣٢ هـ/ ٩٤٣ م) فتصل ديار ربيعة رأس العين ونصيبين وجبل الجودي في الشمال، في حين أن منطقة جبل طور كانت أول ديار بكر وتعود لبني شيبان[١١٢]. وأخيراً يقسم المقدسي (٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م) الجزيرة بين القبائل الثلاثة،

(١٠٣) الجاحظ ـ مناقب الترك، ص ٥ ـ ٦.

(١٠٤) ن.م.، ص ٤٢ ـ ٤٣؛ ابن الأثير، ج ٩، ص ١٧٤ ـ ١٧٥.

(١٠٥) الصولي، ص ٢١٥.

(١٠٦) الذهبي ـ دول الإسلام (خط) ورقة ١٢ أ.

(١٠٧) ابن خرداذبه، ص ٩٥ وص ٧٣، ابن رسته، ص ١٠٦ ـ ١٠٧، قدامة، ص ٢٤٥، الاصطخري، ص ٧١ (ط. الحيني، ص ٦٣).

(١٠٨) انظر ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٢٠.

(١٠٩) ابن خرداذبه، ص ٧٣ وص ٨٥.

(١١٠) قدامة، ص ٢٤٥.

(١١١) ابن حوقل (ط. كرامرز) ص ٢٠٣، وانظر ص ١٢٩.

(١١٢) الهمداني ـ صفة جزيرة العرب (باعتناء ابن بليهد) ص ١٣٣. وهو يعطي تفاصيل طريفة عن منازل العشائر من ربيعة ومضر، ص ١٣٢ ـ ١٣٣.

كما يلي: (١) ديار ربيعة، ومركزها الموصل؛ وتمتد من الحديثة إلى سنجار، ثم نصيبين، ثم جزيرة ابن عمر. (٢) ديار مضر إلى الغرب، ومركزها الرقة، ومن مدنها حرّان والرّها. (٣) ديار بكر إلى الشمال، ومدينتها الأولى آمد[١١٣]. وكان بعض هذه القبائل مستقراً بينما بقي البعض منها رعوياً[١١٤].

ويذكر ابن حوقل أن قبائل جديدة من قيس عيلان جاءت في زمنه (٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م) إلى الجزيرة، فزحزحت القبائل الموجودة قبلها في تلك المنطقة، أو بسطت نفوذها عليها. ويذكر (بني قُشير) و(بني نمير) و(بني كلب) بين القادمين الجدد[١١٥]. ولكن يظهر أن بعض القبائل حافظت على مواطنها في الجزيرة، كما هو حال القبائل التي تسكن مدينة الجزيرة وحواليها[١١٦].

لقد سكن (بنو شيبان) في الجزيرة، وكانوا مصدر اضطراب في الزاوية الشمالية الشرقية منها في شهرزور، في النصف الأول للقرن الرابع الهجري[١١٧]. وعاش (بنو نمير) قرب حرّان وانتشروا إلى الموصل[١١٨]. وقوي (بنو عقيل) وتنفذوا في الجزيرة وفي وسط العراق في النصف الثاني للقرن الرابع[١١٩]. أما بنو تغلب فكانوا ساكنين قرب الموصل وإلى الغرب منها[١٢٠].

وظهرت (خفاجة) في أواخر القرن الرابع الهجري، واستمرت تقوم بدور مهم في شؤون العراق الاوسط[١٢١]، وقد انتشروا في نواحي الجنوب الغربي من الفرات بين الكوفة والبصرة[١٢٢]. ويعزو ابن جبير (٥٨٠ هـ/ ١١٨٤ م) خراب الكوفة بالدرجة الأولى إلى خفاجة التي سكنت جوارها[١٢٣]. وكانت ديرة (بني أسد) قرب

---

(١١٣) المقدسي، ص ١٣٣.

(١١٤) الاصطخري، ص ٧٧ وص ٢٣، ابن حوقل (ط. كرامرز) ص ٢٩٢.

(١١٥) ابن حوقل، ص ٢٢٨. وقد احتلوا الأراضي حول حران وجسر منبج والخابور وخانوقة وعربان وقرقيسيا والرحبة.

(١١٦) ن.م.، ص ١٤٤.

(١١٧) ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٢٠ وص ٣٤٢.

(١١٨) مسكويه، ج ٣، ص ١٧٦ - ١٧٧.

(١١٩) انظر الصابي، ص ٤٤٥ - ٤٥٣.

(١٢٠) ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٢٧.

(١٢١) انظر الصابي، ص ٤٧٢، ابن الأثير، ج ٩، ص ١٦٥ - ١٦٧.

(١٢٢) الصابي، ص ٤٧٢، ابن الأثير، ج ٩، ص ١٦٧.

(١٢٣) ابن جبير، ص ٢١١.

الكوفة وعين التمر. وهي حسب رواية الاصطخري في المنطقة الكائنة بين القادسية والشقوق والسماوة وبادية البصرة. أما (طي) فكانت ديرتها وراء الشقوق[١٢٤].

وكان في الكوفة سنة ٣١٤ هـ/ ٩٢٧ م خمسون ألف عائلة من ربيعة ومضر، وستة آلاف عائلة يمانية وأربعة وعشرون ألف عائلة من قبائل أخرى[١٢٥]. ويخصص الصولي القبائل الآتية في الكوفة: بني أسد، وبني الأشعث، والمقيّثين، وبني حمان[١٢٦].

وكان في البصرة قبائل ربيعة[١٢٧] ومضر المشهورة بخصوماتها[١٢٨]. ويشير الصولي إلى وجود قبائل المهالبة والمسامعة والجارودية وباهلة وحمان في البصرة[١٢٩].

وأشهر القبائل في البادية غرب البصرة بنو تميم[١٣٠]. ويرد ذكر بني دبيس في خوزستان سنة ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩ م[١٣١]، ولا تزال بقاياهم إلى الآن.

وقد كان العرب، يتعالون على الأعاجم، ولكنهم تسامحوا كثيراً وأبدوا رغبة في الزواج بالإماء[١٣٢]. ويعلل الجاحظ ذلك باحتجاب الحرائر، وسهولة الاتصال بالإماء[١٣٣]. وقد وصل هذا الاتجاه حداً أن كل خلفاء القرن الرابع كانوا أولاد إماء[١٣٤].

وأخذ العرب يشعرون أن انقسامهم إلى بدو وحضر من جهة وإلى قبائل من جهة ثانية كان مصدر ضعف لهم. وهذا أدى ببعض الكتّاب، ولا سيما الجاحظ، إلى تأكيد أن العرب أمة واحدة تربطها ثقافة مشتركة وعادات متشابهة ولغة واحدة، وأن الفوارق الناتجة من اختلاف الموطن أو القبيلة هي ضئيلة وسطحية[١٣٥]. وذهب

(١٢٤) الاصطخري، ص ٢٢.
(١٢٥) البراقي، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.
(١٢٦) الصولي، ص ٢١٥.
(١٢٧) الذهبي، ورقة ١٢ أ.
(١٢٨) ابن الأثير، ج ٨، ص ٢٨٠، مسكويه، ج ٢، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.
(١٢٩) الصولي، ص ٢١٥ ولعلها كانت فروعاً من قبائل.
(١٣٠) الاصطخري، ص ٢٢.
(١٣١) ابن الأثير، ج ٩، ص ١٥٧.
(١٣٢) مجلة المشرق سنة ١٩٣٤، ص ٤١٣.
(١٣٣) رسائل الجاحظ، باعتناء السندوبي، ص ٢٧٤.
(١٣٤) المشرق ١٩٣٤، ص ٤١٣ ـ ٤١٤.
(١٣٥) الجاحظ ـ مناقب الترك، ص ٦ ـ ٧.

آخرون، كالثعالبي والهمداني، إلى أبعد من ذلك في تمجيد العرب وعدهم أشراف الأمم وفي اعتبار لغتهم أحسن اللغات[١٣٦].

٢ ــ الفرس والديلم

أما الديالمة فهم شعب إيراني جبلي كان يسكن جنوبي شرقي بحر قزوين[١٣٧]، وقد جاء بعضهم إلى العراق قبل التغلب البويهي سنة ٣٣٤ هـ[١٣٨]. وبعد ذلك التغلب، صار الديالمة يكوّنون الجزء المهم من الجيش، والجماعة الرئيسية بين السادة الإقطاعيين ملاّك الأراضي[١٣٩].

وقد كان في العراق ـ إضافة إلى الديلم ـ كتلة من الفرس المتحضرين، ولعلّ بعض هؤلاء كانوا أحفاد من بقي في العراق بعد الساسانيين، بينما تسلل آخرون إلى العراق بعد ظهور العباسيين وخصوصاً في عصر المأمون. وقد كانت لهم أهمية خاصة في حقل الثقافة والسياسة، ثم خلفهم الأتراك في الأهمية السياسية[١٤٠].

٣ ــ الترك

ظهر الترك في عصر المعتصم (٢١٨ ـ ٢٢٧ هـ/ ٨٣٣ ـ ٨٤٢ م) وصارت لهم الكلمة العليا في البلاد، وحافظوا على سلطتهم حتى الفتح البويهي[١٤١]. وقد كتب الجاحظ رسالة في مدح الأتراك، بعنوان مناقب الترك، أثنى فيها على شجاعتهم وصبرهم وأمانتهم وعلى قابلياتهم العسكرية عامة. ولقد ذهب إلى تسميتهم بـ (بدو العجم)، وأوضح بأنهم لا يميلون للصناعة أو للزراعة أو للعلوم[١٤٢]. ثم كان الجيش البويهي يتألف من شقين: الرجالة الديالمة، والفرسان الترك[١٤٣].

---

(١٣٦) الثعالبي ـ فقه اللغة، ص ١، رسائل بديع الزمان الهمداني، باعتناء الطرابلسي ـ بيروت ١٩٢١، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٤.

(١٣٧) Minorsky, *Dailamites*, pp. 2 - 3.

(١٣٨) مسكويه، ج ٢، ص ٤١.

(١٣٩) ن.م.، ج ٢، ص ٩٦ ـ ٩٧.

(١٤٠) Minorsky, *op. cit.* pp. 11 -12، المشرق ١٩٣٤، ص ٤٠٩، وص ٤١٥ ـ ٤٢٢، الطبري، س ٣، ص ٤٣٩، الجاحظ ـ مناقب الترك، ص ١٥.

(١٤١) الفخري، ص ١٨١، الجاحظ ـ البيان والتبيين، ج ٣، ص ٢٠٦، الصابي، ص ١١ وما بعدها.

(١٤٢) الجاحظ ـ مناقب الترك، ص ٤٣.

(١٤٣) مسكويه، ج ٢، ص ٢٣٤ وما بعدها، Minorsky, *op. cit.* pp. 20 -21.

٤ ــ النبط والآراميون

ويستعمل لفظ (النبّط) للإشارة إلى الفلاحين الذين يتكلمون الآرامية في العراق، وخصوصاً في منطقة البطيحة[١٤٤]. وقد أوضح ابن الكلبي أن العرب كانوا يطلقون لفظ (النبط) على سكان العراق الذين لم يكونوا رعاة ولا جنوداً[١٤٥]. ويسمّي المسعودي فلاحي العراق (النبط) و(السريان)[١٤٦]. ويصيب المسعودي حين يعتبر النبط سكان العراق القدماء، وأن الفرس اضعفوهم. ثم يذكر أن النبط دخلوا في جملة الفرس «وانتسبوا إليهم»، وأنه لما حصلت الفتوحات الإسلامية ذهب بعض النبط إلى الانتساب إلى الفرس «وأنفوا من النبطية لزوال العز الذي كان فيهم، وانتمى جلّهم إلى ملوك الفرس». ثم يقتبس شاعراً يتساءل:

«وأهل القرى كلهم يدعون بكسرى قباذ فأين النبط؟»[١٤٧]

ليظهر بذلك أن عامة القرويين من النبط. وأخيراً يتحدث عن قرى نبطية قرب سامراء[١٤٨].

ولقد قامت الطبقة المتوسطة من الآراميين بدور مهم في الحركة الثقافية في العراق وأخرجت عدداً من الأطباء الكبار، والفلكيين والعلماء والمترجمين[١٤٩]. وقد كانت حرّان المركز الأول للثقافة الآرامية وفيها بقية الدين الصابئي القديم الذي يدور حول عبادة الكواكب[١٥٠]. وكانت هناك مجموعات كبيرة نسبياً من الآراميين المسيحيين في تكريت[١٥١] والرقة وقرب الموصل[١٥٢].

٥ ــ الأكراد

أما الكرد فكانوا يسكنون في القسم الأعلى من الجزيرة في الجهات الشرقية

---

(١٤٤) المقدسي، ص ١٠٨، *E.I.*, vol. I, p. 802.
(١٤٥) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ٣، ص ٦٣٤.
(١٤٦) المسعودي ـ التنبيه، ص ٧ وص ٣٧ ـ ٣٩.
(١٤٧) ن.م.، ص ٣٧ ـ ٣٨.
(١٤٨) المسعودي ـ مروج، ج ٧، ص ١١٩.
(١٤٩) انظر المشرق سنة ١٩٣٤، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٨.
(١٥٠) ابن حوقل، ص ٢٢٦.
(١٥١) ن.م.، ص ٢٢٦ وص ٢٢٨، الاصطخري، ص ٧٧.
(١٥٢) ابن حوقل، ص ٢١٧.

والشمالية الشرقية منها. وكان أكثرهم رعاة أو في مرحلة تلي مرحلة الرعي. واستقر بعضهم في قرى قرب الموصل وفي بعض المدن كالموصل[١٥٣]. وأشهر قبائلهم في القرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) هم قبائل حُميد وهذباني[١٥٤] وحكاري. وتفيض المصادر بالإشارة إلى أن الأكراد كثيراً ما كانوا السبب في قطع المواصلات[١٥٥].

٦ ــ مجموعات صغيرة

وكانت في العراق عدة مجموعات يهودية. وكانت بغداد موطن رئيس الطائفة الإسرائيلية (رأس الجالوت) ومركز اليهود الأول[١٥٦]. وكان فيها شارع خاص يدعى (درب اليهود)[١٥٧]. واحتوت البصرة على كتلة يهودية مهمة. وسكن اليهود أيضاً في حلوان وفي مدينتي النهروان ونصيبين. وكان لهم معهدان مشهوران في سورا (بجوار الحلّة) وفومبديثة (بجوار الأنبار)، وكان على رأس كل منهما عميد (غاؤن). وكان عامة اليهود في القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) صباغين وصفارين وقصابين، إلاّ أن وضعهم تبدل في القرن الرابع الهجري، فكان منهم التجّار والصرّافون، كما كان منهم الموظفون الإداريون أيضاً[١٥٨].

ومن الجماعات القليلة التي كانت في العراق في القرن الرابع الهجري، الزّطّ، وهم في الأصل هنود نقل بعضهم الحجاج من السند إلى البطيحة. وكان الزط يشتغلون بتربية الجاموس. ولما كان الجاموس لا يخاف الأسود فقد اعتقد الحجاج أن الزط هم خير من يقوم بالحراسة في منطقة البطيحة. وقد نفي الزط في القرن الثالث الهجري في خلافة المعتصم، على أثر عصيان قاموا به على الخلافة، فتشتتوا، إلاّ أن

---

(١٥٣) ن.م.، ص ٢١٧.

(١٥٤) يرى البروفسور مينورسكي ـ أستاذ الأدب والتاريخ الفارسي بجامعة لندن ـ انه يحتمل أن يكون الاسم منسوباً إلى منطقة Adiabene القديمة.

(١٥٥) انظر الصولي، ص ١٣٦، ص ١٩٢، ابن جبير، ص ٢٤٦، مسكويه، ج ٢، ص ١٥٥. (ولأجل معرفة دور الأكراد السياسي في القرن الرابع الهجري انظر دائرة المعارف الإسلامية مادة Kurds ومسكويه، ج ٣، ص ٨٣ ـ ٨٧ وص ١٤٤ ـ ١٤٥ وص ١٧١ ـ ٧ وسليمان، الصائغ: تاريخ الموصل، ج ١، وتاريخ الكرد وكردستان لمحمد أمين زكي، والعشائر الكردية للمحامي عباس العزاوي).

(١٥٦) Mann, J.Q.R. n. s., II, pp. 465 - 6.

(١٥٧) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ٤، ص ١٠٤٥.

(١٥٨) المشرق ١٩٣٤، ص ٤٢٩ ـ ٤٣١، الجاحظ ـ ثلاث رسائل باعتناء فنكل ص ١٧، انظر رحلة بنيامين (تعريب عزرا حداد)، الملحق ٣.

بعضهم استمر يسكن قرب خانقين(١٥٩).

وأخيراً نشير إلى وجود «الجرامقة» ولعلهم من الآراميين(١٦٠)، وإلى «الزنج» وهم في الأصل من السواحل الشمالية الشرقية لافريقية وكانوا يجلبون للخدمة أو للعمل في المزارع والمعامل(١٦١).

* * *

وهكذا يتبين من تعداد عناصر العراق الصفة المعقدة المختلطة لسكانه؛ إذ لم تكن تلك العناصر مختلفة في أجناسها فقط بل في مهنها أيضاً. فعرب المدن كانوا يشتغلون بالتجارة والمهن الحرة، والنبط كانوا يشتغلون بالزراعة، بينما كان البدو يشتغلون بتربية المواشي والرعي، وكان الترك والديلم جنوداً. وكان بين المسيحيين من يشتغل بالترجمة والطب، وبين اليهود من يشتغل بالتجارة والصيرفة. وهكذا كان تنوّع السكان يتناسب مع تقسيم العمل والإنتاج. وقد ساعد هذا على تنظيم المجتمع وجعله وحدة اقتصادية. ومن ناحية أخرى كان اختلاف المهن يقوي الشعور بالنفرة الاجتماعية بين مختلف العناصر. وبالنتيجة أدى التقارب والتنافس في المجتمع العراقي إلى أن يصبح هذا المجتمع مليئاً بالحيوية وبالمفرقعات في آن واحد.

---

(١٥٩) Baladhuri, *Origins*, II, pp. 105 - 111.

(١٦٠) المسعودي، ج ٧، ص ١١٩.

(١٦١) انظر الطبري، س ٣، ص ١٧٤٢، الجاحظ ـ رسالة في فضل السودان.



الفصل الثاني

الزراعة



أولاً: نظام الأراضي

١ ـ أساسه

كان العراق قبل كل شيء قطراً زراعياً، تعتمد اقتصادياته على الزراعة في الدرجة الأولى، وكانت الأرض أهم حقل للإنتاج.

ومهما اختلف الفقهاء في كيفية استيلاء العرب على العراق، وهل كان ذلك صلحاً، أم عنوة، فالمهم هو أن أراضيه اعتبرت ملكاً مشتركاً للأمة الإسلامية. فقد كتب الوزير علي بن عيسى إلى عامله على منطقة الصلح والمبارك ليخبره أن السواد أخذ عنوة، وانه ليس ملك الخليفة أو الدولة، بل انه فيء المسلمين، وانه بمثابة وقف لهم وان زرّاعه بمنزلة مزارعين يدفعون الخراج إيجاراً للأراضي التي يزرعونها[١]. ويؤيد مسكويه والاصطخري هذا الرأي، ويضيفان إلى ذلك أن الأراضي حول البصرة هي عشرية لأنها أراضي موات تمّ إحياؤها بعد الفتح الإسلامي[٢].

ومع ذلك فقد وجدت في العراق أنواع مختلفة من الملكية، دون أن تكون هناك خطوط واضحة تميّز بينها، كما كان يوجد كثير من التنوع في شروط الملكية في كل نوع، إذ كانت شروط استغلال الأراضي تعتمد عادة على أشخاص أصحابها ومراكزهم. وكانت الأراضي مسجلة في ديوان الخراج المركزي في بغداد، كما كانت

(١) الصابي ـ الوزراء، ص ٣٣٨ ـ ٩ وص ٣٤٠ ـ ٣٤٣.
(٢) الاصطخري، ص ٢٨٠، ابن حوقل، ص ٢٣٩، مسكويه، ج ٢، ص ١٢٧.

مسجلة في الدواوين المحلية كل في منطقتها[٣].

٢ ـ أنواع الأراضي

ويمكننا أن نصنّف الأراضي بصورة عامة إلى خمسة أصناف رئيسية:

أ ـ الأراضي السلطانية، وهذه تعود إلى الخليفة أو الأمير البويهي.

ب ـ الاقطاعات.

ج ـ أراضي الملك.

د ـ أراضي الوقف.

هـ ـ الأراضي المشاعة.

أ ـ الأراضي السلطانية

ترجع أراضي هذا الصنف في أصلها إلى الأراضي التي صادرها العباسيون من الأمويين[٤]. وقد توسعت تدريجياً عن طريق الشراء، أو بمصادرة ضياع موظفين ماتوا أو موظفين فصلوا من وظائفهم لأسباب مختلفة[٥]، أو عن طريق الالجاء[٦]. وكانت الضياع السلطانية منتشرة في مختلف أنحاء العراق: في السواد، وبجوار بغداد والكوفة والبصرة وواسط[٧]، وفي الأراضي المسترجعة من البطيحة[٨]، وحول الموصل[٩]، وكذلك في الأهواز وإيران[١٠]. وقد أطلقت على هذه الضياع أسماء مختلفة، تشير إلى أصنافها، مثل الضياع الخاصة، والفراتية، والمستحدثة، والمرتجعة. فالمستحدثة ضياع أضيفت حديثاً[١١]، والمرتجعة هي ضياع أقطعت من قبل، ثم ألغى الخليفة إقطاعها، لسبب ما[١٢]. ولا يوجد في المصادر المعاصرة ما يوضح معنى الأسماء الأخرى. ويبدو أن (الخاصة) هي ضياع الخليفة التابعة لبيت مال الخاصة، وأن (العباسية) هي ضياع

---

(٣) القلقشندي ـ صبح الأعشى، ج ١٤، ص ١٢٤.

(٤) قدامة ـ الخراج، ص ٢٤١، الجهشياري، ص ٩٠.

(٥) قدامة، ص ٢٤١، الجهشياري، ص ٩٠.

(٦) سيوضح الإلجاء فيما بعد.

(٧) مسكويه، ج ١، ص ٦٠ ـ ١، قدامة، ص ٢٤١، ابن الأثير، ج ٨، ص ٤٣.

(٨) قدامة، ص ٢٤١.

(٩) مسكويه، ج ١، ص ٤٠٥.

(١٠) الطبري، س ٣، ص ٢١٤٠، اليعقوبي، ص ٢٧١ ـ ٢، مسكويه، ج ١، ص ٦١.

(١١) مسكويه، ج ١، ص ٢٤٤.

(١٢) عريب، ص ١٤٥.

ترجع إلى بيت المال، وأن (الفراتية) هي الضياع التي تقع على ضفاف الفرات[١٣].

وقد أنشئت عدة دواوين لإدارة الضياع السلطانية[١٤]. فكان لأم المقتدر مثلاً ديوان خاص لإدارة ضياعها[١٥]. وكانت كل ضيعة أو مجموعة ضياع توكل إلى عامل يضمن خراجها، أو يعطيها بالضمان إلى شخص آخر[١٦]. وكان المعتاد أن تضمن ضياع الخلافة[١٧].

ويظهر أن ضياع الخلافة كانت واسعة. ففي جريدة علي بن عيسى لسنة ٣٠٦ هـ/ ٩١٨م، نرى مقدار خراجها كما يلي:

- الخاصة[١٨] ٥١٦,٤٤٧ ديناراً.
- الفراتية ٦١٧,١٢٦ ديناراً.
- العباسية[١٩] ١٤٤,٧٦٠ ديناراً.
- المستحدثة ٢٨٩,٠٣٦ ديناراً[٢٠].

وكان خراج الضياع السلطانية في الأهواز، حسب قول العامل، يساوي خراج بقية الأراضي[٢١]. ولأجل أن نحصل على فكرة معقولة عن سعة الضياع السلطانية علينا أن نتذكر أن العمال كانوا يتغاضون عن خراج بعض الضياع، كما كانوا يأخذون نسبة مخفضة من البعض الآخر[٢٢]. وكان أهم، وربما أوسع جزء من الضياع السلطانية يقع على الفرات (الفراتية)[٢٣].

ثم تقلصت ضياع الخلافة بسرعة بعد سنة ٣١٧ هـ/ ٩٢٩ م نتيجة إفلاس

---

(١٣) انظر زيدان ـ التمدن، ج ٢، ص ١٣٢.
(١٤) مسكويه، ج ١، ص ١٥٢.
(١٥) نفس المصدر، ج ١، ص ١٤٣.
(١٦) التنوخي، ج ١، ص ١٠٢، الطبري، س ٣، ص ٢٢٢٤.
(١٧) مسكويه، ج ١، ص ١٥٢، التنوخي، ج ١، ص ١٠٢، ابن الأثير، ج ٨، ص ٦٨.
(١٨) باستثناء الضياع السلطانية بجوار واسط.
(١٩) باستثناء ما حول واسط.
(٢٠) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa*, p. 31.
(٢١) انظر التنوخي، ج ٢، ص ١٤٤.
(٢٢) Von Kremer, *op. cit.*, p. 80.
(٢٣) *Ibid.*, p. 31.

الخزينة، وشغب الجند للحصول على الرواتب. وقد اضطر الوزير ابن مقلة سنة ٣١٧ هـ/ ٩٢٩ م إلى بيع كثير من هذه الضياع نتيجة أزمة الخزينة[٢٤]. وباع الوزير الحسين ابن القاسم سنة ٣١٩ هـ/ ٩٣١ م - نتيجة استمرار هذه الأزمة - ضياعاً سلطانية بخمسمئة ألف دينار[٢٥]. واستمر على نطاق واسع خلال خلافة القاهر. وفي سنة ٣٢٠ هـ/ ٩٣١ م فوّض القاهر أبا العباس النوبختي ليتخذ التدابير اللازمة لبيع الضياع السلطانية بصورة منظمة، فباع أبو العباس ضياعاً بخمسمئة ألف دينار في اليوم الأول[٢٦]. وفي عام ٣٢١ هـ/ ٩٣٣ م باع الوزير ابن مقلة ضياعاً سلطانية بمبلغ مليونين وأربعمئة ألف دينار (٢,٤٠٠,٠٠٠)[٢٧]. ورغم تكرر البيع فقد بقيت - بعد خلع القاهر سنة ٣٢٢ هـ/ ٩٣٣ م - أراضٍ واسعة من ضياع خاصة ومستحدثة وعباسية وفراتية[٢٨]. ثم كانت خاتمة ضياع الخلافة، بعد التغلب البويهي، إذ استولى عليها معز الدولة سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م، وأعطى الخليفة اقطاعاً صغيراً محلها[٢٩].

ب ــ الإقطاعات

وتقع أكثر الأراضي المزروعة في هذا الصنف. ويقول الخوارزمي (توفي سنة ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م) في تعريف الاقطاع: «ان يقطع السلطان رجلاً أرضاً فتصير له رقبتها»[٣٠]، أي أن الأرض تصبح ملكاً لصاحب الاقطاع. ولكن حق الملكية لم يراعَ دائماً، فيذكر عريب أن المقتدر اضطر، لحصول أزمة مالية، إلى استرجاع اقطاعات سابقة وأنشأ لها ديواناً خاصاً هو «ديوان المرتجعات»[٣١].

ولا يحق للخليفة - نظرياً - منح الاقطاعات إلاّ من أراضيه الخاصة[٣٢]، ولكن هذه القاعدة أهملت في الغالب[٣٣]. ولم تكن على أصحاب الاقطاع واجبات

---

(٢٤) مسكويه، ج ١، ص ٢٠٠.
(٢٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٢٦.
(٢٦) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٤٥.
(٢٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٦٠.
(٢٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٩٥.
(٢٩) المصدر نفسه، ج ١، ص ٩٦.
(٣٠) الخوارزمي - مفاتيح العلوم، ص ٣٩.
(٣١) عريب - صلة الطبري، ص ١٤٥.
(٣٢) الماوردي - الأحكام السلطانية، ص ١٨٣.
(٣٣) مسكويه، ج ١، ص ١٣٦، الطبري، س ٣، ص ٢١٥٣.

عسكرية، ولكن عليهم دفع بعض الضرائب(٣٤)، وتصليح القنوات والجسور التي تقع في أراضيهم(٣٥).

وكان الخليفة مانح الإقطاع الأول، ثم شاركه أمير الأمراء بين سنة ٣٢٤ - ٣٣٤ هـ/ ٩٣٥ - ٩٤٥ م في هذا الامتياز وأخذ يمنح الاقطاعات. وأخيراً أصبح الأمير البويهي، بعد سنة ٣٣٤ هـ، ينفرد بمنح الإقطاعات(٣٦).

وتصنّف الإقطاعات نظرياً إلى صنفين، وذلك بالنسبة إلى ما يصحبها من حقوق:

١ - **إقطاع التمليك:** وبموجبه تكون لصاحبه ملكية تامة، وقد تكون وراثية أيضاً. وعلى صاحب هذا الاقطاع دفع العشر. ويعطى اقطاع التمليك عادة من الأرض الموات لإحيائها، أو من أرض توفي صاحبها دون وارث(٣٧).

٢ - **إقطاع الاستغلال:** وقد يبدو انه تطور لإعطاء الأرض بالإيجار أو بالضمان أو بالمزارعة(٣٨). وكان يعطى عادة من الصوافي مقابل نسبة من الحاصل أو دفع مبلغ نقدي محدود(٣٩). ولكن اقطاع الاستغلال يختلف عن ذلك فهو ناشيء عن تسلط الجند (في العصر البويهي)، وكان يعطى لرجال الجيش من أرض الخراج، ويفترض فيه أن يفيد المقطع من الوارد ويدفع شيئاً منه للدولة، ولكن الجند لم يدفعوا في الغالب شيئاً. وهذا الاقطاع لا يورث مطلقاً(٤٠).

إلاّ أن نوع الإقطاع، كان يعتمد في الواقع على مركز صاحبه، لا على ما

(٣٤) القلقشندي - صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١٣٩ - ١٤٣.
(٣٥) الصابي - تاريخ الوزراء، ص ٢٥٧.
(٣٦) مسكويه، ج ١، ص ١٣٦، وص ٣٧٤.
(٣٧) الخوارزمي، ص ٦٠، الماوردي، ص ١٨٦ - ٧، القلقشندي، ج ١٣، ص ١١٣ - ١١٥، قدامة - الخراج (خط) ورقة ٨٤ ب - ٨٦ أ، Lokkegaard, *Islamic Taxation*, pp. 58 - 9.
(٣٨) انظر يحيى بن آدم - الخراج، ص ٥٩، الماوردي، ص ١٨٣.
(٣٩) أبو يوسف - الخراج (القاهرة ١٣٨٢ هـ)، ص ٥٨، ابن رجب الحنبلي - الاستخراج لأحكام الخراج، ص ١٤، قدامة بن جعفر - الخراج (خط) ص ٨٥ ب - ٨٦ أ.
(٤٠) الماوردي، ص ١٨٦ - ١٨٧، القلقشندي - صبح الأعشى، ج ١٣، ص ١١٣ - ١١٥، قدامة - الخراج (خط)، ص ٩٠ ب - ٩١ أ. وانظر Lokkegaard, *op. cit.*, pp. 59-60. Cahen, *L'Evolution de l'Iqtâ'*, pp. 33 - 34.

يصحبه من حقوق نظرية. وعلى هذا الأساس العملي، يمكننا تمييز الأنواع التالية:

(١) اقطاعات مدنية.

(٢) اقطاعات خاصة.

(٣) اقطاعات الخليفة.

(٤) اقطاعات عسكرية.

فـ **الإقطاعات المدنية** كانت تمنح للموظفين بدل الرواتب، وكانت أكثر أنواع الإقطاع شيوعاً في مفتتح القرن الرابع الهجري. فعندما يتسلم الوزير مقاليد الوزارة، يعطى الاقطاعات، فإذا ما عزل، أخذت منه وسلمت إلى خلفه في الوزارة[٤١]. وكانت اقطاعات الوزراء واسعة[٤٢]، يديرها ديوان خاص يسمى «ديوان اقطاع الوزراء»[٤٣].

ويعطى لبقية الموظفين الكبار إقطاعات أيضاً. ففي عام ٣٢٥ هـ/ ٩٣٦ م قدم ابن رائق أمير الأمراء لبجكم، ضامن ولاية الأهواز، اقطاعات يبلغ واردها خمسين ألف دينار في السنة[٤٤]. وفي ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م اقطع معز الدولة البويهي حاشيته اقطاعات واسعة[٤٥]، كما أنه اقطع خازنه[٤٦]. وفي سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م أثبت عضد الدولة اقطاع أبي اسحاق الصابي كاتب ديوان الرسائل[٤٧]. ولا يفرض هذا النوع من الاقطاع أية مسؤولية على صاحبه.

أما **الإقطاعات الخاصة** فكانت تمنح إلى أفراد لهم خدمات خاصة، أو قابليات خاصة، دون أن يكونوا موظفين كالشعراء والمحدثين والمغنين[٤٨]. ويكون لصاحبها

(٤١) مسكويه، ج ١، ص ١٥٥، ص ١٣٣، التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ١، ص ١٣٧، الصابي، ص ٢٣.

(٤٢) ولا يقل واردها عادة عن ٥٠,٠٠٠ دينار في السنة. انظر الصابي، ص ٢٣، مسكويه، ج ١، ص ١٥٩، ياقوت - معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٧٨، مسكويه، ج ٢، ص ٢٤١.

(٤٣) عريب، ص ١٣٥.

(٤٤) مسكويه، ج ١، ص ٣٧٤.

(٤٥) مسكويه، ج ٢، ص ٩٦.

(٤٦) مسكويه، ج ٢، ص ١٨٨.

(٤٧) ياقوت - معجم الأدباء، ج ١، ص ٣٣٢.

(٤٨) الأغاني، ج ٥ (بولاق)، ص ١٦٨ وما بعدها، ج ٩، ص ٣٤٨ - ٩، الخطيب البغدادي، ج ٦، ص ٣٦٨.

الملكية التامة وحق توريثها من بعده. فهناك اشارة إلى اقطاع كانت تتمتع به حفيدة الشاعر البحتري في خلافة الراضي وكان قد منح لجدها(٤٩).

ويدخل في هذا الصنف اقطاع الأرض (المتروكة) والموات لغرض إحيائها. وكانت الطريقة المتبعة هي أن يجلب صاحب الاقطاع الفلاحين لاستغلال الأرض ويجهزهم بالبذور والمال، كما أنه يقوم بكري القنوات، ويدفع للخزينة مقداراً معيناً من المال كل سنة. ويتمتع صاحب الإقطاع، مقابل ذلك، بملكية رقبة الأرض وبحق توريثها، ويعفى من كل ضريبة أخرى ومن أي تدخل حكومي(٥٠) ابتداءً ولعدة سنين لغرض النماء ثم يدفع العشر.

ولما استولى معز الدولة على ضياع الخلافة، خصص للخليفة اقطاعاً خاصاً به. وكان هذا الاقطاع يشبه الاقطاع المدني، وفوق ذلك كان هذا الإقطاع في حماية الأمير البويهي(٥١). وكان للخليفة كاتب يقوم بإدارة هذا الاقطاع(٥٢).

وهناك اقطاع يشبه هذا الاقطاع، وهو إقطاع الأمراء. ففي سنة ٣٨٠ هـ/ ٩٩٠ م اتفق صمصام الدولة وبهاء الدولة بأن يكون لكل منهما اقطاعات في أراضي الآخر(٥٣). وربما كان هذا الاقطاع ملكاً دائماً لصاحبه.

ويكون تقدير الإقطاعات والضياع حسب معدل للوارد من الضرائب يعرف بالعبرة(٥٤). وتقدر العبرة بأن يؤخذ معدل الوارد لسنين عدة من سني الرخاء والقلّة(٥٥). وقد تتبدل أحوال الزراعة والأسعار وتختلف العبرة عن الواقع، وقد يعاد

---

(٤٩) التنوخي، ج ٨، ص ٢٨ (الترجمة الانكليزية)، وج ٨، ص ٢٠ (ط. الشالجي)؛ انظر الصابي، ص ١٦٣ - ٤، ص ١٨١ - ١٨٢.

(٥٠) انظر عهود المطيع في القلقشندي، ج ١٣، ص ١٢٣ - ١٣١، وص ١٣٩ - ١٤٣. والأراضي (المتروكة) هي الأراضي التي أهملت فخربت. وانظر الصولي - أدب الكتاب، ص ٢١٢؛ والخطيب البغدادي، ج ٨، ص ٤٩٣.

(٥١) مسكويه، ج ٢، ص ٣٤١، ابن الأثير، ج ٨، ص ٤٧٨.

(٥٢) ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٣٩.

(٥٣) مسكويه، ج ٣، ص ٢٧١ - ٢. وكان صمصام الدولة أمير (أرّجان) وفارس، وكان بهاء الدولة أمير العراق وخوزستان.

(٥٤) انظر الصابي - وزراء (ط. القاهرة)، ص ١٨٥ وص ٣٦٣، التنوخي - نشوار (ط. الشالجي)، ج ٨، ص ١٢٧.

(٥٥) الخوارزمي - مفاتيح، ص ٤٠. Bosworth, *Abu Abdallah al-Khawarizmi*, JESHO, XII, 1969, pp. 155 - 6; Lokkegaard, *op. cit.*, p. 61.

النظر عندئذ في العبرة في منطقة أو ولاية بإعادة المسح والتقدير، وهذا هو «التعديل»[٥٦].

وبمجيء البويهيين، مرّ الإقطاع بمرحلة عسكرية، إذ وزعت الأراضي على الجند بنطاق واسع. وحصل هذا التبدل نتيجة أمرين: أزمة الخزينة من جهة ونظرة البويهيين من جهة ثانية. برزت أزمة الخزينة في أوائل القرن الرابع نتيجة إسراف القصر في النفقات، وانقسام الجهاز الإداري في المركز وجشعه، وطمع الجند القلق بالمال وضغطهم المستمر، وتقلّص أراضي الخلافة. وقد جرت محاولات لمواجهة الأزمة كبيع ضياع الخلافة، وعقد القروض المحدودة، ثم إنشاء مصرف رسمي، والتدقيق في الحسابات مع محاولة التوفير، دون أن يُلجأ إلى الإقطاع[٥٧]. ولكن البويهيين بخلفيتهم الاقطاعية[٥٨] ونظرتهم القبلية إلى الأرض كغنيمة، وإهمالهم المفهوم الإسلامي لها، خطوا هذه الخطوة الجديدة.

ويلاحظ أن الخلفاء، وخاصة بعد ادخال المماليك الأتراك في الجيش من قبل المعتصم، صاروا يقطعون القادة أحياناً[٥٩]. اقطع الواثق ايتاخ قطيعة على القاطول، وكانت لبغا اقطاعات ولوصيف ضياع في اصبهان والجبل[٦٠]، وكان لباغر اقطاع من عدة قرى في سواد الكوفة[٦١]. واقطع محمد بن عبد الله بن طاهر (سنة ٢٥٠/ ٨٦١) من صوافي طبرستان[٦٢].

توسّع العباسيون في منح الإقطاعات للقادة الأتراك بتأثير ضغط هؤلاء، وأدى هذا التوسع إلى أن الجند الأتراك شغبوا ضد هذا الاتجاه لأن القادة كانوا يستأثرون بالفيء[٦٣]. ولكن هذه الاقطاعات لم تكن بدل الرواتب بل كانت امتيازات ومنحاً

---

(٥٦) انظر الجهشياري - الوزراء، ص ١٣٤، قدامة، الخراج (دي خويه)، ص ٢٣٦ - ٧، وانظر:
Cahen, *L'Evolution de l'Iqtâ'* - Annales E.S.C., 1953, pp. 35 - 6, p. 46; Lambton, *Reflexions on the iqtâ'* (*Arabic and Islamic Studies to Gibb*, 1965), p. 368.

(٥٧) انظر M. Shimizu, *Les finances publiques de l'Etat Abbaside*, Der Islam, 1965, pp. 1 - 24; والدوري - دراسات في العصور العباسية المتأخرة، ص ٢٥٨ وما بعدها.

(٥٨) انظر البيروني - الآثار الباقية، ص ٢٢٤.

(٥٩) اليعقوبي - بلدان، ص ٢٥٨، ص ٢٧٧.

(٦٠) الطبري، س ٣، ص ١٤٥٢، ص ١٤٣٨، ابن الأثير، ج ٧، ص ٣٣.

(٦١) الطبري، س ٣، ص ١٥٣٥، ابن الأثير، ج ٧، ص ٥٢.

(٦٢) الطبري، س ٣، ص ١٥٤٢.

(٦٣) الاصطخري، ص ١٤٢، الطبري، س ٣، ص ١٧٩٦.

اضافية. ولعل هذا الاقطاع تلاشى بعد فشل الأتراك في مواجهة الأخطار وانتعاش الخلافة، ولكنه لم يتوقف، إذ نجد بجكم أمير لأمراء يقطع سنة ٣٢٥ هـ/ ٩٣٦ م اقطاعاً وارده ٥٠,٠٠٠ دينار(٦٤). إن هذا الاقطاع لم يكن وراثياً وللخليفة أن يلغيه، أي انه سار وفق أساليب معتادة(٦٥).

وكانت الحاجة العاجلة إلى المال لدفع رواتب الجند والموظفين سبباً في انتشار الضمان في الربع الأخير للقرن الثالث/ التاسع(٦٦). وأعطيت مناطق ومقاطعات بالضمان حتى في السواد. ويتولى الضامن جباية الضرائب بمساعدة الحكومة أو بدونها، ولكنه يخضع لإشراف الدواوين. وقد يكون الضامن موظفاً أو قائداً أو تاجراً أو وزيراً(٦٧). ومع منع الضمان للعسكريين والوزراء سنة ٣٠٧ هـ/ ٩١٩ م(٦٨) فإن ذلك اهمل وتولى قادة ورؤساء أقوياء مثل بجكم والبريدي الضمان(٦٩). وكان الضمان محدوداً في الوقت ولا تصحبه امتيازات، وإن كان أثره سلبياً في الوارد والزرع(٧٠).

إلاّ أن الوضع تغيّر بعد مجيء البويهيين، وكانت السنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م حاسمة في شمول الصفة العسكرية للإقطاع، إذ إن معز الدولة أعطى الإقطاعات لقادته وخاصته ثم توسع بحيث شمل قسماً من الجند. واتجه الإقطاع ليكون البديل العادي للعطاء(٧١). وفي بعض الحالات أعطيت مناطق للجند ليأخذوا عطاءهم من واردها فاستأثروا بالوارد وامتلكوا الأراضي عن طريق الإلجاء وغيره(٧٢). وتوسّع نطاق الإقطاع العسكري زمن بختيار ابن معز الدولة(٧٣) واستمر زمن عضد الدولة رغم قوة سلطانه(٧٤)، ثم توسّع بعده حتى ان الأراضي الزراعية حول بغداد أعطيت بالإقطاع

---

(٦٤) الهمداني - تكملة، ص ١٣٠ - ١.

(٦٥) انظر الطبري، س ٣، ص ١٤٥٢، وص ١٣٧٧ وص ١٤٤٢.

(٦٦) انظر الصابي - وزراء، ص ٩ وما بعدها.

(٦٧) انظر مسكويه، ج ١، ص ٢٥، ص ٦٩، ابن الجوزي - المنتظم، ج ٦، ص ١٢٥ - ٦، الهمداني - تكملة، ص ٢٩، الصابي (ط. القاهرة)، ص ١٤ - ١٥، ص ٣٧ - ٣٨.

(٦٨) مسكويه، ج ١، ص ٦٠ وص ٧٤ - ٥، عريب - صلة، ص ٨٤ - ٥.

(٦٩) الهمداني - تكملة، ص ١٣٠ - ١٣١ وص ١٤٠، مسكويه، ج ١، ص ٣٧٤،

(٧٠) انظر مسكويه، ج ١، ص ٢٥، الصابي، ص ٩ وما بعدها.

(٧١) مسكويه، ج ٢، ص ٩٦ - ٩٩.

(٧٢) ن.م.، ج ٢، ص ١٧٣ - ٤ وص ٢٦٧.

(٧٣) ن.م.، ج ٢، ص ٢٣٥ - ٧.

(٧٤) ابو شجاع، ص ٤٧.

زمن جلال الدولة[٧٥]. وقد توسعت الإقطاعات العسكرية على حساب الأنواع الأخرى للأراضي، مثل الضياع الخاصة، وضياع الخلافة، وأراضي الخراج. وقد تطرف عضد الدولة فمنح الجند إقطاعات من أراضي الوقف[٧٦].

ولم تكن الإقطاعات العسكرية وراثية، كما أنها لا تدوم مدى الحياة[٧٧]. وهي لا تعتبر ملكاً لصاحبها، لأن الأمير البويهي يحتفظ بحق إلغائها متى أراد[٧٨]. وهي إذ تمنح للجند، إنما ليعوّض واردها عن الراتب الذي لا تستطيع الخزينة البويهية المرتبكة دفعه. وكان يصحب المنح اتفاق يفرض على صاحب الإقطاع دفع كمية من النقود أو ما يعادلها من الغلّة، دفعة واحدة أو بأقساط متعددة[٧٩]. كما كان ينتظر منه العناية بالقنوات المارة بأرضه[٨٠]. أما السلطة داخل إقطاعه فيفترض أن تبقى بيد الإدارة المركزية[٨١].

ولكن الاقطاعيين من الجند، كانوا في الواقع لا يدفعون للخزينة شيئاً يذكر[٨٢]. ولم يتركوا للإدارة المركزية أي نفوذ في اقطاعاتهم، وتحكموا بزراعها كما يشاؤون[٨٣]. واعتادوا أن يديروا اقطاعاتهم بواسطة وكلائهم. ولم يحتفظوا في عهد معز الدولة بأي سجل بواردهم، ويظهر انهم ساروا على ذلك طيلة العهد البويهي حتى في زمن عضد الدولة[٨٤].

وكانت الاعتبارات العسكرية مسؤولة أحياناً عن منح الإقطاع العسكري. ففي

---

(٧٥) ابن الجوزي ـ المنتظم، ج ٨، ص ٦٠، ابن الأثير، ج ٩، ص ٣٠٤ وص ٤٢٨؛ وانظر عن نشأة الاقطاع العسكري: الدوري ـ نشأة الاقطاع في المجتمعات الإسلامية، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد العشرون ١٩٧٠.

(٧٦) Cahen, *L'Evolution de l'Iqtâ' du IX^e au XIII^e siècle*, Annales E.S.C. (1953), pp. 25 -52; Lambton, *Reflexions on the iqtâ'*, (in *Arabic, and Islamic Studies to Gibb*, 1965), pp. 358 - 376.

(٧٧) ابو شجاع، ص ١٣٧، ص ٢٤٥، الصابي، ص ٤٦٨.

(٧٨) مسكويه، ج ٢، ص ٩٧، ابو شجاع، ص ١٦٥.

(٧٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٨٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٨.

(٨١) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٨.

(٨٣) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٨ ـ ٩٩ وص ٩٧.

(٨٤) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٨، ابو شجاع، ص ٤٧ ـ ٥٠.

سنة ٣٧٧ هـ/٩٨٧ م جوبه أبو نصر خواشاده، وزير شرف الدولة، بثورة الشيخ الكردي باذ، ولما لم يكن لديه المال اللازم لدفع الرواتب لجنده، فإنه أقطع القبائل العربية إقطاعات حول حران، آملاً بذلك أن يجعلهم يقفون بوجه باذ بقوة دفاعاً عن أراضيهم، وبذلك كوّن منطقة عسكرية على الحدود الشمالية للدولة.

صار الإقطاع العسكري مسؤولية ديوان الجيش، وعليه أن يحدد عبرة كل إقطاع وصنفه، وان ينظر في تخصيص القطائع الخالية. ولم تعترف الحكومة بوضع المقطعين ونفوذهم، وكانت تتدخل إن توفر لها المجال لتحد من سلطانهم(٨٥). ولم يكن للمقطعين من حيث المبدأ سلطة قانونية على الزرّاع، ولكنهم في الواقع تحكّموا بهم، وكثر التجاوز والمصادرة وفرض رسوم اضافية(٨٦). وكثر الجاء الأراضي من قبل الملاّكين إلى المقطعين العسكريين تجنباً للإبتزاز والإرهاق، كما هرب البعض وتركوا الأراضي لهم(٨٧). وفي المناطق التي خصصت لرؤساء الديلم، كان هؤلاء يتصرفون بها وكأنها ملك خاص بهم، يتمتعون به طيلة حياتهم، واستمر ذلك حتى زمن عضد الدولة الذي فرض سلطته في الاقطاعات الكبيرة وحقق جباية الضرائب اللازمة منها(٨٨).

وسنناقش سعة بعض الاقطاعات العسكرية في حديثنا عن «مستوى المعيشة» في فصل تال.

ج ــ أراضي الملك

كانت الملكيات الخاصة في الأراضي من أصول متنوعة. فمن الناحية التاريخية، كانت الملكيات الأولى من اقطاع الخلفاء لبعض الأفراد والجماعات(٨٩)، وهو ما يسميه الماوردي «إقطاع التمليك»(٩٠). ثم إن إحياء الأرض الموات، واستخلاص الأرض من المستنقعات لاقى تشجيع الحكومة وتأييدها(٩١).

---

(٨٥) ابو شجاع، ص ١٦٥، وص ٢٩٤ - ٥، وص ٣٢٧ - ٨، والصابي (تاريخ)، ص ٤٦٨.

(٨٦) مسكويه، ج ٢، ص ٩٧ وص ٩٨ - ٩٩، ابو شجاع، ص ٤٧ - ٨.

(٨٧) مسكويه، ج ٢، ص ٩٧ - ٩٩، ص ١٧٣- ٤.

(٨٨) مسكويه، ج ٢، ص ٩٨، ابو شجاع، ص ٤٧ - ٥٠.

(٨٩) انظر أبي عبيد ـ الأموال، ص ٦١، زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٢، ص ٣٥ وما بعدها، و Wellhausen, pp. 267 - 311.

(٩٠) الماوردي ـ الأحكام السلطانية، ص ١٨٦ - ١٨٧.

(٩١) مسكويه، ج ٢، ص ٨٨، قدامة، ص ٢٤١، الماوردي، ص ١٧٣.

ومن أمثلة الأرض الموات التي تم إحياؤها في العصر الإسلامي الأراضي المحيطة بالبصرة[٩٢]. وحصلت محاولات عديدة من الحكومات والأفراد لتجفيف أجزاء من البطيحة لاستخلاص الأرض الخصبة من الماء، وكانت الأراضي المستخلصة تسمى بـ «الجوامد»[٩٣]. وكان إحياء الأرض الموات، أو استخلاص الأرض من المستنقعات وزرعها يعطي صاحبها حق الملكية التامة[٩٤].

وهناك مصدر آخر لأراضي الملك، وهو بيع أراضي الخزينة أو (الصوافي)[٩٥]، وضياع الخلافة كلما وجد الخليفة نفسه في أزمة مالية[٩٦].

وقد اقتنى الموظفون، وغير الموظفين الذين كانت حالتهم المالية حسنة[٩٧]، الضياع لأنها كانت تعتبر ملكية مستقرة، ومواردها نسبياً أكيد[٩٨]. فلما صودرت ملكيات ابن الجصاص التاجر سنة ٢٩٦ هـ/ ٩٠٨ م، كان أهم ما لم تشمله المصادرة ضياعه الواسعة[٩٩]. ولما ورث أحدهم ثلاثين ألف دينار، اشترى ضياعاً بعشرة آلاف[١٠٠]. وكان الوزراء عادة يقتنون ضياعاً واسعة[١٠١]، تكون على الأغلب متفرقة في عدد من المناطق. فمثلاً كانت للوزير علي بن عيسى ضياع في ديار ربيعة، والموصل والسواد، ودمشق ومصر[١٠٢].

وكانت على الملاكين واجبات هامة، بالإضافة إلى دفع الضرائب. فكان عليهم أن يساهموا في نفقات إصلاح القنوات المارة بأراضيهم[١٠٣].

أما أهم الملاكين فهم الخليفة وكبار الموظفين. وكان ذلك يعود لدرجة غير قليلة

---

(٩٢) الاصطخري، ص ٨٠، ابن حوقل، ص ٢٣٩.

(٩٣) الماوردي، ص ١٧٣.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

(٩٥) ابن رسته، ص ١٥٠.

(٩٦) انظر فقرة «الضياع السلطانية».

(٩٧) مسكويه، ج ١، ص ٢٥٣ - ٤، ص ٢٣٨- ٢٤١، ابو شجاع، ص ٧٢، التنوخي، ج ١، ص ٩٣.

(٩٨) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ١، ص ٩١.

(٩٩) التنوخي، ج ١، ص ١٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٩٣.

(١٠١) الصابي، ص ١٣٧، ص ٣٢٢، ياقوت - معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٧٨، وانظر فصل (مستوى المعيشة)، قسم (الوارد).

(١٠٢) الصابي، ص ٣٢١ وص ٣٠٤.

(١٠٣) ن.م.، ص ٢٥٧، الطبري، سلسلة ٣، ص ٢١٥٣.

إلى عادة (الإلجاء) التي كان صغار الملاّكين يسيرون عليها. إذ إن ضغط الجباة واضطراب الوضع جعل هؤلاء الملاّكين يضعون أراضيهم في كثير من الأحيان في حماية الخليفة أو أحد الأمراء أو الموظفين الكبار، بتسجيل تلك الأراضي بأسمائهم في الديوان[١٠٤]، وذلك مقابل دفع جزء من الحاصل إلى الحامي[١٠٥].

وقد يكون الإلجاء للتخفيف من الضرائب المفروضة[١٠٦]. وكان الإلجاء مألوفاً في أواسط العصر الأموي، وقد الجأ الكثيرون أراضيهم أو قراهم إلى مسلمة بن عبد الملك ومروان بن محمد[١٠٧]. وتكثر الإشارات إلى ضغط العمّال وتجاوزهم على الزرّاع في العصر العباسي، مما زاد الإلجاء. وساعد الإلجاء بدوره على توسع الملكيات الكبيرة وعلى ظهور سادة ملاّكين شبه اقطاعيين[١٠٨]. ولدينا أمثلة لذلك في زنجان والجبال وفارس اضافة إلى العراق. وكانت ملكية الأراضي تنتقل عادة إلى الحماة، ويتحول الملاّكون الأصليون إلى مزارعين عندهم[١٠٩].

ويبدو ان الإلجاء للقادة الأتراك كثر في أواسط القرن الثالث الميلادي/ التاسع الهجري، لدرجة قللت الوارد، مما دفع الأجناد الأتراك إلى المطالبة (٢٥٦/ ٨٦٩) بإلغاء الملاجيء[١١٠].

ويشير الاصطخري إلى أرضين في ولاية فارس كانت مسجلة بأسماء بعض رجال الحاشية المتنفذين مقابل ربع الحاصل، إلاّ انه يبين أن بعض الملاّكين الأصليين كانوا يستطيعون التصرف بأراضيهم كما يشاؤون[١١١]. ويذكر مسكويه أن كثيراً من الملاّكين في العراق جعلوا أراضيهم سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م (ملاجيء) لابن شيرزاد.

---

(١٠٤) انظر زيدان، ج ٢، ص ١٣٠.

(١٠٥) يذكر التنوخي أن أحد الملاّكين شكا إلى المنصور سوء معاملة العمال له لضعفه، وقدم للخليفة ربع حاصل الأرض ان رضي الخليفة بتسجيلها باسمه. التنوخي، ج ٨، ص ٧٦. وقدم ملاّك آخر من أهل الأهواز ١٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً لوزير المنصور ان رضي بتسجيل الأرض باسمه لينقذه من ظلم الجباة وتعذيبهم. الجهشياري، ص ١١٨.

(١٠٦) الاصطخري، ص ١٢٨.

(١٠٧) البلاذري - فتوح، ص ١٥١، ص ٢٠٧، ص ٢٩٤ وص ٣٢٩ - ٣٣٠، قدامة - الخراج (دي خويه) ص ٢٤١، وانظر ابن الفقيه، ص ٢٨٢ وص ٢٨٤.

(١٠٨) الجهشياري - وزراء، ص ٤٨، التنوخي - نشوار، ج ٨، ص ٧٦.

(١٠٩) انظر البلاذري - فتوح، ص ٣١١، ص ٣٢٣، ص ٣٧١.

(١١٠) الطبري، س ٣، ص ١٨٠١. وانظر س ٣، ص ١٧٨٦.

(١١١) الاصطخري، ص ١٥٨، وابن حوقل، ص ٣٠٣.

وكان ابن شيرزاد شديد الحظوة لدى الأمير البويهي صمصام الدولة وذا كلمة مسموعة عنده[١١٢]. وامتلك رؤساء الديلم الكثير من الضياع والأراضي عن طريق الإلجاء[١١٣].

وهكذا كان نظام (الإلجاء) وسيلة للتخلّص من عبث الجباة والعمّال ومن إرهاقهم، كما أن نفوذ الحامي قد يجعل الجباة والعمال يتغاضون عن جباية جزء من الضرائب المستحقة[١١٤]. وبمرور الزمن، كان الحامي يصبح المالك الحقيقي للأرض، بينما يتبدل وضع المالك الأصلي إلى حالة مزارع في الأرض[١١٥].

وهناك صنف آخر من الملكية يسمى «**الإيغار**»، إلا أن المعلومات عنه قليلة وغامضة. جاء في حاشية قديمة في كتاب **تحفة الأمراء بتاريخ الوزراء** للصابي ان «الإيغار تسويغ السلطان الأرض من شاء، من غير أن يؤدي عليها»[١١٦]. ويذكر قدامة أن العباسيين اقطعوا (يقطين) أراضٍ في السواد في أول دولتهم وعرفت بـ «إيغار يقطين»[١١٧]، وهذا يعني أن «الإيغار» كان معروفاً قبل العباسيين، وبهذا المعنى يكون الإيغار بأن يهب الخليفة أرضاً يعفي مستلمها من الضريبة، وبذلك يكون في وضع ممتاز. ثم صار المألوف أن يطلق الإيغار على ضياع يتمتع صاحبها بتخفيف كبير في الضرائب، وهنا يتداخل الإيغار بالتسويغ[١١٨]. يذكر أن المقتدر أوغر ابن الفرات في وزارته الثانية ضياعه ولم يكن عليه إلا دفع مبلغ اسمي هو ألف درهم سنوياً[١١٩]. ويذكر الصابي محاورة الوزير الجديد حامد بن العباس لابن الفرات بعد تنحيته. قال حامد: «نريد أن نحاسبك على ما أغللت في ثمانية عشر شهراً من ارتفاعك وما انضاف إلى ذلك من رزقك وحق بيت المال، التي قد رفعت عن نفسك لنفسك

---

(١١٢) مسكويه، ج ٢، ص ٢٥٧.

(١١٣) مسكويه، ج ٢، ص ٩٧ - ٩٩ وص ١٧٣- ٤.

(١١٤) انظر قدامة، ص ٢٤١، ويذكر الثعالبي انذاراً للملاّكين الصغار بألاّ يتشاركوا مع الملاّكين الكبار، «لأنهم إذا دخلوا قرية أفسدوها» خاص الخاص، ص ١٦٨.

(١١٥) مسكويه، ج ٦، ص ١٧٣ - ٤ وص ٢٦٧.

(١١٦) الصابي، ص ٤٢، الهامش، ويعطي لسان العرب نفس التعريف، ج ٧، ص ١٥٠.

(١١٧) قدامة - الخراج (دي خويه)، ص ٢٤١.

(١١٨) يعرف قدامة التسويغ بقوله: «والتسويغ هو أن يسوغ الإنسان من خراجه شيئاً في السنة». الخراج (خط) ٨٦ أ. ويذكر الصابي (ط. القاهرة) ان سيف الدولة أعطى منطقة المدار إلى جخجخ، والجامدة إلى توزون، بالتسويغ، ص ٣٦ - ٧ وانظر ص ١٤٠ ومسكويه، ج ٢، ص ٣٩.

(١١٩) المنتظم، ج ٥، ص ٥٢ - ٣، الصابي - وزراء (ط. القاهرة)، ص ٣٦ - ٣٧.

بأنك أوغرته...». فقال ابن الفرات: «أما استغلال ضيعتي فلا مطالبة تتوجه عليّ به وقد ردّها أمير المؤمنين عليّ. وأما حق بيت المال الذي اوغرنيه فالحال واحدة فيه»[١٢٠]. ومن هذا يتضح أن الخليفة تجاوز عن جلّ الضرائب على ضياع ابن الفرات، واقتصر على مبلغ محدد. ويبدو أن هذا الأسلوب استمر عبر القرن الرابع، وان الايغارات كانت تدفع مبلغاً محدداً كما يذكر البوزجاني[١٢١].

وكان للإيغار معنى آخر. يقول قدامة: «والإيغار هو أن تحمي الضيعة من أن يدخلها أحد من العمال وأسبابهم بما يأمر الامام من وضع شيء عليها يؤدي في السنة إما في بيت المال أو في غيره من الأمصار»[١٢٢]. ويعطي الخوارزمي مفهوماً مماثلاً للإيغار، وهو «الحماية»، وذلك بأن يضمن صاحب ضيعة، أو رجل من قرية، خراجها برضاهم فيدفع مبلغ الضمان إلى الحكومة على أن لا يدخلها عامل أو جاب[١٢٣].

ويظهر أن هذا النوع من الإيغار كان شائعاً في العصر العباسي الأول. يقول أبو يوسف: «وإن جاء أهل طسوج (منطقة زراعية) أو مصر من الأمصار ومعهم رجل من البلد المعروف موسر فقال أنا اتضمن عن أهل هذا الطسوج أو أهل هذا البلد خراجهم ورضوا بذلك فقالوا هذا أخف علينا، نظر في ذلك... الخ»[١٢٤]. ويظهر أن الغرض من هذا الإيغار حماية صاحب الأرض أو أصحاب المنطقة من تعسّف الولاة والجباة.

د ــ أراضي الوقف

ويدخل في هذا الصنف مجموعة هامة من الأراضي. ويقصد عادة بالوقف الأراضي التي يخصصها المسلمون لأغراض دينية. فيكون واردها للأراضي المقدسة (مكة والمدينة)، أو للمجاهدين، أو للفقراء والمحتاجين، أو لليتامى، أو لفكّ رقاب العبيد، أو لبناء المساجد والحصون، أو للمنافع العامة الأخرى[١٢٥].

ويكون الوقف خاصاً أو رسمياً. فالأوقاف الخاصة، يوقفها بعض الأتقياء من

(١٢٠) الصابي ـ وزراء، ص ٩١.
(١٢١) كتاب المنازل (خط) ورقة ٢٠٣ أ ـ ب.
(١٢٢) قدامة ـ الخراج (خط) ورقة ٨٦ أ.
(١٢٣) الخوارزمي ـ مفاتيح، ص ٦٠.
(١٢٤) الخراج، ص ٦٠.
(١٢٥) الصابي، ص ٢٨٦، ابن الأثير، ج ٨، ص ١٨٢، الفخري، ص ٣٦٤، هلال الرأي، ص ١٠ـ ١٢.

الأمة[١٢٦]. فمثلاً أوقف نقيب الطالبيين أبو أحمد الموسوي قبيل وفاته (سنة ٤٠٠ هـ/ ١٠٠٩ م) كل أملاكه للفقراء[١٢٧]. وكان الوقف أحياناً يوضع لفائدة الأقرباء والذرية، وفي الحقيقة كان الغرض من الوقف أحياناً ضمان تمتع الذرية بوارد الأملاك بصورة دائمة[١٢٨].

أما الوقف الرسمي، فقد بدأ به الخليفة بصفته حامي الحرمين الشريفين، وحارس الحدود[١٢٩]. وقد أوقف المقتدر، بناءً على مشورة الوزير علي بن عيسى، ضياعاً حول بغداد وكان واردها السنوي ثلاثة عشر ألف دينار، وضياعاً في السواد بلغ واردها ثمانين ألف دينار[١٣٠]. وقد أوقفت أم المقتدر أراضي واسعة[١٣١]. وانفق الوزير ابن مقلة عام ٣١٩ هـ/ ٩٣١ م عشرين ألف دينار على أراض وأوقفها على الطالبيين[١٣٢].

ولا يكون الوقف إلاّ من الأملاك الخاصة[١٣٣]. ومتى ما تم وقف الأرض، لم يعد بالإمكان بيعها أو مصادرتها[١٣٤]. فلما أرادت أم المقتدر أن تتصرف ببعض أراضي الوقف، رفض القاضي أبو جعفر بن البهلول الإفتاء بذلك، وأيد المقتدر القاضي في موقفه[١٣٥]. ولكن توجد حالات شاذة أهملت فيها هذه القاعدة. ففي سنة ٣٢٠ هـ/ ٩٣٢ م سمح القاهر ببيع بعض أراضي الوقف[١٣٦]. وكانت أجرأ خطوة في هذا الاتجاه ما عمله الأمير البويهي عضد الدولة. ففي سنة ٣٧٢ هـ/ ٩٨٢ م صادر كل أراضي الوقف في السواد لتستفيد منها الدولة، وعوض الذين مسّهم ذلك برواتب[١٣٧]. إلاّ أن أخلافه لم يسيروا على نهجه[١٣٨].

---

(١٢٦) عريب، ص ١٣١.
(١٢٧) الذهبي ـ تاريخ دول الإسلام (مخطوط) ورقة ٦٨ أ.
(١٢٨) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٧٧، انظر هلال الرأي، ص ٣٨ ـ ٤٦، طيفور، ص ١٠٤.
(١٢٩) الصابي، ص ٢٨٦، الفخري، ص ٣١٧، ٣٦٤.
(١٣٠) الصابي، ص ٢٨٦، ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٧٩، انظر عريب، ص ١٣١.
(١٣١) مسكويه، ج ١، ص ٢٤٥.
(١٣٢) ن.م.، ص ٢٢٥.
(١٣٣) انظر الصابي، ص ٢٨٦، الفخري، ص ٢٦٤، عريب، ص ١٣١.
(١٣٤) هلال الرأي، ص ٩٥.
(١٣٥) التنوخي، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٠.
(١٣٦) مسكويه، ج ١، ص ٢٤٥، ابن الأثير، ج ٨، ص ١٨٢، التنوخي، ج ٨، ص ١٦.
(١٣٧) ابو شجاع، ص ٧١.
(١٣٨) الذهبي ورقة ٦٨ أ.

وكان الإشراف على إدارة الأوقاف الخاصة إلى القاضي، وينتظر منه أن يصلح الأوقاف وينميها، وأن يتأكد من أن واردها يجمع كاملاً وبصورة صحيحة، وأنه يصرف في أوجهه المخصص لها[١٣٩]. أما الأوقاف فكان الإشراف عليها ـ نظرياً ـ إلى القاضي، ولكنها كانت في الواقع تدار بواسطة ديوان خاص يدعى (ديوان البر)[١٤٠].

ثانياً: السياسة الزراعية للدولة

كانت الحكومة تدرك تماماً العلاقة القوية بين حالة الزرع وبين الوارد. ولما كانت ضريبة الأرض أهم مورد للخزينة فإن النشاط الزراعي معناه ازدياد الوارد، ولذا كانت مساعدة الفلاحين تعتبر سياسة مالية مستنيرة[١٤١]. ومن ناحية أخرى لم يؤخذ خير الفلاح دائماً بعين الاعتبار[١٤٢]. ولم تنشأ سياسة زراعية موحّدة، وإنما كانت التدابير فردية تعتمد على شخص الحاكم (وهو الخليفة أو وزيره أولاً، ثم الأمير البويهي في ما بعد)، وعلى مشورة حاشيته.

١ ــ سياسة المعتضد

لقد شهد أواخر القرن الثالث الهجري إصلاحاً مهماً قام به الخليفة المعتضد. ففي سنة ٢٨٢ هـ/ ٨٩٥ م أخرّ الخليفة موعد جباية الخراج من ١١ نيسان/ ابريل وهو النوروز الفارسي إلى السابع عشر من حزيران/ يونيو، وأصبح التاريخ الجديد يدعي بالنوروز المعتضدي. كما أنه قام بنقل ٢٧٨ هـ إلى ٢٧٩ هـ، أي إلغاء السنة الأولى واعتبار الخراج عن السنة الثانية تخفيفاً عن الزرّاع. وهذا عائد إلى الفرق بين السنتين الشمسية والفارسية في الحالة الأولى وبين السنتين الشمسية والهلالية في الحالة الثانية.

وللتوضيح نبيّن أن الفرق بين السنة الشمسية والسنة الهلالية يبلغ حوالي أحد

---

(١٣٩) رسائل الصابي، ص ١٢٣، الماوردي، ص ٦٧، التنوخي، ج ٨، ص ١٦، التنوخي، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٠، الجاحظ، البخلاء، ص ٧٧.

(١٤٠) الصابي، ص ٢٨٦، مسكويه، ج ١، ص ٢٩٥، ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٢٧٩ ومع ذلك كان للقاضي حق الاشراف. انظر التنوخي، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٠، ورسائل الصابي، ص ١٢٣.

(١٤١) التنوخي، ج ٨، ص ٨٩.

(١٤٢) انظر مسكويه، ج ١، ص ٢٧.

عشر يوماً وربع يوم، فإذا مرّت ثلاث وثلاثون سنة كان الفرق بين التقويمين سنة هلالية كاملة ووجب حذف سنة هلالية لئلا يؤخذ الخراج مرتين، وقد حصل هذا الكبس في خلافة المتوكل، إذ كانت سنة ٢٤١ هـ هي الثالثة والثلاثون، ولذا قرر المتوكل أخذ خراج واحد عن السنتين ٢٤١ هـ و٢٤٢ هـ بنقل الأولى إلى الثانية وصدر الأمر بذلك في محرم سنة ٢٤٣ هـ[١٤٣].

أما إصلاح موعد النوروز فيتصل بالفرق بين السنة الفارسية والسنة الشمسية وهو ربع يوم. ولما كان افتتاح الخراج عادة في النوروز، وفق السنة الفارسية، فإنه كان يتقدم باستمرار، ويتطلب التوفيق إضافة يوم إلى السنة الفارسية كل أربع سنين، أو شهر كل ١١٦ سنة. وقد أدى منع النسيء، وربما قلّة الخبرة واعتبارات مالية، إلى ايقاف ذلك، فتقدم النوروز - وافتتاح الخراج - عن موعده حتى بلغ شهراً زمن هشام ابن عبد الملك «فأضّر ذلك بالناس»[١٤٤]، ورغم مراجعات الدهاقين لتأخيره، إلا أن الخليفة لم يأمر بشيء. وجدد الدهاقين المحاولة مع يحيى البرمكي - أيام الرشيد - فأبدى استعداداً لتأخير موعد النوروز ثم توقف خوف الاتهام بالميل إلى المجوسية. واستمر تقدم النوروز إلى أن لاحظ المتوكل أن موعد افتتاح الخراج كان في نيسان والزرع أخضر، فاستفسر عن الحال «فقيل له ان هذا قد أضرّ بالناس فهم يقترضون ويتسلفون ويجلون عن أوطانهم وكثرت شكاياتهم وظلمهم»، لأن الناس يضطرون لدفع الخراج قبل ادراك الغلاّت بحوالي شهرين. فأمر المتوكل بإصلاح الوضع ليتلاءم مع موعد افتتاح الخراج وموسم نضج الغلات، وتقرر بالتالي تأخير النوروز إلى ١٧ حزيران/ يونيو. وقد أطرى البحتري هذا الاجراء بأبيات يقول فيها «فللأمة في ذاك مرفق مشكور»[١٤٥]. ويورد الطبري - وهو معاصر - هذا الاجراء سنة ٢٤٥[١٤٦]،

---

(١٤٣) يورد المقريزي (بولاق) ج ١، ص ٢٧٧، والقلقشندي في صبح الأعشى، ج ١٣، ص ٦٣ - ٥ وفي مآثر الانافة في معالم الخلافة (باعتناء عبد الستار فراج الكويت ١٩٦٤)، ص ٢٢٣ - ٢٢٧، وثيقة يفترض فيها أنها مرسوم المعتضد، وهي صادرة - كما يبدو من نصها - زمن المقتدر. وفيها يرد تاريخ ما عمله المتوكل والمعتضد.

(١٤٤) أبو هلال العسكري - كتاب الأوائل ص ٢٢٠ وهو يورد رواية مفصلة عن تطور قضية النوروز وعن النقاش الذي رافق اجراء المعتضد، وكان المؤرخ البلاذري حاضراً المجلس. ورواية أبي هلال مأخوذة عن الصولي وبعض الحديث عن الكاتب ابراهيم بن المدبر.

(١٤٥) انظر المقريزي - الخطط، ج ١، ص ٢٧٤ - ٥، البيروني - الآثار الباقية، ص ٣١ - ٣، أبو هلال العسكري، ص ٢٢٠. ويجعله المقريزي في ٥ حزيران.

(١٤٦) الطبري، س ٣، ص ١٤٤٨، ابن الأثير، ج ٧، ص ٣٤. اما البيروني الذي أخذ معلوماته عن كتاب الأوراق للصولي فيعطي محرم سنة ٢٤٣ هـ تاريخاً للإصلاح ويبدو أنه يشير إلى نقل سنة ٢٤١هـ=

ويؤيده أبو هلال العسكري الذي يذكر أن المتوكل «قتل قبل دخول السنة الجديدة»، ولما جاء المنتصر «احتيج إلى المال وطولب به الناس على الرسم الأول وانتقض ما رسمه المتوكل»[147]. وبقي الوضع إلى أن ولي المعتضد فلاحظ شدّة التذمر، و«كثر ضجيج الناس من أمر الخراج». وكان النوروز يحل في ١١ نيسان/ ابريل، فتقرر تأخيره ستين يوماً وجعله في ١١ حزيران/ يونيو، وهو تاريخ النوروز المعتضدي[148].

وقد اعتنى المعتضد عناية خاصة بحفظ نظام الريّ. ومن الأمثلة المهمة على ذلك كريه لقناة الدجيل وتطهيرها من الرواسب[149]. ويذكر الصابي قصة تدل على مدى اهتمام الخليفة بالإشراف على توزيع المياه. فقد شكا بعض زرّاع منطقة بادوريا إلى الخليفة بأن بعض أصحاب الضياع التي تروى من الفرات تآمروا مع مهندسي الحكومة على تضييق أبواب قنطرة (دِمّا) الواقعة على صدر نهر عيسى - الآخذ من الفرات - ليستطيعوا بذلك الاستئثار بالماء. فأرسل الخليفة وزيره مع بعض المهندسين لدرس القضية في محلها، واستجوبت اللجنة زرّاع المنطقة، وقررت توسيع الباب الوسطي للقنطرة وجعل سعته اثنين وعشرين ذراعاً[150].

٢ ــ سياسة علي بن عيسى

وحاول المعتضد مساعدة الزرّاع بتسليفهم النقود لشراء البذور والبقر[151]. وكان علي بن عيسى أكثر وزراء المقتدر عناية بخير الزرّاع، فقد كتب كتاباً دورياً إلى عماله يوصيهم فيه «بإنصاف الرعية والعدل عليها» على أن تدفع الضرائب، ويأمرهم فيه «بالجد والاجتهاد في العمارة (أي إعمار الأراضي الزراعية)»[152].

= الخراجية إلى سنة ٢٤٢ هـ. اما المقريزي، فقد أخذ معلوماته عن أبي الحسين بن عبد الله بن أحمد بن أبي طاهر في كتاب أخبار أمير المؤمنين المعتضد بالله - وهو كتاب لم يصلنا (ج ١، ص ٢٧٣) نقلاً عن البيروني (ج ١، ص ٢٧٥).

(١٤٧) أبو هلال العسكري، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(١٤٨) الطبري، س ٣، ص ٢١٤٣، ابن الأثير، ج ٧، ص ١٨٦، أبو هلال العسكري، ص ٢٢٠ - ٢٢١. وانظر: Samarraie, *Agriculture in Iraq*, pp. 121-7.

(١٤٩) الطبري، س ٣، ص ٢١٥٣.

(١٥٠) الصابي، ص ٢٥٦ - ٧.

(١٥١) التنوخي، ج ٨، ص ٦٦.

(١٥٢) انظر كتب ورسائل علي بن عيسى لعماله في الصابي، ص ٣٣٦ - ٨ ومسكويه، ج ١، ص ٢٧. وقد أرسل علي، عند مجيئه للوزارة سنة ٣٠١ هـ/ ٩١٣ م، كتاباً دورياً إلى عماله جاء فيه: «وتمكن في =

واعتقد علي بن عيسى أن حفظ نظام الريّ هو العامل الرئيسي في رفاه البلاد، فلما استشاره معز الدولة البويهي سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م عن سبب خراب البلاد آنئذ، أجاب: «ومن أولى ما نظر فيه الأمير وقدّمه سد هذه البثوق (في الأنهار) وهي أصل الفساد وخراب السواد»[١٥٣].

وكان يسلف فقراء الزرّاع البذور ثم يسترجع ذلك منهم في موسم الحصاد[١٥٤].

٣ ـ فترة إمارة الأمراء

وفي فترة (إمارة الأمراء) بين ٣٢٤ ـ ٣٣٤ هـ/ ٩٣٥ ـ ٩٤٥ م أهملت القنوات وخربت البلاد نتيجة المنازعات والحروب بين الأمراء الطامحين ونتيجة فوضى الجند. ففي النزاع بين الأميرين التركيين (بجكم) و(ابن رائق)، «خرّب ابن رائق نهر ديالى، وفعل أفعالاً كانت سبباً لبثق النهروان»، مما دمّر المزروعات[١٥٥]. وفي سنة ٣٢٩هـ/ ٩٤٠ م «انبثق نهر الرفيل ونهر بوق فلم يقع عناية بتلافيهما حتى خربت بادوريا بهذين البثقين بضعة عشر سنة»[١٥٦]. وفي سنة ٣٣٠ هـ/ ٩٤١ م انبثق النهروان نتيجة سوء تصرف ابن رائق وجنده، ويصف الصولي أثر ذلك بأنه «خرّب الدنيا، وغلبت الأسعار (أي ارتفعت لدرجة خطرة) إلى وقتنا هذا»، أي إلى حوالى سنة ٣٣٤ هـ[١٥٧]. وفي سنة ٣٣٣ هـ/ ٩٣٤ م انبثق نهر عيسى، ولم يستطع أمير الأمراء إصلاحه[١٥٨]. وأخيراً انبثق نهر الخالص سنة ٣٣٤ هـ[١٥٩]. ولم يتم أي إصلاح سوى ما فعله الخليفة من سد بثق في نهر الصراة سنة ٣٢٧ هـ/ ٩٣٨م[١٦٠].

= نفسك انه لا رخصة عندي ولا هوادة في حق من حقوق أمير المؤمنين اغضي عنه ولا درهم من ماله أسامح فيه، ولا تقصير في شيء من أمور العمل اصبر لقريب أو بعيد عليه. ولا تكن باظهار اثر جميل في ذلك أشد عناية منك بانصاف الرعية والعدل عليها، ورفع صغير المؤن وكبيرها عنها، فإني أطالبك بذلك كما أطالبك بتوفير حقوق السلطان وتصحيحها وصيانة الأموال وحياطتها». مسكويه، ج ١، ص ٢٧.

(١٥٣) مسكويه، ج ٢، ص ١٠٦ هامش.
(١٥٤) الصابي، ص ٣٣٨.
(١٥٥) الصولي، ص ١٠٨.
(١٥٦) مسكويه، ج ٢، ص ٩.
(١٥٧) الصولي، ص ١٠٦ وص ٢٢٥.
(١٥٨) ن.م.، ص ٢٧٨.
(١٥٩) مسكويه، ج ٢، ص ٩٦ هامش.
(١٦٠) الصولي، ص ١٣٧ ـ ١٣٨.

وقد ختمت هذه الفترة السوداء بالغزو البويهي سنة ٣٣٤ هـ/ ٩٤٥ م.

٤ ـ سياسة معز الدولة

وبعد أن فتح البويهيون العراق، فحص معز الدولة (٣٣٤ - ٣٥٦ هـ/ ٩٤٥ - ٩٦٦ م) أسباب الأزمة الزراعية، ووجد أن الرفاه لن يعود إلاّ بعد سد البثوق وإصلاح القنوات فقال: «وقد نذرت لله عند حضوري في هذه الحضرة ألاّ أقدم شيئاً على ذلك (أي سد البثوق) ولو أنفقت فيه جميع ما أملك»[١٦١].

وقد برّ معز الدولة ببعض وعده. ففي سنة ٣٣٤ - ٣٣٥ هـ سدّ بثق نهر الرفيل، وسد بثق نهر الروبانية ببادوريا، ثم خرج إلى النهروانات فسدّ بثقاتها[١٦٢]، وحفر لنهر الخلاص محوله.

ويتضح أثر سد البثوق في قول مسكويه: «وكانت النهروانات قد بطلت وكذلك بادوريا، فلما سدّ بثوقها عمرت بغداد وبيع الخبز النقي عشرين رطلاً بدرهم»[١٦٣].

وحاول معز الدولة إعمار الضياع الخراب بالسواد، وكلّف أبا الفرج بن أبي هشام بتنفيذ ذلك سنة ٣٣٤ هـ[١٦٤]. واهتم بمشكلة موعد جباية الخراج وعالجها. ففي سنة ٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م نقل وزيره المهلبي سنة ٣٥٠ هـ الخراجية إلى سنة ٣٥١ هـ ليوفق بين السنة الخراجية وبين السنة الهلالية[١٦٥].

ولكن عناية معز الدولة بالريّ تلاشت أمام سياسته الهدامة تجاه الأراضي، تلك السياسة التي ألجأته إليها مشكلة إعالة جيشه، وفراغ الخزينة. ويعطي مسكويه معلومات قيّمة ومفصّلة عن تدابيره المتعلقة بالأراضي. فيذكر أنه، سنة ٣٣٤ هـ، «أقطع قوّاده وخواصه وأتراكه ضياع السلطان، وضياع المستترين وضياع ابن شيرزاد، وحق بيت المال في ضياع الرعية»[١٦٦]. ثم يزداد وضوحاً حين يقول: «إنه أقطع أكثر

---

(١٦١) مسكويه، ج ٢، ص ١٠٦ هامش.

(١٦٢) ن.م.، ج ٢، ص١٦٥، وص ١٦١ هامش.

(١٦٣) مسكويه، ج ٢، ص ١٦٥.

(١٦٤) ن.م.، ج ٢، ص ٨٨.

(١٦٥) ن.م.، ص ١٨٩. يخبرنا الصابي (أبو اسحاق) أن الطريقة التي اتبعها المهلبي هي اعتبار كل ٣٣ سنة قمرية معادلة لـ ٣٢ سنة شمسية. انظر المرسوم في رسائل الصابي، ج ١، ص ٢٠٩ - ٢١٦.

(١٦٦) مسكويه، ج ٢، ص ٩٦ يقصد بحق بيت المال هنا الضرائب على الزرع.

أعمال السواد في حال خرابه ونقصان ارتفاعه وقبل عودته إلى عمارته. ثم سامح الوزراءُ المقطعين[١٦٧]، وقبلوا منهم الرشى، وأخذوا المصانعات في البعض، وقبلوا الشفاعات في البعض، فحصلت الإقطاعات لهم بعبر[١٦٨] متفاوتة. وزاد الارتفاع في بعضها بانحطاط الأسعار ـ وذلك أن الوقت الذي أقطع فيه الجند الإقطاعات كان السعر مفرط الغلاء للقحط الذي ذكرناه ـ فتمسّك الرابحون بما حصل في أيديهم من إقطاعاتهم ولم يمكن الاستقصاء عليهم في العبرة[١٦٩]. وردّ الخاسرون إقطاعاتهم فعوّضوا عنها وتممت لهم نقائصها[١٧٠]، واتسع الخرق حتى صار الرسم جارياً بأن يخرب الجند إقطاعاتهم ثم يردوها ويعتاضوا عنها من حيث يختارون، ويتوصلون إلى حصول الفضل والفوز بالربح[١٧١]. وقلّدت الإقطاعات المرتجعة (أي المردودة) من كان غرضه تناول ما يجده فيها ورفع الحساب ببعضه «وترك الشروع في عمارتها». هذا مع إهمال تام للزرع إذ «اقتصر المقطعون على تدبير نواحيهم بغلمانهم ووكلائهم فلا يضبطون ما يجري على أيديهم ولا يهتدون إلى وجه تثمير ومصلحة»[١٧٢].

وكنتيجة لهذه السياسة «انصرف عمال المصالح (أي موظفو الريّ) عنها (أي عن الضياع) لخروج الأعمال عن يد السلطان، ووقع الاقتصار في عملها على أن يقدر ما يحتاج إليه (لريها) ويقسط على المقطعين تقسيطات يتقاعدون بها وبأدائها وإن أدوها وقعت الخيانة فيها فلم تنصرف إلى وجوهها». فأدى ذلك إلى أن «فسدت المشارب (أي نظام الريّ) وبطلت المصالح (أي منشآت الريّ) وأتت الجوائح (أي النكبات) على التنّاء (الزراع) ورقّت أحوالهم (أي ضعفت)»، حتى صاروا «بين هارب جالٍ (أي نازح عن أرضه)، وبين مظلوم صابر لا ينصف، وبين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطع ليأمن شره ويوافقه». وهكذا «بطلت العمارات وأغلقت الدواوين»[١٧٣].

---

(١٦٧) أي تساهلوا في تقدير ما يلزم أصحاب الاقطاع دفعه.

(١٦٨) العبر جمع (عبرة) أي معدل الجباية.

(١٦٩) أي لم يمكن محاسبتهم على الفرق الواسع بين ما يطلب من المقطعين بموجب العبر الرسمية وبين حقيقة الإنتاج.

(١٧٠) أي اعطوا اقطاعات جديدة حسنة الوارد.

(١٧١) أي انهم يختارون بدلها من الأراضي ما يريدون فيربحون الفرق بين ما ارجعوا وما أخذوا، ويفوزون بوارد جيد.

(١٧٢) مسكويه، ج ٢، ص ٩٨.

(١٧٣) ن.م.، ج ٢، ص ٩٨ - ٩٩.

ومن الناحية الأخرى، أعطيت الأراضي الباقية، بعد فصل الإقطاعات، إلى «طبقتين من الناس، إحداهما أكابر القواد والجنود، والأخرى أصحاب الدراريع (أي الكتّاب) والمتصرفون. فأما القواد فإنهم حرصوا على جمع الأموال وحيازة الأرباح ودعوى المظالم والتماس الحطائط (أي التخفيف)، فإن استقصى (العمال) عليهم صاروا أعداءهم». وأما الكتّاب والمدنيون «فكانوا أهدى من الجندي إلى تغريم السلطان والحيلة عليه في كسب الأموال». وحال الطرفان دون تدخل موظفي الحكومة في شؤون ضياعهم وشؤون زراعها، «فبطل... أن يسمع لأحد ظلامة أو يقبل من كاتب نصيحة... وبقي (المقطعون) من غير تفتيش مما عوملت به الرعية وأجريت عليه أحوالها من جور أو نصفة، ومن غير إشراف على احتراس من الخراب أو خراب يعاد إلى العمارة»[١٧٤].

وهكذا زالت العناية بالزراعة في جميع أنحاء السواد، وترك الزرّاع تحت طمع المقطعين، واستغلال الضمناء.

والخلاصة فإن معز الدولة أراد إصلاح نظام الريّ وتحسينه، والعناية بالأرض الخراب والمتروكة وزرعها. ومن ناحية أخرى أراد بهذه السياسة تكوين قطائع عسكرية بربط جنده بالأرض. فكانت النتيجة خراب نظام الريّ ودمار الزراعة لأن الحكومة المركزية عجزت عن السيطرة على الجند، ولم تستطع إثبات سلطانها إلاّ سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م عند مجيء عضد الدولة.

٥ ــ سياسة الحمدانيين في الموصل

وقبل الحديث عن سياسة عضد الدولة، يلزمنا تحليل سياسة الحمدانيين في الجزيرة. لقد اتبع الحمدانيون في الفترة (٣١٧ - ٣٦٨ هـ/ ٩٢٩ - ٩٧٨ م) في الجزيرة، وخاصة في الموصل ونصيبين وبلد، سياسة تهدف إلى تعبئة جميع الموارد المالية للبلاد في سبيل خدمة الأمراء. وربما كانت هذه السياسة من وحي الوضع الجغرافي للحمدانيين، الذين كانوا محصورين بين البيزنطيين في الشمال الغربي، وبين حكومة بغداد المعادية في الجنوب الشرقي.

وكان لسياسة ناصر الدولة وجهتان: **الأولى**، أنه «استولى على الناحية (الموصل

---

(١٧٤) ن.م.، ج ٢، ص ٩٨ - ٩٠.

وأعمالها) ملكاً ومُلكاً»[١٧٥]. وقد توصل إلى ذلك بطريقة التشدد والمضايقة، فقد «كان رسمه أن يضايق أصحاب المعاملات من التنّاء وأصحاب العقار من أهل البلد ويخاشنهم ويتأوّل عليهم[١٧٦] حتى يلجئهم إلى البيع ويشتري أملاكهم بأوكس (أي أبخس) الأثمان»[١٧٧]. وقد حاول بعض الملاّكين التخلّص من ظلمه بالهرب، ولكنه صادر أراضيهم. وعلى كل حال، فما جاءت سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م حتى صارت أراضي الموصل وأكثر عمالاتها من ممتلكات الحمدانيين[١٧٨].

والوجهة الثانية، هي أن ناصر الدولة اتخذ تدبيراً يمكنه من الحصول على أكبر ربح من أراضيه، بزرع مزروعات مربحة فيها. فقد زرع القطن والرز والسمسم والحنطة بدل البساتين[١٧٩]. وأخذ من الزرّاع الأصليين في الحالات التي سمح لهم فيها بزرع أراضيهم ثلاثة أخماس الحاصل. وقد سار أخلاف ناصر الدولة بعده على هذه السياسة، التي أوصلت الزراع إلى حافة الدمار[١٨٠].

وهكذا يتضح أن مصلحة الزرّاع أهملت في الفترة ٣٣٤ ـ ٣٦٨ هـ/ ٩٤٥ ـ ٩٧٨ م وأشغلت الحكومة نفسها بسد حاجاتها المالية، بأي وسيلة كانت، فأهملت السدود والقنوات[١٨١]. كما أن الفيضانات وجفاف بعض القنوات أدت إلى تخريب بعض أقسام السواد[١٨٢].

٦ ــ سياسة عضد الدولة

وفي سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م صار عضد الدولة سيّد العراق. وفي الفترة التالية، ٣٦٧ ـ ٣٧٢ هـ/ ٩٧٧ ـ ٩٨٢ م، أظهرت الحكومة النية الحسنة، والقابليات الإدارية

---

(١٧٥) ن.م.، ص ٣٨٤.

(١٧٦) أي يدعي عليهم ادعاءات باطلة.

(١٧٧) مسكويه، ج ٢، ص ٣٨٤.

(١٧٨) نفس المصدر والصحيفة، وابن حوقل، ص ١٤٢ وص ١٤٣، وص ٢٢٠ والصولي، ص ١٣١.

(١٧٩) ابن حوقل، ص ١٤٢.

(١٨٠) يقول الصولي (سنة ٣٢٧ هـ/ ٩٣٨ م) عن الأراضي حول الموصل «إن هذه الناحية إنما عمرت بعناية بني حمدان بها، ونزولهم فيها ولو قد صارت إلى غيرهم لصارت تراباً» ص ١٣١. انظر ابن حوقل، ص ١٤٢.

(١٨١) انظر مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٦، ابو شجاع، ص ٦٨ ـ ٩، الذهبي (خط) ورقة ١٨ ب.

(١٨٢) انظر بصورة خاصة مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٥ ـ ٤٠٦، وابن الأثير، ج ٨، ص ٥١٠.

اللازمة التي اختفت منذ زمن معز الدولة. فقد استعادت الحكومة سلطانها في العراق وأظهرت فهماً أحسن من قبل لحاجات البلاد، وكان لها الخبرة اللازمة لتطبيق إصلاحاتها.

بدأ عضد الدولة إصلاحاته الزراعية سنة ٣٦٩ هـ/ ٩٧٩ م، وكانت غاياته الأساسية إصلاح نظام الريّ، وتحسين طرق الجباية. ففي بغداد اندفنت مجاري الكثير من القنوات التي تروي المدينة والأراضي المحيطة بها، مثل نهر عيسى ونهر الدجاج ونهر مسجد الأنباريين ونهر القلايين ونهر طابق ونهر البزّازين، فأمر بحفرها وبتنظيف مجاريها[١٨٣]. وكان لسده بثق السهلية في النهروان قرب بغداد أهمية خاصة[١٨٤]. كذلك أعاد القنوات التي أصابها الخراب في السواد، وأعاد بناء كثير من السدود ومن القناطر التي على أفواه الأنهار بالآجر والجص والنوّرة. وطالب الرعية بالعمارة «مطالبة رفيقة» وأكد عليهم العناية بمنشآت الريّ بصورة خاصة، ووضع الحرّاس لحراسة تلك المنشآت ليل نهار[١٨٥]. ثم انه وسّع مجرى نهر بيان الذي يصل دجلة العوراء بدجيل الأهواز[١٨٦].

ووضع طريقة منتظمة للجباية. ففي عهده «أمضيت للرعية الرسوم الصحيحة، وحذفت عنها الزيادات والتأويلات» وأخر موعد جباية الخراج إلى النوروز المعتضدي ليناسب موسم نضوج الغلات[١٨٧]. كما أخذ بيد الزرّاع وشجعهم على عرض مظالمهم وشكاويهم وحاول إجابتها ولو كانت ضد المقطعين العسكريين[١٨٨].

ولكن فترة الهدوء هذه وما صحبها من رفاه نسبي كانت قصيرة. فحين توفي عضد الدولة، شجر النزاع بين الأمراء البويهيين، ولم يكن لأحد منهم الوقت الكافي أو القابلية للسير بموجب سياسة سلفه القدير. يذكر ياقوت أنه في ٣٨٥ هـ/ ٩٩٥ م سدّ فخر الملك بثقاً في النهروان[١٨٩]. وفي سنة ٣٩٥ هـ/ ١٠٠٤ م حفر أبو العباس

---

(١٨٣) مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٦، والذهبي ورقة ١٨ ب.

(١٨٤) ابو شجاع، ص ٦٩.

(١٨٥) مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٦ ـ ٧؛ ابن الأثير، ج ٨، ص ٥١٨، ابو شجاع، ص ٦٩.

(١٨٦) يسمي الذهبي (ورقة ٦٠ أ) هذه القناة بـ (النهر العضدي). ويرى المقدسي أن عضد الدولة نفسه حفر هذه القناة، ص ٤١٩. انظر أيضاً J.R.A.S. (1895), p. 307, pp. 308 - 9.

(١٨٧) مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٧.

(١٨٨) نفس المصدر والصحيفة. انظر ابو شجاع، ص ٤٧ ـ ٥٠.

(١٨٩) ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ١، ص ٢٣٩.

بن واصل قناة بين البصرة والأهواز بموازاة نهر بيان[١٩٠]. أما في ما عدا ذلك، فلا تحمل المصادر إلاّ أنباء الخراب والفقر. كما شهدت السنوات العشر الأخيرة من القرن الرابع فيضانين جارفين[١٩١].

* * *

ويمكننا الآن تلخيص ما مرّ. ففي القرن الرابع الهجري حاول الحكّام القديرون والوزراء البعيدو النظر المحافظة على نظام الريّ في وضع حسن. وساعدوا الزرّاع المحتاجين بتسليفهم النقود والبذور. كما أنهم سعوا لوضع الجباية على أساس عادل، وأكّدوا بصورة خاصة على تأجيل موعدها حتى موسم نضوج الغلات. وحاول الأمراء القديرون في العصر البويهي حماية الزرّاع من ظلم رجال الجيش.

وكانت الملكيات الخاصة هي النوع السائد من الأراضي قبل التغلب البويهي. أما الإقطاع فكان شأنه ثانوياً، والنوع الشائع منه هو الإقطاع المدني، أما بعد الغزو البويهي فشاع الإقطاع العسكري حتى غمر أنواع الملكية الأخرى.

ثالثاً: النظام الزراعي

١ ــ وضع القرى

كان نصيب القرية من التقدم الذي شمل المدن ضئيلاً[١٩٢]. فلم يكن هناك تبدل يذكر في عنصر الفلاحين أو في الأساليب الزراعية. فسكان السواد كانوا بالدرجة الأولى من النبط الذين أسلموا وكانوا يتكلمون بلغة عربية ركيكة، ولكنهم تمسكوا في الغالب بتقاليدهم السابقة للإسلام[١٩٣]. وقد استقر بينهم بعض البدو من العرب وبذلك أصبحوا سواديين[١٩٤]. ولكن كلمة النبط بقيت تطلق على عامة فلاّحي السواد[١٩٥].

كان بعض الفلاحين مستقراً على الأرض، وهناك مجموعة من الفلاحين

---

(١٩٠) الذهبي ورقة ٦٠ أ، وابن الأثير، ج ٩، ص١٣٠.
(١٩١) انظر الصابي، ص ٤٤٤، وابن الأثير، ج ٩، ص ١٥٩.
(١٩٢) زيدان ـ التمدن، ج ٢، ص ١٧٩.
(١٩٣) التنوخي، ج ٨، ص ١٠٠، المقدسي، ص ١٠٨.
(١٩٤) مسكويه، ج ٢، ص ١٦٠ هامش.
(١٩٥) ن.م.، ص ٤٠٩ ـ ٤١٠.

والعمال الزراعيين الذين يتنقلون حسب ظروف الفلاحة ومواسم الزرع. وفي القرى صنّاع للضرورات الأولية كالحدادة والنجارة(١٩٦).

واستخدم العبيد للعمل في مزارع أسيادهم، وخاصة في الفرات الأوسط. ومن هؤلاء الزنج في منطقة البصرة، وهم يقومون عادة بأعمال شاقة ووضعهم المعاشي سيّىء تماماً(١٩٧). وكانت النظرة إلى النبط تقرب أحياناً من النظرة إلى العبيد(١٩٨)، وكان بعضهم يرتبط عملياً بالأرض(١٩٩)، وهكذا ترد الإشارة إلى «انباط القرى وعبيدها»(٢٠٠). وربما أشير إلى النبط أحياناً بـ «علوج أهل القرى».

ولما فتح العرب السواد تركوا تنظيم القرية على ما كان عليه. فكان لكل قرية رئيس يدعى (دهقان)، ويشتغل أهالي القرية له. ثم ظهر بالتدريج ملاكون عرب جدد بجنب الدهاقين الذين هبطت منزلتهم إلى مجرد جباة(٢٠١). وكمكافئة لهم على هذه الخدمة، أخذ الدهاقين يجبون من الزراع ضريبة اضافية تسمى (حق الدهقنة) كانت مبعثاً لكثير من التعدي والإساءة أحياناً(٢٠٢).

وفي القرن الرابع، صار الدهاقين بمنزلة الشيوخ والأشراف(٢٠٣)، يستشارون عادة في مشاكل الريّ والأراضي الواقعة في مناطقهم(٢٠٤). ويطلق على الزرّاع عادةً اسم الأكرة والفلاحين(٢٠٥).

وكان الملاّكون، باستثناء القليل منهم، يقيمون في المدن، ويتركون وكلاء عنهم في القرى لإدارة ضياعهم(٢٠٦). ولعلّ هذا الوضع جعل ابن وحشية يؤكد على أهمية تعهد أرباب الضياع لها وتفقدهم لأعمال الأكرة فيها، لما في ذلك من استغلال

---

(١٩٦) ابن وحشية ـ مخطوط (مكتبة أحمد الثالث) ورقة ٦٢ أ وورقة ٤٥ أ.

(١٩٧) انظر الطبري، س ٣، ص ١٧٤٢، ص ١٧٤٨، ص ١٧٥٠ ـ ١.

(١٩٨) يروى عن المأمون انه قال: «اما ان عمر ابن الخطاب (رح) كان يقول: من كان جاره نبطياً واحتاج إلى ثمنه فليبعه». طيفور: تاريخ بغداد، ج ٦، ص ٧٣، انظر الطبري ـ اختلاف الفقهاء، ص ٢٢٥.

(١٩٩) انظر الطبري، س ٣، ص ٢٣٠٦.

(٢٠٠) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٨٧.

(٢٠١) الخطيب البغدادي (طبعة القاهرة) ج ١، ص ١٢ ـ ١٣.

(٢٠٢) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ١، ص ٥٥.

(٢٠٣) زيدان، ج ٢، ص ١٨٢ ـ ٣، الصابي، ص ٢٥٦ ـ ٧، اليعقوبي، ص ٢٧٣.

(٢٠٤) الصابي، ص ٢٥٦ ـ ٧.

(٢٠٥) التنوخي، ج ١، ص ٤، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد الثاني، ص ٢٩٠ ـ ٢٩١.

(٢٠٦) الصابي، ص ٢١٦، الذهبي في سنة ٣٦٢ هـ، ورقة ١ ب.

حسن وربح وفير[٢٠٧]، وكان دور الوكلاء مهماً وشاملاً، حتى خصص ابن وحشية فصلاً لهم عنوانه «في أمر الوكلاء» لبيان مهامهم، ومن هذه تنظيم العمل اليومي والاشراف عليه، وتهيئة البذور والآلات، واستخدام عمال زراعيين اضافيين بالأجرة عند الضرورة[٢٠٨]. وينتظر من الوكلاء ملاحظة منشآت الريّ المتصلة بالأرض[٢٠٩].

وينتظر من الملاكين أحياناً جلب الفلاحين إلى أراضيهم وتزويدهم بالبذور وتقديم المساعدات المالية لهم. ويشار إلى أصحاب الأراضي بـ «أرباب الضياع»[٢١٠]. وهناك ملاّكون صغار يزرعون أراضيهم ويقيمون في القرى، ويشار إليهم عادة بـ «التنّاء» (م: تانيء)[٢١١]، ولكن وضعهم كان يتدهور أحياناً فيهبطون إلى سوية الفلاحين[٢١٢].

وليس بين أيدينا ما يدلنا على حصة الفلاح من الإنتاج[٢١٣]. وسنفصل قليلاً في وضع الفلاحين في الفصل الثالث.

٢ ـ طرق الزراعة

كانت طريقة المناوبة في الزراعة شائعة. فكان يزرع نصف الأرض، ويترك الثاني دون زرع[٢١٤]. وكانت الأرض تحرث بالمحراث البسيط، تجرّه الثيران[٢١٥]، «فلا مندوحة للفلاح من البقر» كما يقول الدمشقي[٢١٦]. ومن أدوات الفلاح آنئذٍ المسحاة والكرك، وكان يستعمل المنجل للحصاد[٢١٧].

---

(٢٠٧) ابن وحشية (مكتبة أحمد الثالث) ورقة ٤٣ ب.

(٢٠٨) ن.م. ورقة ٤٥ أ ـ ٤٨ أ.

(٢٠٩) انظر القلقشندي، ج ١٣ ص ١٢٣ وما بعدها وص ١٣٩ وما بعدها، والصابي (ط. القاهرة) ص ٢٣٩.

(٢١٠) ابن وحشية ورقة ٥٦ ب وما بعدها.

(٢١١) صرح ابن الفرات انه يمكن عقد الضمان على «تانيء غني». الصابي (ط. القاهرة) ص ٨٢، وانظر ص ٣٩، والتنوخي ـ نشوار (ط. الشالجي) ج ٢، ص ١٦، وج ٨، ص ٢٧٠.

(٢١٢) مسكويه، ج ٢، ص ٩٨ - ٩٩.

(٢١٣) يذكر الصابي أن ابن الفرات كتب إلى وكيل في ضيعته «استكثر من غلة المقاسمة فإنها لنا دون الاكار وتوسط في الشتوي فإنه لنا وللاكار وقلل الصيفي فإنه للاكار دوننا»، ص ٢١٦.

(٢١٤) الماوردي، ص ١٦٧.

(٢١٥) الجاحظ ـ الدلائل، ص ٢٨، رسائل اخوان الصفا، ج ١، ص ٢١٧.

(٢١٦) الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٣٨.

(٢١٧) الثعالبي ـ خاص الخاص، ص ١١٨، ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ١، ص ٨٥، اخوان الصفا، ج ١، ص ٢١٧.

وكان للتسميد أهمية خاصة في الزراعة[٢١٨]. يقول الجاحظ: «إن كل شيء من الخضر لا يصلح ولا يزكو إلاّ بالزبل والسماد»[٢١٩]. ويقترح ابن وحشية في كتابه **الفلاحة النبطية** أن خير وسيلة لتسميد البساتين هو أن يوضع السماد قرب جذور الأشجار ثم تروى بعد ذلك[٢٢٠]. وكانوا يستعملون الرماد وفضلات البشر والبعر والزبل للسماد، وكان الزبل يباع بالحمل[٢٢١].

وكانت النخيل، حسب قول ابن وحشية، تزرع من الفسيل أو من النوى، وأنسب المواسم لذلك هو ما بين آذار وحزيران[٢٢٢]. وكان تلقيح النخيل يتم بواسطة فلاحين مختصين[٢٢٣]. وكانت الأشجار المثمرة تزرع من البذور أو من الأقلام، ويرى ابن وحشية أن خير وسيلة للإسراع بنموها هو أن تغمس البذور أو أطراف الأقلام في الزيت[٢٢٤].

وكمثل على الأساليب الراقية للزرع الاصطناعي، نذكر ما رواه الثعالبي من أن بنت ناصر الدولة ذهبت للحج عام ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦ م، وحملت معها على ظهور الجمال أواني فخار زرعت فيها الخضروات[٢٢٥].

لم يكن للفلاحين وسيلة لمكافحة الجراد والأوبئة التي تهدد مزارعهم. وكان البلاء الأكبر من الجراد، فقد أضرّ كثيراً بالزروع في السنوات ٣١١ هـ[٢٢٦] و٣٤٦ هـ[٢٢٧] و٣٤٨ هـ[٢٢٨] و٣٥١ هـ[٢٢٩] و٣٩٣ هـ[٢٣٠] و٤٠١ هـ[٢٣١]. وكان الفلاح مكتوف الأيدي تجاه الجراد. ولا نسمع عن مكافحة فعلية للجراد إلا في سنة

(٢١٨) ابن وحشية «خط» ورقة ٧٢ ب.
(٢١٩) الجاحظ ـ الدلائل، ص ٢٥.
(٢٢٠) ابن وحشية ورقة ٥ أ، يؤيده ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٣٠٦.
(٢٢١) ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٣٠٦، ابن وحشية ٩ أ وما بعدها وورقة ٦٠.
(٢٢٢) ابن وحشية ورقة ٤٥ ب.
(٢٢٣) ن.م.، ورقة ٤٧ ب ـ ٤٨ أ.
(٢٢٤) ن.م.، ورقة ٥ ب.
(٢٢٥) الثعالبي ـ لطائف المعارف، ص ٥٥.
(٢٢٦) ابن الأثير، ج ٨، ص ١٠٦.
(٢٢٧) ابن العبري «س»، ص ١٦٥.
(٢٢٨) ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٩٣ ـ ٤.
(٢٢٩) ابن العبري «س»، ص ١٦٧.
(٢٣٠) ن.م.، ص ١٨٣.
(٢٣١) ن.م.، ص ١٨٥.

٤٠٩ هـ/ ١٠١٨ م، حين حاول الفلاحون دفعه عن المزروعات بالطبول والأبواق[٢٣٢]. ولا ندري فيما إذا حاولوا طريقة أخرى أكثر أثراً من الناحية العملية، وهي قتل الجراد قبل أن يستطيع الطيران، كما كان يعمل في الأندلس[٢٣٣].

ولم تكن خطورة الحشرات كبيرة. ففي سنة ٣٣٤ هـ، هددت الحشرات المزارع والحدائق، إلاّ أن طيراً من الطيور أكلها وأنقذ الزروع[٢٣٤]. ويقترح ابن وحشية بعض الأدوية لأمراض الأشجار، وليس ما يدل على أن أحداً استعملها بصورة جدية.

وكان الزراع يستخدمون الأطفال لإفزاع الطيور وإبعادها عن الزرع.

٣ ـ وسائل الريّ

كانت الحكومة تشرف على توزيع المياه، وكانت مسؤولة بالدرجة الأولى عن إنشاء القنوات والسدود وخزانات المياه والمسنيات، ويتولى ذلك ديوان الخراج. وكانت تستخدم لذلك الغرض عدداً كبيراً من المهندسين[٢٣٥].

وتطلب الحكومة من الملاكين أحياناً أن يشاركوا في تطهير القنوات. ففي سنة ٢٨٣ هـ/ ٨٩٦ م أمر المعتضد بكري الدجيل، وطلب من أصحاب الإقطاع والضياع على هذه القناة أن يقدموا ٤٠٠٠ دينار للنفقة على ذلك[٢٣٦].

وكانت المزروعات تروى سيحاً أو بواسطة الآلات الرافعة. وتذكر المصادر مسميات عدة لآلات الري، بعضها مترادف كالدلو والغرب، والسانية والناضح[٢٣٧]، وأكثرها شيوعاً النواعير والدواليب والدوالي والشواديف، وقد وصفها البوزجاني في كتابه **الحاوي للأعمال السلطانية**.

---

(٢٣٢) ن.م.، ص ١٨٥.

(٢٣٣) عريب بن سعيد «باعتناء دوزي»، ص٤١.

(٢٣٤) سبط ابن الجوزي، ج ١٢، ورقة ٢١ ب (خط).

(٢٣٥) انظر الصابي، ص ٢٥٦ ـ ٧. Cl. Cahen, *Les services de l'irrigation en Irak*, B.E.O., XI, 1949 - 51, p.119 et seq.

(٢٣٦) ابن الجوزي ـ المنتظم، ج ٥، ص ١٦٢. انظر رأي أبي يوسف في كتابه الخراج (القاهرة ١٩٣٣)، ص ١١٠.

(٢٣٧) قدامة ـ الخراج (خط) ورقة ٨٦ ب ـ ٨٧ أ. انظر أبو يوسف ـ الخراج (القاهرة ١٩٣٣)، ص٥٠، ص ٥١.

ف **الناعور** دولاب يديره تيار النهر، وهو أسرع من «الدولاب». ويحمل الناعور كيزان لرفع الماء، وللناعور الكامل ثمانون كوزاً، يسع كل منها خمسة عشر رطلاً (الرطل = ٧,٦٥٠ لتراً)، ويصب في كل دورة (١٢٠٠) رطل، ويروي جريباً كل ساعة. وهكذا يمكن للناعور أن يروي (٣٥٠ ـ ٤٠٠) جريب من غلات الشتاء و(٨٠) جريباً من غلات الصيف[٢٣٨].

أما **الدولاب** فهو عجلة مائية مثل الناعور إلاّ أنه أكثر تعقيداً. وهو نوعان: الأول يديره ثور (أو حصان أو جمل)، والثاني يديره ثوران. ويروي النوع الأول (٧٠) جريباً من المزروعات الشتوية و(٣٠) جريباً من مزروعات الصيف. أما النوع الثاني فيروي سبعين جريباً من غلات الصيف و(١٥٠) جريباً من مزروعات الشتاء.

و**الدالية** هي دولاب يشغله الرجال. ويذكر البوزجاني ثلاثة أنواع منها حسب طول زرنوقها وحجم دولابها، وهي: (١) الفارسية وطول زرنوقها (٢٤) ذراعاً (الذراع = ٥٤,٠٤ سم)[٢٣٩] ويشغلها ستة رجال، (٢) والكوفية وطول زرنوقها (٢٢ ـ ٣٠) ذراعاً ويشغلها سبعة رجال، (٣) والدالية المحدثة وطول زرنوقها (٧ ـ ٩) أذرع ويديرها رجلان أو ثلاثة. ويروي كل من النوعين الأولين بين (٦ ـ ٨) جريب في اليوم. وتختلف مساحة الأرض المروية حسب توفر الماء، إذ يمكن أن تروي الدالية بين (١٣٠ و٨٠) جريباً من الشتوي و(٥٣ و٦٠) جريباً من الصيفي، ويتوقف ذلك على وجود معونة لها من السيح أو عدم وجود ذلك. ويحمل كل دلو من دوالي النوعين المذكورين (٦٠٠ ـ ٤٠٠) رطل ماء. أما الدالية المحدثة فقدرتها على الري تبلغ حوالى ثلث مقدرة الداليتين السابقتين. وتعمل دلاء الدوالي من بواري تخاط بصورة مضاعفة.

أما **الشادوف** فهو «دلو لطيف من بواري مثل دلو الدالية» ويحتاج إلى أربعة رجال لتشغيله، ويسقي أربعة أجربة في اليوم ويزرع عليه في الشتوي (٧٠) جريباً وفي الصيف (٣٠) جريباً.

ويذكر البوزجاني البكرات (م: بكرة) وعليها الدلاء تجرها البقر، ويحمل الدلو حوالي ٢٠٠ رطل، ويمكن نصب بكرتين على بئر واحد.

ويبدو أن الخلاف بين المساحات المروية في الشتاء والصيف يعود إلى الأحوال

---

(٢٣٨) الجريب = ١٥٩٢ م^2. انظر فالتر هنتس ـ المكاييل والأوزان الإسلامية، ص ٩٦.

(٢٣٩) ن.م.، ص ٨٣.

الجوية وارتفاع الماء في الأنهار والقنوات، وإلى أن البقر تعمل في الشتوي نهاراً وفي الصيفي ليل نهار[٢٤٠].

وكانت النواعير تستعمل في منطقة النهروان[٢٤١]، وفي غربي بغداد[٢٤٢]. وكانت الدواليب تستعمل في الجانب الغربي من بغداد لري الحدائق[٢٤٣]، وفي المنطقة الكائنة بين بغداد والأنبار حيث كان الأهلون أحياناً يستعملون الجمال لتدويرها[٢٤٤]. وكانت مزارع حران تسقى من الآبار[٢٤٥]، ويحتمل أن الماء كان يرفع بالزرانيق[٢٤٦]. وكانت الدوالي والشواديف تستعمل في منطقة قناة صرصر من السواد[٢٤٧].

وفي كثير من أنحاء العراق كانت المزارع تسقى سيحاً[٢٤٨]. وقد شقّ عضد الدولة قنوات صغيرة من نهر الخالص ليسقي حدائقه في الجانب الشرقي من بغداد[٢٤٩]. وبنيت «القناطر» على كثير من أفواه القنوات لتنظيم توزيع الماء ولرفع مستواه في القنوات الفرعية لتسهيل السقي سيحاً. وكانت هذه القناطر تبنى عادةً بالجص والنورة والآجر[٢٥٠].

أما في منطقة البطيحة، فقد كان الماء ضحلاً ومناسباً لزراعة الرز[٢٥١]. وكانت السداد تبنى من الطين والقصب لاستخلاص بعض الأراضي من الماء، أو لإيقاف الماء عند فيضانه من أن يغمر حقولها[٢٥٢].

---

(٢٤٠) البوزجاني - كتاب الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية (خط). المكتبة الوطنية، باريس. العربية ٢٤٦٢ ورقة ١٦٤ أ و١٦٥ أ، Cahen, *les services de l'irrigation en Irak*, B.E.O., XI, 1949 - 51, pp. 118 - 119, pp. 130 - 131، النويري - ج ١، ص ٢٨٨ وص ٢٨٩، الخوارزمي، ص ٧٠ - ٧١.

(٢٤١) ابن رسته، ص ١٦٣.

(٢٤٢) ابن الجوزي - تلبيس ابليس، ص ٢٠٤.

(٢٤٣) ابن الجوزي - مناقب بغداد، ص ٢٧، الثعالبي - يتيمة الدهر، ج ٢، ص ١٢.

(٢٤٤) التنوخي، ج ٨، ص ١٣٩.

(٢٤٥) المقدسي، ص ١٤١.

(٢٤٦) Mez, p. 451.

(٢٤٧) سهراب، ص ١٢٤.

(٢٤٨) انظر الخطيب البغدادي، ج ١، ص ٥٩ وسهراب، ص ١٢٤.

(٢٤٩) الخطيب البغدادي، ص ٥٩.

(٢٥٠) مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٧.

(٢٥١) المقدسي، ص ١١٩.

(٢٥٢) مسكويه، ج ٢، ص ٢٩٧.

وكان لمنطقة البصرة نظام خاص للري. فقد كان فيها شبكة من القنوات تأخذ ماءها نتيجة دفع مياه المد التي تدخلها مرتين كل أربع وعشرين ساعة، فتروى الحقول والبساتين المحيطة بها بصورة ميكانيكية(٢٥٣).

وكان الري من مياه العيون متبعاً في الجزيرة. فقد كان في مدينة رأس العين ثلثمئة وستين عيناً للماء العذب يستفاد منها في ري البساتين(٢٥٤). وكانت حقول وبساتين نصيبين تروى من عين ماء في التلال المجاورة(٢٥٥).

وكانت الأمطار مهمة للزراعة في منطقة الجزيرة، وكان موسمها بين تشرين الأول ونيسان(٢٥٦). ويذكر الجاحظ أن حقولاً واسعة في البراري وعلى سفوح الجبال كانت تعتمد على مياه المطر وتغلّ غلّة كبيرة(٢٥٧). وكان لنصيبين حقول واسعة ترويها مياه الأمطار(٢٥٨). وبلغت أهمية المطر درجة أن تأخر نزوله سنة ٣٢٩ هـ/ ٩٤٠ م وسنة ٣٧٧ هـ/ ٩٨٧ م أدى في الحالتين إلى حصول غلاء(٢٥٩).

٤ ـ مناطق الزراعة

اقتصرت الزراعة في الجنوب على الأراضي المحيطة بالأنهار والممتدة على ضفاف القنوات، أما في الشمال فكانت المزارع مجاورة للضفاف، أو في الأماكن التي يكثر فيها نزول الأمطار. وقد اعتمدت كثافة المزروعات على وفرة المياه وعلى مجال الاستفادة منها.

ولهذا كانت الأراضي المحيطة بالبصرة والأراضي بين دجلة والفرات إلى الجنوب من بغداد أكثف المناطق بالمزروعات(٢٦٠). وتقل كثافة الزروع كلّما اقتربنا من الصحراء(٢٦١).

---

(٢٥٣) المقدسي، ص ١٢٥، والاصطخري، ص ٨١.
(٢٥٤) المقدسي، ص ١٤٠.
(٢٥٥) الاصطخري، ص ٧٢ - ٧٣.
(٢٥٦) ابن الأثير، ج ٢، ص ٢٨٢.
(٢٥٧) الجاحظ ـ الدلائل والاعتبار، ص ١٧.
(٢٥٨) الاصطخري، ص ٧٢ - ٧٣.
(٢٥٩) ابن الأثير، ج ٨، ص ٢٨٢، ج ٩، ص ٣٩.
(٢٦٠) الاصطخري، ص ٨٠، وص ٨٥، ابن حوقل، ص ٢٤٣.
(٢٦١) الاصطخري، ص ٨٢، وابن حوقل، ص ٢٣٩.

وكانت بساتين النخيل في منطقة البصرة تمتد من عبدسي إلى عبادان، على مسافة تتجاوز الخمسين فرسخاً[٢٦٢]. وكانت حدائق نهر الأبلة، الذي يبلغ طوله أربعة فراسخ، جميلة وفسيحة لدرجة أن منطقة الأبلة كانت تعتبر إحدى جنات الدنيا الأربع[٢٦٣]. وكانت على ضفاف نهر معقل جنات فسيحة وحقول غناء[٢٦٤]. هذا مع أن المنطقة الخصبة حول البصرة كانت ضيّقة لأن الصحراء العربية تكاد تصل نهاية الابلة[٢٦٥].

وتقع منطقة البطيحة شمال منطقة البصرة، وكانت الزراعة هناك تقتصر على الأماكن الضحلة والبقع اليابسة في الأهوار. وقد جعلتها كثرة المياه وحرارة الجوّ منطقة ممتازة لزراعة الرز[٢٦٦]. وكانت بعض مزارع البطيحة مجاورة لريف واسط. وتكثر في واسط بساتين النخيل الواسعة، والحدائق، والحقول الفسيحة[٢٦٧]. ويذكر ابن جبير أن الجهة الشرقية للفرات، بجوار الكوفة، كثيفة البساتين[٢٦٨]. وإلى غرب الفرات تمتد المزارع وبساتين النخيل حتى الحيرة والقادسية على حدود الصحراء[٢٦٩].

ويبين الاصطخري أن الأراضي بين بغداد في الشمال والكوفة في الجنوب ودجلة في الشرق والفرات في الغرب كانت كثيفة الزروع لدرجة يصعب معها التمييز بين المزارع المختلفة[٢٧٠]. وكانت عامرة بالمدن والقرى، ومن أهمها «قصر ابن هبيرة»[٢٧١].

وقد اعتمد ازدهار الزراعة وكثافتها في المناطق المذكورة على شبكة واسعة من القنوات، ويتضح ذلك من وصف سهراب لها، فنهر دجيل «يسقي ضياع مسكن وقطربل وما يليها من الرساتيق»، ونهر عيسى يسقي طسوج فيروز سابور «ويمر بقرى

---

(٢٦٢) الاصطخري، ص ٨١، ابن حوقل، ص ٢٣٦.
(٢٦٣) المقدسي، ص ٥٣، الاصطخري، ص ٨١، N-kh., p. 235 and p. 243 ff.
(٢٦٤) ابن حوقل، ص ٢٣٧.
(٢٦٥) N-kh., p. 235.
(٢٦٦) المقدسي، ص ١١٩، قارن اخوان الصفا، ج ٢، ص ١٣٧.
(٢٦٧) المقدسي، ص ١١٨ - ١١٩، الاصطخري، ص ٨٢.
(٢٦٨) ابن جبير، ص ٢١٢ - ٢١٣.
(٢٦٩) الاصطخري، ص ٨٢، ابن حوقل، ص ٢٣٩.
(٢٧٠) الاصطخري، ص ٨٥، ابن حوقل، ص ٢٤٣.
(٢٧١) ابن حوقل، ص ٢٤٣.

وضياع على جانبيه». وأما نهر صرصر، فهو «نهر كبير... وعليه... ضياع وقرى ويمر ببعض بادوريا». ثم نهر الملك «وهو نهر كثير الضياع خصب، وعليه جسر وقرى كثيرة وعمارات وتتفرع منه أنهار كثيرة». ثم نهر كوثى «وهو نهر كثير الضياع والقرى... ويتفرع منه أنهار تسقي طسوج كوثى، من كورة آردشير بابكان، وبعض طسوج نهر جوبر». ويأتي إلى نهر سورا الأعلى (الفرع الشرقي للفرات) وهو «يمر بقرى وضياع وتتفرع منه أنهار كثيرة تسقي طسوج سورا وبربيسما وباروسما». ثم نهر سورا الأسفل و«يمرّ هذا النهر بقرى وعمارات وتتفرع منه أنهار كثيرة تسقي طسوج بابل وخطرنية والجامعين والفلوجة العليا والسفلى». ثم تتفرع منه أنهار تسقي طسوج جنبلاء وما والاها. ويحمل منه نهر النرس وهو «يمر بقرى وضياع ويتفرع منه أنهار تسقي سواد الكوفة». ويتحدث عن نهر الصراة الكبيرة (امتداد نهر سورا الأعلى)، ويبين أنه يمر بالعقر وبقرى وضياع ثم يمر إلى صابرنيثا ويتفرع منه هناك أنهار تسقي الضياع التي في غربه». ويتفرع من الصراة نهر صراة جاماس الذي «يمر فيسقي الضياع». وبعد أن تجاوز الصراة الكبيرة مدينة النيل تمر بقرى وعمارات[٢٧٢]. وبهذا يرسم سهراب صورة لشبكة كثيفة من القنوات تروي ضياعاً وقرى متصلة وكثيفة. ثم يذكر سهراب بعض الأنهار التي تأخذ من دجلة أسفل واسط وتصب في البطيحة وهي شبكة مرصعة بالقرى والضياع[٢٧٣].

وهكذا يصف سهراب مدى التشابك والاتصال في القنوات والقرى والضياع.

وكان طسوج بادوريا من أهم طساسيج بغداد وأغناها بالمزارع. وفية ضياع خاصة للأمراء والوزراء والقواد[٢٧٤]. وتتمتع بادوريا بمزايا خاصة، إذ تجمع بين الخصوبة والري المنظّم والقرب من العاصمة. وإلى الغرب من بادوريا، على الفرات، تقع الأنبار، التي يدل اسمها (المخزن) على خصوبتها، إلاّ أن الزراعة فيها تدهورت في القرن الرابع الهجري[٢٧٥].

وكانت المنطقة بين جنوبي تكريت وسامراء وإلى الغرب من دجلة خضراء يرويها نهر الاسحاقي الذي يبدأ أسفل تكريت و«عليه ضياع وعمارات» ويجيء إلى

---

(٢٧٢) عجائب الأقاليم السبعة، ص ١٢٣ - ١٢٥.
(٢٧٣) ن.م.، ص ١٢٨ - ٩.
(٢٧٤) التنوخي، ج ٨، ص ١٦ - ١٧ والصابي، ص ٧٦.
(٢٧٥) ابن حوقل، ص ٢٢٧.

سامراء «ويسقي الضياع التي هناك في غربي مدينة سر من رأى»[٢٧٦].

وهناك نطاق أخضر من الزروع عرضه بضعة أميال، يمتد على الضفة الشرقية لدجلة بين تكريت في الشمال وجنوبي واسط في الجنوب، وتوجد المراعي شرقه. ويعطي سهراب صورة للعمارة في هذه المنطقة عند حديثه عن القنوات الآخذة من دجلة إلى الشرق منه. فيذكر أن القاطول الكسروي يمر بمنطقة كلها «قرى عامرة وضياع متصلة» ـ وهي تمتد حتى بعقوبا ـ، ويأتي جسر النهروان (حيث يسمى النهروان) ويمر بـ «قرى وضياع جليلة بين عبرتا واسكاف بين الجنيد». ثم يمر النهروان «بين قرى وضياع مادة إلى أن يصب في دجلة أسفل ماذرايا بشيء يسير في الجانب الشرقي». ثم يتحدث سهراب عن القواطيل ـ إلى الجنوب من سامراء ـ، فيذكر القاطول المأموني الذي «يمر بقرى وضياع» ونهر أبي الجند «وهو أجلّها وأعمرها شاطئاً، يمر بين قرى وضياع، ويتفرع منه أنهار تسقي الضياع التي على جانب دجلة الشرقي». ثم يشير إلى نهري الخالص وديالي المتفرعين من النهروان ليمرا بين قرى وضياع. وهكذا يتبين أن المنطقة بين النهروان ودجلة من تكريت إلى ماذرايا كانت عامرة بقراها ومزارعها. أما الأرض بين تكريت والأنبار فكانت، باستثناء ضفاف الأنهار، قاحلة[٢٧٧].

وتقل المزروعات إلى الشرق من النهروان على الطريق إلى الدسكرة. أما وراء الدسكرة حتى حلوان، فكانت الأرض قاحلة، باستثناء حلوان نفسها فقد كانت تحيطها الحدائق[٢٧٨].

ونشطت الزراعة في منطقة الجزيرة على ضفاف النهرين وروافدهما. وكانت الزروع كثيفة في منطقة الخابور، حول مدينة الخابور وعلى ضفتي نهر الخابور[٢٧٩]. وامتدت بساتين وحقول رأس العين على أرض واسعة يبلغ طولها حوالى عشرين فرسخاً[٢٨٠]. وكانت عامة مدن الجزيرة محاطة بمزارع واسعة[٢٨١].

---

(٢٧٦) سهراب، ص ١٢٧.

(٢٧٧) سهراب، ص ١٢٧ ـ ٨، الاصطخري، ص ٨٥ وص ٨٨، المقدسي، ص ١٢٢، ابن حوقل، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧.

(٢٧٨) المقدسي، ص ١٢٣.

(٢٧٩) المقدسي، ص ١٤١، الاصطخري، ص ٧٤.

(٢٨٠) ابن حوقل، ص ٢٢٢، المقدسي، ص ١٤٠.

(٢٨١) المقدسي، ص ١٣٩ وص ١٤١، ابن حوقل، ص ٢٢٣؛ وانظر سهراب، ص ١٣١ وفيه اشارة إلى الضياع والبساتين حول نصيبين ورأس العين وشمال قرقيسيا.

كانت الزراعة تعتمد على الاستقرار السياسي. وهذا ابن حوقل يندب خراب بعض الأراضي في الجزيرة، قرب الحدود البيزنطية خاصة، نتيجة الغزوات والحروب المستمرة مع البيزنطيين[٢٨٢].

٥ ــ الحاصلات الزراعية ومناطقها

كانت الحنطة والشعير والتمر والرز، أهم الحاصلات الزراعية في البلاد. وهناك حاصلات أخرى من الحبوب والفواكه، ولكن أهميتها ثانوية بين المنتوجات الزراعية.

وكانت منطقة البصرة أهم مركز لزراعة النخيل في العراق، وكانت تنتج أنواعاً مختلفة من التمور لا مثيل لها في أي مكان. فيذكر ابن وحشية أن أنواع التمور العراقية لا تحصى[٢٨٣]، بينما يقول الجاحظ ان مدينة البصرة تنتج ثلاثمئة نوع من التمور[٢٨٤]. وكانت النخيل تزرع في السواد وتمتد زراعتها غرباً حتى القادسية[٢٨٥]، وشمالاً حتى الأنبار وهيت[٢٨٦]. وكان الرطب العراقي يتمتع بشهرة واسعة[٢٨٧]. وكانت توجد بعض بساتين النخيل بجوار سنجار، أما عدا ذلك فلا توجد نخيل في الجزيرة.

وتوجد أنواع مختلفة من الحبوب في العراق. وقد أورد البوزجاني (ت ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م) قائمة بأجناس الحبوب (والبذور والكرز) في نواحي السواد مصنّفة (لأغراض الضرائب) إلى أربع مجموعات. وعلى رأس المجموعة الأولى السمسم ويرد معه الكمون والشونيز والخردل والكراوية والخشخاش وبذر الرطبة. وتبدأ المجموعة الثانية بالحنطة، وفيها الحمص واللوبيا والعدس وبذر الكتان والحلبة والقرطم وحبة الخضرا والزبيب والسمّاق واللوز بقشره والبندق والشهدانج. أما المجموعة الثالثة فأولها الشعير، ويأتي معه الأرز بقشره والجاورس والذرة والدخن والهرطمان والباقلا والكسبرة. ويكوّن الجهجندم وحده الصنف الرابع، وهو نصف كر حنطة مع نصف كر شعير. ثم يشير البوزجاني إلى مجموعة خارجة عن هذا التصنيف، يذكر فيها

---

(٢٨٢) ابن حوقل، ص ٢٣٠ وص ٢٢٣.
(٢٨٣) ابن وحشية (خط نسخة بودليان باكسفورد) ورقة ٤٥ أ.
(٢٨٤) ابن الفقيه، ص ٢٥٣.
(٢٨٥) الاصطخري، ص ٨٣، ابن حوقل، ص ٢٤٠.
(٢٨٦) الاصطخري، ص ٧٣.
(٢٨٧) النويري، ج ١، ص ٣٦٩ ـ ٣٧١، الثعالبي: لطائف المعارف، ص ١٣٢، المقدسي، ص ١١٨.

الجوز والفستق والشهبلوط والنبق والكمثرى اليابس والخوخ المقدد[٢٨٨].

وكانت الحنطة والشعير تزرع في كافة أنحاء العراق. ويظهر من جرائد الواردات في ابن خرداذبه وقدامة، أن الحنطة والشعير كانا يزرعان في كل طسوج من طساسيج السواد، باستثناء منطقة البطيحة، وأن خراج السواد كان يدفع على الأغلب حنطة وشعيراً[٢٨٩]. ويذكر قدامة أن زراع السواد كانوا يدفعون في الخراج ١٧٧,٢٠٠ كُر[٢٩٠] حنطة، و٩٩,٧٢٢ كر شعير سنوياً[٢٩١]. وكانت منطقة واسط مركزاً هاماً لزراعة الشعير[٢٩٢]. وتزرع الحنطة والشعير بكثرة في الجزيرة وخاصة حول الموصل[٢٩٣]. لذا كانت الجزيرة المخزن الذي يموّن العراق، لا سيما بغداد بالحبوب، في أوقات الشدة خاصة[٢٩٤].

يزرع الرز في منطقة البطيحة، وفي الجامدة شمالها إلى الجنوب من واسط[٢٩٥]. وقد تعهد ضامن ضرائب واسط ٣٢٢ هـ/ ٩٣٤ م بدفع عشرة آلاف كر من الرز في جملة ما يدفع إلى الحكومة[٢٩٦]. ويشير التنوخي إلى حقول الرز في الأراضي الواطئة والأهوار قرب الكوفة وعلى قنوات الفرات السلفى مثل سورا ونهر الصراة ونهر النيل، ويشير إلى حقول أخرى في منطقة جَبُّل على دجلة، وقدر حصة الحكومة من الرز الحاصل من السيبين وقسين وجبّل بحوالى ثلاثة آلاف كر، مما يشير إلى وفرة إنتاجه[٢٩٧]. أما الجزيرة فلا يوجد ما يدل على توفر زراعته في أي جزء منها.

وإليك أسماء المناطق التي كانت تدفع الرز جزءاً من خراجها، حسب ما نجده في جريدة ابن خرداذبه:

---

(٢٨٨) كتاب المنازل (خط، دار الكتب) ورقة ٢٢٩ ب - ٢٣٠ ب، سعيدان - الحساب العربي، ص ٣٠٧ - ٨.

(٢٨٩) ابن خرداذبه، ص ٨ - ١٤، قدامة، ص ٢٣٧ - ٢٣٩.

(٢٩٠) يبلغ وزن الكر المعدل ٦٠٩,٣٧٥ كغم. هنتس - المكاييل والأوزان الإسلامية، ص ٦٩.

(٢٩١) قدامة، ص ٢٣٩.

(٢٩٢) مسكويه، ج ١، ص ٢٩٤.

(٢٩٣) المقدسي، ص ١٤٥، ابن حوقل، ص ٢١٦.

(٢٩٤) المقدسي، ص ١٣٦.

(٢٩٥) المقدسي، ص ١١٣، ص ١١٩، التنوخي، ج ٨، ص ٩٢، اخوان الصفا، ج ٢، ص ١٣٧.

(٢٩٦) مسكويه، ج ١، ص ٢٩٤.

(٢٩٧) التنوخي، ج ٨، ص ٦٧، وانظر Canard, *Le Riz dans le Proche Orient aux Premiers siècles de l'Islam,* Arabica VI, 1959, pp. 113 et seq.

(١) سورا وبربيسما، أي الأراضي التي تمتد إلى الجنوب والجنوب الغربي من نهر كوثى. (٢) فرات بادقلى. (٣) نستر. (٤) كسكر، وهي تمتد شرق نهر دجلة من كوت العمارة إلى ملتقى دجلة بالفرات. وتستعمل هذه الكلمة أحياناً مرادفة لكلمة ميسان[٢٩٨].

أما الاشارات إلى الحبوب الأخرى فضئيلة. ومنها السمسم، ويذكر المقدسي أن تكريت كانت مركز زراعته[٢٩٩]. ويروى أن ضامن ضرائب واسط لسنة ٣٢٢ هـ تعهد بدفع ٤٠٠ كر من السمسم سنوياً[٣٠٠]، مما يدل على أنه كان يزرع في السواد. وكانت الذرة والماش والعدس تزرع أيضاً[٣٠١].

وكانت زراعة الفواكه منتشرة في مختلف الجهات. ويظهر أن العنب كان يزرع بكثرة، حتى ان عمر بن الخطاب رأى من الضروري تخصيص الخراج الذي يؤخذ من الأعناب لوفرتها[٣٠٢]. وكانت تزرع أنواع متعددة من العنب[٣٠٣]، ومنها الرازقي الذي أدخله العرب إلى العراق من الطائف[٣٠٤]. وهناك أنواع مشهورة تنسب إلى محلات معروفة في العراق مثل أعناب (عكبرا) و(دير العاقول) و(معلثايا) و(سروج) و(حلوان)[٣٠٥] و(بغداد)[٣٠٦].

وأدخلت أشجار البرتقال والليمون إلى العراق لأول مرة في القرن الرابع الهجري. إذ نفهم من المسعودي انها جلبت من الهند بعد سنة ٣٠٠ هـ/ ٩١٢ م إلى عمان، ومن هناك جلبت إلى البصرة ثم إلى أنحاء العراق[٣٠٧]. وكان القاهر يحب أشجار البرتقال، فغرسها في حدائق قصره[٣٠٨]. وكانت البصرة مشهورة بجودة برتقالها وليمونها[٣٠٩]، ولكن يظهر أن البرتقال والليمون كان لا يزال قليلاً في القرن

---

(٢٩٨) ابن خرداذبه، ص ٨ - ١٤، وانظر قدامة - الخراج (دي خويه) ص ٢٣٦ - ٧.
(٢٩٩) المقدسي، ص ١٢٣.
(٣٠٠) مسكويه، ج ١، ص ٢٩٤.
(٣٠١) ابن خرداذبه، ص ١٤، الجاحظ - الدلائل، ص ١٩، اخوان الصفا، ج ٢، ص ١٣٨.
(٣٠٢) الماوردي، ص ١٦٨.
(٣٠٣) ابن الفقيه، ص ١٢٥.
(٣٠٤) Mez, p. 432 والدينوري - كتاب النبات، ص ١٣١، ص ٤٤ - ٥، ص ٢٠٧.
(٣٠٥) المقدسي، ص ١٢٢ وص ١٢٣ وص ١٢٥، ابن حوقل، ص ٢٣٠.
(٣٠٦) النويري، ج ١، ص ٣٧١، الثعالبي - لطائف المعارف، ص ١٣٣.
(٣٠٧) المسعودي، ج ٢، ص ٤٣٨.
(٣٠٨) ن.م.، ج ٨، ص ٣٦٦.
(٣٠٩) المقدسي، ص ١٤٥، النويري، ج ١، ص٣٧١، الثعالبي - يتيمة الدهر، ج ٢، ص ١٣٠ - ١٣١.

الرابع الهجري[٣١٠].

وكان لرمّان سنجار شهرة خاصة[٣١١]. وكان الخوخ يزرع في البصرة[٣١٢]. واشتهرت الرحبة وسنجار بزيتونها[٣١٣]. وهناك نوع ممتاز من السفرجل يزرع في الرحبة[٣١٤]. وكان تين حلوان مضرب المثل، ويذكر الدينوري عشرة أنواع منه[٣١٥]. أما الرقي والبطيخ فكانت من الفواكه المحبوبة، وكانت سوق الفواكه تسمى عادة «دار البطيخ»[٣١٦]. هذا وكان الأجاص والمشمش والسفرجل والتفاح والتوت واللوز والجوز والبطيخ والبلوط والسماق يزرع في العراق[٣١٧]. كما كان الزيتون يزرع في المناطق الشمالية[٣١٨].

وكان القطن من الحاصلات المهمة خاصة في منطقة الخابور. وكانت (عربان) تصدر القطن إلى الموصل وإلى أنحاء أخرى من العراق[٣١٩]. ومن المراكز المهمة الأخرى لزراعة القطن مجدل ورأس العين[٣٢٠] وحران في الجزيرة، والبصرة في السواد[٣٢١]. وهكذا كان القطن يزرع في السواد وفي الجزيرة.

وكان قصب السكر يزرع حوالى البصرة وفي سنجار[٣٢٢]. ويحتمل أنه كان يزرع في البطيحة[٣٢٣]. ويخبرنا الثعالبي أن قصب السكر كان ينتج بوفرة في العراق[٣٢٤].

---

(٣١٠) Mez, p. 432 - 3.

(٣١١) ابن حوقل، ص ٢٢٠ - ٢٢١، الثعالبي - لطائف المعارف، ص ١٣٣.

(٣١٢) الجاحظ - البخلاء، ص ٢٠١.

(٣١٣) المقدسي، ص ١٤١؛ ابن حوقل، ص ٢٢٠ - ٢٢١.

(٣١٤) المقدسي، ص ١٢٣، النويري، ج ١، ص ٣٧١، الثعالبي - لطائف المعارف، ص ١٣٣.

(٣١٥) الدينوري - كتاب النبات، ص ٦١ - ٧١.

(٣١٦) مسكويه، ج ٣، ص ٥١، الجاحظ - الدلائل، ص ٢٣، Mez, p. 437.

(٣١٧) رسائل اخوان الصفا، ج ٢، ص ١٤٠ - ١٤١، ابن حوقل، ص ٢٢٧، ص ٢٣٠ - ٢٣١.

(٣١٨) ابن حوقل، ص ٢٠٠ - ٢٠١، المقدسي، ص ١٤١، الدينوري - النبات، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

(٣١٩) الاصطخري، ص ٧٤، ابن حوقل، ص ٢٢٢، الدينوري - النبات، ص ٢٢٠.

(٣٢٠) الاصطخري، ص ٧٤.

(٣٢١) المقدسي، ص ١١٨ وص ١٤١.

(٣٢٢) الماوردي، ص ١٦٨، الثعالبي - يتيمة الدهر، ج ٢، ص ١٣٠ - ١٣١، البيهقي، ص ٦٢٣، المقدسي، ص ١٤٥.

(٣٢٣) انظر اخوان الصفا، ج ٢، ص ١٣٧.

(٣٢٤) الثعالبي - لطائف المعارف، ص ١٠٧.

وكانت معلثايا تصدر القنّب. وكان القت يزرع بصورة خاصة في القادسية ويستفاد منه لإطعام جمال ورواحل الحجاج[٣٢٥].

وكانت الخضروات تزرع في العراق، وترد الإشارة إلى القرع والقثاء[٣٢٦]، والفاصوليا[٣٢٧]، والباقلاء والبزاليا[٣٢٨]، والجزر، والباذنجان، والقرنبيط والشلغم[٣٢٩]، والفجل[٣٣٠].

وكانت تزرع أنواع الأزهار والرياحين، مثل النرجس والياسمين والورد الجوري، والقرنفل[٣٣١].

وهناك نباتات طيبة، تزرع أو تنمو برية في العراق مثل البابونج والحرمل والآنسون والخشخاش والخروع وورد الحمار[٣٣٢].

---

(٣٢٥) ابن حوقل، ص ٢٤٠.
(٣٢٦) الجاحظ - الدلائل، ص ٢٣.
(٣٢٧) ابن الجوزي - تلبيس ابليس، ص ٢٢١، الثعالبي - يتيمة الدهر، ج ٢، ص ١٤٠.
(٣٢٨) الجاحظ - الدلائل، ص ١٩.
(٣٢٩) اخوان الصفا، ج ٢، ص ١٣٨.
(٣٣٠) الجاحظ - البخلاء، ص ٢٤١.
(٣٣١) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٨٩، اليعقوبي، ص ٢٦٤، النويري، ج ١، ص ٣٧١.
(٣٣٢) انظر Samarraie, *op. cit.*, p. 92 ff، ابن وحشية (خط أحمد الثالث) ورقة ٦٠ أ، ٦٦ ب، ٢٥ أ - ب.



الفصل الثالث

الصّناعة



أولاً: العمل

١ ــ أصناف العمّال: الأحرار، الرقيق

كان في العراق صنفان رئيسيان من العمال: **الأحرار**، و**الرقيق**.

فالعمال **الأحرار** كانوا يعيشون في المدن أو يسكنون في الريف. ففي المدن كانوا يكوّنون عامة أصحاب الصناعات. ويقرب منهم في الواقع أصحاب الحوانيت والبيوعات البسيطة كالبقالين والزيّاتين والقصّابين. ويطلق على هؤلاء بمجموعهم اسم «العامة». ومع أن أكثرهم كان من غير العرب، أي من «الموالي» إلاّ أنه لم يكن تمييز عنصري في ما بينهم[1]. وكان العامة في بغداد خليطاً من أجناس مختلفة، إذ إن فيهم الفرس والترك والزنوج والديالمة، والروم، والنبط، والأرمن، والكرج، والسلاف، والأكراد، والبربر، والعرب، وتربطهم جميعاً اللغة العربية التي كانوا يتكلمون بها[2].

وكان الفلاحون في القرى في صنف الأحرار نظرياً، إلاّ أنهم في الواقع لم يكونوا دائماً كذلك[3]. وكانوا يؤلفون جزءاً كبيراً من الشعب ويتكلمون الآرامية مع العربية[4].

---

(١) Massignon, *Enquête*, p. 42.

(٢) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٥، ص ٤٥؛ وانظر بدري محمد فهد ـ العامة ببغداد (بغداد ١٩٦٧)، ص ١١ ـ ١٤.

(٣) انظر مسكويه، ج ٢، ص ٩٧؛ طيفور ـ تاريخ بغداد، ص ٧٣.

(٤) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٥، ص ٤٤؛ *E. I., Nabateans?*.

وكان أصحاب الحرف يكونون عادةً أوطأ طبقة بين الأحرار[٥]. ويظهر أن واردهم المالي كان يكفي لضروريات عيشهم فقط. وخير تقدير لحالتهم الاقتصادية قول أبي الفضل الدمشقي «وأما الصنائع العملية، وهي المهن، فقد قيل قديماً الصناعة في الكف أمان من الفقر وأمان من الغنى. وذلك أن الصانع بيده لا يكاد كسبه يقصر عن إقامة ما لا بد له منه، ولا يكاد كسبه يتسع لاقتناء ضيعة أو عقد نعمة، وأيضاً فإنه مع ذلك إذا ميّز الناس دخل في أدون طبقاتهم»[٦].

وكان فلاحو السواد فقراء جداً[٧]. يقول المقدسي في معيشة أهل البطيحة: «عيش ضيق، أدامهم السمك، وماؤهم حميم». ثم يصف النظرة الاجتماعية إليهم فيقول: «وعقلهم سخيف ولسانهم قبيح»[٨].

الطبقة الثانية من العمال، هي طبقة **العبيد** التي تعتبر أوطأ من طبقة العمال الأحرار. ويحصل على العبيد بالطرق التالية:

أ ـ بطريق الحرب. فإذا فتحت بلدة، جاز للمسلمين أن يسترقوا سكانها[٩]. كما أنه يحق للإمام إذا شاء أن يسترق الأسرى[١٠]. وفي القرن الرابع الهجري، تضاءل مجال توسع الإسلام عسكرياً، وزال تقريباً مجال الحصول على الرقيق عن طريق الفتوحات[١١].

ب ـ وكان بعض الولاة يرسل الرقيق ضمن الواردات. فمثلاً اعتاد بعض البربر أن يقدموا أطفالهم بدل الجزية[١٢]. وكان عبد الله بن طاهر، أمير خراسان (٨٢٨ - ٨٤٤ م) يرسل إلى الخليفة ألفين من الأتراك الغزّية سنوياً[١٣].

---

(٥) الدمشقي ـ الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٤٣.

(٦) ن.م.، ص ٤٣.

(٧) انظر تفصيل ذلك في الفصل الخاص بـ «مستوى المعيشة».

(٨) المقدسي، ص ١١٩.

(٩) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٤، ص ٤٢.

(١٠) ن.م.، ج ٤، ص ٤٣، Mez, p. 166. ويحق للإمام بالإضافة إلى ذلك: ١ ـ قتل الأسرى، ٢ ـ قبول الفدية، ٣ ـ العفو.

(١١) يذكر أنه بعد فتح المعتصم لعمورية نودي على الأسرى للبيع، خمسة خمسة وستة وستة، لكثرة عددهم.

(١٢) زيدان، ج ٤، ص ٤٣.

(١٣) ابن خرداذبه، ص ٣٩.

ج ـ طريق الشراء، وكانت هذه هي الوسيلة الرئيسية للحصول على الرقيق في القرن الرابع الهجري، وكانت توجد تجارة واسعة للرقيق، وكان في أكثر المدن الرئيسية أسواق خاصة لبيع الرقيق(١٤). واعتاد بعض التجار أن ينظموا حملات خاصة للحصول على الرقيق(١٥).

وكانوا يحصلون على الرقيق من الجنسين، سوداً وبيضاً. فالرقيق الأسود يجلب من الحبشة والسودان، عن طريق مصر(١٦)، أو من زنزبار بطريق البحر(١٧). ويصف مؤلف حدود العالم بلاد السودان ـ وهي البلاد الواقعة بين النيل والمحيط الأطلسي ـ بأنها «البلاد التي يأتي منها الخصيان... فالتجار يسرقون أطفالهم... ويخصونهم ثم يجلبونهم إلى مصر للبيع»(١٨).

وبين الرقيق الأبيض الروم، والكرج، والأرمن، إلاّ أن أكثرهم من الترك والسلاف (الصقالبة)(١٩). فالترك، والخزر خاصة، وبعض السلاف كانوا يجلبون عن طريق خوارزم. وكانت سمرقند السوق الأعظم والمركز الرئيسي لتدريبهم(٢٠). ومن صادرات مدينة بلغار ـ وهي عاصمة البلغار الذين يسكنون على نهر الفولكا ـ الرقيق الذين يؤخذون إلى خوارزم وإلى جهات جيحون(٢١). ويجلب من خراسان رقيق أبيض غالي الأثمان، يصل سعر الواحد منه إلى خمسة آلاف دينار(٢٢). أما الرقيق الأوروبي فأكثره من أهالي شرقي أوروبا، ويجلب عادة عن طريق ألمانيا إلى الأندلس ومنها إلى موانيء البحر الأبيض المتوسط(٢٣).

---

(١٤) البيهقي، ص ٦١٦، رسائل الصابي، ج ١، الرسالة الأولى والثالثة. ويصف اليعقوبي (البلدان ص ٢٦٠) سوق الرقيق في سر من رأى، التي بنيت في القرن الثالث الهجري، قائلاً: «وسوق الرقيق في مربعة فيها طرق متشعبة فيها الحجر والغرف والحوانيت للرقيق».

(١٥) *E.I.*, art Zanj, H.A., p. 165.

(١٦) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٥، ص ٣٩، Mez, p. 157, H.A., p. 169; Noldeke, *Sketches*, p. 169.

(١٧) المروزي، ص ٥٤.

(١٨) H.A., p. 169.

(١٩) زيدان، ج ٥، ص ٣٩، ابن حوقل ص ٤٨٣، Mez, p. 158-9.

(٢٠) زيدان، ج ٥، ص ٣٩، ابن حوقل، ص ٤٨٢ وص ٤٩٤.

(٢١) Mez, p. 159.

(٢٢) زيدان، ج ٥، ص ١٣٩.

(٢٣) ن.م.، و Mez, p. 159.

د ـ وكان أبناء الإماء يعتبرون رقيقاً إذا كان الأب عبداً، أو كان حراً ولم يكن مالكاً للأمة، أو إذا كان مالكاً للأمة ولم يعترف بأبوّة الطفل[٢٤].

وكان الرقيق، بصورة عامة، يستخدمون في المهن التالية:

أ ـ في خدمة البيوت، وذلك بعد شيء من التدريب. فكان منهم الطباخون، والخزانون، والبوابون، والملاحون في القوارب، وسواس الخيل، وحتى أمناء في المكتبات الخاصة[٢٥]. وكان الخصيان يقومون بحراسة الحرم وخدمتهن[٢٦].

ب ـ واستخدم بعضهم في أعمال أدبية كالغناء وإلقاء الشعر وحفظ القرآن والحديث وتلاوتهما[٢٧]. ولما كان المجتمع كثير التقدير للشعر والغناء، فقد كان الطلب عالياً على ذوي المواهب الفنية من الرقيق. لذا كان النخّاسون (تجار الرقيق) يقومون بتعليم الغلمان والجواري فنون الشعر والموسيقى ويربحون من وراء ذلك أرباحاً طائلة[٢٨]. وقد كان أكثر المغنين في بغداد سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م من الرقيق[٢٩].

ج ـ وهناك عدد كبير من الرقيق يستخدم حرساً خاصاً أو يدرّب للجيش. فقد استخدم المقتدر أحد عشر ألف مملوك في قصره[٣٠]. وكان في الجيش فرق كاملة من المماليك[٣١].

وقد يشتغل العبد بالتجارة، بإذن سيده، وهو العبد المأذون، ويمكنه في هذه الحالة أن يتاجر ويتعاقد في نطاق رأسماله لحساب سيده. ويمكنه أن يتاجر لحسابه وأن يساهم في شركة، ولكنه يرتبط عادة بسيده[٣٢]. وربما كان دور العبيد في التجارة في صدر الإسلام أوسع منه في فترتنا نتيجة تبدل أوضاع العرب وخبرتهم[٣٣].

---

(٢٤) انظر Mez, add. note p. 166.

(٢٥) البيهقي، ص ٦١٣، زيدان ـ مختارات، ج ٢، ص ١٠٤، حكاية أبي القاسم، ص ١٠١، Mez, p. 165.

(٢٦) البيهقي، ص ٦٠٩.

(٢٧) انظر زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٤، ص ٤٤.

(٢٨) الأغاني، ج ١٢ ص ٤٣.

(٢٩) حكاية أبي القاسم، ص ٨٧، انظر زيدان، ج ٤، ص ٣٣ ـ ٣٨.

(٣٠) الخطيب البغدادي، ج ١، ص ٥١.

(٣١) الصابي، ص ١١ وما يليها. يذكر الصابي فرقة من الزنج كونها الموفق، وأخرى من العبيد كونها المعتضد، ص ١٢.

(٣٢) السرخسي ـ المبسوط، ج ٢٥، ص ٢ وما بعدها وص ٩٩ وما بعدها، المدونة، ج ١٢، ص ٧٠.

(٣٣) انظر صالح العلي ـ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص ٢٧١ ـ ٢٧٣.

د ـ وهناك العبيد الذين يشتغلون في الحقول. وهؤلاء كانوا على قسمين: فالقسم **الأول** عبيد لا حقوق لهم مطلقاً، كالزنج الذين كانوا يشتغلون في بطيحة البصرة وفي بساتينها[٣٤]. ويتحدث ربيعة الرأي عن العبيد الذين يشتغلون في فلاحة الأرض ويعاملون كالماشية[٣٥]. واستخدم بعض الرقيق في الرعي[٣٦].

والقسم **الثاني** هم الأقنان الذين كانوا يعيشون في القرى ويعتبرون جزءاً من الأرض. وكان هؤلاء في الأصل من الفلاحين النبط الأحرار، وليس لهم ما يملكون إلاّ مقدرتهم على العمل. وعندما تنتقل ملكية الأراضي التي يشتغلون عليها، سواء أكان ذلك بالفتح أو بالشراء، كانوا يبقون على الأرض، وكان السادة الجدد يعتبرونهم جزءاً من ملكيتهم الجديدة ويعاملونهم معاملة العبيد. وقد حصل هذا قبل الإسلام، وجاء الإسلام فألغى الفوارق الطبقية بين المغلوبين، وحرّر العاملين في الأرض، إلاّ أن قسماً منهم بقوا عبيداً في الواقع[٣٧]. وربما أمكن اعتبار الزطّ الذين جاء بهم الحجاج من السند من الأقنان[٣٨]. ولم يكن بالإمكان تحرير الأقنان أو بيعهم، لأنهم ليسوا عبيداً من الوجهة القانونية ـ وإن كانوا كذلك في الواقع ـ ولكنهم بقوا مربوطين بالأرض[٣٩].

وأوصى الإسلام بحسن معاملة العبيد[٤٠]، إلا أنه من المنتظر أن يشذّ الكثيرون عن هذه التوصية. وكثيراً ما هرب العبيد من أسيادهم، ولذا تؤكد عهود الخليفة على ضرورة إرجاع العبيد الهاربين (الأبّاق) إلى أسيادهم[٤١].

٢ ـ حركة العمّال: أسبابها، بدايتها

ولم يكن استخدام العبيد على نطاق واسع، ولا فقر أهل الصنائع والحرف

---

(٣٤) الطبري، س ٣، ص ١٧٤٢.

(٣٥) ربيعة الرأي، ص ١٧.

(٣٦) البيهقي، ص ٦١٣.

(٣٧) يذكر أبو القاسم البغدادي «أنباط القرى وعبيدها». ويقول شريك، وهو فقيه: «أهل السواد أرقاء». اختلاف الفقهاء للطبري، ص ٢٢٢.

(٣٨) Baladhuri, *Origin*, II, p. 109 - 10.

(٣٩) زيدان ـ مختارات، ج ٢، ص ١٠٤ ـ ١٠٥. انظر صالح العلي ـ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص ٦٣ ـ ٧٦.

(٤٠) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٤، ص ٤٤، Mez, p. 106 ff.

(٤١) الطبري، س ٣، ص ١٧٥٠. ويتهم البلاذري (ص ٣٧٥) اباق العبيد وموالي باهلة بأنهم حرضوا الزط على الثورة على العباسيين. وانظر رسائل الصابي ـ الرسالتين الأولى والثانية.

وانحطاط مركزهم الاجتماعي، بالأمر الجديد، ولكن القرن الرابع شهد مؤثرات جديدة أثارت العمال لدرجة لا سابق لها، وزلزلت الخلافة بصورة عنيفة. وأهم هذه المؤثرات، ثلاثة:

أولاً: ظهور طبقة رأسمالية، تمتلك رؤوس أموال كبيرة وتشجع الصيرفة ووسائل الائتمان وإنشاء المصارف(٤٢). ويتكون أفرادها من: (أ) الموظفين الكبار كالوزراء والقواد، ورؤساء الكتّاب، وكلهم يستلم رواتب ضخمة تتجاوز رواتبهم في أية فترة سابقة(٤٣)؛ و(ب) التجار المثرين مثل ابن الجصاص(٤٤).

ثانياً: تجمع العمال أكثر من ذي قبل، كما هو وضع الزنوج في جنوب العراق. كما أن مجموعات أهل الحرف في المدن تنظمت كثيراً(٤٥). وهذا ساعد على تكوين الشعور بالمصلحة المشتركة، وأصبح العمال يشعرون بقوتهم.

ثالثاً: ظهور دعاية قوية تبث باسم العدل الديني، إلاّ أنها كانت في الواقع تؤكد بصورة خاصة على إصلاح الأحوال المادية. هكذا كانت الدعاية التي أنتجت ثورة الزنج، والدعاية التي بثّها القرامطة وإخوان الصفا. وقد أضيفت هذه الدعاية الجديدة إلى بذور التذمر الموجودة بين الطبقات الفقيرة وأثارت الوعي فيها.

وقد بانت بوادر الاضطراب منذ القرن الثالث الهجري. وكانت نتيجة مباشرة للانحطاط السياسي، ولارتفاع الأسعار دون حصول ارتفاع مماثل في الأجور، ولاحتكار المواد الغذائية من قبل التجار والمثرين(٤٦).

ففي أواخر القرن الثاني الهجري، وأوائل القرن الثالث، ظهر **العيّارون والشطّار** في بغداد. وكانوا في الظاهر عصابات من اللصوص جعلت هدفها نهب الحوانيت والأسواق وبيوت الأغنياء. ولكن جذور الحركة هي رغبة الطبقة المنكوبة مالياً في أخذ ثأرها من المثرين. وتظهر الأهمية الاجتماعية للحركة من انتشارها، ففي خلال النزاع بين الأمين والمأمون ارتفع عدد العيّارين إلى خمسين ألفاً، يرتدون لباساً خاصاً يميزهم(٤٧).

---

(٤٢) انظر فصل: «الجهبذة والصيرفة».
(٤٣) انظر فصل: «مستوى المعيشة».
(٤٤) انظر فصل: «التجارة».
(٤٥) انظر قسم (جـ) من هذا الفصل.
(٤٦) انظر زيدان، ج ٥، ص ٤٧.
(٤٧) انظر المسعودي، ج ٦، ص ٤٥٢ ـ ٧، ومختارات زيدان، ج ٢، ص ٨٧، والأغاني، ج ٦، ص ٩١.

وفي خلال القرن الرابع الهجري، استمر العيّارون والشطّار مصدر بلاء لبغداد[48]؛ ففي سنة ٣٩٤ هـ/١٠٠٣ م جبوا الضرائب من أسواق بغداد[49]. وفي سنة ٣٨٠ هـ/٩٩٠ م تسلّطوا على بغداد، فنهبوا سكانها وعيّنوا عريفاً في كل محلة[50]. ومما يجلب الانتباه أن كثيراً من العلويين والعباسيين كانوا في صفوف العيّارين الذين نهبوا بغداد سنة ٣٩٢ هـ/١٠٠١ م[51]. ويمكننا فهم هذه الحالة إذا تذكرنا أن التغلب البويهي أفقر أشراف أهل البلاد وجعلهم في منزلة اجتماعية اقتصادية ثانوية[52].

وترد الإشارة إلى عصابات اعتيادية من اللصوص، تتجول في البلاد وتهاجم القوافل. ولسان حال البعض منها يظهر في قول ابن سيار الكردي، رئيس إحدى هذه العصابات، حين برّر عمله قائلاً: «إن هؤلاء التجار لم تسقط عنهم زكاة الناس لأنهم منعوها وتجرّدوا فتركت عليهم فصارت أموالهم بذلك مستهلكة، واللصوص فقراء إليها. فإذا أخذوا أموالهم - وإن كره التجار أخذها - كان ذلك لهم مباحاً لأن عين المال مستهلكة بالزكاة، وهم يستحقون أخذ الزكاة شاء أرباب الأموال أو كرهوا»[53].

في مثل هذه التربة بذرت الدعاية الجديدة، وولّدت حركتين كبيرتين: ثورة الزنج وحركة القرامطة. وقد درست هاتان الحركتان لحد الآن من الناحيتين الاجتماعية والسياسية. ومهمتنا أن نفحص أسسهما الاقتصادية، ففيهما تختفي جذور الحركتين.

أ ـ ثورة الزنج سنة ٢٥٥ هـ ـ ٢٧٠ هـ/٨٦٩ م ـ ٨٨٣ م

مهما كانت نوايا وأهداف صاحب الزنج - الذي ادّعى أنه علوي - فإن دوافع اتباعه من الزنوج كانت اقتصادية واجتماعية. فالثوار، وهم عبيد من زنوج الصومال، وزنجبار، كانوا يشتغلون للمثرين من أصحاب المصالح في السهول الملحية قرب البصرة (في فرات البصرة) في كسح السباخ لجعل الأرض قابلة للزراعة وللاستفادة من

---

(٤٨) ابن الأثير، ج ٨، ص ١٢، ص ٨٣ وص ٢٤٤، ج ٩، ص ١٤٥ - ١٥٠. وفي مسكويه معلومات كثيرة.

(٤٩) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان (خط)، مجلد ١٢ ورقة ٨٤ أ.

(٥٠) ن.م.، ورقة ١٠٥ أ - ب.

(٥١) ن.م.، ورقة ١١٦ ب - ١١٧ أ.

(٥٢) الصابي، ص ٣٣١ - ٣٣٢.

(٥٣) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٠٦.

الأملاح المتجمعة(٥٤). وانضمت إليهم جماعات من العبيد الهاربين (الأباق) من القرى والمدن المجاورة تخلّصاً من وضعهم السيىء(٥٥).

وكان الزنوج يشتغلون عادة في جماعات كبيرة تتراوح بين ألف وخمسة آلاف(٥٦). بل قد يصل عددهم إلى أكثر من هذا بكثير، فقد بلغ عدد إحدى هذه الجماعات في منطقة دجيل الأهواز خمسة عشر ألفاً(٥٧). وهكذا يظهر كثرة عدد الزنوج، ومدى تمركز العمل بينهم.

وكان هؤلاء الزنوج يشتغلون دون أجور، في سبيل عيش نكد. فلم يكن أسيادهم يعطونهم إلاّ قوتاً يومياً يتكوّن من قليل من الطحين والتمر والسويق(٥٨). لذا كان أي وعد بتحسين وضعهم المعاشي مصدر إغراء لهم. وقد فهم صاحب الزنج حالتهم، بعد أن تحرّى الوضع وسأل: «عن... ما يجرى لكل غلام منهم من الدقيق والسويق والتمر»(٥٩). ولم يكن في المثل والمبادىء ما يؤثر في هؤلاء المناكيد، خاصة وأن أكثرهم همج لا يفهمون حتى اللغة العربية(٦٠). ولذا أكد صاحب الزنج على النواحي المادية. ففي سنة ٢٥٥ هـ/٨٦٩ م ألقى فيهم خطبة «ذكر فيها ما كانوا عليه من سوء الحال، وأن الله قد استنقذهم به من ذلك، وأنه يريد أن يرفع أقدارم ويملّكهم العبيد والأموال والمنازل، ويبلغ بهم أعلى الأمور»(٦١).

ومن هذا يتضح أن صاحب الزنج هدف إلى إجراء تعديلات محلية في أوضاع العبيد الاجتماعية ولم يرد إلغاء الرق. وكانت دعوته موجهة إلى جماعة معيّنة من العبيد. وقد حرر العبيد كلما سنحت له الفرصة، ولكنه كان يسترق أسرى المسلمين(٦٢). ولهذا فشلت دعوته (سنة ٢٥٤ هـ/٨٦٨ م) في البصرة رغم انقسام أهلها الأحرار إلى حزبين متخاصمين الباهلية والسعدية(٦٣). ولهذا أيضاً نجد أهل

---

(٥٤) الطبري، س ٣، ص ١٧٤٢، Noldeke *Sketches*, p. 144.

(٥٥) الطبري، س ٣، ص ١٧٥٠، Noldeke, *op. cit.*, p. 153.

(٥٦) Massignon, Art. Zanj *E.I.*, IV, p. 1212.

(٥٧) الطبري، س ٣، ص ١٧٥٠ - ١٧٥١.

(٥٨) ن.م.، س ٣، ص ١٧٤٨.

(٥٩) ن.م.، س ٣، ص ١٧٤٨.

(٦٠) ن.م.، س ٣، ص ١٧٥١.

(٦١) ن.م.، س ٣، ص ١٧٥٠.

(٦٢) ن.م.، س ٣، ص ١٧٧٣ وص ١٧٧٦ وص ٢٠٤٥.

(٦٣) ن.م.، س ٣ ص ١٧٤٥ - ١٧٤٦ وص ١٧٧٧.

القرى المجاورة، إضافة إلى أسياد الزنج، يعدون (رميس) قائد الخليفة سنة ٢٥٥ هـ/ ٨٦٩ م بمكافئات مادية كبيرة إن هو أخمد الحركة وأرجع العبيد إلى أسيادهم[٦٤].

ولم يرد الزنج إلاّ تحرير أنفسهم وتحسين وضعهم المادي، دون أن يهدفوا إلى إنشاء نظام اشتراكي عام كما اعتقد الوزير السلجوقي نظام الملك[٦٥]. ولعلّ عدم وجود برنامج اقتصادي اجتماعي شامل في حركة الزنج يفسّر فشل حركتي الزنج والقرامطة في التعاون ضد العباسيين، رغم الجهود التي بذلها حمدان قرمط، زعيم قرامطة العراق[٦٦].

ب ــ حركة القرامطة[٦٧]

بدأت الدعوة المنظمة لقرامطة العراق حوالى سنة ٢٦١ هـ/٨٧٤ م، وأنتجت أول حركة مسلحة سنة ٢٧٨ هـ/٨٩١ م[٦٨]. ثم تراخت الحركة بعد سنة ٢٨٦ هـ/٨٩٩ م حين اختفى رئيس دعاتها حمدان قرمط، وقتل عضده الأيمن عبدان، نتيجة اختلافهما مع (الإمام) أحمد بن عبد الله بن ميمون. وأخمدت الحركة فعلاً بعد فشلها العسكري سنة ٢٩٥ هـ/٩٠٧ م[٦٩]، وحلّت بها الضربة الأخيرة سنة ٣١٦ هـ/ ٩٢٨ م[٧٠].

ولقد تأثرت الحركة القرمطية في العراق، في النواحي السياسية والاجتماعية، بالوضع المحلي. وكان منظمها الأكبر حمدان قرمط قروياً عارفاً بنقاط الشكوى عند أهل السواد. ولفهم معنى وأهمية الحركة القرمطية يلزمنا أن نعرف الجماعات التي تأثرت بها، والمبادىء التي دعت إليها.

---

(٦٤) ن.م.، س ٣، ص ١٧٥٩.

(٦٥) ورد في سياست نامة (الترجمة الفرنسية) ص ٢٨٥ «كانت مبادؤه عين مبادىء مزدك». وقد دعا مزدك إلى «أن الثروات... يجب أن توزع بين الناس حسب حاجتهم، بشكل لا يدع أحد محروماً من وسائل العيش وغير قادر على حصول ما يلزمه، ولأجل أن تحصل المساواة بين الجميع»، ص ٢٨٤.

(٦٦) يذكر الطبري (س ٣، ص ٢١٣٠) أن حمدان قرمط قابل صاحب الزنج، وقال له: «إني على مذهب، وورائي مائة ألف سيف فناظرني فإن اتفقنا على المذهب ملت بمن معي إليك وان تكن الأخرى انصرفت عنك... فناظرته إلى الظهر فتبين لي في آخر مناظرتي إياه أنه على خلاف أمري».

(٦٧) انظر تعريف ماسينيون للكلمة في E.I. II, p. 767.

(٦٨) انظر De Sacy, vol. I, p. CLXVIII; De Goeje, *Memoirs*, p. 16, p. 31 والطبري، س ٣، ص ٢١٣٠.

(٦٩) De Sacy, I, p. CC-CCX.

(٧٠) ابن الأثير، ج ٨، ص ١٣٧.

انتشرت الدعوة القرمطية بين الفلاحين الجهلة الذين كانوا يئنون من جشع الجباة واستغلال الملاّكين[٧١]. فلما أخمدت ثورة القرامطة سنة ٢٨٩ هـ/٩٠١ م توقف قائد الخليفة عن التنكيل بالثوار «خوفاً على السواد أن يخرب إذ كانوا (أي الثوار) فلاحيه وعماله»[٧٢]. وهناك حادث كان له أثر خاص في توسيع الحركة، وهو ثورة الزنج وما أورثته من خراب في السواد[٧٣].

وانتشرت الحركة بين أهل الحِرَف وعوام المدن، وقد كان مستوى معيشتهم واطئاً، وفيهم يقول الغزالي: والعامي الجاهل يظن أنّ التلبيس بالأديان والعقائد مثل المواصلات والمعاقدات الاختيارية، فيصلها مرة بحكم المصلحة ويقطعها أخرى»[٧٤]. فقلّة ثقافة العامة جعلتهم يجهلون دقائق العقيدة، وينجرفون بسهولة في تيار الدعوة القرمطية الماهرة[٧٥].

ونجحت الدعوة القرمطية كذلك مع قبائل العراق الجنوبي[٧٦]. وقد كان فقر البدو مضرب المثل. فلما قال بدوي: «الغناء زاد المسافر» علّق عليه بعضهم بأنه يقول ذلك لأنه لا يعرف خبز السميذ، ولا شواء باب الكرخ (ببغداد) ولا الخضر ولا الفالوذج المصري[٧٧].

هذه هي أهم الجماعات التي انتشرت بينها الدعوة، مع أنها كانت عامة وأثرت في جميع الطبقات والأصناف[٧٨]. ولا يمكن وصفها بأنها حركة فارسية تهدف إلى إرجاع ملك الفرس[٧٩]، لأنها ضمّت إلى صفوفها بعضاً من الفقراء العرب، بينما

---

(٧١) البغدادي ـ الفرق بين الفرق، ص ١٤١.

(٧٢) الطبري، س ٣، ص ٢٣٠٦، انظر أيضاً De Sacy, I, p. CLXVIII and CLXXV.

(٧٣) De Goeje, *op. cit.* p. 26.

(٧٤) الغزالي ـ فضائح الباطنية، ص ٥٣.

(٧٥) انظر البغدادي، ص ١٤١. ويقول الغزالي في فضائح الباطنية ص ٥٣: «إن العامي متقلب».

(٧٦) البغدادي، ص ١٤٢، De Sacy, I, p. CLXXV.

(٧٧) أبو القاسم البغدادي، ص ٩٤.

(٧٨) يقول المعري:

كيف لا يشرك المضيقين في النعمة قوم عليهم النعماء

ويقول:

يقال ان زماناً يستقيد لهم حتى يبدل من بؤس بنعماء

(٧٩) البغدادي، ص ١٤١ ـ ١٤٢.

وقفت الأرستقراطية الفارسية على الضد منها(٨٠).

أما من حيث المبادىء فقد نادى القرامطة، كما يقول الغزالي: «بالطعن في السلاطين وعلماء الزمان... ويذكرون أن الفرج منتظر من كل ذلك»(٨١). وظهروا أمام الناس بمظهر أبطال السلم والرفاه اللذين وعد بهما العباسيون ولم يحققوهما(٨٢). وأكدوا على أهمية الناحية المادية. قال الديلمي: «ومنهم ـ أي القرامطة ـ رجل أصابه فقر ومسكنة فيطمعونه في سد الخلة وجبر الفاقة»(٨٣). وقد أوضح الحسين الأهوازي ـ وهو أول داع اسماعيلي في العراق ـ مهمته حين وصل سواد الكوفة سنة ٢٦٤ هـ/ ٨٧٧ م إذ قال لحمدان قرمط: «أمرت أن أدعو أهلها (قرية قرب الكوفة) من الجهل إلى العلم، ومن الضلال إلى الهدى، ومن الشقاوة إلى السعادة، واستنقذهم من ورطات الذل والفقر، وأملّكهم مالاً يستغنون به من التعب والكد»(٨٤). وهكذا أعطيت الناحية المادية أهمية خاصة.

وقد تطرف القرامطة إلى حد أن اعتبروا الدين سبب استعباد الجماهير. وتنسب إلى عبيد الله بن الحسن القيرواني رسالة أرسلها إلى سليمان بن الحسن بن سعيد الجنابي، حلل فيها أثر الإسلام، جاء فيها: «ما وجه ذلك إلاّ أن صاحبهم (أي الرسول) حرّم عليهم الطيبات، وخوّفهم بغائب لا يعقل وهو الإله الذي يزعمونه، وأخبرهم بكون ما لا يرونه أبداً من البعث من القبور والحساب والجنة والنار، حتى استعبدهم بذلك عاجلاً وجعلهم له في حياته ولذريته خولا، واستباح بذلك أموالهم بقوله: «لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى»(٨٥). فكان أمره معهم نقداً وأمرهم معه نسيئة. وقد استعجل منهم بذل أرواحهم وأموالهم على انتظار موعود لا يكون. وهل الجنة إلاّ هذه الدنيا ونعيمها؟ وهل النار وعذابها إلاّ ما فيه أصحاب الشرائع من التعب والنصب في الصلاة والصيام والجهاد والحج؟». ثم قال سليمان بن الحسن في

---

(٨٠) Barthold, *Mussulman Culture*, pp. 72 - 77, pp. 100 - 102; Lewis, *Islamic Guilds*, E.H.R. 1937, p. 22.

(٨١) الغزالي ـ فضائح الباطنية، ص ٤.

(٨٢) De Goeje, *op. cit.* p. 42.

(٨٣) الديلمي، ص ٢٠.

(٨٤) ابن الجوزي ـ المنتظم، ج ٥، ص ١١٣. ويذكر النويري أن الأهوازي قال ما معناه: «امرت أن أروي هذه القرية وأن أغني أهلها، وأن أنقذهم وأسلطهم على ثروة أسيادهم».
De Sacy, vol. I, p. CLXVIII.

(٨٥) سورة الشورى (٤٢) آية ٢٣.

هذه الرسالة: «وأنت وإخوانك هم الوارثون الذين يرثون الفردوس. وفي هذه الدنيا ورثتم نعيمها ولذاتها المحرمة على الجاهلين المتمسكين بشرائع أصحاب النواميس. فهنيئاً لكم ما نلتم من الراحة عن أمرهم»(٨٦). ولا تخفى اللهجة التجارية لهذه الفترة في الرسالة، كما تتبين النظرة المادية للحياة فيها.

وقد اتخذ القرامطة الموقف نفسه من بقية الأديان، فقالوا: «إن المسمّين بالأنبياء كنوح وابراهيم وموسى وعيسى... وكل من ادعى النبوة، كانوا أصحاب نواميس ومخاريق، أحبوا الزعامة على العامة فخدعوهم بنيرنجات واستعبدوهم بشرائعهم»(٨٧).

والخلاصة فإن القرامطة قالوا بأن الأنبياء والسلاطين أنزلوا الجماهير إلى مستوى العبودية الاجتماعية والشقاء المادي، وأعلنوا بأنهم يريدون إرجاع العدل الاجتماعي، وإنشاء الرفاه المادي. وقد حاول حمدان قرمط إنجاز ذلك بتأسيس مجتمع اشتراكي لاتباعه في السواد. وقد سجّل النويري تدابيره، رواية عن ابن رزام.

فبعد أن نشر حمدان مبادئه في بعض القرى، أخذ يفرض على أتباعه سلسلة متزايدة من الضرائب والفروض. وأخيراً فرض عليهم سنة ٢٧٦ هـ نظام (الألفة)، وبموجبه تجمع أموال القرية في محل واحد ليشترك الجميع في التمتع بها. ويختار الداعي من أهل القرية رجلاً ثقة يتسلم كل ما يملكه أهل القرية من مال ومتاع وحلي ودواب. وعلى هذا الثقة أن يكسو العريان ويسد حاجات الناس الأخرى حتى لا يبقى فقير بينهم.

وأخذ كل فرد يشتغل بجد وإخلاص لخير المجموع، وذلك ليحتل المركز الذي يليق بخدماته. فالنساء يأتين بما يحصلن عليه من الغزل، وحتى الأطفال يقدمون الجعل الذي يحصلون عليه من نظارة الحقول، وليس لأحد ملك عدا سيفه وسلاحه. وقد قال حمدان لأتباعه إنهم في غنى عن المال لأن الأرض لهم(٨٨).

وهكذا يتبين أن حمدان اعتقد أن سبب التذمر هو الشقاء المادي والحطّة الاجتماعية، وأنه لا يمكن تحقيق المساواة الاجتماعية دون المساواة المادية. ولذا كان من الضروري قطع دابر الفقر، وخير وسيلة لذلك ـ في نظره ـ هي اشتراكية المال. وقد

---

(٨٦) البغدادي: الفرق بين الفرق، ص ٢٨١ ـ ٢.

(٨٧) ن.م.، ص ٢٨٨.

(٨٨) انظر De Sacy, *Exposé*, I, p. CLXXXIX ff; De Goeje, *Carmathes*, p. 27 ff.
وقد اسندت (الألفة) إلى تأويل لآية ٩٨ من سورة ٣، وآية ٦٤ من سورة ٨ من القرآن.

قبل اتباع حمدان تدابيره بكل حماس، ولا سيما وأنه جعل ما يعطى للفرد يتناسب وحاجاته، بينما جعل مركزه الاجتماعي يتناسب وقابلياته لخدمة المجموع. لذا فلا غرابة في أن اعتقد نظام الملك أن الحركة القرمطية هي استمرار لحركة مزدك الاشتراكية التي ظهرت في العصر الساساني والتي كان أساسها «توزيع المال حسب الحاجة»(٨٩).

ولا ندري كم استمر نظام حمدان، وليس من المحتمل بقاؤه بعد دحر القرامطة سنة ٢٩٥ هـ/٩٠٧ م. إلاّ أن فعاليات القرامطة استمرت بصورة سرية حتى ثورتهم سنة ٣١٦ هـ/٩٢٨ م، حين اجتمع أكثر من عشرة آلاف منهم بسواد واسط، وتجمّع آخرون في عين التمر ونواحيها. وكانت أعلامهم بيضاء مكتوباً عليها «ونريد أن نمن على الذين استضعفوا في الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين»(٩٠). وقد أخمدت هذه الثورة، وتضاءلت أهمية القرامطة(٩١).

إلاّ أن الآراء الاشتراكية عاشت في البحرين حيث أنشأ أحد دعاة حمدان(٩٢)، وهو سعيد الجنابي، دولة شبه اشتراكية، وقد وصفها ناصر خسرو في القرن الخامس الهجري(٩٣).

ج ــ إخوان الصفا

إخوان الصفا جمعية سرية بدأت فعالياتها في البصرة أو بغداد، وانتشرت في مختلف البلدان. وكانت تشتغل ضد الخلافة العباسية وتسعى للتهذيب العام، جاعلة ذلك وسيلة لإحداث ثورة سياسية دينية عامة. ولهذا الغرض ألفوا رسائلهم المشهورة بـ **رسائل إخوان الصفا**، وعددها بين إحدى وخمسين وثلاث وخمسين رسالة، تناولوا فيها كل نواحي المعرفة التي يحتاجها الفرد المثقف في القرن الرابع الهجري(٩٤).

ومما يجلب الانتباه، أن رسائل إخوان الصفا وجّهت عناية خاصة إلى العمل

---

(٨٩) انظر Lewis, *Origins*, pp. 96 - 100 وعنان ـ الحاكم، ١٩٠ ـ ١٩١.

(٩٠) القرآن: سورة ٢٨ آية ٥.

(٩١) ابن الأثير، ج ٨، ص ١٣٧.

(٩٢) ابن حوقل، ص ٢٩٥.

(٩٣) ناصر خسرو: سياست نامة، ص ٩٣ ـ ٩٥ (الترجمة العربية) وص ٢٥٥ وما بعدها (من الترجمة الفرنسية).

(٩٤) انظر مقدمة رسائل اخوان الصفا، ج ١، ص ١٦ ـ ٤٧ (لأحمد زكي باشا) وص ٣ ـ ١٦ (لطه حسين)، ومادة «اخوان الصفا» في دائرة المعارف الإسلامية، و Massignon, *Der Islam*, IV, p. 324 وتتمة صوان الحكمة، ص ٢١، و *Der Islam*, XX, p. 210-27.

وإلى الصنّاع. وقد أثنت، في رسالة خاصة، على شرف الصنايع[٩٥]، في حين أنها وصفت من لا صناعة له بأنه «لا يتعلم الصناعة لكبر في نفسه مثل أولاد الملوك... و(من) لا يتعلم ولا يعمل لزهده وورعه ورضاه بقليل من أمور الدنيا وإقباله على طلب الآخرة مثل الأنبياء عليهم السلام ومن يقتدى بهم، و(من)... لا يعمل ولا يتعلم لكسله وثقل طبيعته عن الحركة ويرضى بالذل والهوان في طلب معاشه كالمكدين والسؤّال... و(من) لا يعمل من أجل مهانته واسترخاء طبيعته وقلة فهمه مثل النساء وأمثالهن من الرجال»[٩٦].

ويظهر اتجاه إخوان الصفا بوضوح في عدم أخذهم بالنسب مقياساً اجتماعياً في تصنيف طبقات المجتمع. فهم يصنّفون الناس على أساس مادي حسب عملهم ودخلهم، كما يلي:

١ ـ **الصنّاع**: «هم الذين يعملون بأبدانهم وأدواتهم»، ويعيشون من بيع ما ينتجون.

٢ ـ **التجار**: وهؤلاء «هم الذين يتبايعون بالأخذ والعطاء، وغرضهم طلب الزيادة فيما يأخذونه على ما يعطون».

٣ ـ **الأغنياء**: وهم يملكون المواد الأولية ويشترون البضائع المنتجة. ويدخل أغنياء التجار في هذه الطبقة[٩٧].

ولا يزال ولاء إخوان الصفا موضع نقاش. وكان أبو حيّان التوحيدي أول من أشار إليهم وأعدّ قائمة بخمسة نسب إليهم تأليف الرسائل[٩٨]، وأخذ القفطي بروايته مع إشارة إلى الظن بأنها من كلام بعض الأئمة من نسل علي، أو لمتكلمي بعض المعتزلة[٩٩]. وأورد كل من القاضي عبد الجبار الهمداني[١٠٠] والشهروزي[١٠١] قائمة

---

(٩٥) الرسائل، ج ١، ص ٢١٠ ـ ٢٢٧.

(٩٦) ن.م.، ج ١، ص ٢٢٢.

(٩٧) ن.م.، ج ١، ص ٢١٧.

(٩٨) التوحيدي ـ الامتاع والمؤانسة، ج ٢، ص ٤ وما بعدها.

(٩٩) القفطي ـ تاريخ الحكماء (باعتناء ليبرت) ـ ليبزج ١٩٠٣، ص ٨٢ ـ ٣.

(١٠٠) Stern, *New Information about the authors of the Epistles of Sincere Brethren*, Islamic Studies, III, 1964, pp. 410 ff.

(١٠١) Seyyed Hossein Nasr, *An Introduction to Islamic Cosmological Doctrines*, Cambridge, Mass. 1964, p. 28. وأسماء من ذكرهم التوحيدي هم: ١) زيد بن رفاعة؛ ٢) أبو سليمان محمد بن معشر البستي (المقدسي)؛ ٣) أبو الحسن علي بن هارون الزنجاني؛ ٤) أبو أحمد المهرجاني؛ ٥)

لا تختلف إلاّ في اسم واحد، وكلها تشير إلى أن الرسائل كتبت في الربع الثالث للقرن الرابع الهجري.

ويفهم من حديث التوحيدي (٣٧٣ هـ) انه يلمح ميولاً اسماعيلية لدى المؤلفين[١٠٢]. أما القاضي عبد الجبار فيعتبرهم اسماعيلية.

ولا نرى ذكراً للرسائل لدى الاسماعيلية الأوائل، أما الاسماعيلية المتأخرون فيرجعونها إلى أصول اسماعيلية. ففي أواخر القرن الخامس نسبها نزاري سوري للأئمة المستورين، وسمّى الدعاة عبد الله بن ميمون القداح وثلاثة آخرين مساهمين في التأليف[١٠٣]. أما الرواية المستعلية الطيبية في اليمن فنسبتها، على الأقل من القرن السابع، للإمام أحمد بن عبد الله[١٠٤]. وهذا يعني أن الرسائل، برأيهم، كتبت في العقود الأولى من القرن الثالث الهجري.

أما الباحثون المحدثون فيتباينون في تحديد وجهة أصحاب الرسائل وتاريخها. وتتراوح آراؤهم بين اعتبارهم مستقلين أو نسبتهم إلى المعتزلة أو الصوفية أو الشيعة[١٠٥]. ويرى كازانوفا وجولدزيهر وماكدونالد أن الرسائل متصلة بالحركة

= العوفي. ويختلف الشهرزوري في الاسم الثالث فيجعله أبو الحسن علي بن وهرون الصابي. أما القاضي عبد الجبار فيعطي قائمة التوحيدي إلا أنه يضع أبا محمد بن أبي الفضل الكاتب المنجم محل المقدسي، ويجعل رأس الجماعة الزنجاني. وفي تتمة صوان الحكمة، لظهير الدين البيهقي، لاهور ١٣٥١ هـ، ص ٢١، نجد نفس قائمة التوحيدي.

(١٠٢) الإمتاع والمؤانسة، ج ٢، ص ١٦.

(١٠٣) أبو المعالي حاتم بن عمران بن زهرة (ت ٤٩٨ هـ). انظر خمس رسائل اسماعيلية، نشر عارف تامر، بيروت ١٩٥٦، ص ٩٦ وما بعدها؛ مصطفى غالب - في رحاب اخوان الصفا، ص ٤٢٦؛ وانظر كتابه تاريخ الدعوة الاسماعيلية ط. ٢، بيروت ١٩٦٥، ص ١٦٢ وص ١٦٤.

(١٠٤) أول اشارة جاءت لدى ابراهيم بن الحسين الحامدي (ت ٥٥٧ هـ) في كتابه «كنز الولد» (نشر مصطفى غالب - بيروت ١٩٧١)؛ انظر ص ٣٩ وص ٤٢ - ٣ وص ٢٩٥ وص ٢٩٧. وينقل محمد بن طاهر (ت ٥٩٦ م) الرسالتين الثالثة والرابعة في كتابه تنبيه الغافلين. ويشير محمد بن الوليد الأنف (ت ٦١٢ م)، في كتابه دامغ الباطل، إلى الامام من دور الستر (عبدالله بن محمد بن اسماعيل أو ابنه أحمد) بأنه وضع الرسائل. وكان الحسين بن علي بن محمد بن الوليد (ت ٦١٧ هـ) أول من ذكر في «الرسالة الوحيدة» اسم الامام الذي ألف الرسائل وهو أحمد بن عبدالله. وذكر ادريس عماد الدين (ت ٨٧٢ هـ) في كتابيه عيون الأخبار وزهر المعاني، ان الإمام أحمد بن عبدالله كتب الرسائل. انظر Hamdani, *Der Islam*, XX, 1932, p. 281 ff, pp. 192 - 4, pp. 297 - 9; Stern, *Islamic Studies*, III, 1964, p. 419.

وعارف تامر - حقيقة اخوان الصفا، بيروت ١٩٥٧، ص ١٨، م ٢، وص ١٦ وما بعدها، ومقدمته لجامعة الجامعة ص ١٣؛ مصطفى غالب - في رحاب اخوان الصفا، ص ٤٢٦ - ٤٢٧.

(١٠٥) انظر A. L. Tibawi, *Ikhwan as-Safa and their Rasail*, *Islamic Quarterly*, II, 1955, pp. 28 - 46.

الاسماعيلية[١٠٦]. ويراها ماسنيون فرعاً من الحركة القرمطية[١٠٧]. ويرى الهمداني ان الرسائل على صلة بالدعوة الاسماعيلية وان الإمام هو محور الرسائل وانها تتخذ كل سبيل للدعوة له، ولكنه لا يقرّ نسبتها للإمام أحمد[١٠٨]. ويرى إيفانوف ان الرسائل كتبت تحت رعاية الفاطميين[١٠٩]، ويبيّن ان الاسماعيلية يقبلون الرسائل على أنها من مذهبهم ويرونها تأويلية[١١٠]. وينسب هنري كوربان الرسائل إلى جماعة من الحكماء كانوا في الوقت ذاته صوت الحركة الاسماعيلية[١١١]. ويرى عادل العوا ان الرسائل لها وضع خاص وانها في خط الاعتزال المتأخر[١١٢]. ويأخذ الطيباوي برواية التوحيدي في مؤلفي الرسائل، ويرى انها تعبّر عن محاولة شيعية للمزج بين الفلسفة والشريعة وانها علوية الميول متسترة، وان لا دليل على أنها جزء من دعوة شيعية عامة أو اسماعيلية خاصة، ولكن الدعوة الاسماعيلية استخدمت الرسائل في ما بعد لأغراضها[١١٣]. ويرى سيّد حسين نصر رابطة رخوة بين إخوان الصفا والاسماعيلية، وأن الوصف الأدق هو انهم جماعة شيعية لها اتجاهات صوفية[١١٤]. ويرى شتيرن ان المؤلفين هم الذين ذكرهم أبو حيان والقاضي عبد الجبار الهمداني، وانهم اسماعيلية من اتجاه خاص يرون أن محمد ابن اسماعيل هو القائم (أو المهدي)، وان الرسائل لا أثر لها على الاسماعيلية المعاصرين، وإنما اتخذها الاسماعيلية بعد حوالي قرن من تأليفها[١١٥].

---

(١٠٦) Casanova, *Notice sur un manuscrit de la secte des Assassins*, J.A., 1898, pp. 151 - 9; Goldziher, *Le Dogme et la loi de l'Islam*, Paris 1920, p. 202; Macdonald, *Development of Muslim Thology* p. 169.

(١٠٧) *Der Islam*, IV, p. 371.

(١٠٨) M. F. Hamdani, *Rasail Ikhwan as-Safa in the Literature of the Ismaili Tayyibi Da'wa*, in *Der Islam* XX, 1932, p. 284, p. 286. وبحثه: رسائل اخوان الصفا، ص ٢٣ ص ٢٦.

(١٠٩) V.A. Ivanov, *Guide to Ismaili Literature*, London 1933, p. 31.

(١١٠) Ivanov, *The Alleged Founder of Ismailism*, Bombay 1946, p. 146.

(١١١) H. Corbin, *Rituel Sabéen et exégèse Ismailienne du rituel*, Éranos Jahrbuch, 19/1950, p. 187.

(١١٢) A. 'Awa, *L'esprit critique des Frères de la pureté*, Beirut 1948, p. 48.

(١١٣) Tibawi, *op. cit.*, p. 33، الطيباوي - محاضرات في تاريخ العرب والإسلام (بيروت ١٩٦٦)، ج ٢، ص ٦٧.

(١١٤) Seyyed Hossein Nasr, *op. cit.*, pp. 35 - 6.

(١١٥) M. Stern, *The authorship of the Epistles of Ikhwan as-Safa*. Islamic culture, =

وترى إيف ماركيه ان الرسائل اسماعيلية ومن المحتمل أن يكون الإمام أوحى ببعض الرسائل أو كلها، وان الرسائل لم تكتب مرة واحدة، وان الذين ذكرهم التوحيدي أو بعضهم ساهم في كتابة الرسائل. وهي تفترض أن الداعي عبد الله بن ميمون القداح ومعاصريه بدؤوا كتابتها، ثم أكملها خلفهم بإشراف الأئمة المتتابعين - محمد بن اسماعيل وابنه عبد الله وحفيده أحمد. وترى أن الإخوان يرفضون فكرة الإمام القائم، وتتوصل إلى أن الرسائل كتبت في الفترة ٣٥٠ - ٣٧٥ هـ/٩٦١ - ٩٨٦[١١٦].

وأخيراً، ينسبها عارف تامر إلى الإمام عبد الله بن محمد[١١٧]، بينما يتجه مصطفى غالب إلى أن إخوان الصفا اسماعيلية وكذلك فلسفتهم، وان المؤلفين هم الدعاة الأربعة للإمام أحمد بن عبد الله، وانهم كتبوها بإشرافه[١١٨].

إن الرسائل جديرة بدراسة عميقة ليس هذا محلها. وفي الرسائل طابع شيعي واضح[١١٩]، ولها وجهة اسماعيلية وآراء اسماعيلية معروضة بحذر لأنها مكتوبة لحلقات واسعة. فهي تتحدث عن الظاهر والباطن، وان الظاهر يصلح للعامة في حين ان ما يصلح للخواص هو النظر في أسرار الدين وبواطن الأمور الخفية[١٢٠]. وهي تؤكد على أهمية التأويل[١٢١]. وتتضمن الرسائل نقداً مراً للخلافة في صدر الإسلام وهجوماً عنيفاً على الخلافة العباسية وعلى الأوضاع المعاصرة[١٢٢]. وهي تنتقد الشيعة الذين لا يعرفون إلاّ النواح وزيادة الأضرحة ولا يبحثون عن العلم[١٢٣]. وهي تعرض الآراء الاسماعيلية في الإمامة، وترفض فكرة الإمام الغائب، كما تعتقد الإمامية، وتؤكد على أن الأرض لا تخلو من إمام[١٢٤]. وتتحدث الرسائل عن دور الستر (فترة

= XX, 1946 pp. 367 - 372; *Idem,* New Information, Islamic Studies, III, pp. 405 - 28.

(١١٦) Yves Marquet, *Ikhwan as-Safa,* E.I. 2, vol. III; Arabica VIII, p. 225 ff.

(١١٧) عارف تامر - مقدمة «جامعة الجامعة» بيروت ١٩٥٩ و«حقيقة اخوان الصفا»، ص ٨.

(١١٨) مصطفى غالب - في رحاب اخوان الصفا، ص ٤٣٠ - ١.

(١١٩) رسائل اخوان الصفا، ج ٤، ص ٢٦٨ وص ١٩٧. و(ط. القاهرة) ص ١٩٨ - ١٩٩ وص ٢٤٤.

(١٢٠) الرسائل (ط. القاهرة) ج ٤، ص ١٩٠، وص ٤٦ - ٧، ص ١٢٨؛ ج ٣، ص ٢١١ - ٢١٢.

(١٢١) ن.م.، ج ٤، ص ١٩٥، ج ٢، ص ٢١٠، ص ٣٤٣.

(١٢٢) ن.م.، ج ٢، ص ٢١٠، ص ٢٦٩، ص ٢٤٣، ص ٢٨٦، ص ٣٣٥، ص ٣٦٢. وانظر ج ٤، ص ٣٧٥ - ٦، ج ٢، ص ٣٦، وص ٢٦٩ - ٧٠.

(١٢٣) ن.م. (ط. القاهرة) ج ٤، ص ١٩٩.

(١٢٤) ن.م. ج ٤، ص ٣٧٥ - ٧ وص ٣٧٩، و(ط. القاهرة) ج ٤، ص ٦٤.

اختفاء الأئمة) وتنتظر دور الكشف (فترة تولي الإمام مسؤولياته علناً) وتبشّر به[١٢٥]. وتشير الرسائل إلى وجود الأئمة وعدم المعرفة بهم[١٢٦]، وإلى أنهم يختفون عن أعدائهم، وان أولياءهم يعرفون مواضعهم[١٢٧]. وتشير إلى الأدوار وصاحب شريعة كل دور[١٢٨]، وتبشر بدور جديد بعد دور القرآن[١٢٩]. وتتحدث الرسالة الجامعة عن الأدوار السبعة وتشير إلى «الرئيس السابع الآتي في آخر الزمان سيّد إخوان الصفا»[١٣٠].

وتحديد تاريخ الرسائل، وإن يكن تقريبياً، له أهمية خاصة. ويبدو أن إشارات الاسماعيلية المتأخرين إلى أن الرسائل كتبت في دور الستر سليمة، ولكن نسبتها لفترة الإمام المستور أحمد بن عبد الله أو قبله غير دقيقة. فحديث الرسائل عن دور الستر ورفضها لفكرة الإمام الغائب يدل على أنها كتبت بعد غيبة الإمام الثاني عشر للإمامية أي بعد ٢٦٠ هـ/٨٧٣ م[١٣١]. وتبشيرها بقرب دور الكشف يشعر بأنها كتبت قبل ظهور عبيد الله المهدي وقيام الدولة الفاطمية (٢٩٧ هـ/٩٠٩ م)، وهذا يشير إلى أن الرسائل كتبت في أواخر القرن الثالث الهجري. ويؤكد هذا تبشيرها بـ «الرئيس السابع» أو القائم صاحب الدور السابع[١٣٢]، وهذا هو رأي قرامطة العراق[١٣٣] الذين اختلفوا مع الفاطميين. وذلك يفسّر نقطة أخرى، فبينما تتمتع رسائل إخوان الصفا بمنزلة كبيرة في الأدب الاسماعيلي في اليمن فإنها لا تجد مكاناً في أدب الفاطميين[١٣٤]، وهذا يشعر ان الاتجاه الثوري للرسائل لم يعد مناسباً لسلطة مستقرة كدولة الفاطميين، كما أن فكرة القائم الذي يأتي بدور جديد تعتبر مناهضة لسلطانهم.

---

(١٢٥) ن.م. (ط. القاهرة) ج ٤، ص ١٩٨.

(١٢٦) ن.م. (ط. القاهرة) ج ٤، ص ١٩٩.

(١٢٧) ن.م.، ج ٤، ص ٣٧٩.

(١٢٨) ن.م.، ج ٤، ص ٢٠٤.

(١٢٩) ن.م.، ج ٣، ص ٢٣٣.

(١٣٠) الرسالة الجامعة، ج ١، ص ٦٣٢.

(١٣١) انظر الرسائل، ج ٤، ص ٢٩١، و(ط. القاهرة)، ج ٤، ص ١٩٩. انظر خمس رسائل اسماعيلية (نشر عارف تامر) ص ٧٢.

(١٣٢) الرسالة الجامعة، ج ١، ص ٦٣٢. وإذا كانت الرسالة «جامعة الجامعة» خلاصة مركزة لوجهة الرسائل، فإنها تبشر بالقائم صاحب الدور السابع وهو دور الكشف، ص ١٧٤. وانظر، ص ١٤٧.

(١٣٣) انظر النوبختي ـ فرقة الشيعة، ص ٧٢.

(١٣٤) انظر الهمداني ـ رسائل اخوان الصفا، ص ١٢، وعارف تامر ـ حقيقة اخوان الصفا، ص ٤٢.

وهكذا يظهر من هذه الحركات الاجتماعية، ان المجتمع العراقي كان مجتمعاً ديناميكياً، وأن التيارات الاجتماعية والاقتصادية كانت تعمل بنشاط وراء البريق الذي يظهر في ترف الطبقة الغنية.

فالطبقة العامة لم تقبل ظروفها التعسة بهدوء، بل حاولت أن تثبت كيانها وتحسن أحوالها بكل وسيلة، سلمية أو ثورية. ونلاحظ، بصورة عامة، أن بعضهم أرادوا التوصل إلى نتائج سريعة، بصرف النظر عن الكلفة، فانضموا إلى حركة القرامطة وثورة الزنج، بينما حاول ذلك آخرون بطرق سلمية تعاونية فكوّنوا الجمعيات والنقابات. وكان عامة الجماعة الأولى من الفلاحين والعبيد، في حين أن أهل الصنايع والحرف تكتلوا وكوّنوا الأصناف والنقابات، كما سنوضح الآن.

٣ ــ تنظيمات العمّال: الأصناف، العيّارون والشطّار

أ ـ إن الحديث عن تكوين نقابات في القرن الرابع الهجري قد يكون سابقاً لأوانه، إلاّ أننا نلحظ شيئاً من التكتل والتنظيم بين أصحاب الصنايع.

فهناك شعور بروح الجماعة بين أهل الصنايع، وكل واحد منهم يشعر بصلة تربطه بإخوانه[١٣٥]، وكان شعارهم «الصناعة نسب»[١٣٦]. وكان أصحاب الحرفة الواحدة يكوّنون جبهة واحدة أمام الخطر. فمثلاً اقتتل بائعو الأطعمة مع صنّاع الأحذية في الموصل سنة ٣٠٧ هـ/٩١٩ م[١٣٧].

ومما يسترعي الانتباه أن النسبة إلى المهنة فشت في القرن الرابع، وظهرت بجنب النسبة المألوفة إلى المدينة أو القبيلة. فـ «ابن الجراح» كان لقب الوزير علي بن عيسى، و«ابن الجصاص» لقب تاجر مشهور، و«الثعالبي» لقب كاتب ومؤرّخ مشهور في العصر البويهي، و«الحلاج» لقب الصوفي المشهور. وكانت هذه الألقاب أكثر شيوعاً في الطبقة العامة[١٣٨]. وهذا يدل على أن الاشتغال بالمهن اليدوية لم يعد محتقراً، وأن روح التكتل أصبحت قوية بين أصحاب المهنة الواحدة.

---

(١٣٥) رسائل الجاحظ ـ للسندوبي، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.
(١٣٦) انظر «البخلاء» ـ للجاحظ، ص ٥١.
(١٣٧) ابن الأثير، ج ٨، ص ٨٩.
(١٣٨) انظر حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٧٨ وص ٧٩ وص ٨١ وص ٨٥ وص ٨٦ وص ٩٥ وص ٩٦ وص ١٣٧ وص ١٣٩.

ب ـ نمت المدن في العصر العباسي وتطورت الحياة المدنية، ومن مظاهر ذلك توسّع العامة وازدياد أهميتها. ويكوّن الصنّاع وأصحاب الحرف، المجموعة الرئيسية بين العامة، وقد أدّت ظروف عملهم والمشاكل التي واجهتهم، وتطور الحياة الاقتصادية، إلى تقوية الشعور المشترك والتماسك بينهم وإلى تنمية تنظيماتهم.

عاش الصنّاع وأهل الحرف متجمعين في محلة واحدة أو في سوق خاص بهم. وهذا واضح في الربع الأخير للقرن الأول الهجري/السابع الميلادي. فحين بنى الحجاج واسط (٨٤ هـ/٧٠٢ م) التفت بصورة خاصة إلى الأسواق، فوضع باعة الطعام والبزّازين والصرّافين والعطّارين في الجانب الأيمن الممتد إلى سوق الخرّازين، ووضع صنّاع الجلود والروزجاريين في درب الخرازين في الجانب الأيسر الممتد إلى النهر. وخصّ أصحاب كل حرفة بسوق لا يختلط بهم غيرهم، وقرر أن يكون لأهل كل قطعة من السوق صرافاً خاصاً[١٣٩]. ولما أعاد خالد القسري بناء الأسواق في الكوفة أعطى كل حرفة داراً وطاقاً[١٤٠]. ويمكن تفسير ذلك بالروابط الموروثة بين الصنّاع والحرفيين، التي يمكن الرجوع بها إلى أيام البابليين[١٤١]، كما ان هذا التنظيم يناسب وجهة الحكومة في الإشراف على الصنّاع.

نظمت أسواق بغداد على المهن منذ نشأتها، وكان ذلك جلياً في القرن الرابع. فمن محلات بغداد، التي يذكرها الخطيب البغدادي، محلة «البزّازين» ـ باعة الأقمشة ـ، ومحلة «أصحاب الصابون» ـ صنّاع الصابون ـ، ومحلة «السوّاقين» ـ باعة السويق ـ، ومحلة «القطانين» ـ حيّاك القطن[١٤٢]. وكان في الموصل سوق لصنّاع الأحذية[١٤٣]. وكان في بغداد سوق للصفارين[١٤٤]. ويلاحظ في المدن التي أنشئت في العصر العباسي مثل بغداد (القرن الثاني للهجرة)، وسامراء (القرن الثالث للهجرة)

---

(١٣٩) بحشل ـ تاريخ واسط (تحقيق كوركيس عواد، بغداد ١٩٦٧)، ص ٤٣ ـ ٤٤.

(١٤٠) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٣٦١.

(١٤١) يرى بعض الباحثين انه كانت توجد نقابات للتجار وللصناع في بابل وآشور، وهي فرضية يحسن أن تذكر عند بحث الجذور. انظر E.S.S. «Guilds»; Mendelsohn, *Guilds in Babylonia and Assyria*, J.A.O.S. vol. 60, 1940, pp. 68 - 72; D. B. Weisberg, *Guild structure and political allegiance in Early Achaemenid Mesopotamia* (Yale Univ. Press 1967), p. 86 ff.

(١٤٢) الخطيب البغدادي ـ تاريخ بغداد، ص ٦٧ ـ ٨.

(١٤٣) ابن الأثير، ج ٨، ص ٨٩.

(١٤٤) طيفور، ص ١٧٩.

أن أسواقها منفصلة ومنظمة بشكل يجعل «كل تجارة منفردة، وكل أهل مهنة لا يختلطون بغيرهم»[١٤٥].

ج - كانت الحِرَف مفتوحة للمسلمين غيرهم، ومع ذلك فإن بعض الحِرَف كانت فيها أكثرية من دين واحد[١٤٦]، ويعود ذلك إلى الوراثة والظروف الاجتماعية، وأحياناً - كما هو الحال في الصيرفة - إلى الدين. وكان الناس أحراراً في اختيار المهنة التي يريدون. وهذا، مع قوة الروابط المهنية، قد يفسّر سبب توسع ظاهرة تعدد الأديان في الحِرَف في هذا العصر.

ويشار إلى الحرف بـ «الأصناف» (م: صنف)[١٤٧]، و«أصحاب المهن»[١٤٨] و«أهل الصنائع» (م: صنعة)[١٤٩]. وللحرفة «عرف» و«سنّة» خاصة بها، وهي مقبولة لدى القاضي والمحتسب عند النظر في الخلافات بين أهل الحرفة[١٥٠]. ويعترف الماوردي بعرف أهل الحرف في أحكام الحسبة[١٥١]، كما ان كتب الحسبة تشير إلى هذا العرف وتقبله[١٥٢].

ويمكننا ملاحظة تنظيم مهني عند أصحاب الحرف. فلكل حرفة «رئيس» من أعضائها، تعيّنه الحكومة أو تعترف به، وهو شيخ الصنف[١٥٣]. وهناك «الأساتذة» (م: أستاذ) وهم المتقدمون في الحرفة[١٥٤]. ويليهم «الصنّاع» (م: صانع) وهم الذين أتقنوا الحرفة وبإمكانهم فتح حوانيت خاصة بهم والعمل مستقلين[١٥٥]. وأدنى درجة في

---

(١٤٥) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٨٥.

(١٤٦) انظر الجاحظ: ثلاث رسائل (نشر فنكل) ص ١٧، البخلاء، ص ١٦٢، ابن الجوزي - المنتظم، ج ٩، ص ٩١. قارن بالفوطي - الحوادث الجامعة، ص ٦٩.

(١٤٧) رسائل الجاحظ (نشر السندوبي)، ص ٢٥٩.

(١٤٨) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٥٩.

(١٤٩) ابن عذاري المراكشي (نشر دوزي، ليدن ١٨٢٨) ص ٦٨.

(١٥٠) وكيع - قضاة، ج ٢ ص ٣٥١، ص ٣٧٣.

(١٥١) الماوردي، ص ٢٣١.

(١٥٢) ابن الاخوة القرشي، ص ٩، ص ١١، ابن عبدون (في ثلاث رسائل، نشر بروفنسال، القاهرة ١٩٥٥)، ص ٥٤. قارن بالمقريزي - اغاثة الأمة، ص ١٨ - ١٩.

(١٥٣) اليعقوبي - البلدان، ص ١٤٨، التنوخي - نشوار، ج ١، ص ٣٨، المقريزي - خطط (بولاق)، ج ١، ص ٤٦٣.

(١٥٤) ويدعى في مصر «معلم». ناصر خسرو - سفر نامه (تعريب الخشاب، القاهرة ١٩٥٤)، ص ٥٩ - ٦٠.

(١٥٥) رسائل اخوان الصفا، ج ١، ص ٢٥٥.

الحرفة تتمثل في «المبتدئين» (م: مبتدىء) الذين ينتسبون إلى الحرفة ولا يزالون في مرحلة التعلم.

ويتعاون أهل الحرفة لضمان السريّة المهنية ولحماية أفرادها. ولا تعوزنا الإشارات إلى وقوف الحرَف في وجه إجراء حكومي متعسّف. فقد ثار صنّاع نسيج القطن والحرير في بغداد ٣٧٥ هـ/٩٨٥ م ضد قرار بفرض العشر على هذه الأقمشة ولم يهدأوا إلاّ حين ألغيت الضريبة[١٥٦]. ولما أعيد فرض العشر ٣٨٩ هـ/٩٩٨ م ثاروا من جديد واستمرّ الاضطراب أربعة أيام[١٥٧]. وقاتل القلاؤون في الكرخ الجند التركي سنة ٤٢١ هـ/ ١٠٣٠ م دفاعاً عن النفس[١٥٨].

ومن التنظيمات الطريفة للعامة منظمات العيّارين والشطار، أسلاف حركة الفتوة. فقد ظهروا أول مرة في بغداد ١٩٦ ـ ١٩٧ هـ/٨١٢ م ليشاركوا في الدفاع عن المدينة ضد القوات الخراسانية التي تحاصرها[١٥٩]. وظهروا ثانية خلال الحصار الثاني لبغداد ٢٥١ هـ/٨٦٥ م[١٦٠]، وكانوا ينشطون عادةً في فترات الاضطراب. إن مصادرنا تسمهم باللصوص والغوغاء والأوباش وأهل الزعارة والأنذال، إلا أن فعالياتهم ومفاهيمهم تكشف عن حركة اجتماعية، إذ كانوا من الفقراء[١٦١] ويلاحظ بينهم بصورة خاصة باعة الطرق وأهل السوق[١٦٢]، أو بالأحرى الصنّاع وأهل الحرَف. وتتعارض مصالحهم بوضوح مع مصالح التجار[١٦٣] والسلطة. وكان ينظر إليهم بأنهم أناس بلا هوية ولا مكان في المجتمع[١٦٤]. ومع أن البعض يشيد بشجاعتهم، إلاّ أن آخرين يغمزونهم بأن دوافعهم مادية وضيعة[١٦٥]. ويبدو أن التسميات المذكورة أعلاه تشعر بنظرة اتهام وسخط اجتماعي، بل إنها تعبّر عن وجهة الحاكمين والطبقة المتوسطة مثل التجار.

---

(١٥٦) ابن الأثير، ج ٩، ص ٣٣.

(١٥٧) الصابي، ص ٣٣٨، مسكويه، ج ٣، ص ٣٦١ ـ ٢.

(١٥٨) ابن الجوزي، ج ٨، ص ٤٧.

(١٥٩) الطبري، س ٣، ص ٨٧٢ وما بعدها، المسعودي، ج ٦، ص ٤٤٦ وما بعدها.

(١٦٠) الطبري، س ٣، ص ١٥٥٢، ص ١٥٦٦، ص ١٥٨٧.

(١٦١) انظر الطبري، س ٣، ص ٩٠٠.

(١٦٢) ن.م. س ٣، ص ٨٧٢ وص ٨٧٧.

(١٦٣) انظر ن.م. س ٣، ص ٩٠٠ إذ يعطي نظرة التجار إلى العيارين؛ المسعودي، ج ٦، ص ٤٧٠.

(١٦٤) الطبري، س ٣، ص ٨٨٦، وص ٨٩٨، والمسعودي، ج ٦، ص ٤٦٨.

(١٦٥) الطبري، س ٣، ص ٨٩٦ ـ ٧ وص ٨٨٦ ـ ٧ وص ٨٩٨. ويقول الشاعر: «كان فيما مضى القتال قتالاً فهو اليوم يا علي تجارة». الطبري، س ٣، ص ٨٩٥؛ وانظر المسعودي، ج ٦، ص ٤٦٨.

ويلاحظ أن العيّارين يَسِمون أنفسهم بالفتوة. وكان تعبير الفتى شائعاً بينهم، قال الشاعر الأعمى: «ويقول الفتى إذا طعن الطعنة خذها من الفتى العيار»[١٦٦]. وهم يدعون أيضاً الشطار[١٦٧]. ويشير الجاحظ إلى وجود الفتيان وإلى أنهم من الشطّار[١٦٨]. ويذكر سبط ابن الجوزي (تحت ٣٨٤ هـ/٩٩٤ م) ان عيّاراً ثار في بغداد فتبعه عدد كبير من الشطّار[١٦٩]. ويورد القشيري (تحت ٤٣٨ هـ/١٠٢٦ م) إشارات كثيرة إليهم حيث نجد كلمتي «عيّار» و«فتى»، وحتى «شاطر»، تستعمل مترادفة، ويروى قول رجل لزوجته: «أريد أن... أدعو عياراً شاطراً كان في بلدهم راس الفتيان»[١٧٠].

وهكذا نرى الصلة الوثيقة أو الارتباط بين كلمتي «فتى» و«عيّار»، مما يدل على أن الفتوة بدأت حركة بين العامة، وانها في هذه الفترة كانت تفتقر إلى التعاليم الأخلاقية الدقيقة التي صارت لها في ما بعد زمن الخليفة الناصر (٦١٤ هـ/١٢١٧م).

ظهر العيّارون أول مرة (١٩٧ هـ/٨١٢ م) بأعداد كبير، يقدرها المسعودي بمئة ألف[١٧١] وبتنظيم يشبه تنظيم الجيوش. ويعطي الطبري والمسعودي تفاصيل عن عدتهم وتنظيمهم[١٧٢] أثناء القتال. ولكن يبدو أنهم كان لهم تنظيم داخلي وشعائر خاصة. فكان لباسهم المميز المؤزر، والازرة التي تشد على أوساطهم[١٧٣].

ويروي التنوخي قصة تعطي فكرة عن تنظيمهم، وخاصة عن مراسيم الدخول في التنظيم، فيذكر انه سرقت خمسمئة دينار من رجل في قارب في نهر الابلة، فنصح بالذهاب إلى شيخ من الفتيان في السجن. فاتبع النصح، وقال له الشيخ: «امض الساعة لوقتك ولا تتأخر، إلى بني هلال، فادخل الدرب الفلاني حتى تنتهي إلى آخره فإنك تشاهد باباً شعثاً فافتحه وادخله بلا استئذان فتجد دهليزاً طويلاً يؤدي إلى بابَيْن فادخل الأيمن منهما، فسيدخلك إلى دار فيها أوتاد وبواري، وعلى كل وتد

---

(١٦٦) الطبري، س ٣، ص ٨٨٦.
(١٦٧) المسعودي، ج ٦، ص ٤٦٢.
(١٦٨) البخلاء، ص ١٠٥.
(١٦٩) مرآة الزمان، ج ١٢، ورقة ١٠٨ ب.
(١٧٠) الرسالة، ص ١٢١ - ١٢٢.
(١٧١) المسعودي، ج ٦، ص ٤٧٠.
(١٧٢) ن.م.، ج ٦، ص ٤٦٦ - ٧ وص ٤٥٢ وص ٤٦٢، الطبري، س ٣، ص ٨٩٧ وص ٨٦٦ وص ٨٧٧ وص ٨٩٦.
(١٧٣) الأغاني، ج ٦، ص ٩١.

(أزار) و(مئزر)، فانزع ثيابك وألقها على الوتد، واتزر بالمئزر واتشح بالآزار. فيجيء قوم يفعلون كما فعلت إلى أن يتكاملوا، ثم يأتون بطعام فكُلْ معهم وتعهّد في كل شيء كما يفعلون، فإذا أتوا بالنبيذ فاشرب معهم أقداحاً يسيرة، ثم خذ قدحاً كبيراً واملأه، وقم فقل هذا شادي[١٧٤] خالي أبو بكر البغاش، فسيضحكون ويفرحون ويقولون: هو خالك؟ فقل نعم، خالي يقرأ عليكم السلام ويقول لكم: بحياتي يا فتيان ردوا على ابن أختي الفوطة التي أخذتموها أمس في السفينة بنهر الابلة، فإنهم يردونها عليك. فخرجت من عنده وفعلت ما قال ووجدت الصورة على ما ذكر، فردّت الفوطة بعينها»[١٧٥].

تعطينا هذه القصة صورة عن الحياة الداخلية لجمعية من جمعيات الفتوة. فهي توضح أن الفتيان المذكورين لم يتورعوا عن السرقة، وأنهم كانوا يشتغلون ويقتسمون الأرباح. ثم ان علاقاتهم بالحكومة كانت عدائية، وكانوا يجتمعون سراً في محل منزوٍ. ثم إن شربهم نخب القادم الجديد، والإشارة إلى الازار والمئزر تنبيء عن مراسيم خاصة للانتماء[١٧٦].

ويبدو أن الفتيان كان لهم في كل مدينة رئيس، وان حركة الفتوة لم تقتصر على بغداد والبصرة بل انتشرت إلى مدن أخرى[١٧٧].

تحرك العيّارون ضد السلطة وأصحاب الثروة، إذ كانوا يهاجمون التجار والوجهاء والشرط، ويفرضون الضرائب على الأسواق ما أمكنهم ذلك[١٧٨]. وقد تضررت المدن والأسواق بفعالياتهم. ولكن هدفهم كان التجار لا أهل الحرف، بل إنهم لم يتعرضوا لصغار المتعاملين بالبيع والشراء[١٧٩].

---

(١٧٤) لعله يعني: هذا نخب من قدمني إلى الجماعة. والمعنى الحرفي انه شدّ الازار إلى الوسط، أي ادخله سلك الجماعة.

(١٧٥) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ١، ص ١١٢ ـ ١١٤، ابن الجوزي ـ الأذكياء، ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(١٧٦) قارن هذا بما ذكره ابن بطوطة، ج ٢، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٥.

(١٧٧) انظر القشيري ـ الرسالة، ص ١٢١ ـ ٢، وسبط ابن الجوزي ـ مرآة الزمان، ج ١٢، ورقة ١٠٨ ب.

(١٧٨) ابن الجوزي، ج ٧، ص ٢٢٠، وص ٢٥١، ج ٨، ص ٢١ ـ ٢، ص ٤٤، ص ٤٧، ص ٥٤ ـ ٥٥، ص ٧٢، ص ٧٥، ص ٧٨، ص ٨٧، ابن الأثير، ج ٩، ص ١٠٥، ج ٨، ص ٢٠٤، مسكويه، ج ٢، ص ٣٠٦.

(١٧٩) انظر التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٠٨.

وادعى العيّارون ببعض القِيَم الأخلاقية ـ كالأمانة، والتعاون والكرم، ورعاية النساء، ومساعدة الفقراء والضعفاء وتحمّل الصعاب[١٨٠]. وقد اشتهر بعض رؤسائهم بفتوتهم وبرفقهم بالنساء وبالفقراء وبذوي الإمكانيات المالية المحدودة[١٨١].

وفي ما بعد حل السراويل محل الازرة، واستمر «الشد» مع استعمال الماء والملح محل النبيذ[١٨٢]. وصارت لهم ثلاث درجات في التنظيم توازي درجات أهل الحرف وهي «شيخ» و«نقيب» و«تلميذ»[١٨٣].

ويعطي القشيري تعاريف متعددة لكلمة «فتوة»، مما يدل على أن حركة الفتوة لم يتكوّن لها عرف منظم بعد، لكنها كان لها بعض المقاييس المتعارفة. فكان ينتظر من الفتيان إطاعة الشريعة، والرأفة بجميع الناس، وعدم إيذاء أحد، وإن حصل اعتداء منهم على أحد وجب تعويضه عمّا أصابه من ضرر واسترضاؤه، والعفو عمّن يسيء إليهم. وينتظر من الفتيان أن يتحلّوا بالكرم حتى مع المشركين، وأن يتصفوا بالأمانة، والصدق، والتواضع، والمحافظة على الوعد[١٨٤]. ويعطي القشيري أمثلة مناسبة تكمل تعاريفه. فيذكر خبر سقّاء يرفض أخذ دراهم مقابل ما قدمه من ماء لسجين، وتاجر يرفض أخذ ربح على رأس ماله لأن ذلك ليس من الفتوة. وأمثلة من الرفق بالحيوان.

ويستنتج من القشيري أن حركة الفتوة كانت منتشرة في العراق والشام وإيران، وأنها ضمت بين أتباعها ناساً من الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة، إذ إن بينهم التجار والخدم والسقائين[١٨٥].

يقسم البروفسور (تيشنر Taeschner) تاريخ الفتوة إلى ثلاثة أدوار، فيرى انها

---

(١٨٠) ابن الجوزي ـ الأذكياء، ص ١٩٦ ـ ١٩٨، وتلبيس ابليس، ص ٣٩٢، والمنتظم، ج ٨، ص ٧٨؛ التوحيدي ـ المقابسات، ص ٩٦.

(١٨١) ابن الأثير، ج ٩، ص ١٦٤؛ ابن الجوزي، ج ٨، ص ٧٢، التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٠٨ وص ١٨٠.

(١٨٢) يظهر أن العيارين تخلوا عن النبيذ خلال القرن الرابع، وأحلوا الماء بالملح محله. انظر التوحيدي ـ المقابسات، ص ٧٤.

(١٨٣) انظر ابن الجوزي، ج ٨، ص ٧٨ ـ ٩، ص ٥٩ ـ ٦٠، ص ٨٣، ص ٢٣٦ ـ ٧؛ ابن المعمار ـ كتاب الفتوة؛ البيروني ـ الجماهر، ص ١٠ ـ ١٢؛ ابن الجوزي ـ تلبيس ابليس، ص ٣٩٢. انظر الدوري ـ نشأة الأصناف في الأسلام: مجلة كلية الآداب، بغداد، السنة الأولى ١٩٥٩.

(١٨٤) ن.م.، ص ١٢١.

(١٨٥) ن.م.، ص ١٢٢ ـ ٣.

بدأت حركة فروسية أرستقراطية، ثم تطورت في القرن الثالث عشر للميلاد إلى حركة للطبقة المتوسطة، وأخيراً أصبحت حركة العامة في القرن الخامس عشر[١٨٦]. وهو رأي قد يصح على القرن السابع/الثالث عشر وما بعده. فمصادرنا كالمسعودي والتنوخي وابن الجوزي تدفع إلى الاستنتاج بأن تطور حركة الفتوة اتخذ اتجاهاً آخر. فحركة الفتوة، كما يظهر، بدأت في الطبقة العامة، ثم صار لها أتباع في الطبقة المتوسطة عند نهاية القرن الرابع الهجري[١٨٧]. وكانت الحركة معادية للحكومة، واستمرت على عدائها مدة طويلة. فابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧ هـ/١٢٠٠ م يتهم مبادئهم الخلقية ويعتبرهم لصوصاً[١٨٨]. ولم تتخذ الفتوة صفة أرستقراطية عسكرية إلا في خلافة الناصر لدين الله. فقد حاول الناصر الاستفادة من حركة الفتوة وتوجيهها في مصلحة الدولة، ولذلك ترأسها وهذب أهدافها في منشوره المشهور الذي أصدره سنة ٦٠٤ هـ/١٢٠٧م[١٨٩]. فلما قضى المغول على العباسيين في العراق، انحطت منزلة أهل البلاد تحت السادة الأجانب، وزال التأييد الرسمي لحركة الفتوة، وبذلك فقدت هذه الحركة صفتها الأرستقراطية[١٩٠].

وكانت سياسة الحكومة تجاه أهل الحِرَف، تقتصر على الإشراف على أعمالهم، وليس فيها ما يدل على الاضطهاد. فقد فرض عهد الطائع، الصادر سنة ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦ م، على ولاة الحسبة أن يقوموا «بتصفح أحوال العوام في حِرَفهم ومتاجرهم ومجتمع أسواقهم ومعاملاتهم، وأن يعيروا موازينهم والمكاييل، ويقرروها على التعديل والتكميل. ومن اطلعوا منه على حيلة أو تلبيس (أو غيلة أو تدليس)، أو بخس في ما يوفيه أو استفضال في ما يستوفيه، نالوه بغليظ العقوبة وعظيمها، وخصّوه بوجيعها وأليمها، واقفين به عند ذلك الحد الذي يرونه لذنبه مجازياً، وفي تأديبه كافياً. فقد قال الله عز وجل: ﴿ويل للمطففين. الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون. وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون﴾»[١٩١].

---

(١٨٦) Taeschner, *Die islamische Futuwwabunde*, Z.D.M.G., 1933, p. 6 ff.

(١٨٧) انظر القشيري، ص ١٢٢ - ٣.

(١٨٨) ابن الجوزي - تلبيس ابليس، ص ٣٩٢. ويبين أن لباسهم الخاص هو «السراويل» أو سراويل الفتوة.

(١٨٩) يعطي ابن الساعي في كتابه «الجامع المختصر» (ج ٩ ص ٢٢٣ - ٢٢٦) هذا المنشور بكامله.

(١٩٠) ان قراءة ابن الفوطي - الحوادث الجامعة، تعطي هذا الاستنتاج. انظر أيضاً مصطفى جواد - الفتوة والفتيان، مجلة لغة العرب، المجلد الثامن (١٩٣٠)، ص ٢٤٢ وما بعدها.

(١٩١) رسائل الصابي، ج ١، ص ١١٤.

وجاء في عهد آخر صادر في السنة نفسها، عن الخليفة الطائع: «وإلى ولاة الحسبة بمراعاة أمور العوام في المتاجر والصناعات، ومنعهم من الغش والتدليس في سائر المعاملات، وامتحان المكاييل والأوزان وحياطتها من التطفيف والنقصان»[١٩٢].

وهكذا يتبين أن إشراف الحكومة يقتصر على منع الغش في الصناعة والإنتاج، ومنع الحيلة والتدليس في المعاملات، والتأكد من صحة الموازين والمكاييل، وذلك لأن الحِرَف والأصناف لم تكن تهدد الدولة في فعالياتها، فلم يكن ما يستوجب مكافحتها سياسياً.

كانت الأسواق والحِرَف تحت إشراف المحتسب. وتبين كتب الحسبة مهامه ومنها الإشراف على الأوزان والمقاييس، وعلى البيع ونوعية الإنتاج، وعلى النقود المتداولة، وعلى الآداب العامة. وأول كتاب حسبة وصلنا (للناصر الأطروش ت ٣٠٣هـ/٩١٥ م) يتطلب من المحتسب أن ينظر في شؤون الأسواق وأن يتأكد ان الموازين والأوزان والمقاييس صحيحة. وأن يمنع الغش في الإنتاج والتلاعب في الوزن والقياس، وأن يؤكد مراعاة الآداب العامة وأن يمنع التزييف في النقد[١٩٣]. ويورد الماوردي (ت ٤٥٠ هـ/١٠٥٨ م) في فصله عن الحسبة آراء مماثلة[١٩٤]. ولكن هذين الكتابين لا يعطيان معلومات عن تنظيمات الحِرَف. وهذا يصدق على كتب أخرى في الحسبة لم نشر إليها لأنها كتبت في فترات تالية لعصرنا (القرن السادس/الثاني عشر، وبعده)[١٩٥].

ولا ترد إشارات إلى اضطهاد سياسي للحِرَف من جانب الدولة في عصرنا. وقد حاولت الحركات الاجتماعية، وخاصة الاسماعيلية، أن تجذب أهل الحرف إلى

---

(١٩٢) ن.م.، ص ١٤١ - ١٤٢.

(١٩٣) نشرة ر.ب. سارجنت في R.S.O., 1953, pp. 1 - 32 ونجد توجيهات مماثلة في كتاب: أحكام السوق ليحيى بن عمر (ت ٢٨٩ هـ/ ٩٠٥م) نشره م.م. مكي، في صحيفة المعهد المصري، المجلد الرابع، مدريد ١٩٥٦، ص ١٠٣ - ١٤٣. وهذا الكتاب يتصل بشمال افريقية والأندلس، وفيه اضافة طريفة وهي انه يتطلب من المحتسب أن يتخذ التدابير لمنع احتكار الأطعمة الذي يؤدي إلى التلاعب بالأسعار ورفعها.

(١٩٤) الماوردي، ص ٢٤٣ - ٩.

(١٩٥) عن كتب الحسبة، انظر مقال كوركيس عواد في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، المجلد ١٨، ١٩٤٣، ص ٤١٧ - ٤٢٨. ثم صدر بعد نشر المقال المذكور كتابان هما: ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة، باعتناء ل. بروفنسال، القاهرة ١٩٥٥، وابن بسام المحتسب، نهاية الرتبة في طلب الحسبة، باعتناء حسام السامرائي، بغداد ١٩٦٨.

صفوفها، وعملت الدولة على مواجهة دعواتها(١٩٦)، ولكن أول إشارة إلى إجراءات قمعية من قبل الدولة تأتي من فترة تالية(١٩٧).

ثانياً: الصنائع والمهن

١ ـ تصنيف إخوان الصفا لأصحاب المهن

إن أتم وصف للصنائع في القرن الرابع الهجري، هو ما نجده في رسائل إخوان الصفا. ففي هذه الرسائل نجد الحِرَف مصنّفة بأشكال مختلفة وفق أسس متعددة، ويكفي عرض ذلك بإيجاز:

صنّف إخوان الصفا الصنائع حسب فائدتها بالشكل التالي:

أ ـ الصنائع الضرورية للمجتمع: كالزراعة والحياكة والبناء.

ب ـ صنائع تأتي في الدرجة الثانية، فهي إما تابعة للأولى، أو متممة لها ومكملة. فمثلاً لا تتم الحياكة إلاّ بصناعة الغزل، وصناعة الغزل لا تتم إلاّ بصناعة الحلج، فصارت صناعة الغزل وصناعة الحلج تابعة للحياكة، كما أن الخياطة لازمة لعمل الملابس من النسيج، فصارت الخياطة متممة للحياكة.

ج ـ صنائع للجمال والزينة: مثل صناعة العطور، وصناعة الحرير والوشي.

وصنّفوا الصنائع حسب موضوع الصناعة إلى نوعين:

أ ـ الصنائع الروحانية: وتشمل المهن الفكرية.

ب ـ الصنائع الجسمانية: وتشمل الحِرَف اليدوية. وهذه تصنّف بدورها إلى صنفين:

(١) الصنائع التي يكون موضوعها بسيطاً: كالماء (كالسقّائين والملاّحين، والسبّاحين... إلخ)، والتراب (كحفاري الآبار والأنهار والمعادن، إلخ)، والنار (كصناعة النفّاطين، والوقّادين، والمشعلين)، والهواء (كصناعة الزمّارين، والبوّاقين، والنّفاخين

---

(١٩٦) انظر Yves Marquet, *La place de Travail dans la Hiérarchie ismailienne*, in *Arabica*, VIII, p. 236; cf. Massignon, *La futuwwa*, in *Minore Opera;* Ghazali - Streit, p. 53.

(١٩٧) انظر ابن الجوزي ـ المنتظم، ج ٨، ص ٢٣٦ ـ ٧، الشيرزي ـ نهاية الرتبة، ص ١١١ ـ ١١٣.

اجمع)، أو الماء والتراب (كصناعة الفخّارين والغضّارين وضرّابي اللبن).

(٢) الصنائع التي يكون موضوعها مركّباً، والمواضيع المركّبة ثلاثة أنواع، وهي: **الأجسام المعدنية**[١٩٨] ـ ومن صنائع هذا النوع، صناعة الصفّارين والحدّادين والرصّاصين والصوّاغين. **والنباتات** ـ والصناعات من هذا النوع إما أن تتناول أصول النبات من الأشجار والقضبان والأوراق، كصناعة النجّارين والخوّاصين والبوّاريين والحصريين والاقفاصيين، ومن شاكلهم. أو تتناول لحاء النبات، كصناعة الكتّانيين ومن يعمل القنّب والكاغد، ومن شاكلهم. أو تتناول ثمر الأشجار وحب النبات، كصناعة الدقّاقين، والعصّارين، والبزّارين، والشيرجيين، وكل من يُخرج الأدهان من ثمر الشجر وحب النبات. **والحيوان** ـ والصناعات هنا إمّا عامة كصناعة الصيّادين ورعاة الغنم والبياطرة، أو تتناول إنتاج الحيوان، كصناعة الدبّاغين، والأساكفة، والسيوريين، والطبّاخين، أو مقادير الأجسام، كصناعة الوزّانين والكيّالين. ومن الصنائع ما موضوعها أجساد الناس كصناعة الطب والمزينين، ونفوس الناس كصناعة المعلّمين[١٩٩].

وصنّفوا الصنائع تصنيفاً ثالثاً حسب قيمة إنتاجها، فهي تتفاضل من حيث: (أ) قيمتها؛ (ب) الحاجة إليها؛ (ج) فائدتها بالنسبة إلى الناس[٢٠٠].

وصنّفوها تصنيفاً رابعاً حسب الأدوات والآلات المستعملة فيها[٢٠١].

ولهذه التصنيفات أهمية كبرى لأنها تدل على نطاق الصناعات الموجودة في القرن الرابع وعن التخصص المتقدم فيها، كما أنها تلقي ضوءاً على الفكر الاقتصادي في تلك الفترة[٢٠٢].

٢ ــ الصناعات

والشيء المعتاد في الصناعة هو حانوت يديره صانع واحد أو عائلة أو عدد من الشركاء. وقد يعمل الصانع في بيته، وقد يعمل بمفرده أو يكون معه عدد من المبتدئين يتدربون عليه ويساعدونه. وتتوقف سعة الحانوت من حيث عدد العاملين على نوع

---

(١٩٨) كان الكيميائيون يعتقدون أن المعادن كلها مركبة.

(١٩٩) رسائل اخوان الصفا، ج ١، ص ١١٣ ـ ١١٥.

(٢٠٠) ن.م.، ج ١، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠، الفارابي ـ احصاء العلوم، ص ٢.

(٢٠١) رسائل اخوان الصفا، ج ١، ص ٢١٥.

(٢٠٢) F. Fahd, *Les Corps des Métiers au IVI/X^e siècle à Baghdad.* JESHO, VIII, pp. 186 et seq.

الصناعة وإمكانيات الصانع. فبعض المنسوجات مثلاً والسكر تحتاج صناعتها إلى عدد من المشتغلين. والمألوف بين الصنّاع المشاركة لا التشغيل، إذ يفضل أي صانع ذلك ولا يعمل أجيراً عند صانع آخر[٢٠٣]. وبينما يشتغل الصنّاع عادة لحسابهم ويبيعون إنتاجهم، فهناك صنّاع يشتغلون لحساب الغير من المستهلكين مقابل أجور يومية أو حسب وحدة الإنتاج. ومن المهم للصانع أن تكون لديه الأدوات اللازمة والمواد الأولية، ولكن بعضهم، من الأجراء خاصة، قد يشتغل بأدوات ومواد مؤجريهم[٢٠٤].

وكانت المهن عادةً وراثية وإن كانت مفتوحة، وكل صانع يفضل حرفته على جميع الحرف. ويلمح الجاحظ إلى هذه النظرة حين يقول: «ولكن لكل صنف من الناس مزيّن عندهم ما هم فيه ومسهّل ذلك عليهم، فالحائك إذا رأى تقصيراً من صاحبه أو سوء حذق أو خرقاً قال: يا حجام، والحجّام إذا رأى تقصيراً من صاحبه قال له: يا حائك»[٢٠٥]. ومع ذلك اعتبرت بعض المهن مشينة حتى بنظر العامة مثل مهنة البوّابين والقوّادين والمشعوذين[٢٠٦].

وكان العراق مشهوراً بصناعاته في القرن الرابع الهجري[٢٠٧]. وكانت مصنوعاته الرئيسية هي أدوات الترف التي يستعملها الأغنياء[٢٠٨]. أما الصناعات التي تنتج لاستهلاك العامة فكانت محدودة الأثر في التجارة، مثل حياكة القطن، وعمل الأحذية وصنع الأدوات النحاسية.

الحياكة والنسيج: وكانت أهم الصناعات في القرن الرابع الهجري[٢٠٩]، كما كان فن النسيج أرقى من أي فن صناعي[٢١٠]. وكانت الحياكة تعتبر أقدم الصناعات اليدوية، لأن الجوّ يجعل العناية بالملابس ضرورية[٢١١]، كما أن أهم أقسام الأثاث

---

(٢٠٣) انظر Goitein, *Médit. Society.*, I, p. 80 - 1 المبسوط للسرخسي، ج ١١، ص ١٥٥، والمدونة، ج ١٢، ص ٤٢ وما بعدها.

(٢٠٤) Goitein, *op. cit.*, pp. 87 - 8، صالح العلي ـ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص ١٩٩ ـ ٢٠١؛ ومتز ـ الحضارة الإسلامية، فصل الصناعات.

(٢٠٥) الجاحظ ـ رسائل (السندوبي)، ص ١٢٦.

(٢٠٦) الدمشقي، ص ٤٢ ـ ٤٤٣؛ Brunshwig, *Métiers Vils en Islam*, SI, XVI, pp. 4-60.

(٢٠٧) انظر ابن حوقل، ص ٢٣٤، المقدسي، ص ٣٣، H.A., p. 138.

(٢٠٨) رسائل اخوان الصفا، ج ١، ص ٢١٧، H.A., p. 138.

(٢٠٩) ويمكننا ملاحظة ذلك من كثرة الاشارات إلى الحياكة بالنسبة إلى ضآلتها فيما يخص الحرف الأخرى.

(٢١٠) Mez, p.459.

(٢١١) مقدمة ابن خلدون، ص ٣٤٤، الحبيشي، ص ٧.

كانت تتألف من الستائر، والأنماط، والسجّاد، والبسط، والوسائد[٢١٢]. وكان الناس يعنون بصورة خاصة بالملابس، فلكل طبقة من الناس لباسها، ولكل صنف زيّه، وكل مناسبة تتطلب نوعاً خاصاً من الملابس[٢١٣]. وكان الأغنياء يتنافسون في ارتداء الملابس الثمينة، ويمتلكون صناديق واسعة للملابس تحتوي على عشرات لا بل مئات من القطع من النوع نفسه[٢١٤]. وهذا الطلب الزائد شجّع الصنّاع على تحسين منتوجهم وعلى الإكثار من أنواعه[٢١٥].

ويعود تاريخ الحياكة في العراق إلى أزمان سبقت الإسلام[٢١٦]. ولكنها ازدهرت بصورة خاصة في العصر العباسي. فكانت بغداد تصنع المنسوجات الحريرية الفاخرة، والثياب الحريرية من ألوان مختلفة، والأقمشة القطنية، والعمائم الرقيقة، والمناديل القصرية والبوبيبية الشهيرة[٢١٧]. وكانت ثيابها القطنية الرقيقة منقطعة النظير[٢١٨]. قال النويري: «ومن كان يريد الثياب الرقاق فليحق... بالعراق»[٢١٩]. وكان السقلاطون، وهو نسيج حريري سميك، ورديّ اللون، يصنع بالدرجة الأولى في بغداد[٢٢٠].

وكان لسقلاطون بغداد شهرة خاصة[٢٢١]. كما كان نسيج الخز الفاخر يصنع في بغداد. فقد خلف الراسبي (ت ٣٠١ هـ/٩١٣ م) أكثر من ألف ثوب من «الخز الرفيع الطاقي» (نسبة إلى باب الطاق)[٢٢٢]. ويبدو أن سوق الخزازين كان في الكرخ[٢٢٣]. وكانت ثياب «الملحم» - وهي ثياب سداها من الحرير ولحمتها من

---

(٢١٢) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٣٦، الخطيب البغدادي، ص ٥٠ و٥٢.

(٢١٣) انظر الوشاء - الموشى، ص ١٢٤ حيث يعدّد قطع الملابس للرجل الظريف، ويشير إلى ملابس المغنين، وإلى ملابس الأغنياء في مجالس السمر.

(٢١٤) الثعالبي - لطائف المعارف، ص ٧٢.

(٢١٥) مقدمة ابن خلدون، ص ٣٤٤.

(٢١٦) يوسف غنيمة: مجلة غرفة تجارة بغداد ١٩٤١، ص ٥٦٣، والحيرة، ص ٨٣، وليد الجادر - الحرف والصناعات اليدوية في العصر الآشوري المتأخر، بغداد ١٩٧٢.

(٢١٧) الدمشقي، ص ٢٦.

(٢١٨) ابن الفقيه، ص ٢٥٤.

(٢١٩) النويري، نهاية الأرب، ج ١، ص ٣٧٢.

(٢٢٠) ٥.م.، ج ١، ص ٣٦٩، حدود العالم، ص ٣٨٣. وقد خلد هذا النسيج اسمه في كلمات مثل: Eskerlat, Sekerlat. مجلة غرفة تجارة بغداد ١٩٤١، ص ٥٦٨.

(٢٢١) الثعالبي - لطائف المعارف (باعتناء الأبياري والصيرفي، القاهرة ١٩٦٠)، ص ٢٣٥.

(٢٢٢) عريب، ص ١٦.

(٢٢٣) الصولي - اخبار الراضي والمتقي، ص ٦٨.

القطن ـ تصنع في بغداد(٢٢٤). ويذكر المسعودي ان المتوكل كان يفضل لبس «ثياب الملحمة» على سائر الثياب، واتبعه أهل بيته في ذلك وشاع استعمالها بين الناس، وتفنن النسّاجون في صنعها لتناسب الأذواق المختلفة؛ ويبين أن بعضها كان يستعمل في زمنه (سنة ٣٣٢ هـ/٩٤٢ م) وتسمّى «المتوكلية» وهي «في نهاية الحسن والصنيع وجودة الصبغ»(٢٢٥). ويتحدث الأزدي عن مناديل رقيقة أنعم من الخز، يسميها متوكلية(٢٢٦).

وكانت الثياب العتّابية المشهورة تصنع في محلة العتّابية في الجانب الغربي من بغداد وتنسب إليها، وهي ثياب من خيوط القطن والحرير. ويبدو أنها كانت مخططة بخطوط بيضاء وسوداء متوازية(٢٢٧). وكان بعضها بدرجة ملحوظة من الجودة، إذ يتحدث الأزدي عن «عتابي دبيقي معلم مثقل»(٢٢٨). وكانت الأُزُر تصنع في بغداد(٢٢٩). ويذكر «حدود العالم» ان بغداد تنتج الأنسجة القطنية والحريرية(٢٣٠). ويبدو أن صناعة النانت واسعة، فحين أراد صمصام الدولة فرض ضريبة العشر على الثياب الحريرية والقطنية (سنة ٣٧٥ هـ/٩٨٥ م) قدر وارد الضريبة بمليون درهم سنوياً(٢٣١)، مما يجعل ثمن الما يجعل ثمن المنسوجات هذه عشرة ملايين درهم سنوياً، وهو مبلغ كبير إذا لوحظت الأسعار والأجور(٢٣٢).

وفي باقدرا ـ وهي قرية على بعد أربعين ميلاً من بغداد ـ كان يصنع نسيج قطني قوي سميك(٢٣٣). وكانت حربى ـ وهي مدينة تقع على نهر الدجيل ـ تصنع وتصدر أنسجة قطنية سميكة(٢٣٤). وكانت الحضيرة، وهي قريبة من بغداد تصنع

---

(٢٢٤) انظر Dozy, *Vêtements*, p. 113 م.غ.ت.ب. ١٩٤١، ص ٥٦٧.

(٢٢٥) المسعودي ـ مروج، ج ٧، ص ٢٩٠ ـ ١.

(٢٢٦) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٤٢.

(٢٢٧) المقدسي، ص ٣٢٣، ابن جبير ص ٢٢٦، Dozy, *op. cit.*, p. 110, p. 436, Survey of Persian Art, III, p. 1996, n. 1.

(٢٢٨) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٣٥.

(٢٢٩) المقدسي، ص ١٢٨.

(٢٣٠) H. - 'A., p. 138.

(٢٣١) مسكويه ـ تجارب، ج ٣، ص ١١٧ ـ ١١٨، ابن الأثير، ج ٩، ص ٣٣.

(٢٣٢) انظر Serjeant, *Islamic Textiles*, p. 20 -1, p. 29 - 30.

(٢٣٣) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ١، ص ٤٧٥.

(٢٣٤) ن.م.، ج ٢، ص ٢٣٥.

الثياب الكرباس الصفيقة، وهي ثياب قطنية سميكة، على نطاق واسع[٢٣٥].

وكانت البصرة مشهورة بالخز والبز[٢٣٦]. فالخز نسيج رقيق يعمل من الصوف والحرير[٢٣٧]. وكانت القطعة الواحدة من هذا النسيج تبلغ عادة خمسة عشر ذراعاً[٢٣٨] في الطول، وأربع عقد في العرض، وخير أنواعه ما كان نسيجه محكماً ووزنه ثقيلاً[٢٣٩]. أما البز فهو نسيج قطني ثمين[٢٤٠]. وكانت البصرة تنتج فوطاً[٢٤١] (م: فوطة) ثمينة وأقمشة كتانية وقطنية ممتازة[٢٤٢].

واشتهرت الموصل بأنها مركز للنسيج، وتفوّقت بصنع أنسجة قطنية تدعى الشاش كان لها شهرة واسعة، كما كانت تصنع نسيج الحرير الموشّى، وعرفت هذه في الغرب باسم Mousseline, Mosolin, Muslin[٢٤٣]. ويذكر الجاحظ ان الستور والمسوح(م: مسح وهو كساء مخطط) تأتي من الموصل[٢٤٤].

وكانت آمد تصنع الوشي والمناديل والطيالسة[٢٤٥]، وعرفت بنسيج الصوف والكتان، فيقول المقدسي «ومن آمد ثياب الصوف والكتان الرومية على عمل الصقلي»[٢٤٦]. أما رأس العين فكانت في الغالب تنتج القطن وتصدره[٢٤٧]. وعرفت حرّان ومدن أخرى في الجزيرة بإنتاج القطن أيضاً[٢٤٨]. كما كانت عربان كثيرة

---

(٢٣٥) ن.م.، ج ٢، ص ٢٩٢.

(٢٣٦) المقدسي، ص ١٢٨.

(٢٣٧) De Goeje, B.G.A., IV, p. 224، ويقول دوزي *Vêtements* p. 437 أما الخز فهو Filoselle ويرى زيدان (اعتماداً على قاموس ألف باء) انه من وبر الخزر. انظر التمدن الإسلامي، ج ٥، ص ١٠٦.

(٢٣٨) الذراع = ٥٤,٠٤ سم.

(٢٣٩) الدمشقي، ص ٢٦.

(٢٤٠) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٥، ص ١٠٦.

(٢٤١) في معنى الفوطة انظر Dozy, *op. cit.*, p. 334 - 43 وتعني الفوطة: ١ ـ نسيج تلفه المرأة على رأسها ٢ ـ مئزر ٣ ـ نسيج ينشر على الظهر لحمايته من حر الشمس.

(٢٤٢) H.A., p. 139.

(٢٤٣) يوسف غنيمة ـ م.غ.ت.ب. ١٩٤١، ص ٥٦٦ ـ ٧، Serjeant, *op. cit.*, pp. 38 - 9.

(٢٤٤) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة (القاهرة ١٩٥٣ ط. ثانية)، ص ٣٣، الأبشيهي ـ المستطرف (القاهرة ١٣٠٨)، ج ٢، ص ٦٦، Dozy, *op. cit.*, pp. 405 - 7.

(٢٤٥) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٣٣.

(٢٤٦) المقدسي، ص ١٤٥.

(٢٤٧) الاصطخري، ص ٧٤.

(٢٤٨) انظر Hamdallah Mustawfi Kazwini, in *Nuzhat al-Qulub*, transl., by G. Le =

الأقطان، تصنع منها الثياب وترسل إلى الشام وغيرها[٢٤٩]. ويذكر المقدسي عن تكريت انها «معدن عمال الصوف»، ويعتبر صوف تكريت من إنتاج العراق الجيد[٢٥٠].

ويقول الجاحظ إن «خير الوشي في الثوب هو السابري والكوفي»[٢٥١]. ويورد الوشّاء الخز بين ملابس المترفين[٢٥٢]. وينوّه ابن الفقيه بمهارة الكوفيين في صنع الوشي - وهو نسيج حريري مطرز - وفي صنع الخز[٢٥٣]. واشتهرت الكوفة بصنع العمائم من الخز[٢٥٤]، وهي مشهورة بجمالها، حتى ان خز السوس لا يوازي النسيج الناعم الرقيق (سكب) للكوفة[٢٥٥]. وهناك الأنسجة الحريرية وخاصة النوع الذي يستعمل غطاء للرأس ولا يزال يسمى الكوفية[٢٥٦].

وكانت الحيرة تنسج الحرير والأقمشة القطنية والصوفية. وكان للثياب الحيرية شهرة خاصة في القرن الرابع الهجري[٢٥٧]. وكانت النعمانية تصنع أكسية وثياب صوف عسلية حسنة[٢٥٨]، ويضيف ابن رسته: «وبها تتخذ الطنافس الحيرية»[٢٥٩]. وكانت بلدة (قصر ابن هبيرة) مليئة بالحاكة[٢٦٠].

ويذكر ابن رسته ان جبُّل من مدن ميسان، وفيها تصنع الثياب الميسانية[٢٦١]. ويذكر ابن الفقيه أن لأهل كورة دجلة والسواد وميسان ودست ميسان من صناعة الستور والبسط وأنسجة أخرى من ميساني وحرير وبسط بلون واحد أو بلونين وأنواع

Strange (G.M.S.), 1919, pp. 102 - 5 والمقدسي، ص ١٤٥.

(٢٤٩) ابن حوقل، ص ٢٠٠.

(٢٥٠) المقدسي، ص ١٢٣، ص ١٩٧.

(٢٥١) التبصر بالتجارة (ط. ٢، القاهرة)، ص ١٩، ولطائف المعارف (ط. القاهرة)، ص ١١٩.

(٢٥٢) الوشاء - الموشى (باعتناء برونو - ليدن ١٨٨٦)، ص ٢٢٤.

(٢٥٣) ابن الفقيه، ص ٢٢٥.

(٢٥٤) المقدسي، ص ١٢٨.

(٢٥٥) ن.م.، ص ٤١٦.

(٢٥٦) Dozy, *op. cit.*, p. 390 - 4.

(٢٥٧) الخطيب البغدادي، ص ٥٢، يوسف غنيمة - الحيرة، ص ٨٣ وما بعدها.

(٢٥٨) المقدسي، ص ١٢٨.

(٢٥٩) ابن رسته، ص ١٨٦.

(٢٦٠) ن.م.، ص ١٢١.

(٢٦١) ن.م.، ص ١٨٦ - ١٨٧.

أخرى من الفرش والبسط ما لا مثيل له(٢٦٢). ويذكر الثعالبي مطارح ميسان بين الأثاث الجيد(٢٦٣). ويبين النويري ان المطارح الميسانية من نوع ممتاز(٢٦٤).

وتشتهر مدينة الطيب بعمل التكك وبمنسوجات أخرى. وهذه التكك تشبه التكك الأرمنية ولا يوجد مثلها في بلاد الإسلام خارج أرمينية. وتنتج الطيب أكسية جميلة وبركانات (أردية سوداء).

ويتحدث المقدسي عن ستور واسط بين إنتاج العراق المشهور(٢٦٥)، ويذكر ان ستور واسط يكتب عليها: «مما عمل بصنّا»(٢٦٦). ويذكر حدود العالم ان واسط تصدر الـ «كليم» (بطانيات) والتكك والصوف المصبوغ(٢٦٧). ولاحظ الجاحظ ان أحسن الصبغ بالقرمز هو بأرض واسط(٢٦٨).

وتصنع الابلة الكتان الرقيق، بشكليه البسيط والمطرز(٢٦٩). وكانت العمائم التي تصنعها الابلة مشهورة(٢٧٠).

وكانت الجوارب تصنع من الحرير أو من المرعز(٢٧١).

وكان السجاد في البلاد الشرقية ولا يزال دليلاً على الثروة، كما أنه حاجة من الحاجات العملية(٢٧٢). وكان السجاد الثمين يفرش في قصور الخلافة لإظهار روعتها(٢٧٣). فيذكر مثلاً أن بوران أرملة المأمون أصلحت عمارة قصر البرامكة القديم في بغداد سنة ٢٧٩ هـ/٨٩٢ م وعلقت على جدرانه سجاداً نفيساً من الصوف تخالطه خيوط ذهبية(٢٧٤). وأمرت أم المستعين بصنع بساط خاص لها، وكان من

---

(٢٦٢) ابن الفقيه، ص ٢٥٣.
(٢٦٣) لطائف المعارف (ط. القاهرة)، ص ١٨٧، ص ٢٣٦.
(٢٦٤) النويري، ج ١، ص ٣٥٦.
(٢٦٥) المقدسي، ص ١٢٩.
(٢٦٦) ن.م.، ص ٤١٦.
(٢٦٧) H.A., p. 138.
(٢٦٨) التبصر بالتجارة (ط. القاهرة)، ص ٢٤.
(٢٦٩) المقدسي، ص ١٢٨.
(٢٧٠) النويري، ج ١، ص ٣٦٩.
(٢٧١) الوشاء ـ الموشى (ط. القاهرة ١٩٥٣)، ص ١٦١.
(٢٧٢) Survey of Persian Art, vol. III, p. 2271.
(٢٧٣) انظر الخطيب البغدادي، ص ٥٢.
(٢٧٤) Levy, *Baghdad chronicle*, p. 118.

الحرير وعليه صور مختلف الحيوانات، وكانت صور الطيور فيه من خيوط الذهب، وعيونها من العقيق والجوهر[٢٧٥].

وتعود صناعة البسط في العراق إلى العصر البابلي، ولا تزال موجودة إلى الآن. وقد ساعدت ظروف الحياة الرعوية بصورة خاصة على ظهور هذه الصناعة[٢٧٦]. وكان الصوف أهم المواد في صناعة البسط والسجاد، ويظهر أنه كان يستعمل في سدى جميع البسط إلاّ القليل منها، إذ كان سداها من الحرير، ويحتمل أن هذه كانت من صنع معامل الخلافة[٢٧٧]. وكان القطن، وحتى الكتان يستعمل أحياناً في صنع البسط[٢٧٨].

وهناك أنواع جيدة من السجاد، كانوا يتفننون في حياكتها وفي تنويع طريقة الحياكة[٢٧٩]. أما السجاد الفخم، فكان يزين بخيوط الفضة والذهب في الحياكة[٢٨٠].

وكانت البسط والسجاد تستعمل لأغراض مختلفة. فهناك ما يفرش منها على الأرض، وهي إما كبيرة تسمى (البسط) أو مستطيلة وتسمى (الأنخاخ). والبعض منها يعلّق للزينة ويسمى (الأنماط)، وهناك نوع خاص يستعمل للصلاة ويسمى السجادة[٢٨١].

وكانت الحيرة والنعمانية مشهورة بالبسط التي تصنعها. وتشتهر بسط الحيرة بأنها ينسج فيها صور الفيلة والخيل والجمال والطيور، وكانت هذه الأشكال تقلّد في النعمانية، حتى ان مصنوعات النعمانية كانت تسمى البسط الحيرية[٢٨٢]. ويذكر ابن الفقيه أن منطقة ميسان ودست ميسان كانت مشهورة بصناعة أجود البسط والستائر[٢٨٣]. وكانت واسط مشهورة بصناعة السجاد[٢٨٤].

---

(٢٧٥) بلغت كلفة هذا البساط مائة وثلاثون مليون درهم. زيدان ـ التمدن، ج ٢، ص ١٣٥.

(٢٧٦) Survey of Persian Art, III, p. 2271 - 2.

(٢٧٧) *Ibid.*, III, p. 2456.

(٢٧٨) *Ibid.*, p. 2439 and 2241.

(٢٧٩) *Ibid.*, III, p. 2439.

(٢٨٠) E.I., Supp., p. 107: See also, p. 108.

(٢٨١) الخطيب البغدادي، ص ٥٢، Mez, p. 459، وحكاية أبي القاسم، ص ٣٦، E.I. Supp. p. 106.

(٢٨٢) ابن رسته، ص ١٨٦، يوسف غنيمة ـ الحيرة، ص ٨٣.

(٢٨٣) ابن الفقيه، ص ٢٥٣.

(٢٨٤) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٣٢.

وكانت الستائر التي تصنع في واسط من أحسن الأنواع[٢٨٥]، وقد ذكرها الخطيب البغدادي في جملة أثاث قصر المقتدر[٢٨٦]. وكانت الموصل وآمد تصنع الستائر الجيدة وتصدرها[٢٨٧].وكان بعض الستائر يطرّز بخيوط الذهب، في حين أن البعض الآخر كان ينسج بالذهب[٢٨٨]. وأخيراً نذكر أن الوسائد والمخاديد والمساند من مختلف الأنواع كانت تنسج في العراق[٢٨٩].

وكان للخلفاء والأمراء معامل خاصة تعرف بـ (دور الطراز). وتعني كلمة (طراز) في الأصل «التطريز»[٢٩٠]، ثم صارت تعني النسيج المحلّى بسطور من الكتابة. وكانت الكتابة تنسج على حافة القماش وتحوي اسم الخليفة (أو الأمير) ولقبه وبعض عبارات الدعاء. وكانت الكتابة تحاك من خيوط الذهب، أو من خيوط ذات ألوان زاهية.

وكانت دار الطراز مظهراً من مظاهر السلطان، وكانت تنتج البسط والثياب والأعلام والبنود والفرش[٢٩١]، وهذه يستعملها الخليفة أو الأمير أو يعطيها لكبار الموظفين علامة تشريفه لهم. وكان لبعض الولاة في القرن الرابع، كالحمدانيين في الموصل، دور طراز خاصة بهم[٢٩٢]. وكان للراسبي (توفي سنة ٣٠١ هـ/٩١٣ م) عامل الأهواز، ثمانين دار طراز خاصة به[٢٩٣]. وأهم مراكز الطراز بغداد، وكان لمصنوعاتها شهرة خاصة[٢٩٤].

ويستخدم في دور الطراز الصاغة والحاكة، ويشرف عليهم موظف خاص يدعى «صاحب الطراز»[٢٩٥].

---

(٢٨٥) المقدسي، ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٢٨٦) الخطيب البغدادي، ص ٥٢.

(٢٨٧) الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٣٣، ص ٣٠، الثعالبي - لطائف المعارف، ص ١١١.

(٢٨٨) الخطيب البغدادي، ص ٥٢.

(٢٨٩) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٣٦. ولغرض معرفة الأسماء العربية لأنواع البسط، انظر H. Worrel, *Ars Islamica*, I, 1934, pp. 219 - 222, II, 1935, pp. 65 - 68.

(٢٩٠) بشير الوشاء، ص ١٦٨ - ٩ إلى ملابس جواري عليها (طراز) أي كتابات.

(٢٩١) رسائل الصابي، ص ١٤١.

(٢٩٢) ن.م.، ص ١٤١.

(٢٩٣) ابن تغري بردي - النجوم الزاهرة، ج ٢، ص ١٩٢.

(٢٩٤) E.I., IV, p. 790.

(٢٩٥) رسائل الصابي، ص ١٤١. انظر عن الطراز: E.I., Supp., pp. 248 - 250, E.I., III, pp. 785 - 793 ومقدمة ابن خلدون، ص ٢٢٢ - ٢٢٣، ويوسف غنيمة، مجلة غرفة تجارة بغداد ١٩٤١، =

الخيام والحصر: كان نسج الخيام للبدو من الصناعات المهمة. وتدعى الخيمة المصنوعة من الصوف بـ (الخباء)، والخيمة المصنوعة من الشعر بـ (الفسطاط)، والخيمة المصنوعة من الوبر بـ (البجاد)، والخيمة المصنوعة من القطن بـ (السرادق). وهناك نوع خاص من الخيم يدعى (الطراف) يصنع من نوع خاص من الجلد ويستعمله الأغنياء[٢٩٦].

كانت الحصر الجيدة تصنع في ميسان[٢٩٧]. وكانت الحصر المصنوعة في بغداد مضرب المثل في جمالها[٢٩٨]. وكان أكثر أهل عبادان يشتغلون بصناعة الحصر، وكانوا يصنعونها من الحلفاء[٢٩٩]. وكانت بعض الحصر المصنوعة في عبادان رقيقة منسوجة بدقة وأناقة، ناعمة يمكن طيّها كما تطوى الملابس[٣٠٠]. وكانت الحصر تصنع من البردي والقصب وسعف النخيل والحلفاء[٣٠١].

وكانت النقوش على الأقمشة متنوعة، وهي بين نقط، وخطوط، ومشجرات، وصور، وكتابات[٣٠٢].

وكان الحاكة شديدي المحافظة فاستمروا يستعملون أدواتهم التقليدية[٣٠٣]. ولكن نقلهم بصورة متكررة من منطقة إلى أخرى ساعد على انتشار أساليب مختلفة وطرق فنية متنوعة إلى مختلف أنحاء البلاد الإسلامية[٣٠٤].

الصباغة: إن تنوع الألوان في الأقمشة يدل على فن راق في الصباغة[٣٠٥].

= ص ٥٦٨، وزيدان ـ التمدن، ج ١، ص ١٢٤ - ١٢٧ و Serjeant, *op. cit.* pp. 16 - 27, Hitti, p. 347.

(٢٩٦) الألوسي ـ بلوغ الأرب، ج ٣، ص ٣٩٣ - ٣٩٤، ويشير البخلاء للجاحظ، ص ٣١١ إلى صناع الخيم في البصرة.

(٢٩٧) النويري، ج ١، ص ٣٧٠.

(٢٩٨) الثعالبي ـ ثمار القلوب، ص ٤٢٨.

(٢٩٩) المقدسي، ص ١١٨، النويري، ج ١، ص ٣٧٠.

(٣٠٠) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٣٦.

(٣٠١) غنيمة: مجلة غرفة تجارة بغداد ١٩٤١، ص ٥٨٠.

(٣٠٢) Survey of Persian Art, III, pp. 2090 - 2091.

(٣٠٣) الآلوسي: بلوغ الأرب، ج ٣، ص ٤٠٥ - ٤٠٦، ابن خلدون: المقدمة، ص ٣٤٣ - ٣٤٤، الدمشقي ـ الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٢٥.

(٣٠٤) اليعقوبي، ص ٢٦٤ و Survey of Persian Art, III, p. 2176.

(٣٠٥) يقول H. Jacoby: «إن الصباغين هم أهم عامل، بعد الصوف، في عمل السجاد»، S.P.A., III, p. 2459.

فاللون الأسود كان الشعار الرسمي، كما أن اللون القرمزي كان لون السقلاطون[٣٠٦]، والأخضر شعار العلويين، في حين أن الملابس الصفراء المصبوغة بالزعفران كانت محبوبة لدى المغنين. وكان الناس يتبارون في لبس الملابس الزاهية، المتنوعة الألوان، في حفلاتهم المسائية[٣٠٧].

وكانت الأصباغ، باستثناء القرمز، نباتية. وكانت النيلة تستعمل لكل أنواع الزرقة، كما كانت (الفوّة) تستعمل لكل أصناف الحمرة من اللون الوردي الفاتح إلى اللون الرمّاني[٣٠٨]. وكانت واسط أشهر محل للصبغ بالقرمز[٣٠٩]. وكان قشر الرمان يستعمل لتكوين صبغ أصفر جميل، رخيص، ثابت اللون[٣١٠]. وكانوا يخلطون الفوّة بالدباغ بنسب مختلفة، لتكوين أصباغ يتراوح شكلها بين اللون القرمزي والتمري. وكان الزعفران يستعمل لتكوين صبغة صفراء ممتازة.

وكان الصباغون يتفننون في مهنتهم، وبعضهم يختص بالصبغ بصبغة واحدة مثل (الفوّة) و(النيلة). وكانت الأصباغ المركبة تعمل بخلط الأصباغ الأولية[٣١١].

وكانت صناعة الفخار قديمة جداً في العراق. وكانت الأدوات المعمولة من الفخار هي الأدوات الشائعة قبل إدخال المعدن والزجاج في الحياة الاعتيادية. ولقد وصل فن صناعة الفخار أوجه من الكمال في العراق[٣١٢]. وتصنع من الفخار، الجرار الكبيرة والصغيرة للماء وللنبيذ، وكذا الأواني والكؤوس، والسرج، والحباب بأشكال مختلفة، وهذه كلها تعمل من الفخار غير المزجج[٣١٣]. وهي بسيطة أو مزينة بالنقوش[٣١٤].

وتفنن العراقيون في صنع الخزف، حتى كانت مصنوعاتهم منه مشهورة. ويشيد

---

(٣٠٦) غنيمة ـ المقال المذكور، ص ٥٦٩.

(٣٠٧) الوشاء ـ الموشى، ص ١٢٣.

(٣٠٨) Survey of Persian Art, III, pp. 2459 - 61.

(٣٠٩) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٢٤.

(٣١٠) ن.م.، ص ٢٧، المقدسي، ص ٩٧.

(٣١١) Survey of Persian Art, vol. III, pp. 2459 - 61.

(٣١٢) E.I., Supplement, p. 44.

(٣١٣) *Ibid.*, p. 44، البخلاء ـ للجاحظ، ص ٢١٨، غنيمة ـ المقال المذكور، ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠.

(٣١٤) E.I., Suppl., p.44، الصولي ـ اخبار الراضي والمتقي بالله، ص ١٢٧، غنيمة ـ المقال المذكور، ص ٥٦٩ ـ ٥٧٠.

مؤلف (حدود العالم) بالخزف البغدادي[٣١٥]. ويتحدث أبو القاسم البغدادي (حوالي ٣٠٦ هـ) عن «غضائر» بغداد الجميلة ذات الألوان الزاهية[٣١٦]. وكانت الحيرة تصنع الجرار والأواني الزاهية بالألوان[٣١٧]. ولما بنى المعتصم سامراء، جلب إليها صناع الخزف من الكوفة والبصرة[٣١٨]، مما يدل على تفوق هاتين المدينتين في صنع الخزف. وقد اشتهرت بلدة (نهر الدير) قرب البصرة بصنع الغضائر[٣١٩].

ويعتبر القرنان الثالث والرابع للهجرة فترة لامعة في تاريخ صناعة الفخار والخزف في العراق. فبالإضافة إلى جمال الصنعة في هيئة الخزف، ارتقى التفنن في التزجيج، وفي استعمال الألوان، البسيطة منها والمتموجة، رقياً كبيراً[٣٢٠]. وقد «وصلت غايتها في الفن وجمال الصنعة في سامراء»[٣٢١].

ويجدر بنا أن نذكر أن الدكاترة سار (Sarre) وهرتسفيلد (Herzfeld) والمسيو بيزار (Pézard) يرون أن فن التزجيج الملوّن نشأ في العراق وانتشر منه إلى سورية ومصر وإيران[٣٢٢]. وتدل البقايا الخزفية التي وجدت في آثار سامراء على تنوع كبير في الألوان البراقة: منها اللون الذهبي اللامع، والأحمر الغامق البرّاق، والأخضر، والعقيقي البرّاق[٣٢٣]. وأما الخزف الذي وجد في الرقة فهو أحمر يخالطه اللون القهوائي[٣٢٤].

ومن الأدوات الخزفية، كاسات عميقة ومسطحة، وأوانٍ مختلفة الشكل: مخروطية وكروية ومحدبة، وكؤوس صغيرة[٣٢٥]، وسرج[٣٢٦]. أما النقوش فكانت

---

(٣١٥) H.A., p. 138.

(٣١٦) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٣٧.

(٣١٧) غنيمة ـ الحيرة، ص ٨١.

(٣١٨) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٦٤. وهذا لا يترك محلاً، لقول الأستاذ بتلر (Mr. Butler) بأن المعتصم جلب عمال الخزف من مصر كما يبين في كتابه Islamic pottery, London 1926.

(٣١٩) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ٤، ص ٨٣٩. ولتوضيح معنى الغضائر، انظر حدود العالم، ص ٣٨٤ ومعالم القربة، ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٣٢٠) Butler, *op. cit.*, p. 39.

(٣٢١) *Ibid.*, p. 37.

(٣٢٢) Quoted in Butler, *op. cit.*, p. 37, p. 35.

(٣٢٣) Butler, *op. cit.*, p. 39.

(٣٢٤) Pier, Pottery of the Near East, p.2.

(٣٢٥) *Ibid.*, p. 9 - 10.

(٣٢٦) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٣٦ وص ٣٧.

عادة تخطيطات مشجرة، وكتابات كوفية، وأزهار[٣٢٧]، وصور في بعض الأحيان[٣٢٨].

وكان القاشاني العراقي ممتازاً ومشهوراً لدرجة أن كمية منه أرسلت من بغداد إلى القيروان سنة ٢٢٨ هـ/٨٦٢ م لتزيين مسجدها، ولا يزال هذا القاشاني (الكاشي) بهجة الناظرين لحد الآن[٣٢٩].

الزجاج: وكان الزجاج يصنع من نوع خاص من الصخور الرملية[٣٣٠]. وقد ورث العرب هذه الصناعة ولكنهم حسنوها، فقد زادوا في نسبة الصخور الرملية في صنعه، فصار زجاجهم أقوى من الزجاج الروماني[٣٣١].

وقد صنعوا الأقداح والأواني والكؤوس والقناديل من الزجاج[٣٣٢]، واستعملوا الزجاج المنقوش بصورة فنية للشبابيك واستخدموا الجبس لتثبيته. وزيّنوا الأدوات الزجاجية برسم المشجرات والكتابات عليها، أو بحفرها فيها. وكانت الألوان المستعملة عادة هي اللون الذهبي، والأحمر، والأخضر، والأبيض، والأزرق[٣٣٣]. وقد رسمت على الأقداح صور حيوانات، وصور بشرية، وحتى مناظر صيد في بعض الأحيان[٣٣٤].

وكان الزجاج العراقي معروفاً خارج العراق، حتى وصلت شهرته الأندلس حيث كان يسمى Irage (العراقي)[٣٣٥]. وقد شاهد ابن جبير في الكعبة قناديل من الزجاج العراقي تزينها نقوش جميلة[٣٣٦].

---

(٣٢٧) Pier, *op. cit.*, p. 2.

(٣٢٨) الصولي - أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ١٢٧.

(٣٢٩) المقتطف، ١٩٣٢، ص ٤٥٩.

(٣٣٠) الجاحظ - الدلائل والاعتبار، ص ١٥.

(٣٣١) لقد استفدت من رسالتين خطيتين تفضل السيد س. بهجت باطلاعي عليهما. فالأولى رسالة كتبها السيد المذكور في تاريخ صناعة الزجاج في مصر. والثانية (نسخة على الآلة الكاتبة) لاطروحة في نفس الموضوع عنوانها «صناعة الزجاج في مصر - القاهرة ١٩٠٨» كتبها هـ. د. بارودي. وكلا الرسالتين تشير إلى صنع نقود وأوزان زجاجية في مصر، فالنقود خضراء باهتة اللون، والأوزان خضراء غامقة.

(٣٣٢) الجاحظ - البخلاء، ص ٣٧، الأغاني، ج ٣، ص ٤٧.

(٣٣٣) راجع م ٣٣١ من هذه الصفحة.

(٣٣٤) الأغاني، ج ٣، ص ٤٧، ويقول أبو نؤاس في وصف صور على كأس شراب:

«قرارتها كسرى وفي جنباتها ... مهى تدّريها بالقسيّ الفوارس»

(٣٣٥) غنيمة - المقال المذكور، ص ٥٧٢.

(٣٣٦) ابن جبير، ص ٨١.

وقد برعت بغداد في صنع الأواني والأقداح الزجاجية[٣٣٧]. وترد إشارات إلى وجود معامل للزجاج في البصرة[٣٣٨]، والقادسية (بين حربى وسامراء)[٣٣٩]، ولمدة من الزمن في سامراء[٣٤٠].

واشتهرت النجف ببلورها، وكان يصنع منه الخواتم، وبعض أنواع القناديل، وبعض أدوات الزينة. ولصلة هذا البلور بالنجف، فقد اشتهر باسم در النجف (أو در نجف)[٣٤١].

الصياغة: وقد تقدم فن الصياغة لزيادة الترف في المجتمع. وبالإضافة إلى أدوات الزينة الاعتيادية التي تصنع للسيدات[٣٤٢]، فقد كانت تصنع بعض الأدوات من الفضة والذهب للأغنياء، وكانت تزين بالكتابة بصورة فنية[٣٤٣]، كما أنها كانت ترصّع أحياناً بالجوهر[٣٤٤]. وكان لصياغ العراق شهرة واسعة. وقد رأى أحد السواح، في قصر أمير لاهور الهندي أواني ذهبية وفضية من صنع العراق[٣٤٥].

وكان الخلفاء عادة هم السباقون في الترف. ففي ليلة زواجه ببوران، فرش المأمون بساطاً حيك من خيوط الذهب[٣٤٦]. وكان الذهب والفضة يستعملان لتزيين القاعات أحياناً[٣٤٧]. وكان للمقتدر أربعمائة سرج من فضة وذهب في اسطبله[٣٤٨]. وكانت فريدة العصر، الشجرة المشهورة، التي سمي (قصر الشجرة) باسمها. وكانت هذه شجرة من الفضة والذهب يبلغ وزنها خمسمئة ألف درهم وعليها أطيار مصنوعة من الفضة تصفر كلما هبت الريح. ولما رآها رسول الامبراطور البيزنطي إلى المقتدر «كان تعجبه من ذلك أكثر من تعجبه من جميع ما شاهده»[٣٤٩].

---

(٣٣٧) ابن الفقيه، ص ٢٥٣.
(٣٣٨) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٦٤.
(٣٣٩) ياقوت - معجم البلدان، ج ٤، ص ٩.
(٣٤٠) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٦٤.
(٣٤١) غنيمة - ن.م.، ص ٥٧٧.
(٣٤٢) الأبشيهي - المستطرف «القاهرة سنة ١٣٠٨ هـ»، ج ٢، ص ١٧٥.
(٣٤٣) الوشاء - الموشى، ص ١٨٨ - ١٩٠.
(٣٤٤) الثعالبي: لطائف المعارف، ص ٧٣ - ٧٤.
(٣٤٥) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ٦١ وص ١٧٣ - ٩ «الترجمة الانكليزية».
(٣٤٦) الثعالبي - لطائف المعارف، ص ٧٣ - ٧٤.
(٣٤٧) الخطيب البغدادي، ص ٥٠.
(٣٤٨) ن.م.، ص ٥٣.
(٣٤٩) ن.م.، ص ٥٢ وص ٥٤.

الحدادة: كان الحدادون يصنعون شبابيك الحديد، والسيوف، والدروع، والخوذ الحديدية، والكراسي، وغير ذلك(٣٥٠). كما كانوا يصنعون الأدوات الهندسية(٣٥١). وكان الصفارون يصنعون القدور من حجوم مختلفة، ويصنعون الأواني والجرار، والأبواب النحاسية، والقناديل والشمعدانات وغيرها(٣٥٢). وقد استخدم النحاس، والصفر، والبرنز، والحديد، والفولاذ لصنع أنواع من الأدوات متنوعة لدرجة تثير الدهشة، وقد شمل فن التزيين: الحفر، والتلبيس، والتطعيم، ونقش الحافات بنقوش ظاهرة صلبة أو جوفاء، بالإضافة إلى التذهيب والترصيع(٣٥٣).

واشتهرت الموصل بصنع الأسطال والسلاسل والنشاب والسكاكين(٣٥٤). وكانت حرّان مركز صنع الآلات الرياضية والهندسية الدقيقة(٣٥٥)، وأهمها الاسطرلاب. وكان الاسطرلاب يصنع عادة من البرنز أو النحاس، ويستعمل لغرض قياس ارتفاع النجوم والقمر والشمس، ولغرض تعيين بعض القياسات الرياضية والطوبوغرافية، دون اللجوء إلى المعادلات أو الأعمال الحسابية(٣٥٦). وكانت موازين حران مشهورة أيضاً(٣٥٧).

النجارة: وكانت النجارة صناعة مهمة. وكان النجارون يصنعون الكراسي، والمناضد، والأبواب، والسقوف الخشبية، ويزينوها أحياناً بنقوش جميلة، خاصة إذا كانت من خشب الساج(٣٥٨). وكانت قطع الخشب تسمر بالمسامير، أو تدخل نهاياتها ببعضها بصورة فنية، ثم تصقل حتى يظهر الكل قطعة واحدة(٣٥٩). وكانوا يصنعون كؤوساً خشبية في دير الجماجم (قرب الكوفة)، وكان استعمال هذه الكؤوس شائعاً(٣٦٠). وتصنع بعض الآلات الموسيقية من الخشب، فمثلاً كان العود

---

(٣٥٠) ن.م.، ص ٥٥، غنيمة ـ المقال المذكور، ص ٥٧٣.

(٣٥١) الحصري ـ زهر الآداب، ج ٢، ص ١٠٥ ـ ١٠٦.

(٣٥٢) طيفور، ص ١٧٩، Survey of Persian Art, III, p. 2472.

(٣٥٣) Survey of Persian Art, III, p. 2477.

(٣٥٤) المقدسي، ص ١٤٥.

(٣٥٥) ابن الفقيه، ص ١٣٢.

(٣٥٦) Survey of Persian Art, III, p. 2530.

(٣٥٧) المقدسي، ص ١٤٥، التنوخي، ج ٨، ص ١٦.

(٣٥٨) ابن خلدون ـ المقدمة، ص ٣٤٢ ـ ٣، حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٣٦، الخطيب البغدادي، ص ٦٣.

(٣٥٩) ابن خلدون ـ المقدمة، ص ٣٤٣.

(٣٦٠) ياقوت ـ معجم البلدان، ج ٢، ص ٦٥٢.

الثمين يصنع من الآبنوس ويطعّم بالعاج[٣٦١]. وكان النجارون يصنعون بعض أدوات القتال، كالأقواس والسهام والرماح، وأدوات الحصار كالمجانيق[٣٦٢].

وكانت صناعة القوارب والسفن نشيطة وواسعة، وتستعمل هذه القوارب للنزهة أو للسفر أو للحرب. وكان في الابلة كثير من دور صناعة السفن[٣٦٣]. ويذكر أبو القاسم البغدادي أربعة عشر نوعاً من القوارب، كانت تستعمل في بغداد حوالي سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م[٣٦٤]، بينما يسمي المقدسي ستاً وثلاثين نوعاً من القوارب والسفن[٣٦٥]. وكانوا يتفننون في صنع قوارب النزهة، مثل حرّاقات الأمين، التي صنعت على هيئة الأسد والفيل والصقر والزرافة والدلفين[٣٦٦].

الصابون والدهون والعطور: يجب أن تقدر أهمية صناعة الصابون بضوء الأهمية التي كانت للحمامات في الحياة الاجتماعية. وإذا رجعنا إلى الخطيب البغدادي نجده يخبرنا بأن أهالي بغداد وحدها كانوا يحتاجون مليوناً ونصف مليون رطل من الصابون ليلة عيد الفطر، لأن الفرد الواحد يحتاج في تلك الليلة - في رأيه - إلى رطل واحد[٣٦٧].

وكان الصابون يصنع بهيئة قطع جامدة[٣٦٨]، وتستعمل النورة أحياناً في تحضيره[٣٦٩]. وكان لصناع الصابون محلة خاصة في بغداد في جهة الكرخ[٣٧٠]. إلاّ أن أعظم مراكز صناعة الصابون في القرن الرابع الهجري كان في الرقة[٣٧١].

وكانت صناعة العطور، وماء الورد، واستخلاص الأدهان من النباتات والبذور، واسعة. ويستفاد منها في الطب وفي الطيب[٣٧٢]. ومن جملة الدهون التي كانت

---

(٣٦١) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص٥٥ و٧٥.
(٣٦٢) ابن خلدون - المقدمة، ص ٣٤٢.
(٣٦٣) غنيمة - المقال المذكور، ص ٥٨٢.
(٣٦٤) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ١٠٧.
(٣٦٥) المقدسي، ص ٣١ - ٣٢.
(٣٦٦) غنيمة - المقال المذكور، ص ٥٨٢.
(٣٦٧) الخطيب البغدادي، ص ٧٥.
(٣٦٨) ابن أبي اصيبعة - طبقات الأطباء، ج ١، ص ٢٦٤.
(٣٦٩) الجاحظ - البخلاء، ص ٢٢٣.
(٣٧٠) الخطيب البغدادي، ص ٦٧.
(٣٧١) المقدسي، ص ١٦٠.
(٣٧٢) غنيمة - المقال المذكور، ص ٥٨٠.

تصنع، الزيت (زيت الزيتون) والشيرج (زيت السمسم)[٣٧٣]، ودهن اللوز[٣٧٤]، ودهن الخروع[٣٧٥]. وقد اشتهرت حران بالزيت[٣٧٦]. وكانت بغداد تنتج الشيرج وأنواع الزيوت[٣٧٧]، وكان لها سوق خاص للعطور[٣٧٨]. وكانت البصرة والكوفة تصنع ماء الورد، ودهن البنفسج المشهور[٣٧٩].

الدباغة وصناعة الأحذية: عني العراقيون بالأحذية بصورة خاصة. ويعدد الوشاء المتوفى ٣٢٥ هـ/٩٣٦ م سبعة أنواع من الأحذية البديعة، من ألوان مختلفة، بعضها لونها واحد: وهي سوداء وحمراء وصفراء، وبعضها ذات لونين: أحمر وأصفر، وأسود وأصفر[٣٨٠].

ويذكر الثعالبي أن بيت الإسكاف يضرب به المثل فيقال: «بيت الإسكاف فيه من كل جلد رقعة ومن كل ادم قطعة»[٣٨١]. وكانت البصرة تنتج أحذية جيدة[٣٨٢]. واختصت بغداد بصنع نوعين ممتازين من الجلود (الدارش)، وهو جلد أسود، و(اللّكاع) وهو جلد أحمر[٣٨٣]. واستعمل صناع الجلود قشور الرمان للدباغة[٣٨٤]. وقد كانت مهنة الدباغة مستهجنة بنظر الناس، وربما كان ذلك نتيجة الرائحة الكريهة المتصلة بهذه الصنعة[٣٨٥].

صناعات أخرى: وكان النبيذ يصنع في العراق. ولنبيذ قطربل شهرة خاصة[٣٨٦]. واهتم الناس بحفظ الفواكه وذلك إما بتجفيفها كما هو الحال مع التين

---

(٣٧٣) معالم القربة - لابن الاخوة القرشي، ص ٢٢٨.
(٣٧٤) ابن أبي اصيبعة - طبقات الأطباء، ج ١، ص ١٦٩.
(٣٧٥) ن.م.، ج ١، ص ١٦٠.
(٣٧٦) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ١٢٣.
(٣٧٧) المقدسي، ص ١٦٠، H.A., p. 138.
(٣٧٨) ابن أبي أصيبعة - طبقات الأطباء، ج ١، ص ٢٦٤.
(٣٧٩) الاصطخري، ص ١٥٣، المقدسي، ص ١٢٨ و١٣٠، ابن الفقيه، ص ٢٥٢، ابن أبي أصيبعة، ج ١، ص ١٤٩. ولما بنى المعتصم سامراء جلب صناع الزيت من الكوفة، اليعقوبي، ص ٢٦٤.
(٣٨٠) الوشاء - الموشى، ص ١٢٥.
(٣٨١) الثعالبي - ثمار القلوب، ص ١٩٣.
(٣٨٢) H.A., p. 139.
(٣٨٣) ابن الفقيه، ص ٢٥٣.
(٣٨٤) الجاحظ - البخلاء، ص ٢٣٧.
(٣٨٥) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ١٣٨، وص ٣.
(٣٨٦) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ١٧٤، H.A., p. 138.

والزبيب وحب الرمان[٣٨٧]، أو بوضعها في العسل والشربت كما هو الحال مع التفاح[٣٨٨]. وكانت الجزيرة مركزاً هاماً لتجفيف الفواكه[٣٨٩]. وكانوا يحفظون أنواعاً أخرى من الأطعمة نذكر منها اللحم المسمى بالقديد، والجبن[٣٩٠]. وكان سواد الموصل مشهوراً بحفظ الجبن[٣٩١].

وتوجد إشارات إلى صنع الأدوية والعقاقير، نذكر منها الزنجفر، والزنجار، والمرداسنج[٣٩٢].

وفي الختام نشير إلى مهنة الكتب وتجليدها. وكان نسخ الكتب يعتبر ناحية من مهنة الوراقين (باعة الكتب)[٣٩٣].

---

(٣٨٧) الدمشقي ـ الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٣٤.
(٣٨٨) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ١٧٤.
(٣٨٩) المقدسي، ص ١٤٥.
(٣٩٠) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٥٨.
(٣٩١) المقدسي، ص ١٤٥.
(٣٩٢) ن.م.، ص ١٢٨.
(٣٩٣) ابن خلدون ـ المقدمة، ص ٣٥٢.

الفصل الرابع

التجارة



أولاً: المقدمة

١ ـ أهمية التجارة في الأدب

يدل عدد المؤلفات عن التجارة على أهميتها، خاصة إذا قورن بقلة ما كتب عن النواحي الأخرى للحياة الاقتصادية. وقد كان الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ/ ٨٦٩ م) أول من كتب في هذا الموضوع بشيء من التفصيل. فقد كتب رسالة للتجار بعنوان: «كتاب التبصر في التجارة» بدأها بذكر بعض المبادىء العامة في التجارة، ثم تناول الذهب والفضة والأحجار الكريمة والعطور والثياب وبعض المنسوجات، ثم تحدث عن واردات العراق وعن أنواع طيور الصيد[١]. وكتب الجاحظ كذلك «رسالة في مدح التجار وفي ذم خدمة السلطان»[٢]. ويظهر أن هذا الكاتب الواسع الأفق أدرك بثاقب نظره القوة النامية لطبقة وسطى جديدة.

وإذا نظرنا في كتب الجغرافيين المعاصرين، مثل ابن خرداذبه، وقدامة بن جعفر الكاتب، وابن رسته، واليعقوبي، وابن الفقيه، والمسعودي، والاصطخري، وابن حوقل، والمقدسي، ومؤلف **حدود العالم** ـ نجد أنهم كتبوا في المنتوجات المحلية، ووصفوا طرق المواصلات.

---

(١) نشره الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ١٢ ص ٣٢١ ـ ٣٥١، دمشق ١٩٣٢، ثم نشر منفصلاً.

(٢) رسائل الجاحظ، «الرسالة السادسة»، القاهرة ١٣٢٤ هـ.

وكتب محمد بن الحسن الشيباني (ت ١٨٩ هـ/٩٠٤ م) **كتاب الكسب**[٣] الذي نلمس فيه تفهماً للتطور الاقتصادي. فهو يؤكد مزايا الفعاليات التجارية، ويبرر كسب الثروة، ويقبل حياة الرخاء التالية لها بل ويدافع عنها. ويحاول أن يواجه شكوك الأتقياء والزهاد بشأن الثروة وأثرها في ظروف المعيشة.

أما كتابه الآخر **المخارج في الحيل**[٤] فهو دليل للتجار العراقيين، يساعدهم على تفهم أرحب للنظرة الإسلامية إلى بعض أنواع البيع، والفائدة، والتعامل. ونسج الخصاف أبو بكر أحمد بن عمر الشيباني (ت ٢٦١ هـ/٨٧٤ م) على منواله في كتابه **الحيل والمخارج** بعد حوالي ثلاثة أرباع القرن[٥]. وهذه الكتب تكشف عن طبيعة التصادم بين القوى الاقتصادية والاجتماعية الجديدة وبين المبادىء الخلقية للمجتمع الإسلامي الأول البسيط.

وتناول عبد الملك الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ/١٠٣٧ م) في كتابه «خاص الخاص» موضوع التجارة، إذ جمع الآيات القرآنية والأحاديث والأمثال التي تتعلق بالتجار[٦].

وكتب أبو الفضل الدمشقي كتابه الفذ الموسوم بـ **الإشارة إلى محاسن التجارة**[٧]، وتناول فيه - بشيء من الإسهاب - أصناف البضائع، والمعاملات التجارية وأصولها، والتجار وأصنافهم. وللكتاب أهمية كبرى في دراسة الفكر الاقتصادي عند العرب.

وتوجد كتب أخرى تتناول موضوعات خاصة مثل **الجماهر في معرفة الجواهر** للبيروني. وقد بدأه البيروني بذكر بعض المبادىء الاقتصادية، وتناول فيه الأحجار الكريمة بالدرجة الأولى[٨]. وكتاب **الجواهر وأصنافها** لمحمد بن شاذان الجوهري، كتبه

---

(٣) لم يصلنا الكتاب بل وصلنا مختصر له وضعه محمد بن سماعة: الاكتساب في الرزق المستطاب، نشره عزة العطار، مطبعة الأنوار، ١٣٥٧ هـ/ ١٩٣٨ م.

(٤) نشره يوسف شاخت، ليبزج ١٩٣٠.

(٥) نشره يوسف شاخت، هانوفر ١٩٢٣.

(٦) خاص الخاص، ص ٧٠؛ وقد نقل عنه أحمد بن عبد الرزاق المقدسي في كتابه «اليواقيت» ص ٢٧ - ٣١.

(٧) لسنا متأكدين من تاريخ تأليف هذا الكتاب، ويرى زيدان «تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٢، ص ٢٣٤» انه كتب في العصر البويهي بينما يضعه بروكلمان (G.S.I. p. 907) في القرن الخامس أو السادس، وقد ترجمه ريتر Ritter إلى الألمانية وحلله في «Ein Arabisches Handbuch der Handeltswissenschaft», Berlin 1916.

(٨) نشره ف. كرنكو في حيدر آباد ١٣٥٥ هـ/ ١٩٣٦ م.

للخليفة المعتضد. وكتاب كتبه مؤلف مصري في **أجناس الرقيق**. ولم يصلنا من هذه المؤلفات إلا الأول منها[٩].

وترد بعض الأمثلة والأقوال المأثورة - في القرن الرابع الهجري - وهي تلقي ضوءاً على الفعاليات التجارية ومنها: «رأس المال أحد الربحين» و«الأرباح توفيقات». وهذان القولان يشيران إلى مخاطر التجارة.

ومنها «الرابح في كل سوق هو البائع لما ينفق فيها». وقيل «الموجود من كل شيء رخيص، بوجدانه، غال بفقدانه إذا مست الحاجة إليه»، و«ما من شيء كثر إلاّ رخص». وهذه الأقوال تدل على إدراك لقوانين العرض والطلب.

ومنها «قيل لبعض المياسير: بم كثر مالك؟ قال: ما بعت بنسيئة قط، ولا رددت ربحاً وإن قل، وما وصل إليّ درهم إلاّ صرفته في غيرها». ومن هذا نستنتج أن الاعتماد لم يكن مأموناً تماماً. ومن ناحية ثانية أدرك التجار أن تشغيل المال دائماً مشروع مربح. وقيل: «التدابير نصف التجارة». كما أننا نرى الإشارة إلى فائدة التجارة بالجملة في القول التالي: «اشتر لنفسك وللسوق». ونلحظ روح المواظبة والمثابرة في القول الآتي: «إذا لم تربحوا في تجارة فاعتزلوا عنها إلى غيرها، وإذا لم يرزق أحدكم بأرض فليستبدل بها»[١٠].

٢ ــ العوامل المشجعة للتجارة، والعوامل المثبطة لها

وهناك عوامل ساعدت على نموّ التجارة، نكتفي ببيان أهمها:

منها أن موقع العراق الجغرافي جعله جسراً بين إيران والهند وأواسط آسيا والصين من جانب، والجزيرة العربية والشام ومصر والغرب من الجانب الآخر. وهكذا قدر لسكان العراق، عند توفر الظروف، أن يصبحوا وسطاء فعالين في تجارة العالم المتمدن[١١].

وقد شجعت الدولة التجار بصورة مباشرة وغير مباشرة. فالخليفة وكبار موظفيه زادوا الطلب على البضائع الأجنبية[١٢]، مما دعا ابن خلدون أن يسمي الدولة «السوق

(٩) انظر زيدان - تاريخ آداب اللغة العربية، ج ٢، ص ٢٣٤ و Mez., p. 160-1.

(١٠) الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٩ - ١٠، والثعالبي، خاص الخاص، ص ٧٠.

(١١) انظر الجاحظ - البخلاء، ص ٣٩، والتنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١١.

(١٢) انظر زيدان - التمدن، ج ١، ص ٦٧ - ٧٤ وص ٨٠ - ٨٤.

الأعظم للتجار»[١٣]. وقد أيد بعض الخلفاء التجار لحد أنهم أعفوهم من بعض الضرائب، بل وقدموا لهم هدايا نقدية[١٤].

ثم ان نفوذ البلاد السياسي وسّع مجال فعاليات أهلها التجارية[١٥].

ثم ان الرسول وخلفاءه الثلاثة الأولين اشتغلوا بالتجارة وبذلك رفعوا من شأنها في نظر المسلمين[١٦]. كما وردت الأحاديث في تحبيذ التجارة. فهناك حديث يحبذ الاشتغال بالتجارة لأن «تسعة أعشار الرزق في التجارة». ويذهب حديث آخر إلى أبعد من ذلك، فيضع التاجر الأمين في مرتبة النبيين والصديقين والشهداء[١٧].

وقد ساعد توسع وسائل الائتمان، والمؤسسات الصيرفية على تكوين جوّ مناسب للفعاليات التجارية[١٨].

وتوجد عوامل واتجاهات كانت تعرقل النشاط التجاري. منها أن التوفير كان ينظر إليه بازدراء، كما أن الاقتصاد كان يعتبر بخلاً. فكان الناس يهزؤون بالتجار لأنهم يجمعون ثروتهم «من الحبات والقراريط والدوانيق وأرباع الدراهم وأنصافها»[١٩]. وقال أحدهم:

ما للتجار وللسخاء وإنما ... نبتت لحومهم على القيراط[٢٠]

واحتجّ أحد التجار قائلاً: «لا يقال (لرجل) بخيل إلاّ وهو ذو مال»[٢١]. إلاّ أن هذا الاحتجاج بحد ذاته دليل على النظرة الأدبية التي ينظر بها أكثر الناس إلى جمع المال.

---

(١٣) المقدمة، ص ٢٣٩.

(١٤) الغى الواثق الضرائب على البضائع الواردة في البحر الصيني. انظر اليعقوبي ـ التاريخ، ج ٢، ص ٥٩٠.

(١٥) انظر رحلة ابن فضلان إلى البلغار سنة ٩٢١ ـ ٩٢٢ م في معجم البلدان ـ لياقوت الحموي، مادة: بلغار.

(١٦) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٣٠١.

(١٧) المقدسي ـ اليواقيت، ص ٢٧، وانظر أيضاً: Torrey, *The Commercial Theological Terms in The Koran*, esp. pp. 2 - 3: Manual of Hadith by Muhammad Ali, p. 294.

(١٨) انظر فصل «الجهبذة والصيرفة». وسنشرح الائتمان في قسم من هذا الفصل.

(١٩) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٢١٤.

(٢٠) المقدسي ـ اليواقيت، ص ٢٨.

(٢١) الدمشقي ـ الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٧٦.

ومن الناحية الاجتماعية، كان التجار في درجة اجتماعية أوطأ من الأشراف[٢٢]. فالعائلات الشريفة ابتعدت، بصورة عامة، عن الاشتغال بالتجارة. فلما أراد يحيى البرمكي الاشتغال بالتجارة، نصحه أحد التجار قائلاً: «أنت رجل شريف وابن شريف، وليست التجارة من شأنك»[٢٣]. وكان الوزير المشهور محمد بن عبد الملك الزيات يقول: «إن أمير المؤمنين... نقلني من ذل التجارة إلى عز الوزارة»[٢٤]. ويذكر عن الوزير ابن الفرات أنه وصف ابن الجصاص، أشهر تجار القرن الرابع الهجري، بأنه «رقيع عامي»[٢٥].

ولكن يجب أن لا يبالغ في أهمية هذه النظرة. فعامة الناس كانوا يحترمون التجار، وحتى الأشراف كانوا بحاجة إلى إرضائهم لما عندهم من الثروات[٢٦].

ولقد حرم الإسلام «الربا»[٢٧]. وكان معنى الربا أولاً، الزيادة على الدين. ثم صار يعني «كل زيادة غير مشروعة، تؤخذ دون مقابل»[٢٨]. وقد ذهب بعض الفقهاء إلى منع استعمال السفتجة، لأن مرسلها ـ الذي يعتبر صاحب القرض ـ يربح فائدة التخلص من أجور النقل[٢٩]. وحتى الدفع المؤجل لم يسمح به إلاّ في حالات الشدة[٣٠].

وعلى الرغم من وجود اختلاف بين الفقهاء في تفاصيل موضوع الربا، فإن النظرة السائدة هي ان الربا يكون في النقود وفي المواد الغذائية: «إذ لا ربا إلاّ في نقد أو في طعام». فعلى «الصيرفي أن يحترز من النسيئة والفضل» في المعاملات بالنقود. و«أما المتعاملون على الأطعمة فعليهم التقايض في المجلس، اختلف جنس الطعام المبيع

(٢٢) ابن خلدون ـ المقدمة، ص ٣٣١.

(٢٣) الجهشياري ـ الوزراء والكتاب، ص ١٨٦.

(٢٤) الثعالبي ـ خاص الخاص، ص ٥.

(٢٥) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، س ٢٦٣.

(٢٦) الدمشقي، ص ٦١ وص ٤٧ وص ٦٨، التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٨ ـ ٢٢.

(٢٧) جاء التحريم قوياً مؤكداً. قال تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرم الربا﴾ و﴿يمحق الله الربا ويربي الصدقات﴾ و﴿يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا إن كنتم مؤمنين. فإن لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله﴾ (القرآن: سورة ٢، آية ٢٧٥ ـ ٢٨٠).

(٢٨) انظر E.I., art. Riba, vol. III, p. 1149.

(٢٩) انظر فصل «الجهبذة والصيرفة» لتوضيح معنى السفتجة. انظر أيضاً E.I., III, p. 1150.

(٣٠) انظر سورة ٤، آية ١٦١.

بالمشترى أو لم يختلف»[٣١].

وكان منع الربا عاملاً يذكر في عرقلة نمو الصيرفة والائتمان. ولكن هذه المشكلة خففت بطريقين: الأول هو أن الصرافين وأصحاب البنوك كانوا بالدرجة الأولى من غير المسلمين. والثاني هو أن توسع العلاقات والحاجات الاجتماعية ونموّها دفع الفقهاء إلى إيجاد وسائل مشروعة للخلاص من هذه المشكلة. فالشيباني - في كتابه **المخارج في الحيل** سمح عملياً ببيع البضائع دون رؤيتها، وأجاز التأخير في الدفع، ونقل الديون، وتخفيف الدين في حالة الدفع المعجل، والدفع بأقساط، وأهم من كل ذلك أجاز أخذ الفائض. واقترح «بيع العينة» لتسويغ الفائض. فإذا أراد (س) أن يقترض من (ص) بفائض، فإنه يبيع (ص) بضائع شكلية بقيمة تساوي القرض المطلوب، ويستلم هذه القيمة حالاً. ثم يعود (ص) فيبيع (س) البضائع نفسها بمبلغ يساوي مقدار القرض الذي أعطاه مضافاً إليه الربح المطلوب، على أن يكون الدفع في وقت تال يتفق عليه. وهكذا يحصل (ص) على الفائض الذي يريده عن المبلغ الذي أقرضه[٣٢].

أما احتكار المواد الغذائية، لغرض تأخير بيعها حتى يرتفع السعر، فكان ممنوعاً شرعاً[٣٣]. ولكن التجار أهملوا هذا القيد في الغالب وصار للاحتكار دور هام في الفعاليات التجارية[٣٤].

ومما يجلب الانتباه، أن الاحتكار - في غير المواد الغذائية - لم يكن مألوفاً في العراق، مع أنه لم يكن ممنوعاً. وأقرب شيء إليه هو الضمان. فيخبرنا الصولي عن رجل ضمن النقل النهري بين بغداد والبصرة سنة ٣٢٦ هـ/٩٤٠ م[٣٥]. ولم تكن الدولة تحتكر شيئاً عدا المنسوجات الرسمية، أو الطراز، للخليفة[٣٦]. وينفرد عضد الدولة في

---

(٣١) معالم القربة - لابن الأخوة القرشي، ص ٦٨. يعطي تفاصيل مأخوذة من كتاب احياء علوم الدين للغزالي، ج ٢، ص ٦٣ - ٤.

(٣٢) الشيباني، ص ٦ - ٧، ويقترح الشيباني طرقاً أخرى ولكن هذه أهمها. وانظر البخلاء للجاحظ، ص ٢١٨، وخاصة م ٥.

(٣٣) معالم القربة، ص ٦٦ - ٧.

(٣٤) انظر مسكويه، ج ١، ص ٧٣ - ٧٥. ويرى المقريزي ان الاحتكار، كان السبب الرئيسي لعدة مجاعات في مصر. اغاثة الأمة، ص ١٦ - ٤١ وخاصة، ص ١٧ وص ٢٦.

(٣٥) الصولي - أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ٢٠٦.

(٣٦) انظر زيدان، ج ١، ص ١٢٤ وما بعدها.

أنه أوجد نوعاً من الاحتكار لصنع القز (وهو نسيج حريري) وعمل الثلج[٣٧].

ولعل التنوع الكبير في الحرف والإنتاج ساعد نوعاً ما على تضييق المجال أمام المحتكرين. فمع ان التجار كانوا يتاجرون بنوع واحد أو أكثر من البضائع فإن باعة البضائع الاعتيادية كانوا الكثرة، وبينهم من ينتج البضاعة ويبيعها في الوقت نفسه. ويكفي أن نذكر انه ورد في قائمة واحدة من أواخر القرن الرابع أكثر من عشرين صنفاً من الباعة والتجار[٣٨].

ثانياً: التجار

كان التجار يشتغلون بشراء وبيع البضائع التي يحتاجها الناس عامة، إلاّ أن تجارتهم كانت، بالدرجة الأولى، في أدوات الترف كالبسط والجواهر والرقيق[٣٩]. وكانت سوقهم تعتمد في الدرجة الأولى على كبار الموظفين وعلى الأغنياء، كما أن حالة تجارتهم وأرباحهم اعتمدت كثيراً على الأوضاع السياسية.

ولأجل أن نفهم حالة التجار في هذه الفترة، حسبنا أن نأخذ التاجر المشهور ابن الجصاص مثلاً لذلك.

١ ــ ابن الجصاص وأصناف التجار

كان ابن الجصاص تاجراً عراقياً يتعاطى بيع الجواهر. ثم رحل إلى الفسطاط في زمن الأمير الطولوني خمارويه (٢٧٠ - ٢٨٢ هـ/٨٨٣ - ٨٩٥ م)، واتصل بهذا الأمير، فنال حظوة عنده، وقرّبه الأمير وجعله وكيله الوحيد لتجهيز القصر بالأحجار الكريمة[٤٠]. ثم يحدثنا ابن الجصاص نفسه عن توسع ثروته فيقول: «كان بدء إكثاري انني كنت في دهليز أبي الجيش خمارويه بن أحمد بن طولون، وكنت أتوكل له ولهم في ابتياع الجوهر وغيره مما يحتاج إليه، وما كنت أكاد أفارق الدهليز لاختصاصي بهم. فخرجت إليّ قهرمانة لهم في بعض الأيام ومعها عقد جوهر فيه

---

(٣٧) ابن الأثير، ج ٩، ص ١٦.

(٣٨) انظر أبو سعيد نصر بن يعقوب الدينوري (ت ٣٩٧ هـ/ ١٠٠٦ م) في Fahd, *Les Corps du Métiers..*, JESHO, VIII, pp.186 - 208.

(٣٩) يظهر هذا من محتويات كتاب التبصر بالتجارة للجاحظ وكتاب الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي.

(٤٠) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٦١ - ٢٦٢.

مائتا حبة، لم أرَ قبله أحسن منه ولا أفخر، تساوي كل حبة ألف دينار عندي. فقالت: نحتاج أن تخرط هذه حتى تصغر فتجعل لأربع عشرات اللعب. فكدت أن أطير وأخذتها وقلت: السمع والطاعة، وخرجت في الحال مسروراً على وجهي وجمعت التجار ولم أزل أشتري ما قدرت عليه إلى أن حصلت مائة حبة أشكال، في النوع الذي أرادته. وجئت بها عشياً، فقلت: إن خرط هذا يحتاج إلى زمان وانتظار، وقد خرطنا اليوم ما قدرنا عليه وهو هذا (ودفعت إليهم المجتمع)، والباقي يخرط في أيام. فقنعت بذلك وارتضت الحب. وخرجت فما زلت أياماً في طلب الباقي حتى اجتمع، فحملت إليهم مائتي حبة قامت عليّ بأثمان قريبة تكون دون مائة ألف درهم أو حواليها، وحصلت جوهراً بمائتي ألف دينار». ثم يستطرد ابن الجصاص فيقول: «وأخذت لنفسي غرفة كانت فيه (أي الدهليز) فجعلتها مسكني. قال: فلحقني من هذا أكثر مما يحصى حتى كثرت النعمة وانتهت إلى ما استفاض خبره»(٤١).

وفي سنة ٢٨٢ هـ/٨٩٥ م، زوّج خمارويه ابنته إلى الخليفة المعتضد، فاستدعى ابن الجصاص و«أجرى أمر الجهاز على يده فجرف الأموال بغير حساب».. وتظهر مقدار فائدة ابن الجصاص، من أنه أفرغ خزائن خمارويه حتى قال هذا: «لعن الله ابن الجصاص، أفقرني في السر»(٤٢).

ثم نقل ابن الجصاص مركزه إلى بغداد سنة ٨٩٥ م، وهنا زادت ثروته واتسع نفوذه. وسارت أموره من جيد إلى أجود حتى سنة ٢٩٦ هـ/٩٠٨ م، حين حصلت فتنة ابن المعتز، واتهم ابن الجصاص بإيواء ابن المعتز، فصودرت أمواله في تلك السنة(٤٣). وقد اختلف في مقدار ما خسره بهذه المصادرة، فابن الجصاص يدّعي أنه خسر عشرين مليون دينار، أما المؤرخون فيتراوح تقديرهم للخسارة بين أربعة ملايين(٤٤) وبين ستة عشر مليون دينار(٤٥)، في حين أن الوزير ابن الفرات قدر

---

(٤١) ن.م.، ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١. وترد القصة ذاتها، باختلاف بسيط، في فوات الوفيات، ج ١، ص ١٧٧ - ١٧٨. ويذكر فوات الوفيات أن سعر كل حبة: مائة ألف دينار ويجعل ثمن العقد ٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار. ويظهر انه مرتبك إذ إن الثمن الكلي يجب أن يكون ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار. وهذه مبالغة يصعب قبولها.

(٤٢) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٦٢.

(٤٣) فوات الوفيات، ج ١، ص ١٧٧، التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٦، مسكويه، ج ١، ص ٥ - ٨.

(٤٤) مسكويه، ج ١، ص ٣٥.

(٤٥) فوات الوفيات (عن ابن الجوزي)، ج ١، ص ١٧٧.

المصادرة بعشرة ملايين دينار في النقد والبضائع[٤٦]. ومع ذلك، فقد اعترف ابن الجصاص بأنه بقي لديه بعد المصادرة ١,٢٠٠,٠٠٠ دينار[٤٧].

ثم تحسنت أحوال ابن الجصاص، وما جاء عام ٣١١ هـ/٩٢٣م حتى استعاد نفوذه وثروته. وصار الوزير ابن الفرات يخافه ويسعى لهلاكه، ولكنه كان ذكياً فاستطاع التخلص من مكائد الوزير. إذ انه زار الوزير سراً في الليل، وطلب إليه أن يكفّ عن إيذائه، وقال له: «فإن نزلت تحت حكمي في الصلح، وإلا فعليّ وعليّ». ثم يبين ابن الجصاص تهديده: «وحلفت له بأيمان غليظة، لأقصدن الخليفة ولأحولن إليه من خزانتي ألفي ألف دينار عيناً وورقاً، ولا أُصبح إلا وهي عنده، وأنت تعلم قدرتي عليها، وأقول له: خذ هذا المال وسلم ابن الفرات إلى فلان واستوزره، وأنظر له أقرب من يقع في نفسي انه يجيب إلى تقليده... ولا أعتمد إلا بعض كتابك فإنه لا يفرّق بينك وبينهم إذا رأى المال حاضراً، فيسلمك في الحال لهم، ويراني المتقلد بعين من أخذه وهو صغير فجعله وزيراً وغرم منه هذا المال الكثير. ويعتقد (الوزير الجديد) اني ربه وولي نعمته، فيخدمني ويتدبر بتدبيري في جميع أمره، فأسلمك إليه فيفرغ عليك العذاب حتى يأخذ منك الألفي ألف دينار بأسرها». فارتاع ابن الفرات لهذا التهديد، وسأل ابن الجصاص عن طلبته، فقال: «ان تحلف الساعة بما استحلفك به من الأيمان المغلظة انك تكون لي، لا علي، في صغير أمري وكبيره، ولا تنقص لي رسماً، ولا تغير معاملة، ولا تضع من شيء، وتزيد في رفعتي وذكري الجميل، ولا تبغي لي الغوائل، ولا تدسس عليّ المكاره، ولا تشرع لي في سوء ولا نكبة أبداً، ظاهراً ولا باطناً وتفعل وتفعل. فاشترطت عليه الأمن من كل ما كنت أخافه. فقال (ابن الفرات): وتحلف أنت أيضاً بمثل هذا اليمين على جميل النية وحسن الطاعة والمؤازرة. فقلت: أفعل». وتم الاتفاق بين الاثنين على ذلك. وفي اليوم التالي «أمر (ابن الفرات) بإنشاء الكتب إلى عمال النواحي بإعزاز وكلائي (ابن الجصاص) وصيانة أشيائي وضياعي. وتقدم إلى كتاب الدواوين بإخراج كل ما كانوا أدخلوه إليها، من تغيير رسومي والزيادة عليّ، وأن أجري على الرسوم القديمة»[٤٨]. وهكذا انتصرت قوة المال على الوزير، وتمكن تاجر أن يؤثر في سياسة الدولة. ولعل هذه آخر مناورة مهمة لابن الجصاص، الذي توفي سنة ٣١٥ هـ/٩٢٧ م[٤٩].

---

(٤٦) الصابي - الوزراء، ص ٢٣٣، انظر مسكويه، ج ١، ص ٢٣٩.

(٤٧) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٦ - ١٧.

(٤٨) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٨ - ٢٢.

(٤٩) فوات الوفيات، ج ١، ص ١٧٨.

ومما مرّ نستخلص عدة أمور: منها أن ابن الجصاص كان يتعامل بأدوات الترف فقط كالجواهر والرياش، وأنه لم يكن معروفاً حتى صارت له صلات بالأمير الطولوني خمارويه وبالخلفاء العباسيين في بغداد، ومعنى ذلك أن معاملاته الرئيسية كانت مع الطبقة العليا في الدولة. ثم ان أرباحه كانت طائلة في بعض الأحيان ولا تتناسب في جسامتها مع رأس ماله. كما نلحظ انه كان لديه عادة، احتياط نقدي يكوّن جزءاً مهماً من رأس ماله الضخم(٥٠). وبنتيجة هذه الثروة الواسعة، صار لابن الجصاص نفوذ واسع يمكنه من تهديد الوزير والتأثير فيه. ومع ذلك فقد كان وضعه غير مستقر، وثروته عرضة للمصادرة في بعض الحالات.

وكان التجار أكبر رأسماليي هذا القرن. فقد كان عند أحد الباعة، في الجانب الغربي من بغداد، من البضائع في حانوته ما يبلغ ثمنه ٢٠٠,٠٠٠ دينار(٥١). وبلغت ثروة تاجر بصري عشرين مليون دينار(٥٢). وكان لدى أحد التجار البغداديين ثمانون ألف دينار مدفونة في بئر(٥٣).

ويحدثنا أبو الفضل الدمشقي عن ثلاثة أصناف من التجار:

أ ــ الركاض

وهو التاجر الذي يتعامل مع بلدان مختلفة. وينتظر من هذا التاجر أن يستصحب معه رقعة بأسعار جميع البضائع في البلد الذي يريد العود إليه، ويضيف إلى ذلك نفقات النقل، والمكوس اللازم دفعها حتى يوصل البضاعة إلى محل بيعها، ثم يقارن النتيجة بالسعر الموجود في الرقعة الأولى، ليتأكد بذلك من ربحه. وإذا دخل الركاض بلدة لا يعرفها فعليه أن يفتش عن الوكلاء المأمونين وأن يتفهم السوق لئلا يورط نفسه(٥٤).

ب ــ الخزان

وطريقة هذا التاجر أن يشتري البضاعة وقت توفرها، وكثرة البائعين لها، وقلّة

---

(٥٠) يحدثنا الصولي (في مسكويه، ج ١، ص ٣٥ م ١) انه لما صودرت أموال ابن الجصاص سنة ٢٩٦ هـ/ ٩٠٨ م، وجد عنده مليون دينار موضوعة في جرار خضراء مدفونة في داره.

(٥١) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٦١.

(٥٢) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ٥، ص ٤٢.

(٥٣) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٥٧. انظر الدمشقي ـ الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٤٧.

(٥٤) الدمشقي ـ الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٥١.

الطلب عليها. ثم يحفظها وينتظر أن تنعكس الظروف، فتصبح البضاعة قليلة إما لانقطاع توريدها، أو لصعوبة نقلها لارتفاع تكاليف النقل، أو لكثرة الطلب.

ويحتاج هذا الصنف من التجار إلى معرفة «أحوال البضائع في أماكنها وبلادها، وكثرتها فيها أو قلتها، ورخصها أو غلائها، وتوفير ربحها وسلامته أو نقصانه وعطبه، وانقطاع الطريق أو أمنها، وذلك باستطلاع الأخبار والتقصي من الركبان». وقد لا يحتاج هذا التاجر إلى السفر، ولكنه يلزمه أن يكون مطلعاً على أحوال الأسواق[٥٥].

ويروي التنوخي قصة تلقي بعض الضوء على معاملات التاجر الخزان. فيذكر أن تاجراً بغدادياً شاهد رسولاً قادماً من الرقة يحمل كتباً إلى بعض التجار. فاستطاع الحصول على هذه الكتب ووجد أنها مليئة بالتوصيات لتجار الزيت في بغداد بأن يحتفظوا بما عندهم من زيت وأن لا يبيعوا شيئاً لأن الزيت قلّ وارتفع سعره. فاستدعى التاجر وكلاءه في الحال وطلب إليهم أن يقترضوا كل ما يمكنهم اقتراضه من النقود من الصرافين، وأن يشتروا زيتاً بهذه النقود. فما جاء المساء حتى اشترى وكلاؤه زيتاً بثلاثة آلاف دينار. ثم انه أوصاهم بالاستمرار على الاقتراض، وعلى شراء الزيت. فاشتروا زيتاً بأربعة آلاف دينار أخرى، فارتفع سعر الزيت ٥ بالمئة نتيجة هذه العملية. ومع ذلك، فإنهم اشتروا كميات جديدة من الزيت بثلاثة آلاف دينار، ولما جاء مساء اليوم الثاني لم يبقَ زيت في السوق. وفي تلك الأثناء اطلع التجار الذين أرسلت إليهم الكتب على محتوياتها، فأتوا إلى هذا التاجر وقدموا له ٢٠ بالمئة ربحاً على الثمن الذي دفعه في الزيت، ولما رفض عرضوا عليه ربحاً قدره ٣٠ بالمئة من الثمن، ولكنه لم يوافق على البيع. وبعد شهر عرضوا عليه فائدة قدرها ٥٠ بالمئة ثم ٦٠ بالمئة ولكنه أصرّ على الرفض. وأخيراً ضاعفوا له الثمن، فرأى أنه من الخطأ أن يرفض مثل هذا الربح، وباع الزيت الذي اشتراه بعشرة آلاف دينار بمبلغ عشرين ألف دينار[٥٦].

ويقترح الدمشقي على الخزان أن يلاحظ حالة البلد الذي يعيش فيه من حيث الأمن، والعدل، وقوة الدولة وضعفها، وأن يوجه سياسته التجارية بضوء الأحوال العامة[٥٧].

---

(٥٥) ن.م.، ص ٤٨.
(٥٦) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ١٦١- ١٦٣.
(٥٧) الدمشقي - الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٥٠ - ٥١.

ج ــ المجهز

وهذا التاجر لا يسافر من بلد إلى آخر، بل يكون له وكلاء مأمونون، يرسل إليهم البضائع لبيعها. ثم ان الوكلاء، بدورهم، يشترون له البضائع ويرسلونها إليه. ويشترط في الوكلاء أن تكون لهم خبرة خاصة في البضائع التي يبيعونها وفي البضائع التي يشترونها(٥٨). وتدل الإشارات الكثيرة إلى الوكلاء على أهميتهم في الحياة التجارية، إذ إنهم كانوا يقومون بما تقوم به فروع الشركات التجارية، في الوقت الحاضر(٥٩).

وهناك صنف من الوسطاء في التجارة، وهم السماسرة، وهؤلاء يفوّضون بشراء وبيع البضائع(٦٠). وكانت أجور السماسرة جيدة. فيروى عن أحد السماسرة في بغداد، انه كان يحصل على آلاف الدنانير من تاجر خراساني كان يكلفه ببيع بضائع في موسم الحج(٦١).

وقد تحرج بعض الفقهاء في أجور السمسار، ويقترح الشيباني مخرجاً لذلك، بأن يشتري السمسار البضائع ثم يبيعها إلى التاجر الذي فوضه بالشراء وذلك بربح يساوي أجرته(٦٢).

٢ ــ الشركات

وكان التجار يشكلون شركات، بأن يسهموا بما لديهم من أموال بالنقد أو الائتمان، وقد تكون البضائع أساساً للشركة، ولم تعوز الحيَل الفقهية لمواجهة شكوك بعض الفقهاء(٦٣). واتخذت الشركات أشكالاً مختلفة، إذ كان بإمكان التجار أن يشتركوا برأس المال والعمل أو بأحدهما، أو أن يقدموا رأس المال لآخرين ليتاجروا به (مضاربة، قراض). ويتحدد شكل الشركة بنطاق المشاركة وشكلها(٦٤). وترد الإشارة إلى ثلاثة أنواع من الشركات:

---

(٥٨) ن.م.، ص ٥٢، الشيباني ـ المخارج في الحيل، ص ١١.

(٥٩) التنوخي، نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ١٦١ـ ١٦٣، التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٥، الجهشياري ـ الوزراء والكتاب، ص ٣٢٠، الشيباني ـ المخارج في الحيل، ص ١٤.

(٦٠) الشيباني ـ المخارج في الحيل، ص ١١.

(٦١) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١١.

(٦٢) الشيباني ـ المخارج، ص ٤٣.

(٦٣) ن.م.، ص ٥٨، الخصاف ـ الحيل، ص ٦٧.

(٦٤) الكاساني ـ بدائع الصنائع، ج ٦، ص ٥٦ـ ٥٧.

Udovitch, *Partnership and Profit in Medieval Islam*, pp. 41 - 2.

أ ـ شركة المفاوضة

ويرى الحنفية أن من شروط العقد أن يتساوى الشريكان في رأس المال وأن «لا يختص أحدهما بملك مال يصلح أن يكون رأس ماله من النقود». فإن كان لأحدهما عروض أو دين فلا يؤثر ذلك في صحة العقد. ويفترض التكافؤ بين الشريكين، كما يتساويان في الربح والخسارة. ولكل من الشريكين حق التصرف والتعامل برأس المال حسب تقديره وفي أي وجه من وجوه التجارة لأن المفاوضة تتضمن الوكالة والكفالة. فبحكم الوكالة يكون شراء أحدهما كشرائهما، وبحكم الكفالة يكون كل واحد منهما مطالباً بما يجب على صاحبه بسبب التجارة(٦٥).

والأصل في شركة المفاوضة أن تكون بالنقد. ويبدو أن متطلبات التجارة جعلت الحنفية يجدون السبل لإقرار الشركة بالعروض فقط أو بالنقد من طرف والعروض من الطرف الآخر(٦٦).

أما المالكية فيؤكدون على التفويض في هذه الشركة، فكل شريك يفوض شريكه التعامل برأس المال ويتحمل كل المسؤوليات المترتبة على شريكه في العمل(٦٧). ولا يشترط المالكية التكافؤ بين الشركاء بل يجيزون الشركة بين كل من له حق الاشتغال بالتجارة، الحر والعبد المأذون، وحتى بين المسلم والذمي بشروط(٦٨). ويلاحظ أن اسم شركة العنان لم يسمع من مالك، ولذا توسع المالكية في طبيعة شركة المفاوضة، فهم لا يشترطون إدخال كل المال المقبول لدى الشريكين في الشركة، كما يمكن أن يكون لأحدهما نقد أو عروض دون صاحبه(٦٩). ويمكن أن تتعاطى الشركة كل أنواع التجارة، كما يجوز أن تقتصر على التجارة ببضاعة واحدة(٧٠).

ويرفض الحنابلة عقد المفاوضة(٧١)، كما يرفضه الشافعي ويعتبره فاسداً وهو

---

(٦٥) المبسوط، ج ١١، ص ١٥٢، ص ١٥٩، ص ١٦٠، ص ١٧٧، القدوري ـ المختصر، ج ٢ ص ٦٩ ـ ٧١، الشيباني ـ الأمالي، ص ٤٢، Udovitch, *op. cit.*, p. 48 ff.

(٦٦) المبسوط، ج ١١، ص ١٧٩، الشيباني ـ المخارج، ص ٥٨.

(٦٧) المدونة، ج ١٢، ص ٤٠، ص ٧٠.

(٦٨) ن.م.، ج ١٢، ص ٧٠.

(٦٩) ن.م.، ج ١٢، ص ٦٨ ـ ٦٩.

(٧٠) ن.م.، ج ١٢، ص ٦٨، ص ٧٠.

(٧١) ابن قدامة ـ المغني، ج ٥، ص ٢٥ ـ ٢٦.

يرى أن الشركة تكون بالنقد الواحد، ويجوز أن تكون بالعروض بشروط، كما يرى أن يشتركا في البيع والشراء إلا إذا خوّل أحدهما صاحبه(٧٢).

ب ــ شركة الضمان

ويمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة بالنسبة إلى مساهمة كل من الطرفين في رأس المال، ولمسؤوليته، ولحصته من الربح، وكذلك بالنسبة إلى أصناف التجارة. وتعقد الشركة على أساس الوكالة دون الكفالة. ونوع رأس المال هنا كما في شركة المفاوضة، إلا أنه يمكن لكل أن يضع بعض ماله في الشركة ويبقى الباقي خارجها(٧٣)، ولا يشترط خلط الحصتين ولذا يمكن أن يكون رأس مال أحد الطرفين دراهم والطرف الآخر دنانير، وهو ما لا يقره الشافعي(٧٤). ويجوز أن يتساوى الشريكان في رأس المال، وأن يتفاوتا(٧٥) ويمكن أن يتباين الربح مع المساواة في رأس المال، ويبرر ذلك بتفاوت الناس بالحذق في التجارة(٧٦). أما الخسارة فيلزم أن تتناسب ومسؤولية كل من الشريكين ونصيبه من رأس المال. ويجوز لكل بالغ عاقل من الجنسين أن يساهم في هذه الشركة(٧٧). ويمكن أن تكون الشركة للتجارة في مختلف البضائع أو في صنف واحد، وقد تكون لفترة طويلة أو لمشروع واحد(٧٨).

يقرّ المالكية مثل هذه الشركة وإن لم يرد الاسم عندهم، ولكنهم يصرون على أن تكون نسبة الربح مساوية لنسبة الحصة من رأس المال(٧٩). ويقرّ الشافعية هذه الشركة من حيث الأساس(٨٠).

ج ــ شركة الوجوه

وتسمى أيضاً شركة المفاليس ـ وهي أن يشترك اثنان بغير رأس مال على أن

---

(٧٢) الشافعي ـ الأم، ج ٨، ص ١٠٩، ج ٣، ص ٢٣١، المبسوط، ج ١١، ص ١٥٣.

(٧٣) المبسوط، ج ١١، ص ١٥٦، Udovitch, *op. cit.*, pp. 125 - 32.

(٧٤) المبسوط، ج ١١، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٧٥) ن.م.، ج ١١، ص ١٥١ ـ ١٥٣.

(٧٦) ن.م.، ج ١١، ص ١٥٦ ـ ١٥٧.

(٧٧) القدوري ـ المختصر، ج ٢، ص ٥٣، المبسوط، ج ١١، ص ١٥٦.

(٧٨) المبسوط، ج ١١، ص ١٧٣ ـ ١٧٤، الكاساني، ج ٦، ص ٦٢.

(٧٩) المدونة، ج ١٢، ص ٥٩، ص ٦٢، ص ٦٨.

(٨٠) الأم، ج ٣، ص ٢٣١، الغزالي ـ احياء، ج ٢، ص ٦٥ ـ ٦٦، وانظر Udovitch, *Labour Partnership in Medieval Islamic Law*, JESHO, 10 (1967) pp. 64 - 80.

يشتريا ويبيعا بالنسيئة، وهي تقوم على حسن سمعة الشركاء جنب عملهم. ويقول السرخسي: «سميت بهذا الاسم على أن رأس مالها وجهها فإنه إنما يباع في النسيئة ممن له في الناس وجه»[٨١]. ويمكن أن تكون هذه الشركة شركة مفاوضة أو شركة عنان فتتبع أسس كل منهما[٨٢]. ويراها الشافعي باطلة لأنه لا يرى شركة دون مال[٨٣]، كما يرفضها مالك[٨٤]. ويبرر الحنفية شركة الوجوه على أساس الوكالة، وعلى أساس العرف، فالناس تعاملوا بها «من لدن رسول الله (ﷺ) إلى يومنا هذا من غير نكير»[٨٥].

لم يكن حديث كتب الفقه عن الشركات نظرياً بل إنه محاولة لتنظيم التعامل وفق أطر وشروط مقبولة. فأهل الحجاز لا يعرفون شركة العنان، فلا يشير إليها مالك[٨٦]. والحنفية، مع الازدهار التجاري الكبير في العراق، يتوسعون في تصنيف الشركات، ويشيرون إلى تعامل الناس منذ صدر الإسلام (العرف) ليقروا شركة التقبل وشركة الوجوه[٨٧]. ولا يكتفون بذلك بل يذكرون الاستحسان جنب القياس لييسروا بعض أنواع التعامل في الشركات[٨٨]. كما انهم يضعون صيغ عقود للشركات ليمنعوا مجال التلاعب أو الاضطراب[٨٩].

وهناك عرف بين التجار يلتزمون به، وللثقة والأمانة دور كبير. وتذكر كتب الفقه الشركة بين اثنين، اصطلاحاً، إذ كانت الشركة في الواقع بين ثلاثة أو أكثر شائعة، كما كان مألوفاً أن يشارك التاجر في عدد من الشركات. وقد تقوم شركات بين تجار من أديان مختلفة. وكان للخبرة أثر في طبيعة الشركة وفي تحديد الربح[٩٠].

---

(٨١) المبسوط، ج ١١، ص ١٥٢، الشيباني - الامالي، ص ٤٣.
(٨٢) المبسوط، ج ١١، ص ١٧٩، الكاساني، ج ٦، ص ٥٦، ص ٧٧، الغزالي - احياء، ج ٢، ص ٦٥- ٦٦ و Udovitch, *op. cit.*, pp. 81 - 88.
(٨٣) الأم، ج ٨، ص ١٠٩، المبسوط، ج ١١، ص ١٥٥.
(٨٤) المدونة، ج ١٢، ص ٤١ - ٤٢.
(٨٥) المبسوط، ج ١١، ص ١٥٥.
(٨٦) المدونة، ج ١٢، ص ٦٨.
(٨٧) المبسوط، ج ١١، ص ١٥٥.
(٨٨) ن.م.، ج ١١، ص ١٧٤.
(٨٩) ن.م.، ج ١١، ص ١٥٥ وما بعدها.
(٩٠) انظر Goitein, *Mediterranean Society*, I, p. 170 ff

ثالثاً: الائتمان

كان للائتمان دور مهم في التجارة، إذ إنه يوفر المال للتجار عند الحاجة، ويهيّيء السبيل لتشغيل رأس المال الزائد بشكل منتج، ويساهم عموماً في توسيع النشاط التجاري. وكان التعامل بالائتمان شائعاً في الفعاليات التجارية وخاصة للتجارة البعيدة، لاختلاف الأوضاع العامة ولتحاشي أخطار الطرق(٩١). ويراه السرخسي ضرورياً للتجارة الناجحة والمربحة وخاصة للتجارة البعيدة، ويفهم منه أن البيع بالدين قد يكون أكثر من البيع نقداً(٩٢).

١ ــ أنواع الائتمان

ويذكر الدمشقي ثلاثة أنواع من الائتمان:

أ ــ **السلف المؤجل** ـ أو اقتراض مال ثم دفعه في وقت تال حسب الاتفاق.

ب ــ **الاستلاف المنجم** ـ أو اقتراض مال على أن يدفع بأقساط معيّنة يحدد معها زمن الدفع. وترد إشارات كثيرة في وثائق الغنيزة (Geniza) إلى الديون والقروض ودورها في تنشيط التجارة، وكذلك إلى الدفع بأقساط(٩٣).

ج ــ **المضاربة**:

(في الحجاز: المقارضة) ـ وهي أن يشتغل شخص (أو أشخاص) برأس مال أو ببضائع شخص (أو أشخاص) آخر، أو بكليهما، لقاء حصة من الربح، ويحدد الاتفاق شروط العمل والمحلات التي يذهب إليها المضارب. ولا يكون هذا مسؤولاً عن تعويض أية خسارة تمس رأس المال ما لم يتجاوز شروط الاتفاق. وينتظر من المضارب أن يتحمل نفقات سكنه وإقامته في حين أن أجور النقل تدفع من صافي الأرباح، ويجوز في بعض الحالات أن يأخذ المضارب نفقات المعيشة والسفر وتكاليف الضرائب. وقد يساهم المضارب برأس مال بسيط(٩٤).

---

(٩١) المبسوط، ج ١٢، ص ٣٨ ـ ٣٩، الكاساني، ج ٦، ص ٦٨ و Goitein, *op. cit.*, I, p. 197 - 9.

(٩٢) المبسوط، ج ٢٢، ص ٣٨ وص ٤٨، Udovitch, *op. cit.*, p. 78 ff.

(٩٣) انظر Goitein, *op. cit.*, I, pp. 197 - 200, p. 252 ff.

(٩٤) الدمشقي ـ الإشارة إلى محاسن التجارة، ص ٤٠، الشيباني ـ المخارج، ص ٢٧ ـ ٢٨، المبسوط، ج ٢٢، ص ٢٠، Ritter, *Handelswissenschaft*, p. 85; Goitein, *op. cit.*, I, p. 171 ff. Idem., *Commercial and family partnership*, in *Isl. Studies*, III, 1964, p. 315 ff.

ظهرت المضاربة في الجزيرة العربية قبل الإسلام، وانتشرت بعد الفتوح ولعلها أثرت في نشوء الـ (Commenda) في أوروبا في العصور الوسطى(٩٥). ويبين السرخسي أن المضاربة كانت مألوفة في صدر الإسلام، أقرها الرسول وتعامل بها بعض الخلفاء (عمر، عثمان، علي) وبعض الصحابة وأبنائهم، مما يشعر بأهمية المضاربة آنئذ للتجارة البعيدة(٩٦). وفي وثائق الغنيزة (Geniza) أمثلة كثيرة للمضاربة ولدورها الواسع في التجارة(٩٧).

٢ ــ المتعاملون بالائتمان

وكان التجّار يقترضون الأموال من الصرّافين، بربح معيّن(٩٨). فيحدثنا التنوخي عن تاجر بغدادي اقترض عشرة آلاف دينار من الصرّافين(٩٩). وكان لبعض التجّار (ناقد) خاص ينظم لهم معاملات الائتمان. يروى عن تاجر من أهل الابلة انه احتاج إلى خمسمئة دينار، فأرسل (ناقده) إلى البصرة فاقترض له هذا المال(١٠٠).

وكان التجار يقرض بعضهم بعضاً أيضاً. فيذكر عن أحد تجار الأقمشة أنه كان مديناً بأربعة آلاف دينار لعدد من تجار بغداد، ولما كان ما بيده يبلغ أربعمئة دينار فقط، فقد قبل دائنوه اقتراحه بأن يفتح حانوته ويمهلوه ليدفع دينه بأقساط، بمعدل أربعمئة دينار سنوياً، وبذلك يستطيع أن يسدد ديونه في نهاية عشر سنوات. وهذا الخبر يدل على أن الاقتراض كان شائعاً بين التجار، لأن هذا التاجر اقترض الأربعة آلاف دينار من عدة تجار. كما أنه يدل على تقدير لأهمية وضرورة الائتمان في التجارة، لأن التجار وافقوا على أن ينتظروا عشر سنوات ليحصلوا على ديونهم كاملة(١٠١).

وكان التجار يبيعون عملاءهم أحياناً بالدين، فيعطونهم البضائع على أن

---

(٩٥) انظر M. J. Kister, *Mecca and Tamim*, JESHO, 8, 1965, p.117 ff.; Udovitch, *At The Origins of The Western Commenda*, Speculum 36 (1962), pp. 198 - 207.

(٩٦) المبسوط، ج ٢٢، ص ١٨ ـ ٢٠، ابن سعد ـ الطبقات، ج ٣، ق ١، ص ٤١، صالح العلي ـ التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة، ص ٢٧٠ ـ ١، ص ٢٨٩ وما بعدها.

(٩٧) Goitein, *op. cit.*, I, p. 169 ff.

(٩٨) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٠٤، الصولي ـ اخبار الراضي والمتقي بالله، ص ٢٣١.

(٩٩) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ١٦١ ـ ١٦٣.

(١٠٠) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٦١٢.

(١٠١) ن.م.، ج ٢، ص ٢٩ وص ١٤٩ ـ ١٥٠.

يستلموا أثمانها في ما بعد[١٠٢]. فقد توفي رجل في البصرة، وكان مديناً بمبلغ ثمانين ألف درهم لتاجر طحين[١٠٣]. وكانوا يقرضون الناس الدراهم أحياناً. ويشكو ابن الرومي من تاجر «يرهق الناس باقتضاء ديونه»[١٠٤]. ويتحدث التنوخي عن رجل أصابه ضيق لأن التجار لم يقرضوه ما يحتاج من النقود[١٠٥]. وكانت القروض تتراوح بين آلاف الدنانير وبين جزء من الدينار[١٠٦].

ويظهر أن المرابين كانوا يشكلون حلقات في بعض المدن، فيخبرنا الجاحظ عن وجود حلقة لـ «أصحاب العينة» في البصرة، وأن هؤلاء كانوا يقرضون الأموال ويأخذون الفائض عليها[١٠٧].

وكانت معاملات الائتمان من استدانة، أو إيفاء دين، تنظم في صكوك (ج. صك)، ويحضر عادة شاهدان يوقعان الصك[١٠٨]، ثم يختم بنوع خاص من الطين[١٠٩].

وتوجد معاملات أكثر تعقيداً مما ذكر. فكان الدائن أحياناً يشترط وجود كفيل يتعهد بدفع الدين متى عجز المدين عن دفع دينه[١١٠]. وكان الدّيْن يُحوّل أحياناً من شخص إلى آخر، وتستخدم هذه الطريقة لتصفية الديون. فمثلاً: أمين مدين لباسم بعشرة دنانير ورياض مدين لأمين بعشرة دنانير، فيستطيع أمين أن يحوّل باسماً على رياض، وبذلك يصبح رياض مديناً لباسم بعشرة دنانير[١١١]. ويسهل هذا التحويل إذا كان أمين وباسم ورياض ساكنين في المدينة نفسها، ولكنه يكون صعباً عندما يسكن الثلاثة في مدن مختلفة. ولأجل تصفية الحساب في الحالة الثانية اتبع نظام (السفتجة)، وأصبح من الممكن تصفية الحساب بين مدن وأقطار مختلفة بواسطة

---

(١٠٢) ابن قتيبة ـ عيون الأخبار، ج ١، ص ٢٥٦.
(١٠٣) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٢٤٠.
(١٠٤) المقدسي ـ اليواقيت، ص ٣١.
(١٠٥) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٥.
(١٠٦) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٢٢١ وص ٢٢٤.
(١٠٧) ن.م.، ص ٢١٨.
(١٠٨) ابن قتيبة ـ عيون الأخبار (١٩٢٥) ج ١، ص ٢٢٥، ويعطي الشيباني ـ المخارج في الحيل، ص ٢٠، صورة صك استدانة وصك استلام. انظر أيضاً فصل (الجهبذة والصيرفة).
(١٠٩) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٢٣٦.
(١١٠) الشيباني ـ المخارج في الحيل، ص ١٧ ـ ١٨.
(١١١) ن.م.، ص ١٨.

السفتجة دون الحاجة إلى نقل النقود أو البضائع[١١٢].

ويخبرنا أبو شجاع أن أمر التجار نافذ في المشارق والمغارب «لأنهم يكتبون (سفاتج) بالأموال الجمة على معاملاتهم فيكون أسرع في الرّواج من مال الجباية والخراج»، وينوّه بأن سفاتج التجار كانت تقبل في بلاد الأعداء، إضافة إلى رواجها في البلاد الإسلامية المستقلة[١١٣].

وكانت معاملات الائتمان تحصل بين الدولة والتجار. ففي أوقات الأزمات، وعند تأخر جباية الضرائب، كانت الدولة تقترض من التجار. وقد نصح عبيد الله بن سليمان (توفي سنة ٢٨٨ هـ/٩٠٠ م)، وزير المعتضد، ابنه ونائبه أن يقترض من التجار عند الضرورة[١١٤]. واعتاد علي بن عيسى أن يقترض من التجار[١١٥]. أما تأسيس علي بن عيسى لمصرف رسمي فلا يناقض فكرة الاقتراض من التجار، لأن الجهبذيين اللذين كونا ذلك المصرف كانا تجاراً، ولأن المصرف المذكور كان لحدّ ما وسيطاً بين الدولة والتجار[١١٦]. وقد شكا الخليفة الراضي، حين حصلت له أزمة مالية (سنة ٣٢٢ هـ/٩٣٣ م)، بأنه لا يجد في عصره تجاراً أغنياء مثل ابن الجصاص «يجمل بمثلهم الملك، ويلجأ إليهم»[١١٧]. ولا يعني هذا القول ان الخليفة لم يعد يتعامل مع التجار، وإنما يدل على أن هذه المعاملات لم تعد ميسورة كما كانت من قبل.

ومتى اقترض الوزير من التجارة، قدم لهم ضماناً بالدين. فكان علي بن عيسى يعطي التجار سفاتج على الواردات، مؤجلة، تصرف حينما يحل موعدها[١١٨]. ويعطي التاجر أحياناً وارد منطقة ما، أو يخوّل جباية الضرائب ليستحصل دينه[١١٩]. وإذا شكا التجار من معاملة الدولة، فإنهم يتوقفون عن إقراضها. وهذا ما حصل للوزير ابن شيرزاد (٣٣٢ - ٣٣٤ هـ/٩٤٣ - ٩٤٥ م) إذ ان التجار رفضوا تسليفه لأنه ظلم

---

(١١٢) انظر فصل (الجهبذة والصيرفة).

(١١٣) مسكويه، ج ٣، ص ١٣٨ - ١٣٩.

(١١٤) الصابي - تاريخ الوزراء، ص ١٨٨.

(١١٥) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٢٦.

(١١٦) ن.م.، ج ٨، ص ٢٦ - ٧.

(١١٧) الصولي - أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ١٦.

(١١٨) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٢٦.

(١١٩) الصابي - الوزراء، ص ١١، مسكويه، ج ٢، ص ٣٢٩، التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٢٦.

بعضهم وصادر أموالهم(١٢٠).

وكان التجار يأخذون فائدة على ما يقرضونه للدولة، وعلى السفاتج التي يصرفونها(١٢١). فكان علي بن عيسى يدفع فائدة قدرها درهماً في كل دينار من الدين أو ١/١٥(١٢٢). وقد اقترض العامل الكلواذاني مئتي ألف دينار، سنة ٣١٩ هـ/ ٩٣١ م، ودفع النسبة نفسها من الفائض(١٢٣).

رابعاً: الأسواق المحلية

إن وصف أسواق العراق في هذا العصر يحقق غايتين: إذ يبين أهمية التجارة في حياة البلاد الاقتصادية من جهة، ويعطي فكرة عن التوزيع الجغرافي لأهم المجتمعات التجارية من جهة أخرى.

لقد كانت الأسواق جزءاً حيوياً هاماً من المدن(١٢٤). فعندما وضعت خطط بغداد في القرن الثاني، وخطط سامراء في القرن الثالث، وجهت عناية خاصة للأسواق(١٢٥). ولما خصص المعتصم قطيعة في سامراء لقائده الأفشين ليبني عليها الدور، «أمره أن يبني هناك سويقة فيها حوانيت للتجار فيما لا بد منه»(١٢٦). ولما بنى المتوكل (٢٣٢ - ٢٤٧ هـ/٨٤٦ - ٨٦١ م) مدينة الجعفرية شمال سامراء «جعل في كل مربعة وناحية سوقاً»(١٢٧).

ولنصف الآن أسواق بعض المدن، مبتدئين ببغداد.

فبغداد كانت ملتقى تجار في العصر الساساني(١٢٨). وصارت الآن المركز

---

(١٢٠) انظر ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٣٦ - ٧، الصولي - أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ٢٥٠ - ٢٥١ وص ٢٦٤.

(١٢١) الصابي - الوزراء، ص ١٨٨.

(١٢٢) ن. م.، ص ٨٥.

(١٢٣) مسكويه، ج ١، ص ٢١٣. ومما يجلب الانتباه أن الفائض تحدد نسبته فقط دون الإشارة إلى المدة اللازمة لتسديده. وهكذا نجد علي بن عيسى يدفع الفائض المعين، كل شهر (التنوخي، ج ٨، ص ٢٦، الصابي، ص ٨٥). ولكننا لا نجد تحديداً زمنياً لقرض الكلواذاني.

(١٢٤) انظر .Massignon, *Enquête*, p. 142

(١٢٥) انظر التفاصيل في كتاب البلدان لليعقوبي.

(١٢٦) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٥٩.

(١٢٧) ن.م.، ص ٢٦٧.

(١٢٨) ابن الجوزي - مناقب بغداد، ص ٧ - ٨.

التجاري العظيم للامبراطورية العباسية. وقد جعلها موقعها الجغرافي، السوق الطبيعية للتجارة الداخلية. فدجلة والفرات تصل بينها وبين الطرق البحرية في الجنوب، وبينها وبين أرمينية والشام في الشمال والغرب، في حين أن طريق بغداد ـ خراسان الكبير جعلها مركزاً لتجارة إيران وأواسط آسيا[١٢٩]. وهذا الدور التجاري المهم لبغداد يوضح لنا كثرة أسواقها.

و«السوق العظمى» في بغداد هي الكرخ[١٣٠]، وهي معدن التجار[١٣١]. وقد بلغ طولها فرسخان وعرضها فرسخ واحد[١٣٢]. وعلى جانبي درب «باب الكرخ» تمتد أسواق مهمة. وهناك أسواق واسعة لكل أنواع التجارات في محلة باب البصرة[١٣٣]، وأسواق أخرى في درب باب المحول حيث كانت السفن القادمة من الفرات تلقي بحمولتها[١٣٤]. وكان «لكل تجار وتجارة (في الكرخ) شوارع معلومة، وصفوف في تلك الشوارع وحوانيت وعراص، وليس يختلط قوم بقوم، ولا تجارة بتجارة، ولا يباع صنف مع غير صنفه، ولا يختلط أصحاب المهن من سائر الصناعات بغيرهم، وكل سوق مفردة، وكل أهل منفردون بتجاراتهم»[١٣٥]. ومن أسواق الكرخ المنفردة، «سوق البطيخ» للفواكه[١٣٦]، و«سوق البزازين» لبيع الأقمشة، وسوق الطعام[١٣٧]، وسوق العطارين[١٣٨]، وسوق الصرافين[١٣٩]، وسوق أو دار القطن[١٤٠]، وسوق الوراقين التي كانت تحوي (حوالي ٢٧٩ هـ/٨٩٢ م) ما ينوف على مئة مكتبة[١٤١].

---

(١٢٩) انظر اليعقوبي، ص ٢٣٧ ـ ٢٣٨.
(١٣٠) ن.م.، ص ٢٤٦.
(١٣١) ابن الأثير، ج ٨، ص ٤٥٥؛ انظر الاصطخري، ص ٨٤؛ ابن حوقل (B.G.A.)، ص ٢٤٢.
(١٣٢) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٤٦.
(١٣٣) ن.م.، ص ٢٤٥.
(١٣٤) الخطيب البغدادي، ص ٦٥ وما بعدها.
(١٣٥) اليعقوبي، ص ٢٤١ وص ٢٤٦.
(١٣٦) الخطيب البغدادي، ج ١، ص ٦٨، الثعالبي ـ ثمار القلوب، ص ٤١١. ولأجل معرفة تاريخ هذه السوق، انظر الخطيب، ج ١، ص ٢٢. ولمعرفة المواقع على خارطة المدينة، انظر بغداد بقلم لسترنج.
(١٣٧) الخطيب البغدادي، ص ٦٧.
(١٣٨) ابن الجوزي ـ مناقب بغداد، ص ٢٧ ـ ٢٨، اليعقوبي، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.
(١٣٩) طيفور ـ تاريخ بغداد، ص ١٧٩.
(١٤٠) الخطيب البغدادي، ج ١، ص ٣٦.
(١٤١) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٤٥.

وكانت محلة الحربية مركز التجار الأجانب. وفيها سوق باب الشام، وهي «سوق عظيمة فيها جميع التجارات والبياعات»، وتمتد في شارع عظيم، تتفرع منه إلى الجوانب دروب طوال، وفي كل درب أهل بلد من البلدان يطلق اسمهم عليه. ومن تجار هذه السوق، أهل بلخ، وأهل مرو، وأهل الختل، وأهل بخارى، وأهل كابل شاه، وأهل خوارزم. و«لكل أهل بلد قائد ورئيس»[١٤٢].

أما الحيّ التجاري الرئيس في الجانب الشرقي من بغداد فهو «باب الطاق»، في طرف الجسر المركزي[١٤٣]. ومن ساحة هذا الجسر يتفرع سوقان: «سوق الأساكفة»، و«سوق الطيب» حيث تباع العطور والزهور[١٤٤]. ووراء هذين السوقين تمتد «سوق الطعام» وفيها حوانيت للخبازين وللقصابين. وكانت سوق الصاغة في بناية فخمة. وهناك سوق للوراقين[١٤٥].

وكانت سوق الغنم قرب باب المخرم، على ضفة نهر بطاطيا[١٤٦]. وفي سوق خضير كانت تباع طرائف الصين، وتقع هذه السوق قرب الجسر الأعلى[١٤٧].

وأخيراً نذكر أن جميع أصناف البضائع كانت تباع في سوق الرصافة[١٤٨].

والخلاصة، فإن تجار كل بضاعة انفردوا بسوق خاصة، وأن القسم الغربي من بغداد كان أهم في التجارة من القسم الشرقي، وأن بغداد كانت عاصمة العراق التجارية وإليها تجلب البضائع من أنحاء العالم.

ويلي بغداد في الأهمية التجارية مدينة البصرة. وكانت تمتاز بموقع جغرافي مناسب، هو ملتقى البحر والسهل الخصيب والصحراء[١٤٩]. وكانت البصرة باب

---

(١٤٢) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٤٦ وص ٢٤٨.

(١٤٣) انظر Le Strange, *Baghdad*, p. 178, p. 181, p. 218, p. 320.

(١٤٤) انظر *Ibid.*, pp. 271 - 273.

(١٤٥) ابن الجوزي ـ مناقب بغداد، ص ٢٦، اليعقوبي، ص ٢٥٣.

(١٤٦) الخطيب البغدادي، ج ١، ص ٦٩.

(١٤٧) اليعقوبي، ص ٢٥٤.

(١٤٨) ن.م.، ص ٢٥٣.

(١٤٩) Baladhuri, *Origins*, II, p. 60، والمقدسي، ص ١١٧، وياقوت ـ معجم البلدان، ج ١، ص ٣٣٦. ويصف الجاحظ مدينة البصرة بقوله: «ومن أتى وادي القصر بالبصرة رأى أرضاً كالكافور، ورأى ضباباً تحترش، وغزلاناً وسمكاً وصياداً، وسمع غناء ملاح في سفينته، وحداء جمّال خلف بعيره». الأفغاني ـ أسواق العرب، ص ٣٥٣، وثمار القلوب للثعالبي، ص ٤١٩.

العراق، ومحط التجارة الشرقية، وملتقى القوافل الآتية من الصحراء[١٥٠].

وقد أثنى الجاحظ على همة البصريين وحبهم للمغامرة، فقال: «يقال إنه ليس في الأرض بلدة واسطة، ولا بادية شاسعة، ولا طرف من الأطراف، إلاّ وأنت واجد بها المديني والبصري والحميري»[١٥١]. وقد اتفقت كلمة أصحاب الرحلات على علو همّة البصريين، وبعدهم في التجارة، حتى قال ابن الفقيه: «وأبعد الناس نجعة في الكسب بصري وحميري، ومن دخل فرغانة القصوى، والسوس الأقصى، فلا بد أن يرى فيها بصرياً أو حميرياً»[١٥٢].

وبلغت شهرة البصرة في التجارة حداً جعل ابن حوقل لا يرى ضرورة للتحدث في الموضوع[١٥٣]. وكانت البضائع تحمل إلى البصرة من مختلف بلدان الشرق حتى وصفت بأنها «قبة الإسلام»[١٥٤]. وليس من باب المصادفة أن يكون مؤلف أول كتاب في التجارة وهو الجاحظ (توفي ٢٥٥ هـ/٨٦٩ م)، من أهل البصرة[١٥٥].

كان المربد مركز تجارة البصرة مع الصحراء، وكان موقعه عند باب البصرة الغربي على طرف الصحراء[١٥٦]. وظهر في أول أمره سوقاً للجمال[١٥٧]، ثم نما وتطور بسرعة حتى مرّ بأربع مراحل:

(١) ففي نهاية عصر الراشدين (٤٠ هـ/٦٦٠ م) أصبح المربد سوقاً للبدو تباع فيه التمور والجمال والأسلحة وغنائم الحرب.

(٢) ثم توسّع في العصر الأموي (حتى سنة ١٣٢ هـ/٧٤٩ م) وصار ملتقى البدو والحضر للتجارة. وأصبح المربد في الوقت نفسه مركزاً أدبياً يلتقي فيه الشعراء كالفرزدق وجرير ويلقون قصائدهم، وترسل القبائل وفودها إليه لحضور المنافرات الأدبية.

---

(١٥٠) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ١٢، ص ٣٢١. وقيل بحق «العراق عين الدنيا، والبصرة عين العراق». الثعالبي ـ لطائف المعارف، ص ١٠٢ والجاحظ ـ البخلاء، ص ٢٩٨.

(١٥١) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٢٩٨.

(١٥٢) ابن الفقيه ـ كتاب البلدان، ص ٥١.

(١٥٣) ابن حوقل، طبعة كرامرز، ج ١، ص ٢٣٨.

(١٥٤) انظر الأفغاني ـ أسواق العرب، ص ٣٥٣.

(١٥٥) مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ١٢، ص ٣٢٢ ـ ٣.

(١٥٦) ابن حوقل (ك)، ص ٢٣٦، ياقوت ـ معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٨٤.

(١٥٧) الأفغاني ـ أسواق العرب، ص ٣٥٧، ياقوت ـ معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٨٤.

(٣) وما جاءت نهاية القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، حتى أصبح المربد مركزاً نشيطاً للأعمال التجارية، وموطن أنس ومرح، ومسرحاً للفعاليات الأدبية، يقصده اللغويون والنحاة للاجتماع بالأعراب الفصحاء وللتحدث معهم في بعض مشاكل اللغة. وقد وصل المربد درجة من الازدهار جعلته يسمى «عين البصرة».

(٤) ثم بدأ الانحلال في المربد في القرن الرابع الهجري[١٥٨]. وما جاء زمن ياقوت (٦٢٦ هـ/١٢٢٩ م) حتى أضحى بلدة صغيرة منعزلة على حافة الصحراء غرب البصرة وعلى بعد ثلاثة أميال منها[١٥٩].

وكانت الابلة مرفأ البصرة ومركز تجارتها البحرية، وكانت تقع على نهر الابلة[١٦٠]. وكان في الابلة عدد كبير من الأسواق والخانات[١٦١]. وكان نهر الابلة مرصوفاً بالسفن بصورة مستمرة. وقد صرفت مبالغ كبيرة لإنشاء أدراج صخرية على ضفاف نهر الأبلّة، ليمكن النزول إلى مستوى النهر الواطىء وقت الجزر، تسهيلاً لشحن السفن بالبضائع أو لتفريغها[١٦٢].

وكانت الفعالية التجارية في البصرة تستمر طيلة النهار، وحتى في المساء. فيقول ناصر خسرو (٤٤٣ هـ/١٠٥١ م): «وينصب السوق في البصرة في ثلاث جهات كل يوم. ففي الصباح يجري التبادل في سوق خزاعة، وفي الظهر في سوق عثمان، وفي المغرب في سوق القداحين»[١٦٣]. وكان في البصرة سوق هامة للغنم[١٦٤].

وكانت الموصل مركزاً مهماً للتجارة. ففيها كانت تلتقي طرق التجارة من أذربيجان، ومن الشام، ومن أرمينية، ومن جنوب العراق[١٦٥]. ويعتبرها ياقوت باب العراق، ومفتاح خراسان، ورأس طريق أذربيجان[١٦٦]. وكانت الموصل تموّن العراق

---

(١٥٨) المقدسي، ص ١١٨، ابن حوقل (ك)، ص ٢٣٧.

(١٥٩) انظر التفاصيل في الأفغاني، ص ٣٢٦ - ٣٢٧ وص ٣٥٦ - ٣٦٠، وياقوت - معجم البلدان، ج ١، ص ٤٨٤، مقامات بديع الزمان الهمداني (طبعة بيروت باعتناء محمد عبده ١٨٨٩)، ص ٥٩ - ٦٠.

(١٦٠) انظر التفاصيل عن رخاء الابلة في ابن حوقل، ص ٢٣٦.

(١٦١) ناصر خسرو - سفرنامه، ص ٩٩، المقدسي، ص ١١٧.

(١٦٢) انظر ناصر خسرو - سفرنامه، الترجمة الفرنسية، ملاحظة على صحيفة ٢٤٥.

(١٦٣) ناصر خسرو - سفرنامه، ص ٩٦.

(١٦٤) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa*, p. 27.

(١٦٥) ابن حوقل (ك)، ص ٢١٥.

(١٦٦) ياقوت - معجم البلدان، ج ٤، ص ٦٨٣.

بالحبوب في أوقات الشدة[١٦٧].

ويقول ابن حوقل الذي زار الموصل (سنة ٣٥٨ هـ/٩٦٩ م): «أسواقها واسعة... وكان بها لكل جنس من الأسواق الاثنان والأربعة والثلاثة مما يكون في السوق المائة حانوت وزائداً»[١٦٨]. وأثنى المقدسي على أسواقها التي كان أكثرها مسقوفاً، كما أثنى على فنادقها البديعة[١٦٩]. ومن بين أسواق الموصل، سوق الطعام، وسوق الأساكفة[١٧٠]، وسوق الغنم[١٧١]. وكان يعقد في الساحة الفسيحة في داخل قلعتها سوق في أيام الأربعاء، ويدعى «سوق الأربعاء»، وكان الفلاحون يأتون إليه[١٧٢].

وتقع الكوفة على طرف الوادي الخصيب، قرب الصحراء. وكانت محطة مهمة في طريق الحج، وملتقى القوافل القادمة من الصحراء[١٧٣]. ولا نجد في المقدسي إلاّ الثناء على أسواقها[١٧٤]. وكان فيها مركزان تجاريان: «دار الرزق» و«الكناسة». أما دار الرزق، فكانت على الضفة اليمنى للفرات، وقد كانت في البدء مركزاً لجمع غنائم الحرب وبيعها، ثم تطورت بالتدريج إلى مركز تجاري. وكانت أسواقها مغطاة، وتمتد من جسر الكوفة إلى مركز المدينة.

أما الكناسة، فكانت عند الباب الغربي للمدينة، وكانت مركزاً للتجارة مع الجزيرة العربية. وكانت البغال والمواشي تباع في أحد أسواقها وهو «سوق البراذين»[١٧٥]. ولعل سوق الغنم كان في الكناسة أيضاً[١٧٦]. وقد تدهورت الكناسة في النصف الثاني للقرن الرابع الهجري[١٧٧].

---

(١٦٧) المقدسي، ص ١٣٨، مسكويه، ج ٢، ص ٩١.

(١٦٨) ابن حوقل (ك)، ص ٢١٥.

(١٦٩) المقدسي، ص ١٣٨.

(١٧٠) ابن الأثير، ج ٨، ص ٨٩.

(١٧١) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa*, p. 27.

(١٧٢) المقدسي، ص ١٣٨. وكانت القلعة على رافد يدعى نهر زبيدة. وفيها فندق في كل زاوية. انظر ابن جبير، ص ٢٣٥ حيث تجد وصفاً للسوق المذكورة سنة ٥٨٠ هـ/ ١١٨٤ م.

(١٧٣) ابن رسته، ص ١٧٤ وما بعدها، قدامة بن جعفر، ص ١٨٥.

(١٧٤) المقدسي، ص ١١٧.

(١٧٥) انظر ماسنيون ـ خطط الكوفة [تعريب المصعبي صيدا ١٩٤٦]، ص ٢٣ وما بعدها وص ٣٤.

(١٧٦) Von Kremer, *op. cit.*, p. 27.

(١٧٧) المقدسي، ص ١١٧.

وبلغت سامراء أوجها من الازدهار خلال القرن الثالث الهجري، حين كانت عاصمة الدولة العباسية. إلاّ أن عامة تجارها كانوا عراقيين، وكانت تجارتها داخلية[١٧٨]. ولما جاء القرن الرابع الهجري قلّت أهميتها التجارية، ولذا فإن وصف اليعقوبي لأسواقها لا يفيدنا في هذه الفترة لأنه سابق لها[١٧٩].

وكانت المدن بصورة عامة أسواقاً لما يحيط بها من قرى وأرياف، فهي مخازن لإنتاجها ومراكز تبيع لها ما تحتاج إليه من مواد. وكان القرويون يأتون إلى الأسواق الاعتيادية، أو يحضرون إلى أسواق تعقد في أيام خاصة من الأسبوع[١٨٠]. فمثلاً كان يعقد في ضاحية من ضواحي الموصل، وهي سوق الأحد، سوق في أوقات معيّنة، حيث كان يجتمع التجار والفلاحون والأكراد الرحّل للبيع والشراء[١٨١].

خامساً: الصادرات والواردات

١ ــ الصادرات

يعطي مؤلف **حدود العالم** (٩٨٢ م) خلاصة معلومات من تقدمه من الجغرافيين عن صادرات العراق، حين يقول: «يأتي من العراق التمور التي ترسل إلى كل جهة، وكذلك مختلف أنواع النسيج، وأكثر الأدوات التي تليق بالملوك»[١٨٢].

وللتفصيل، نذكر صادرات كل مدينة على انفراد:

من (بغداد): الأقمشة القطنية، والمنسوجات الحريرية وخاصة المناديل والأزُر والعمائم، والخزف، والأدوات الزجاجية، والدهون، والمعاجين، والأدوية[١٨٣].

ومن (البصرة): التمور بكميات كبيرة، والخز، وماء الورد، والبنفسج، والحناء[١٨٤].

ومن (الابلة): المناديل الثِّلّية والعمائم[١٨٥].

---

(١٧٨) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٦٣.

(١٧٩) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٥٨ ـ ٢٦٣.

(١٨٠) انظر المقدسي، ص ١٣٨.

(١٨١) ابن حوقل، ص ٢١٧. انظر وصف سوق في ابن جبير، ص ٢٤١ ـ ٢.

(١٨٢) H.A. folio 31 a. لا يميز الجغرافيون أحياناً بين الصادرات والواردات.

(١٨٣) H.A. folio 31 a، المقدسي، ص ١٢٨.

(١٨٤) المقدسي، ص ١٢٨ وص ١٤٥.

(١٨٥) H.A., folio 31 a.

ومن (الموصل): الستور، والمسوح، والدرّاج، والشماني[١٨٦]، والحنطة، والشعير[١٨٧]، والعسل[١٨٨]، والملح[١٨٩].

ومن (الكوفة): مناديل الخز الكوفية، والوشي، والتمور، ودهن البنفسج[١٩٠].

ومن (واسط): البسط، والستور، والتكك[١٩١].

ومن (ميسان): الأنماط، والوسائد، والستور، والبسط[١٩٢].

ومن (آمد): الطيالسة من الصوف، والثياب الموشية، والمناديل، والمقارم (شراشف الفرش والستور)، وثياب الكتان والصوف[١٩٣].

ومن (حرّان): القطن، والعسل، والموازين[١٩٤].

ومن (نصيبين): الرصاص، والموازين، والدوايات، والفواكه المقدودة، والشاه بلوط، وحجر الزجاج الفاخر[١٩٥].

ومن (الجزيرة): الفواكه المجففة، والخيل الأصيلة.

ومن (الرقة): الصابون، والزيت، والأقلام[١٩٦].

ومن (عبادان): الحصر[١٩٧].

ومن (حلوان): الرمان، والتين، والكامخ[١٩٨].

---

(١٨٦) الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٣٣.
(١٨٧) المقدسي، ص ١٤٥.
(١٨٨) الثعالبي - ثمار القلوب، ص ٤٢٧.
(١٨٩) الملح من سواد الموصل. قدامة، ص ٢٤٥.
(١٩٠) ابن الفقيه، ص ٢٥٣، المقدسي، ص ١٢٨.
(١٩١) المقدسي، ص ١٢٩.
(١٩٢) الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٣٢، الثعالبي - لطائف المعارف، ص ١١١.
(١٩٣) المقدسي، ص ١٤٥، الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٣٠.
(١٩٤) المقدسي، ص ١٤٥.
(١٩٥) الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٣٢، المقدسي، ص ١٤٥، ابن حوقل، ص ١٤٣، H.A. 32a.
(١٩٦) المقدسي، ص ١٤٥.
(١٩٧) H.A., folio 31 b.
(١٩٨) الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٣٤.

٢ ـــ الواردات

يعطينا الجاحظ قائمة مفصلة بما يستورده العراق[١٩٩]. وإليك ما ذكره في هذا الصدد، مضافاً إليه ما نجده في المصادر الأخرى.

كان العراق يستورد:

من (إيران): البسط، والطنافس، والسجاد، وثياب الكتان، والثياب الرقاق، والطيالسة من الصوف، والثياب الموشية، والابريسم الجيد، والقلانس، والفواكه من تفاح وخوخ وزبيب وسفرجل وكمثرى، والشراب، وماء الورد، والمعاجن، ودهن الياسمين، والكحل، والزعفران، والزمرد، والسكر[٢٠٠].

ومن (بلاد ما وراء النهر): القطن، والمنسوجات الحريرية، والملابس الصوفية، وفرو السمور والسنجاب والفنك، والرقيق التركي، والأسلحة كالسيوف والأقواس، وقبل كل شيء الكاغد[٢٠١].

ومن (الهند): التوابل، والأحجار الكريمة وخاصة الياقوت، والعقاقير، والكافور، والعنبر، والعود الهندي، وجلود النمور، والصندل الأبيض، والآبنوس، وجوز الهند، والفيلة، والرماح، والقطيفة[٢٠٢].

ومن (التبت): أجود أنواع المسك وأعطرها رائحة[٢٠٣].

ومن (ملقا): الرصاص القلعي (التنك)[٢٠٤].

ومن (الصين): الحرير والثياب الحريرية، والديباج، والغضائر، والجواري،

---

(١٩٩) كتاب التبصر بالتجارة، ص٢٥ وما بعدها.

(٢٠٠) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٢٩ ـ ٣٢، المقدسي، ص ٣٦٧ وص ٤٤٢ ـ ٣، الثعالبي ـ ثمار القلوب، ص ٤٢٦ ـ ٤٢٨ وص ٤٣٠ ـ ٤٣١، لطائف المعارف، ص ١٠٩ ـ ١١١، الاصطخري، ص ١٥٢ وص ١٩٠ وص ٢١٣، ابن رسته، ص ١٥٣، قارن الجهشياري ص ١٨٢ ـ ١٨٦. وكانت الأهواز تمون العراق بأكثر من حاجته من السكر، وترسل للخليفة ٣٠,٠٠٠ رطل سنوياً في الخراج. الثعالبي ـ ثمار القلوب، ص ٤٢٦، ابن الفقيه ص ٢٥٣ ـ ٢٥٥.

(٢٠١) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٢٨ ـ ٢٩، المقدسي، ص ٣٢٤ ـ ٦، الثعالبي ـ لطائف المعارف، ص ١٢٦ وما بعدها، المروزي، ص ١٨، Barthold, *Turkestan*, pp. 326 - 7.

(٢٠٢) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ١٣، ص ١٦، ص ٢٥ ـ ٦، ابن خرداذبه، ص ٧٠ ـ ٧١، الثعالبي ـ ثمار القلوب، ص ٤٢٣، البيروني ـ الجماهر، ص ٤٥ وص ٤٧، اليعقوبي، ص ٣٤٦ ـ ٧، H.A. folio 5 b، ابن الفقيه، ص ٢٥١.

(٢٠٣) المروزي، ص ٢٨ ـ ٩، ابن الفقيه، ص ٢٥٥، ابو القاسم البغدادي، ص ٣٥.

(٢٠٤) ابن خرداذبه، ص ٧٠ ـ ٧١.

والخصيان، واللبود، والعقاقير، والدارصيني، والمسك، والطواويس، والأقفال، وأواني الذهب والفضة، والسروج، والكاغد والمداد[٢٠٥].

ومن (الشام): المنسوجات الحريرية، والقطن، والمنسوجات القطنية، والميازر، وزيت الزيتون، والسكر، والزجاج والأدوات الزجاجية، والفواكه من تفاح وزيتون وتين[٢٠٦].

ومن (الجزيرة العربية): الخيل العراب، ونجائب الابل، والأدم، والأحذية، والنعام، والقنا (لعمل الرماح)[٢٠٧].

ومن (اليمن): البرود، والأدم، والعصائب، والعنبر الثمين، والديباج، والزعفران، والورس، والبخور، والمرّ، والدروع، والسيوف، والبغال، والحمير، والمسابح[٢٠٨].

ومن (مصر): النسيج القطني المشهور بالدوق، والثياب من مختلف الأنواع، والمنسوجات الصوفية، والزبرجد الفائق، ودهن البلسان، والبغال، والقراطيس، والحمير[٢٠٩].

ومن (شمالي أفريقية): اللبود (قماش للسروج H.A. p. 417) والبرود، وثياب الصوف، والقرظ (وهو ورق السلم تدبغ به الجلود)، والنمور، والفرو، والسمور، والسنجاب، والرقيق، والجواري، والسيوف، والبزاة السود[٢١٠].

ومن (الأندلس): أجود النحاس، والزئبق، والبز، والأقمشة القطنية، والجواري[٢١١].

---

(٢٠٥) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٢٦، اليعقوبي، ص ٣٦٧، ابن خرداذبه، ص ٧٠ وص ١٣٥، وابن الفقيه، ص ٢٥١.

(٢٠٦) المقدسي، ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٢٠٧) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٢٦، H.A. p. 145.

(٢٠٨) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٢٧، الثعالبي ـ ثمار القلوب، ص ٤٢٥، لطائف المعارف، ص ١٠٢، ابن الفقيه، ص ٢٥٢، المقدسي، ص ٩٧، ابن خرداذبه، ص ٧١، انظر دائرة المعارف الإسلامية، مادة «ديباج» و Dozy, *Vêtements*, p. 311.

(٢٠٩) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٢٧، الثعالبي، لطائف المعارف، ص ٩٧، ثمار القلوب، ص ٤٢٠ ـ ١، المقدسي، ص ٢٠٣ ـ ٢٠٤، ابن الفقيه، ص ٢٥٢، H.A. p. 251. ويبين الثعالبي أن الخلفاء كانوا يفضلون الحمير والبغال المصرية على غيرها.

(٢١٠) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ١٩ وص ٢٧، ابن الفقيه، ص ٢٥٢، المقدسي، ص ٢٣٩، ابن خرداذبه، ص ١٥٣، H.A. p. 153, p. 417.

(٢١١) الدمشقي ـ الاشارة إلى محاسن التجارة، ص ٢٩، ابن الفقيه، ص ٢٥٢، المقدسي، ص ٢٣٩.

ومن (أرمينية): البسط الرقاق، والسجاد، والفرش، والستائر، والصوف، والثياب الصوفية، والتكك، والبراذع[٢١٢].

ومن الروم (آسيا الصغرى): الديباج الرومي المشهور، والثياب الكتانية، والأرز، والبزيون، والبسط، والتكك[٢١٣].

سادساً: المواصلات الداخلية

كانت المواصلات النهرية أنسب من المواصلات البرية، وأسرع في أكثر الأحيان[٢١٤]. وكانت دجلة والفرات أهم ممرين في البلاد، فيصلان الأقسام العليا من العراق بالخليج العربي، ويربطان بين المدن المختلفة[٢١٥].

وتتكرر الإشارات إلى طريق دجلة أكثر من طريق الفرات. وكان دجلة صالحاً للملاحة في أقسامه العليا، كما هو الحال بين (تل فافان) والموصل[٢١٦]، كما كان النقل فيه بين الموصل وبغداد اعتيادياً[٢١٧]. وكان السير فيه من بغداد إلى الخليج العربي أسهل منه في بقية أجزائه، لأن النهر يتسع في هذا الجزء، وتقل فيه الموانع، كما تقل سرعة تياره. فلما هدد القرامطة بغداد سنة ٣١٥ هـ/٩٢٧ م، رصف كثير من الأهلين ضفاف النهر بالقوارب ونقلوا إليها أمتعتهم وتهيؤوا للنزول بها إلى واسط[٢١٨].

وكان دجلة يستعمل للمواصلات العسكرية. ففي سنة ٣٧٩ هـ/٩٨٩ م، نقل الوزير خواشاذه جيشه من الموصل إلى بغداد بالقوارب[٢١٩]. وكان البريديون ينقلون جيوشهم نهراً في كثير من الأحيان[٢٢٠]. وأرسل أمير البطيحة جيشه سنة ٣٩٤ هـ/

(٢١٢) الجاحظ - التبصر بالتجارة، ص ٣٤، الثعالبي - ثمار القلوب، ص ٤٢٨، انظر الخطيب البغدادي، ص ٥٢، ابو القاسم البغدادي، ص ٣٥. يخبرنا ابن حوقل ان سعر التكة يتراوح بين دينار وعشرة دنانير. ابن حوقل (B.G.A.) ص ٢٤٦.

(٢١٣) ابن حوقل (B.G.A.) ص ٢٤٦، الثعالبي - ثمار القلوب، ص ٤٢٥، H.A. p. 156. ابن الفقيه، ص ٢٥٢.

(٢١٤) ابن الأثير، ج ٨، ص ١٥.

(٢١٥) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٣٤، ابن الجوزي - مناقب بغداد، ص ٨، المقدسي، ص ١٢٠.

(٢١٦) التنوخي، ج ٢، ص ٢٠٥.

(٢١٧) ابن الأثير، ج ٨، ص ١٥، مسكويه، ج ٣، ص ١٧٦.

(٢١٨) ابن الأثير، ج ٨، ص ١٣٦.

(٢١٩) مسكويه، ج ٣، ص ١٧٦.

(٢٢٠) انظر ابن الأثير، ج ٨، ص ١٢٥.

١٠٠٣ م، في السفن لضرب أحد الثوار[٢٢١].

وكان دجلة يستخدم للنقل شمالاً، في اتجاه معاكس لتيار النهر، حتى مدينة الموصل. وكان تيار النهر قوياً شمال تكريت، ومع ذلك كانت القوارب تسير فيه بمعدل فرسخين في اليوم[٢٢٢].

وكان استعمال القوارب في بغداد شائعاً رغم وجود ثلاثة جسور. يقول المقدسي: «والناس ببغداد يذهبون ويجيئون ويعبرون في السفن ولهم جلبة وضوضاء. وثلثا طيب بغداد في ذلك الشط»[٢٢٣].

وبلغ عدد القوارب في بغداد في أوائل القرن الرابع الهجري ثلاثون ألفاً، تغل تسعة آلاف درهم يومياً[٢٢٤].

وقد وصف ابن رسته الطريق النهري بين بغداد والبصرة. فتنشر السفن أشرعتها في بغداد وتسير بمحاذاة الضفة الشرقية لنهر دجلة فتمر بالمدائن ودير العاقول، وجرجرايا، وجَبُّل، وفم الصلح إلى واسط؛ وهناك يتشعب النهر إلى ثلاث شعب، ولذلك تنقل البضائع من السفن إلى قوارب صغيرة. ثم تدخل هذه القوارب في البطيحة، وتسير في ممرات ضيقة بين القصب حتى تصل إلى فسحة من الماء الصافي، الخالي من القصب، تسمى الهول. ومن هنا تسير إلى باذورد، ثم تسير في نهر أبي الأسد إلى دجلة العوراء حتى تصل صدر نهر معقل، ثم تتبع مجراه في مسيرها حتى تصل البصرة[٢٢٥]. ويبين المقدسي أن مجرى دجلة بعد واسط ضحل ولذلك تستعمل فيه قوارب صغيرة ومسطحة[٢٢٦]، تدفع بالمرادي[٢٢٧]. ويظهر أن هذه القوارب كانت على غرار المشاحيف التي لا تزال تستعمل الآن في الأهوار.

أما في الفرات، فكانت القوارب تصعد شمالاً حتى الرقة[٢٢٨]. ولكن السير في الفرات في الجزء الأكبر من مجراه كان، كما يظهر، يأخذ اتجاه مجرى النهر[٢٢٩].

---

(٢٢١) ابن الأثير، ج ٩، ص ١٢٨.
(٢٢٢) الصولي ـ أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ١٢٢ ـ ١٢٣.
(٢٢٣) المقدسي، ص ١٢٤، انظر مناقب بغداد ـ لابن الجوزي، ص ٢٤.
(٢٢٤) المقدسي، ص ١٢٤.
(٢٢٥) ابن رسته ـ الأعلاق النفيسة، ص ١٢٢ ـ ٣.
(٢٢٦) المقدسي، ص ١٢٤.
(٢٢٧) الاصطخري، ص ٨١ ـ ٢، ابن حوقل، ص ٢٣٨.
(٢٢٨) المقدسي، ص ١٢٤.
(٢٢٩) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ٢٠٥، ابن الجوزي ـ مناقب بغداد، ص ٨.

وكانت بعض القنوات تستعمل للمواصلات. فكانت القوارب، حتى الكبيرة منها، تسير في النهروان[٢٣٠]. وكانت السفن القادمة في الفرات، تسير في نهر عيسى حتى المحوّل (التي تقع غرب بغداد على فرسخ منها)، حيث تنقل أحمالها إلى قوارب صغيرة تتمكن من المسير في نهر الصراة (وهو فرع من نهر عيسى) إلى بغداد[٢٣١]. وهذا هو الطريق الذي كان يسلكه التجار العالميون الذين يسميهم ابن خرداذبه «الرادانية»[٢٣٢]. وفي سنة ٣١٥ هـ/٩٢٧ م أرسل علي بن عيسى ثلثمئة قارب من دجلة إلى الفرات في هذا الطريق. وكان نهر النيل، يصل كذلك بين الفرات ودجلة في العراق الجنوبي[٢٣٣].

وتوجد محطات على الطرق النهرية الهامة، يحرسها حراس، وتجبى فيها الضرائب، كما كان الحال في (الحوانيت)[٢٣٤]. وتوجد في المحلات اليابسة الموجودة بين الممرات المائية في البطيحة بيوت من القصب فيها حراس لضمان سلامة المواصلات[٢٣٥].

وكانت المواصلات بطريق البر سهلة، نظراً لاستواء سطح البلاد. وكانت بغداد مركزاً تلتقي فيه خمسة طرق رئيسية تؤدي إلى مختلف أنحاء البلاد، وهذه الطرق هي:

(أ) طريق شرقي، إلى حلوان ومنها إلى إيران وأواسط آسيا.

(ب) طريق شمالي، إلى الموصل والجزيرة.

(ج) طريق جنوبي، إلى واسط ثم البصرة.

(د) طريق جنوبي غربي، إلى الكوفة، ومنها إلى الجزيرة العربية حتى ينتهي بالحجاز.

(هـ) طريق غربي، إلى الرقة، ومنها إلى سورية فمصر.

وكانت كل من البصرة والموصل ملتقى لطرق مواصلات هامة[٢٣٦].

---

(٢٣٠) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٦٩.

(٢٣١) ياقوت - معجم البلدان، ج ٤، ص ٤٣٢؛ ابن حوقل (B.G.A.) ص ١٦٦، J.R.A.S. 1895, p. 14 and p. 71 اليعقوبي - البلدان، ص ٢٥٠.

(٢٣٢) ابن خرداذبه، ص ١٥٤.

(٢٣٣) اليعقوبي - البلدان، ص ٣٢٤.

(٢٣٤) ابن رسته، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٢٣٥) ابن رسته، ص ١٨٥.

(٢٣٦) هذا ملخص عن ابن خرداذبه.

وتقوم الحكومة بإنشاء الطرق وصيانتها وحمايتها. فإذا كانت الحكومة حازمة، كانت المواصلات آمنة، ولم يطالب التجار بدفع المكوس داخل المملكة. جاء في عهد من الخليفة المطيع إلى أبي تغلب الحمداني بتاريخ ٣٦٦ هـ/٩٧٦ م ما يلي: «وأمره بأن يوكل بالطرقات من الخيل والرجال من يتقاصاها ليلاً ونهاراً، ويستقريها سهلاً وجبلاً، ويسير في برها وبحرها... ويقلد عليهم أهل النجدة والبسالة، وذوي الشدة والجزالة. ويوعز إلى من يوليه بأن يتبعوا مظان أهل الريب فيشرّدوهم عنها، ومكامن أهل العيث فيبعدوهم منها... وأن يسيروا مع السابلة، ويصحبوا من يسلك الطرق من المارة ويحموا النفوس والأموال، ويحوطوا الذراري والتجارات، ويقفوا على من تخلف، ويسيروا بمسير من ضعف، حتى لا يلحق أحداً من السالكين عيب، ولا يغوله دون مقصده غول. ولا يلزموا أحداً من المجتازين مؤونة، ولا يحملوه ثقلاً ولا كلفة، لتؤمن السبل وتحمى المسالك وتدر للرعية المتاجر وتستقيم لها أسباب العيش، وتكون الطرق مضبوطة والآمال محوطة»[٢٣٧].

وكانت الطرق تحت إشراف صاحب ديوان البريد، ويفترض فيه معرفتها بصورة جيدة[٢٣٨]. وتقسم الطرق لغرض البريد، إلى محطات تدعى سكك، تبلغ المسافة بين كل اثنين منها فرسخان، وفي كل محطة بدالة من الدواب والراكبين[٢٣٩].

وكان البريد لخدمة الخلفاء العباسيين[٢٤٠]، ويقوم بنقل المراسلات والأخبار الرسمية، إضافة إلى مهمة خاصة وهي التجسس[٢٤١]. كما كان البريد ينقل البضائع أحياناً. فقد اعتاد المأمون أن يجلب البطيخ الممتاز من خوارزم إلى بغداد في البريد[٢٤٢]. وفي الحالات الملحة، كان البعض يسافر على دواب البريد[٢٤٣]. ويذكر عن رسول لعضد الدولة أنه استأجر جملاً في قافلة البريد من الموصل إلى بغداد[٢٤٤].

(٢٣٧) رسائل أبي اسحاق الصابي، ص ١٣٤ - ١٣٥.
(٢٣٨) قدامة - الخراج، ص ١٨٤ - ٥.
(٢٣٩) المقدسي، ص ٦٦، الخوارزمي (طبعة فان فلوتن) مفاتيح العلوم، ص ٦٣.
(٢٤٠) المسعودي - مروج الذهب، ج ١، ص ٢٦٣.
(٢٤١) انظر زيدان - التمدن الإسلامي، ج ١، ص ١٨٠ - ١٨٣، دائرة المعارف الإسلامية - مادة (بريد).
(٢٤٢) الثعالبي - لطائف المعارف، ص ١٢٩.
(٢٤٣) البيهقي - المحاسن والمساوىء، ص ٢٢٩، طيفور، ص ٣٤٣.
(٢٤٤) مسكويه، ج ٣، ص ٦٣.

وكانت الخيل والبغال، وبصورة خاصة الجمال تستعمل في البريد[٢٤٥]. وكانت الرغبة قوية في استخدام الجمازات لسرعتها[٢٤٦]. وكات قافلة البريد ما بين راكب واحد وأربعين راكباً[٢٤٧].

وأدخل معز الدولة، أول أمراء البويهيين، رسلاً سريعي الجري يدعون «السعاة»، امتاز منهما اثنان بسرعتهما العظيمة، فكان كل منهما يقطع أكثر من ثلاثين فرسخاً ما بين شروق الشمس وغروبها[٢٤٨].

وقد كان حمام الزاجل أسرع وسيلة لنقل الأخبار. فاستعملته الحكومة، كما استفاد منه التجار أحياناً[٢٤٩].

سابعاً: العلاقات التجارية مع البلاد الأجنبية

١ ـ التجارة البحرية

كانت ملاحة العرب الهامة في البحر الأبيض والبحر الأحمر والمحيط الهندي. وقد استعملوا المراكب الصغيرة للملاحة الساحلية، بينما استعملوا مراكب كبيرة لعرض البحار[٢٥٠]. وكانت ألواح مراكب البحر الأبيض تربط ببعضها بالمسامير، أما مراكب البحر الأحمر والمحيط الهندي فاتبعوا طريقة أخرى في بنائها، إذ كانت تخاط بحبال من الليف. وقد وصف لنا ابن جبير طريقة ذلك فيقول: «هي مخيطة بأمراس من القنبار، وهو قشر جوز النارجيل يدرسونه إلى أن يتخيط، ويفتلون منه أمراساً يخيطون بها المراكب ويخللونها بدسر من عيدان النخل، فإذا فرغوا من إنشاء المركب على هذه الصفة، سقوها بالسمن، أو بدهن الخروع، أو بدهن القرش وهو أحسنها، وهذا القرش حوت عظيم في البحر»[٢٥١].

---

(٢٤٥) قدامة ـ الخراج، ص ١٨٤ ـ ١٨٥، التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٦٥.

(٢٤٦) انظر ابن الأثير، ج ٨، ص ٤٨٠.

(٢٤٧) زيدان ـ التمدن الإسلامي، ج ١، ص ١٨٢.

(٢٤٨) Mez, p. 502، ابن الأثير، ج ٨، ص ٤٢٥.

(٢٤٩) انظر التفاصيل في - De Goeje, *Memoirs sur les Carmathes*, p. 207; Mez, p. 503 4 والصباغ ـ الحمام الزاجل، باريس ١٨٠٥.

(٢٥٠) ابن رسته، ص ١٩٦.

(٢٥١) هناك روايات في سبب عدم استعمال المسامير، منها الخوف من أن يأكلها البحر، أو من أن تجذبها جبال المغناطيس. أما الدهن فيستعمل لتليين عود السفن لضمان سير أسلم حين تعترض السفن شعاب =

وكانت مراكب البصرة بيضاء لأنها «مشحمة بالشحم والنورة»[٢٥٢]. وكانت المراكب التي تذهب إلى الصين كبيرة جداً «إذ يبلغ ارتفاعها عن سطح الماء حداً يضطر الناس إلى استعمال سلالم يبلغ ارتفاعها نحو العشرة أقدام ليصعدوا إلى سطحها»[٢٥٣]. وفي القرن الخامس الهجري (الحادي عشر الميلادي) كانت هذه السفن تحمل بضع مئات من الرجال، «ويخزن فيها من الحبوب ما يكفي لمؤونة سنة»[٢٥٤]. ويقوم بأعمال الإصلاح في السفينة ملاحون زنوج يستطيعون الغوص في الماء وعيونهم مفتوحة[٢٥٥].

وكان الكثير من ملاحي المحيط الهندي من العراقيين، ولكن أكثرهم كانوا من سيراف وعمان[٢٥٦]. ويظهر أنهم كانوا يسترشدون بخرائط في رحلاتهم فيذكر المقدسي: «ورأيت معهم (التجار) دفاتر... يتدارسونها ويعولون عليها ويعملون بما فيها»[٢٥٧].

ويرى هادي حسن أن كتب الملاحة هذه كانت فارسية في الأصل. ولا يوجد ما يثبت ذلك، وكل ما نستطيع قوله هو أن كتب الملاحة العربية تحتوي على عدد لا بأس به من الكلمات الفارسية[٢٥٨].

ولم تكن البوصلة معروفة في القرن الرابع الهجري. فكان التجار يوجهون سفنهم مستعينين بالشمس والقمر والنجوم. كما استعملوا حمام الزاجل[٢٥٩]، وبعض أنواع الطيور للتأكد من الطريق الذي يسلكونه ولإرسال الرسائل، واعتمدوا في

= في البحر. انظر ابن جبير ص ٦٧ - ٦٨ وص ٧٠ - ٧١ وص ٣١٢ وص ٣١٦. المسعودي، ج ١ ص ٣٦٥، القزويني - عجائب المخلوقات، ص ١٧٢، مطهر بن طاهر المقدسي - البدء والتاريخ، ج ١، ص ٨٩.

(٢٥٢) ابن رسته، ص ١٩٦، المسعودي، ج ٨، ص ١٢٨.

(٢٥٣) Chau Ju-Kua, p. 9، انظر H. Hasan, p. 97.

(٢٥٤) Chau Ju-Kua, p. 35.

(٢٥٥) *Ibid.*, p. 31 - 2.

(٢٥٦) المقدسي، ص ٢١٨ وص ٧٩ وص ٩٢ وص ٩٦، المسعودي، ج ١، ص ٣٨١ - ٣٨٢، وج ٣، ص ٦.

(٢٥٧) المقدسي، ص ١٠.

(٢٥٨) H. Hasan, pp. 127 - 129 وانظر Ferrand, J.A., 1923, pp. 357 ff: 1924, pp. 193 ff.

(٢٥٩) ويظهر أن استعمال حمام الزاجل من قبل التجار يعود إلى زمن قديم. انظر الصباغ، ص ٣٥ - ٦.

ملاحتهم على انتظام الرياح الموسمية[٢٦٠]. وكان المحيط الهندي يصلح لملاحتهم في الشتاء فقط[٢٦١]. وتستغرق الرحلة إلى الصين سنتين[٢٦٢].

وكانت البصرة مبدأ الطرق البحرية، فيذهب أولها إلى الهند والصين، بينما يدور الثاني حول سواحل الجزيرة العربية إلى البحر الأحمر وإلى شرقي أفريقية. ولما كان الخليج ضحلاً عند مصب دجلة العوراء، فقد أنشىء منار في البحر تسترشد به السفن القادمة إلى البصرة[٢٦٣].

وكانت التجارة البحرية مع الهند نشيطة لقربها من العراق. وكان بعض الأمراء الهنود - مثل البلهرة (فلبهاراجا) أمير الساحل الغربي[٢٦٤]، وراجا كانوج[٢٦٥]، يشجعون التجارة مع العرب. وأهم مراكز التجارة العربية في الهند هي الديبل - وهي ميناء تبعد أربعة وعشرين ميلاً إلى الجنوب الغربي من مدينة (Tatta) الحالية [٢٦٦]، والمنصورة على نهر السند، ومدينة المولتان[٢٦٧]. وفي الديبل، كان العرب يتبادلون البضائع مع التجار الهنود الذين يجلبون بضائعهم من داخل الهند أو من المدن المجاورة[٢٦٨]. وكانت المولتان مركزاً مهماً للتجارة مع الأقسام الداخلية من الهند، لأن فيها معبداً تقصده جماهير الحجاج الهنود من داخل البلاد[٢٦٩].

وكان التجار يتاجرون مع جزيرة سيلان، فيشترون منها الأحجار وخاصة العقيق، ثم التوابل، ويأخذون إليها البضائع ومنها النبيذ العراقي[٢٧٠]. وكان للعرب

---

(٢٦٠) Chau Ju-Kua, p. 28, H. Hasan, p. 111.

(٢٦١) ابن رسته، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢٦٢) المروزي، ص ٨٣.

(٢٦٣) وكان هذا المنار بهيئة بيوت أنشئت فوق جذوع نخل منصوبة في البحر، يبلغ ارتفاعها حوالي خمسين قدماً فوق سطح الماء، ورتب في البيوت قوم يوقدون بالليل حتى تتباعد المراكب عن الأماكن الضحلة. الاصطخري، ص ٧٩، المسعودي، ج ١، ص ٢٨٠، المقدسي، ص ١٢، ناصر خسرو (الترجمة الفرنسية)، ص ٩٠.

(٢٦٤) المسعودي - مروج الذهب، ج ١، ص ٣٨٢، و H.A. p. 238.

(٢٦٥) المروزي، ص ٤٧، H.A. p. 239 وانظر Suleyman, p. 48.

(٢٦٦) Camb. His. of India, vol. III, p. 2, Heyd, p. 34.

(٢٦٧) المسعودي - مروج الذهب، ج ١، ص ٣٧٨. وتقع المنصورة على بضعة أميال إلى الشمال الغربي من بهمن آباد Camb. Hist. of India, III, p. 8.

(٢٦٨) المسعودي، ج ١، ص ٢٠٧ وص ٢٣٩، الاصطخري، ص ٢٠.

(٢٦٩) المسعودي، ج ١، ص ٣٧٥، ابن حوقل، ص ٣٢٢، ابن رسته، ص ١٣٥، المروزي، ص ٤٨.

(٢٧٠) ابن خرداذبه، ص ٦٧.

تجارة فعالة مع بعض البلاد الواقعة على الطريق إلى الصين مثل سومطرة، وخاصة مع موانىء لامبري (Lambri)، وباروس (Barus)[٢٧١]. ولكن هذه التجارة كانت معرضة لخطر القرصنة الهندية[٢٧٢].

وكانت السفن الخارجة من البصرة[٢٧٣]، والتي تقصد الصين، تمرّ في طريقها بمسقط، ثم الديبل، ثم كولم ملي (Quilon)، ثم حول الهند إلى خليج البنغال إلى لنجبالوس (وهي جزيرة من جزر النيكوبار)، ثم كله بار (Keda في ملقا)، ومنها إلى جزيرة تيومة (سومطرة)، ثم كندرانج (في دلتا نهر ميكونج)، ثم إلى الصنف (Cambodia)، ثم إلى صندرفولات (Poulo Condore)، ثم في بحر الصين إلى Ling-Pien في Tong King، وأخيراً إلى خانفو (كانتون)، ميناء الصين العظيم[٢٧٤].

وفي القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، كانت السفن العربية تذهب إلى الصين[٢٧٥]، والسفن الصينية تأتي إلى البصرة[٢٧٦]. إلاّ أن الحرب الأهلية التي اضطرمت في الصين بين ٨٧٤ و٨٨٩ م، لم تشل التجارة الصينية فحسب، بل إنها أخرجت التجار الأجانب من كانتون وزيتون (Ts'uan-Chou)، وجعلتهم يلجأون إلى كله بار على الساحل الغربي لشبه جزيرة ملقا[٢٧٧].

وفي زمن المسعودي (حوالي ٣٣٢ هـ/٩٤٤ م) كان التجار المسلمون والتجار الصينيون يلتقون في كله بار لتبادل البضائع[٢٧٨]. وهكذا صارت كله بار نهاية خط الملاحة الإسلامية في الشرق[٢٧٩]. ويؤيد هذا كتاب «عجائب الهند» الذي يعكس الحال في القرن الرابع الهجري بالدرجة الأولى[٢٨٠]. إلاّ أن بعض الأفراد كانوا

---

(٢٧١) H. Hasan, p. 101.

(٢٧٢) Suleyman, p. 37.

(٢٧٣) انظر ابن الفقيه، ص ١ ، والمروزي، ص ٢١ - ٢٢.

(٢٧٤) انظر Suleyman, p. 18 وابن خرداذبه، ص ٦٢ - ٦٧، و H. Hasan, pp. 115 - 118.

(٢٧٥) اليعقوبي - البلدان، ص ٣٦٥ - ٦. ولمعرفة معاملة الصينيين لهؤلاء التجار، انظر المروزي، ص ٢٢- ٢٣ و Chau Ju-Kua, p. 15 - 16, p. 9. وعن العلاقات الأولى بين العرب والصينيين، انظر H. Hasan, pp. 97 - 9, Yule-Cathay, I, pp. 89 - 92.

(٢٧٦) المسعودي - مروج الذهب، ج ١، ص ٣٠٢- ٣٠٧.

(٢٧٧) Chau Ju-Kua, p. 18، المسعودي، ج ١، ص ٣٠٢ - ٣٠٧، و H. Hasan, p. 105.

(٢٧٨) المسعودي، ج ١، ص ٣٠٧ - ٣٠٨.

(٢٧٩) ياقوت - معجم البلدان، ج ٣، ص ٤٥٢ - ٣ (لسنة ٣٣١ هـ/ ٩٤٠ م)، H.A. p. 225.

(٢٨٠) Mez, p. 515.

يتخللون إلى الصين حتى في هذه الفترة[٢٨١].

ولكن الصلات المباشرة مع كانتون وزيتون استؤنفت قبل نهاية القرن الرابع الهجري. فقد بذلت الحكومة الصينية جهدها لتنشيط التجارة الخارجية، وأرسلت وفداً إلى الخارج ليقنع «التجار الأجانب من الجنوب» بالمجيء إلى الصين، ومنحت التجار الأجانب إجازات خاصة لاستيراد البضائع، ثم اتخذت بعد ذلك التدابير لتنظيم التجارة الخارجية. ففي سنة ٣٦٠ هـ/٩٧١ م أعيد تنظيم دائرة الملاحة في كانتون، وجعلت التجارة الخارجية بين ٣٦٥ - ٣٧٣ هـ/٩٧٦ - ٩٨٣ م بيد الدولة. وفي سنة ٣٨٩ هـ/٩٩٩ م، أنشأت الحكومة دوائر للتجارة البحرية في هانج شو (Hang-Chou)، وفي منج شو (Ming-Chou) - وهي ننج پو Ning-Po الحالية -. «بناء على طلب التجار الأجانب وتسهيلاً لمعاملاتهم»[٢٨٢].

وقد لعب العرب الدور الرئيسي بين التجار الأجانب الذين كانوا يتاجرون مع الصين[٢٨٣]، كما كانوا يعاملون معاملة طيبة من قبل الحكومة الصينية[٢٨٤].

وكان التجار العرب يأخذون إلى الصين البضائع الآتية: العاج، والكهرب الفصوصي الصقلبي، والكندر (وهو عطر)، والكافور، والياقوت، ودرق السلاحف (Tortoise-Shells) والختو الذي هو قرن الكركدن «وهو أعز محمول إلى الصين لأنهم يتخذون منه المناطق، وتبلغ قيمة المنطقة منه مبلغاً عظيماً عندهم»[٢٨٥]. وتبلغ المكوس التي يدفعونها عادة ٣٠ بالمئة من قيمة البضاعة، ولكنها تهبط أحياناً[٢٨٦].

ويشير الجغرافيون العرب إلى بعض التجار الذين يذهبون إلى كوريا (سيلا أو شيلا)[٢٨٧] ولكن المسعودي يبين أنه لم يدخلها أحد من التجار العراقيين[٢٨٨].

وكان الطريق البحري من البصرة إلى البحر الأحمر صالحاً للملاحة في جميع

---

(٢٨١) انظر المسعودي، ج ١، ص ٣٠٤، المروزي، ص ١٥٥.

(٢٨٢) Chau Ju-Kua, pp. 19 - 20.

(٢٨٣) Chau Ju-Kua, p. 32, Hasan, p. 106 ff.

(٢٨٤) Mez, pp. 515 - 516.

(٢٨٥) المروزي، ص ١٧ وص ٥ (من النص العربي)، Chau Ju-Kua, p. 15-6.

(٢٨٦) يجعل Chau Ju-Kua الحد الأدنى ١٠ بالمئة، والحد الأعلى ٤٤ بالمئة، ص ٢١ - ٢٢.

(٢٨٧) ابن خرداذبه، ص ٧٠ وابن رسته، ص ٩٢ - ٣، Biruni, *India*, I, pp. 210 - 211، المسعودي - التنبيه، ص ١٢٦، المروزي، ص ٢٧.

(٢٨٨) المسعودي، ج ١، ص ٣٤٦.

الفصول[٢٨٩]. ولكن هذا الطريق كان مهدداً بالقرصان، ولذلك كان «لا بد في كل مركب من مقاتلة ونفاطين» لحمايته[٢٩٠]. وأخطر نقطة في هذا الطريق هي سقطرى، عش القرصان الهنود[٢٩١]. وكان التجار يذهبون إلى سواحل شرقي أفريقية حتى سُفالة (موزامبيق) وهي حد أسفارهم التجارية[٢٩٢]. وكانوا يبحثون عن الذهب والرقيق[٢٩٣]. ويوضح لنا البيروني طريقة تعامل التجار مع الزنج فيقول: «إن من رسم تجار البحر في مبايعات... الزنج أن لا يأتمنوهم في العقود وإنما تجيء رؤساءهم وكبارهم ويرهنون أنفسهم حتى يستوثق منهم بالقيود، ويدفع إلى قومهم ما أرادوا من الأمتعة ليحملوها إلى أرضهم ويقتسموها فيما بينهم. ثم إنهم يخرجون إلى الصحارى في طلب أثمانها، ولا يجد كل واحد من الذهب في تلك الجبال إلاّ بمقدار ما خصه من السلع. زعموا - ويكون الموجود على مثال النوى، فيجيئون به إلى المراكب ويسلمونه إلى مراكبهم ورهائنهم حتى يؤدوه ويرفعون الوثاق عنهم»[٢٩٤].

وعني التجار العرب بتوسيع صلاتهم التجارية وبتقويتها وذلك بإنشاء مراكز تجارية لهم، يجعلون لهم فيها الوكلاء ويؤسسون المخازن. وكانت هذه المراكز مأهولة في العادة بمسلمين لاجئين من اضطهاد سياسي أو ديني، وبمسلمين من أهل البلاد، وتكون إدارتها إلى قاضٍ يدير شؤونهم حسب الشريعة الإسلامية[٢٩٥].

وكانت للعرب مراكز مهمة في الهند. وقد شاهد المسعودي سنة ٣٠٤ هـ/ ٩١٦ م مستعمرة عربية تجارية في منطقة صيمور (Chaul الحالية) فيها حوالي عشر آلاف، تتألف من قادمين جدد من البصرة وبغداد وغيرهما، ومن أفراد من نسب عربي ولكنهم ولدوا في البلاد. وفي المستعمرة تجار كبار[٢٩٦]. وتوجد مراكز تجارية أخرى في بعض المدن شمال صيمور[٢٩٧].

---

(٢٨٩) ابن رسته، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢٩٠) المقدسي، ص ١٢.

(٢٩١) المسعودي، ج ٣، ص ٣٧، المقدسي، ص ١٤.

(٢٩٢) المسعودي، ج ٣، ص ٦، المروزي، ص ٥٤. وفي سنة ٣٠٤ هـ/ ٩١٦ م أبحر المسعودي من زنجبار - التي كان امراؤها مسلمين آنئذ - إلى عمان. المسعودي، ج ٣، ص ٣١.

(٢٩٣) H.A., p. 165.

(٢٩٤) البيروني - الجماهر في معرفة الجواهر، ص ٢٣٩.

(٢٩٥) انظر المروزي، ص ١٧، المسعودي، ج ٢، ص ٨٥ وما بعدها، Hasan, p. 99, Suleyman, p. 38 - 9, Chau Ju-Kua, p. 16.

(٢٩٦) المسعودي، ج ٢، ص ٨٥ وما بعدها.

(٢٩٧) المسعودي، ج ١، ص ٣٨٢ - ٣، Suleyman, p. 38, Heyd, p. 33.

وكانت كانتون مركزاً مهماً للتجار العرب. ويوجد بين هؤلاء تجار عراقيون كان لهم دور هام(٢٩٨). وتشير رواية عربية - لعلها من القرن الثالث الهجري - إلى بعض العلويين الذين هربوا من مطاردة الأمويين إلى أقصى الشرق، واستقروا في كانتون. وقد تعلموا اللغة الصينية وصاروا وسطاء بين الحكومة الصينية وبين التجار الأجانب(٢٩٩). وتوجد مستعمرات عربية تجارية أخرى في الصين في زيتون وهانج شو (Hang-Chou)(٣٠٠). وتوجد مستعمرات عربية على طريق الصين في كله بار وشمالي سومطرة وفي جزر النيكوبار(٣٠١).

٢ ـ التجارة البرية

كانت التجارة البرية في الطريق الشرقي مع إيران، وما وراء النهر، وشرقي أوروبا، وفي الطريق الجنوبي والطريق الغربي مع الجزيرة العربية والشام ومصر وشمالي أفريقيا. وكانت الجمال أهم وسائل النقل، وتستعمل الجمازات أو الجمال السريعة للسفر السريع(٣٠٢). وكان التجار والمسافرون يستفيدون من «كتب المسالك» في سفرهم، إلاّ أنهم كانوا يستعينون في الغالب بالأدلاء وخاصة في الطرق الخطرة كما هو الحال في بادية الشام وفي أواسط آسيا(٣٠٣).

كانت التجارة مع خراسان وبلاد ما وراء النهر تسلك الطريق التاريخي المشهور وهو «طريق خراسان» الذي يمر ببغداد إلى همدان، وقزوين، والري، ونيسابور، ومرو، وبخارى، وسمرقند، حيث يتشعب إلى فرعين: يذهب الشمالي منهما إلى خوارزم، والشرقي إلى الصين. وكانت التجارة قوية جداً مع إيران، حتى كانت الفواكه تستورد منها بكميات كبيرة(٣٠٤). ومن الناحية الأخرى كان العراق مركزاً مهماً في الترانسيت للتجارة الإيرانية(٣٠٥).

---

(٢٩٨) Suleyman, pp. 38-39, p. 104 و Chau Ju-Kua, p. 16, p. 17. ولمعرفة تاريخ هذه المستعمرة عند نشوئها انظر Hasan, p. 99, Chau Ju-Kua, p. 15.

(٢٩٩) المروزي، ص ١٧ وص ٦٦ - ٧.

(٣٠٠) Chau Ju-Kua, p. 16.

(٣٠١) Hasan, p. 101, *Ibid.*, p. 18.

(٣٠٢) مسكويه، ج ٣، ص ٦٢، ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٦٤ ومسكويه، ج ٢، ص ٣٥٠.

(٣٠٣) ابن خرداذبه، ص ١٧٨، مسكويه، ج ٣، ص ٦٤.

(٣٠٤) انظر قسم الواردات.

(٣٠٥) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١١.

وكانت خوارزم محطة مهمة للتجار الذين يتاجرون مع الترك وأواسط آسيا وأوروبا الشرقية. فأكثر الرقيق التركي والصقلبي، وكذا الفرو الصقلبي والخزري كان يأتي بطريق خوارزم(٣٠٦). وكانت قوافل التجارة متصلة من خوارزم إلى بلغار، ومن بلغار إلى خوارزم(٣٠٧).

وكان بعض التجار يذهب إلى مدينة بلغار(٣٠٨)، بطريق إتل إما براً أو في القوارب بصعود الفولجا. وكانوا يدفعون ضريبة قدرها ١٠/١ في بلغار، ويعاملون معاملة طيبة لأن البلغار كانوا قد دخلوا الإسلام حديثاً(٣٠٩). ولتقرير ابن فضلان، عن سفارته إلى بلغار (٣٠٩ هـ/٩٢١ م)، أهمية خاصة لأنه يظهر بوضوح كيف أن الدعوة إلى الإسلام كانت وثيقة الصلة بالفعالية التجارية في هذه الفترة. وكانت البضائع الروسية والبلغارية تأتي من بلغار(٣١٠). ومن هذه البضائع أنواع الفرو كالسمور، والسنجاب، والفنك، وفرو الثعالب، والنشاب، والقلانس، وغراء السمك، والسيوف، والدروع، والرقيق من الصقالبة، والعسل، والشمع(٣١١).

وكان الخزر ـ بين القوقاس والفولجا ـ وسطاء مهمين في التجارة، بين البلاد الإسلامية وبين شرقي أوروبا. وكان طريقهم التجاري نهر الفولجا وبضاعتهم الوحيدة غراء السمك، أما البضائع الأخرى فكانت تحمل إليهم(٣١٢).

ويوجد شعب فنلندي كان يسكن الأراضي الواقعة بين الخزر والبلغار ويسمى برطاس (Mordva)، وكان يصدر الفرو، وخاصة فرو الثعالب السود، الذي كان ممتازاً وثميناً جداً. وكانت تجارتهم تحمل بطريق خراسان(٣١٣).

وتوجد إشارات كثيرة إلى التجارة مع الروس(٣١٤). فيتحدث ابن خرداذبه عن

---

(٣٠٦) ابن حوقل، ص ٤٦٥ وص ٤٨١ ـ ٤٨٢.

(٣٠٧) المسعودي ـ مروج الذهب، ج ٢، ص ١٥ـ ١٦.

(٣٠٨) وهي عاصمة البلغار، والبلغار قوم لا يعرف أصلهم تماماً، وقد تسلل بعضهم إلى أواسط حوض الفولجا؛ انظر: E.I., vol. I, p. 786 ff.

(٣٠٩) ابن رسته، ص ١٤٠ ـ ١٤١.

(٣١٠) Heyd, p. 61.

(٣١١) المقدسي، ص ٣٢٤ ـ ٣٢٥.

(٣١٢) ابن حوقل، ص ٣٩٤، الاصطخري، ص ٢١٨ وص ٢٢١.

(٣١٣) المسعودي ـ التنبيه، ص ٦٢ ـ ٦٣، مروج الذهب، ج ١، ص ١٤.

(٣١٤) كانت كلمة (روس) تعني في البدء أهل الشمال، ثم صارت تشير إلى مؤسسي إمارة (كييف). E.I., Art. «Rus», vol. IV, p. 1182 وانظر الدوري ـ الجغرافيون العرب وروسيا. مجلة المجمع العلمي العراقي، م ١٣، ١٩٦٦.

التجار الروس ـ الذين يعتبرهم صنفاً من الصقالبة ـ ويبين أنهم كانوا يأتون بطريق نهر الدون، ثم يعبرون إلى الفولجا وينزلون فيه إلى بحر قزوين. وبعد أن يصلوا إلى الساحل الجنوبي لبحر قزوين، يحملون بضائعهم على الجمال إلى بغداد، وهناك يتظاهرون بأنهم مسيحيون ويدفعون الجزية. وكانوا يتاجرون بفرو الخزر، وبفرو الثعالب السود، وبالسيوف، ويستعينون بخدام من الصقالبة ليترجموا لهم[٣١٥]. ويؤكد ابن رسته ـ الذي يتحدث عن الروس الذين كانوا يسكنون حول نوفوكرود (Nouvogrod) أنهم كانوا يتاجرون بفرو الخزر والسنجاب والرقيق[٣١٦]. ويضيف ابن حوقل إلى ذلك أن التجارة الروسية كانت تحمل دائماً عبر الأراضي الخزرية[٣١٧]، وأن التجار المسلمين كانوا يتاجرون مع كويابه (كييف Kiev) مباشرة[٣١٨]. ويتحدث المروزي عن الكهرب الصقلبي المحمول من منطقة البلطيق والذي يأخذه التجار المسلمون إلى الصين[٣١٩].

وقد وجدت كميات كبيرة من النقود العباسية في روسيا وفي حوض بحر البلطيق. وقد وجدت أكبر مجموعات النقود الفضية في منطقة البحيرات الروسية الكبرى (قرب نوفوكرود وبساكوف Psakov)، وفي روسيا الوسطى، وفي حوض الفولجا (قرب Jaroslave ياروسلافه وVladimir فلاديمير وKazan قازان)، وعلى القسم الشمالي للدنيبر (فيتبسك Vitebsk)، وفي مناطق البلطيق وخليج فنلندة، وأخيراً في جزيرة جتلند (فسبي Visby على البلطيق)[٣٢٠]. وأقدم هذه النقود يعود إلى بدء القرن الثامن للميلاد (الثاني للهجرة)، ولكن أكثرها يعود للفترة التي بين نهاية القرن التاسع الميلادي (الثالث الهجري) وأواسط القرن العاشر الميلادي (الرابع الهجري). وأكثرها نقود سامانية، وفيها كمية كبيرة من النقود البغدادية[٣٢١].

ويمكننا أن نستنتج، مما وجد من النقود، عدة أمور: منها أن شعوب شرقي

---

(٣١٥) Heyd, p. 61 - 2، ابن خرداذبه، ص ١٥٤.

(٣١٦) ابن رسته، ص ١٤٥.

(٣١٧) لاقى ابن فضلان بعض التجار الروس قرب بلغار، وكانوا يحملون الرقيق والفرو في طريقهم إلى بحر قزوين Seippel, pp. 90-1, E.I. Art. «Rus».

(٣١٨) ابن حوقل، ص ٣٩٢ وص ٣٩٧، الاصطخري، ص ٢٢٥ ـ ٦. ويضيف ابن حوقل الرصاص والزئبق إلى صادرات الروس E.I. Art «Rus».

(٣١٩) المروزي، ص ١٦ ـ ١٧، انظر المسعودي، ج ٢ ص ١٥ ـ ١٨.

(٣٢٠) Heyd, p. 63 ff وانظر ابن حوقل، ص ٣٩٧ والاصطخري، ص ٢٢٦.

(٣٢١) انظر التفاصيل في Vasmer pp. 32 - 43, و Heyd, p. 58 ff.

أوروبا قبلت النقود العباسية بكل رغبة في معاملاتها التجارية، وثانيها أن النصف الأول للقرن الرابع الهجري (العاشر الميلادي) كان زمن عز التجارة مع شرقي أوروبا، وأخيراً أن أكثر هذه التجارة كان يحمل بطريق ما وراء النهر، وأن التجارة العراقية كانت تكوّن جزءاً هاماً منها.

أما التجارة البرية مع الصين فكانت ضئيلة، إن لم تكن معدومة. إذ ان الرحلة كانت طويلة، وكثيراً ما أغلقت الحكومة الصينية الطرق المؤدية إلى الصين كوسيلة للتحفظ من التخلل الأجنبي(٣٢٢). فالطريق البحري كان أسهل بكثير لدرجة أن بعض التجار كانوا يأتون من سمرقند إلى البصرة، ومن هناك يسلكون الطريق البحري إلى الصين(٣٢٣).

وليس لدينا أية إشارة إلى وجود مراكز تجارية للمسلمين على الطريق البري إلى الصين، ومن المحتمل أن كل تجارة إسلامية سلكت ذلك الطريق، كانت تحمل بواسطة الصغد في آسيا الوسطى (وهم شعب ايراني الأصل)، وهؤلاء كانت مراكزهم ومستعمراتهم التجارية تمتد بين سمرقند والصين(٣٢٤).

أما الطريق البري إلى الهند فكان طويلاً وشاقاً. وفي القرن الثالث الهجري، كان اليهود «الردانية» يذهبون من البصرة إلى الأهواز، إلى كرمان، إلى السند، ثم الهند(٣٢٥). وهناك طريق آخر، كثيراً ما سلكه التجار، وهو من خراسان إلى السند(٣٢٦). ولكن يحتمل أن الظروف السياسية كانت لا تسمح بوجود تجارة تستحق الذكر مع داخل الهند(٣٢٧)

وكانت التجارة بين العراق والشام قوية ومنظمة لدرجة أن الخضروات كانت تجلب أحياناً من الشام إلى العراق(٣٢٨). ويخبرنا اليعقوبي أن السفن كانت تأتي

---

(٣٢٢) المروزي، ص ١٩.

(٣٢٣) المسعودي، ج ١، ص ٣٤٧ ـ ٩. ويذكر المسعودي حادثة يراها فريدة وهي انه رأى شيخاً في بلخ، سلك الطريق البري إلى الصين.

(٣٢٤) انظر H.A. p. 225, p. 229, p. 363 والمروزي، ص ١٨ وص ٧٠ ـ ٧١، وابن خرداذبه، ص ١٧٨.

(٣٢٥) ابن خرداذبه، ص ١٥٤.

(٣٢٦) المسعودي ـ مروج الذهب، ج ١، ص ٢٠٧ وص ٣٤٩.

(٣٢٧) Biruni, *India*, I, p. 206 ويبين البيروني أن السفر إلى السند يكون بطريق سجستان. أما للسفر إلى الهند (ويقصد بقية الهند) فيكون البدء من جهة كابل.

(٣٢٨) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ٢٠٥.

باستمرار - محملة بالبضائع السورية وبالدقيق - في الفرات، ثم تسلك نهر عيسى إلى بغداد[٣٢٩]. وكانت حركة النقل في هيت - حيث يعبر طريق الشام نهر الفرات - قوية لدرجة أن وارد العبّارة هناك لسنة ٣٠٦ هـ/ ٩١٨ م بلغ ٨٠٢٥٠ ديناراً[٣٣٠].

وكانت التجارة مع الجزيرة العربية نشيطة في موسم الحج بصورة خاصة[٣٣١]. وكانت للتجار العراقيين علاقات تجارية مربحة مع البربر في شمالي افريقية، وأهم ما يطلبونه منهم الذهب[٣٣٢].

وكانت للعرب محطات تجارية مهمة على طرق التجارة البرية. ففي الشرق، كانت توجد في سمرقند جالية عراقية تجارية[٣٣٣]. وكانت في (إتل) عاصمة الخزر، جماعة من المسلمين يبلغ عددها عشرة آلاف، فيها مسلمون من الخزر، وتجار وصناع مسلمون من البلاد الإسلامية[٣٣٤]. وكانت في بلغار جماعة من التجار المسلمين، بل وحتى بعض الصناع العراقيين[٣٣٥].

وفي الغرب، كانت في سجلماسة (في مراكش) جالية ناجحة من التجار العراقيين من أهل البصرة والكوفة وبغداد[٣٣٦]. وكانت في مصر جالية من اليهود العراقيين، يشتغل بعض أفرادها وكلاء للتجار العراقيين. ومن أمثلة ذلك يعقوب بن كلس، الذي صار وزيراً للخليفة الفاطمي العزيز، فقد كان يهودياً بغدادياً، بدأ حياته في القاهرة وكيلاً للتجار[٣٣٧].

بقي علينا أن نذكر مشكلة العملة في التجارة الدولية. ويظهر أنه كانت هناك ثلاث طرائق في المعاملات التجارية:

---

(٣٢٩) اليعقوبي - البلدان، ص ٢٥٠.

(٣٣٠) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa*, p. 27.

(٣٣١) المقدسي، ص ١٣٣ - ٤.

(٣٣٢) البيروني - الجماهر، ص ٢٣٧ - ٨، ابن حوقل ص ٦١. ويذكر ابن حوقل أن العراقيين كانوا يتاجرون مع زنوج وسط افريقيا فيحملون إليهم الثياب البصرية البراقة ويستبدلونها بالذهب.

(٣٣٣) ابن حوقل، ص ٤٩٨.

(٣٣٤) المسعودي، ج ٢، ص ١١ - ١٢، ابن حوقل، ص ٣٨٨، ص ٣٩٠، ابن رسته، ص ١٤٠، الاصطخري، ص ٢٢١.

(٣٣٥) انظر E.I. Art. Bulghar, I, p. 788.

(٣٣٦) ابن حوقل، ص ٦٠.

(٣٣٧) انظر Mann, *J.Q.R., N.S.*, X, p. 39 and p. 325; Fischel, *Jews in Med. Islam*, pp. 30-6; pp. 46-47.

الطريقة الأولى: هي طريقة المقايضة، وكانت تتبع في التعامل مع زنوج شرقي افريقيا ووسطها(٣٣٨)، ومع جزر المحيط الهندي(٣٣٩)، ومع الصين في بعض الأحيان. فيذكر المروزي أن أكثر أعمال التجار المسلمين في الصين كانت تتم عن طريق الوسطاء الذين «يخرجون إليهم ويطالعون البضائع والأمتعة ويحملونها إلى صاحب الصين، ويأتون بالعوض إذا تقرر»(٣٤٠).

والطريقة الثانية: هي طريقة التعامل المزدوج، وهي أن يأخذ التجار العملة المحلية لقاء بضائعهم، ثم يشترون بهذه النقود بضائع من تلك البلاد. وكانت هذه الطريقة تتبع أحياناً في الصين(٣٤١)، وفي بعض جهات الهند مثل مملكة كنوج (Kanoj)(٣٤٢). وقد وصلت هذه الطريقة حد الكمال في البصرة حيث كانت العملية بوجهيها تتم عن طريق الصرافين، دون الحاجة إلى استعمال النقود فعلاً(٣٤٣).

ثالثاً: كانت النقود العباسية، من دراهم ودنانير، تقبل أحياناً ثمناً للبضائع المشتراة، كما كانت الحال في التجارة مع شرقي أوروبا(٣٤٤). فكان الروس يأخذون النقود الفضية والذهبية لقاء ما يبيعونه للمسلمين من بضائع(٣٤٥).

---

(٣٣٨) البيروني ـ الجماهر، ص ٢٣٧ ـ ٩.

(٣٣٩) ابن خرداذبه، ص ٦٥; Suleyman, p. 40-1.

(٣٤٠) المروزي، ص ١٧.

(٣٤١) انظر المقريزي ـ اغاثة الأمة، ص ٦٨ حيث يتحدث عن ورقة نقدية عند تاجر عراقي في القرن الرابع الهجري، «فيها خطوط بقلم الخطاط (Cathay) من ورق التوت»، وان قيمتها تساوي خمسة دراهم في عاصمة الصين و«ان ملكها يختم لهم هذه الأوراق». انظر Suleyman, p. 53 - 4.

(٣٤٢) المروزي، ص ٤٧.

(٣٤٣) انظر الفصل عن «الجهبذة والصيرفة».

(٣٤٤) ابن رسته، ص ١٤٢.

(٣٤٥) ن.م.، ص ١٤٥.



الفصل الخامس

الجهبذة والصيرفة



اتخذت المصارف في القرن الرابع الهجري شكل بيوت مالية، نشأت عن ضرورات التجارة من جهة، وحاجة الدولة إلى النقود من جهة أخرى. وكانت لا تزال في طور النمو. أما أصولها فترجع إلى مصدرين:

الأول: تجار أخذوا يشتغلون بالصيرفة والائتمان، وهؤلاء هم الجهابذة.

الثاني: صيارفة يشتغلون بصرف النقود، ثم وسعوا معاملاتهم إلى قبول الودائع وتسليف النقود.

ولأجل الإحاطة بالموضوع يلزم النظر في:

١) مركز وشغل: (أ) الجهبذ (ب) الصراف

٢) تعريف واستعمال: (أ) السفتجة (ب) الصك

أولاً: الجهبذة

كلمة «جهبذ» ليست حديثة، ولكن مدلولها تغيّر بمرور الزمن حسب تطور وظائف من تطلق عليه، ولذا فلا يصح تخصيص معنى واحد ثابت لها. ولعل نظرة على تعاريف مختلف الباحثين تبين أنها تشير إلى عمل من أعمال الجهبذة فقط. فتاج العروس يعرّف الجهبذ ـ بـ «النقاد الخبير بغوامض الأمور، العارف بطرق النقد»[1]. والفيروز آبادي يعرّفه بـ «الناقد الخبير»[2]. ويترجم (متز)، كلمة «جهبذ» بـ «صاحب

(١) تاج العروس، ج ٢، ص ٥٥٨.

(٢) الفيروز آبادي ـ القاموس المحيط (طبعة ثالثة ١٩٣٣) ج ١، ص ٣٥٢.

مصرف ـ Banker»[٣]، ويعطيها (ماسنيون) المعنى نفسه «Banquier»[٤]. أما (دوزي) فيفسرها بـ ناقد «Vérificateur» أو صراف «Changeur»[٥]. بينما يترجمها (فون كريمر) بـ محاسب ـ «Regierungskassierer»[٦]. ويخصص (آمدروز) معناها بـ «كاتب مالي Treasury receiver أو Receiving clerk»[٧]. ويفسرها (مرجيلوث) بـ «جابي ضرائب Collector»[٨]. وأخيراً نرى (فيشل) يؤيد تعريف الجهبذ بـ «صاحب مصرف»، لأنه يعتقد «أن وظائف الجهبذ تؤيد ذلك»[٩].

وفي هذه التعاريف شيء من الصحة ولكنها غير كاملة. وعدم الدقة فيها ناتج من اضطراب الباحثين في أمرين، وهما:

- عدم التمييز بين الجهبذ كصاحب مصرف، وبين الجهبذ ككاتب خراج[١٠].
- الاعتقاد بأن الجهبذ والصراف اسمان لمسمى واحد[١١].

أما الجهبذ، ككاتب خراج، فكان معروفاً زمن الساسانيين، ويبدو أنه يرجع إلى عصر أقدم[١٢]. ويذكر عن آل أبي دلف أنهم كانوا من جهابذة الحيرة[١٣]. وكان

---

(٣) Mez, *Renaissance of Islam*, p. 477.

(٤) Massignon, *L'influence de l'Islam au Moyen Age sur la fondation et l'essor des Banques Juives*, B.I.F.D., 1935, p. 5.

(٥) Dozy, *Supplément aux Dictionnaires Arabes*, Vol. I, p. 226.

(٦) Von Kremer, *'Ali b., 'Isa*, p. 8, n. 2.

(٧) Amedroz, *Remains of Sabi, Gloss.*, p. 58: J.R.A.S., 1908, p. 432.

(٨) مرجليوث ـ ترجمة التنوخي إلى الانكليزية.

(٩) Fischel, *Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam*, London 1937, p. 3.

(١٠) قارن: الجهشياري: الوزراء والكتاب، القاهرة ١٩٣٨، ص ٢٨، وص ١١٤، والتنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٥٧. نلاحظ هذا الارتباك في فيشل، ص ٤، انظر يوسف غنيمة: «الجهبذة والجهابذة زمن العباسيين»، مجلة غرفة تجارة بغداد سنة ١٩٤٢، ص ٢٤٣.

(١١) انظر «متز» (الترجمة الانكليزية)، ص ٤٧٦ وص ٤٧٧. واخطأ (فيشل) باعتقاده أن الجهابذة كانوا صرافين وسعوا عملهم من صرف النقود إلى أقراضها ص ٣، م ٤ وص ٤، وكذا حبيب زيات في مقاله «الصيارفة في الإسلام» (المشرق سنة ١٩٣٧) ص ٤٩١ اذ يقول: إن معنى الجهبذ «في عهد الخلافة العباسية الناقد والصيرفي»، وكذا الأستاذ يوسف غنيمة حين عرف الجهبذ ـ «الذي يفحص قطع المسكوكات ليفصل الصالحة من الرديئة، أي ممتحن نقاد صيرفي»، مجلة غرفة تجارة بغداد، سنة ١٩٤٢، ص ٢٤٣. وكذلك فؤاد افرام البستاني إذ يقول في مقال «تمازج العناصر البشرية في بغداد العباسيين» (المشرق، سنة ١٩٣٤، ص ٤٤٩- ٤٣٣) «الجهبذ يراد به الصيرفي الرسمي» ولكن الأخير أقرب إلى الصحة من غيره.

(١٢) ابن رسته ـ الأعلاق النفيسة، ص ١٩٦.

(١٣) ن.م.، ص ٢٠٣.

هذا الجهبذ معروفاً عند المسلمين في أوائل العصر الأموي منذ زمن معاوية[١٤]. فلما جاء العباسيون وسّعوا عمل الجهبذ إلى المقاطعات، واستعان بعض الولاة بالجهابذة لجباية الضرائب في بعض المقاطعات[١٥]. وقد اعترف أحد هؤلاء الجهابذة بأنه كان فقيراً عندما عين جهبذاً[١٦]. ويروي الجهشياري أنه كان لعمر بن مهران، عامل الرشيد على مصر، جهبذ يقوم بوظيفة محاسب لدى العامل[١٧].

وقد حفظ لنا القُمي (المتوفى عام ٣٧٨ هـ/ ٩٨٨ م) عهداً من المقتدر لجهبذ (قُم) خصص فيه واجبات هذا الجهبذ، نستخلص منه أن على الجهبذ أن يستلم الوارد من الخراج والموارد الأخرى، ويساعده في عمله كاتب خاص، وأن عليه أن يقدم قائمة خاصة بالدخل اليومي، ثم تقابل قوائمه بقوائم كاتبه كما تقابل «البراءات» (الوصولات) التي يصدرها بسجل الوارد. وكان الجهبذ يعمل حساباً شهرياً بالدخل يدعى «الختمة»، وحساباً سنوياً يسمى «الختمة الجامعة». والخلاصة فإن أهم واجباته التأكد من وصول الواردات بكاملها إلى الديوان. وكان يستلم بدل خدماته أجوراً من الضرائب المجباة، تدعى «حق الجهبذة» ويحدد مقدارها حين تعيين الجهبذ[١٨].

وكان في بغداد ديوان خاص يسمى ديوان الجهبذة[١٩]، ومن واجبات رئيسه أن يعد في نهاية كل شهر وكل سنة حساباً بالدخل والخرج وأن يقدمه إلى بيت المال[٢٠]. ولما كان بعض هؤلاء الجهابذة مسلمين، يمكننا أن نفرض أن أعمالهم لم

---

(١٤) انظر الجهشياري، ص ٢٨.

(١٥) ن.م.، ص ١١٤، القمي: تاريخ قم. طهران ١٣٥٣ هـ ص ١٤٩.

(١٦) مسكويه - تجارب الأمم (باعتناء آمدروز - مع الترجمة - في ٧ مجلدات ١٩٢٠ - ١) ج ١، ص ١٥٨، الجهشياري، ص ٣٦ - ٧.

(١٧) الجهشياري، ص ٢٢٠ - ١.

(١٨) القمي: ص ١٤٩ - ١٥١، انظر الخوارزمي - مفاتيح العلوم (القاهرة ١٩٣٠)، ص ٤٦ - ٧. ولمعرفة وظائف الجهبذ في عهد المماليك في مصر انظر القلقشندي - صبح الأعشى (القاهرة ١٩١٩ - ٢٢) ج ٥، ص ٤٦٦، وابن مماتي - قوانين الدواوين (القاهرة ١٩٤٣ هـ) ص ٣٠٤.

(١٩) يفهم من قصة يرويها التنوخي (الفرج بعد الشدة ج ٢، ص ٣٩ - ٤٠) انه كان للجهبذة في زمن (الرشيد) دائرة خاصة، لعلها شعبة من بيت المال، إذ يقول عن شخص انه «ابن داية أمير المؤمنين (الرشيد) وهو الآن جهبذه وصاحب بيت ماله». (ص ٣٩) ثم يصف محل عمل الجهبذ: «دخلت الدار فرأيت... في صدره رجل شاب بين يديه كتاب وجهابذة وحساب يستوفيه عليهم، وفي صفاف الدار ومجالسها جهابذة بين أيديهم الأموال والتخوت والشواهين، يقبضون ويُقبضون» (ص ٤٠). لكن عريب - صلة الطبري (ليدن ١٨٩٧ ص ١٣٥) هو أول من يشير إلى ديوان مستقل للجهبذة سنة ٣١٦ هـ/ ٩٢٥ م.

(٢٠) الخوارزمي - مفاتيح العلوم، ص ٣٦ - ٧.

تكن من باب الصيرفة[٢١].

وكانت مرحلة انتقال الجهابذة من كتاب خراج إلى أصحاب بيوت مالية، عند تعيين بعض التجار لجهبذة بعض المناطق. وكمثل لهذا تعيين يوسف بن فنحاس جهبذاً للأهواز في وزارة ابن الفرات الأولى (٢٩٦ هـ - ٢٩٩ هـ/ ٩٠٨ م - ٩١١ م). ولما احتاج ابن الفرات إلى النقود لدفع رواتب بعض الكتّاب «أحضر يوسف بن فنحاس اليهودي فقال له: إن هذه الحال وافت ولم يتأهب أصحابنا لها، وقد سببت أرزاقهم على مال الأهواز، ولا ... أن تقدم لهم مال شهرين. فذكر كثرة الأموال التي ألزم تعجيلها من معاملة الأهواز وأنه لا يتمكن من غير ذلك. فلم يزل معه في مناظرة حتى استجاب إلى اطلاق جاري شهر معجل في ذلك اليوم»[٢٢]. ومن هذا نلاحظ أن الغاية من تعيين هذا التاجر جهبذاً، هي حاجة الدولة إلى المال قبل موعد الجباية، فيقوم الجهبذ بالتسليف ثم يستوفي أمواله بعدئذ من ضرائب الأهواز.

وتوجد إشارات إلى الجهابذة أصحاب البيوت المالية في عصر المنصور، فقد اتهم خالد البرمكي بأنه أودع مالاً عند جهبذ نصراني[٢٣]. وكان لأحد عمال الرشيد جهبذ يودع عنده أمواله[٢٤].

ويروي التنوخي ما يؤيد أن الجهابذة - أصحاب البيوت المالية - كانوا تجاراً في الأصل، إذ يذكر أنه كان لسليمان بن وهب (وزير المعتمد) وابنه عبيد الله جهبذ خاص يدعى ليث، فكانا يودعان النقود عنده ويكتبان الصكوك عليه. ولما صرف سليمان من الوزارة قبض خلفه على ليث ليأخذ ما أودع آل وهب عنده من النقود، واكتشف في داره بئراً فيها ثمانون ألف دينار. فلما سأل الجهبذ: «هذه البئر مالك أو مال أصحابك؟» أجاب: «بل مالي، أنا رجل تاجر»[٢٥].

وحتى زمن المقتدر (٢٩٥ - ٣٢٠ هـ/ ٩٠٨ - ٩٣٢ م) لم تكن الدولة تقترض حين الحاجة من الجهابذة بل كانت تلجأ إلى وسائل أخرى للحصول على المال. فمثلاً عندما بويع المعتضد (٢٧٩ هـ/ ٨٩٢ م) شكا إلى وزيره إفلاس الخزينة

---

(٢١) ابن الأثير - طبعة تورنبرغ، ليدن ١٨٥١ - ٧٦، ج ٩، ص ١٤٧.
(٢٢) الصابي: الوزراء، ص ١٧٨.
(٢٣) الجهشياري - الوزراء، ص ١٠٠.
(٢٤) ن.م.، ص ٢٢٠ - ٢٢١.
(٢٥) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٥٧.

وأنه يحتاج إلى ٧٠٠٠ دينار يومياً على الأقل. فحل الوزير هذه المشكلة بإعطاء ضرائب بعض المقاطعات بالضمان إلى شخص يدعى الطائي على أن يدفع هذا ٧٠٠٠ دينار يومياً و٦٠٠٠ دينار شهرياً[٢٦]. وعلى العموم كان الوزراء يقترضون من التجار[٢٧].

ولم يبدأ نظام تعيين جهابذة رسميين، لتسليف الدولة ما تحتاجه من النقود، حتى سنة ٣٠١ هـ/ ٩١٢ م. نعم كانت لابن الفرات ـ أثناء وزارته الأولى ـ معاملات مع الجهبذين اليهوديين هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس، ولكنها كانت شخصية. فيذكر التنوخي والصابي أن ابن الفرات «نصب (سنة ٢٩٦ هـ/ ٩٠٨ م) يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران الجهبذين»[٢٨]، وأسند اليهما حفظ كل الأموال المصادرة من أنصار ابن المعتز «دون يد صاحبي بيت المال العامة والخاصة»[٢٩]. ولكنه «أفراد ابن فرجون كاتبه بمحاسبتهما والاستيفاء عليهما فكان يحاسبهما ولا يرفع إلى الدواوين شيئاً من حسابهما»[٣٠]. ويؤيد الصفة الشخصية لهده المعاملات ما يرويه التنوخي من أن ابن الفرات، عندما سجن بعد وزارته الأولى، اعترف لمؤنس الحاجب بأنه بقي لديه قبل يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران ١,٤٧٠,٥٤٦ درهماً «فقبض مؤنس منهما تلك البقية ومضى الأصل كله لا يعرف في أي شيء صرف، وكان مبلغه فيما ظنه الكتاب نحو ألف ألف دينار، وفاز ابن الفرات بجميعها ولم يقم بها حجة عليه»[٣١]. ولكن هذا لم يرضِ الوزير الجديد علي بن عيسى (٣٠٠ ـ ٣٠٤ هـ/ ٩١٢ ـ ٩١٦ م)، فأمر باحضار «الجهبذين» وطالبهما بما أودع ابن الفرات، وبعد ضغط شديد اعترفا أنه بقي عندهما ١٠٠,٠٠٠ درهم لحساب ابن الفرات، ولكن علياً ألحّ حتى ألزمهما ٢٠٠,٠٠٠ درهم[٣٢]. وهذا يبين أن «الجهبذين اليهوديين» لم يكونا جهبذين رسميين، بل مختصين بابن الفرات.

ويرجع الفضل في انشاء مصرف رسمي إلى الوزير العظيم علي بن عيسى،

---

(٢٦) الصابي ـ الوزراء، ص ١٠ ـ ١١.
(٢٧) التنوخي ـ نشوار، ج ٨، ص ٢٤.
(٢٨) وهذا أول ذكر عثرت عليه لاشتراك هذين الجهبذين في معاملاتهما.
(٢٩) التنوخي ـ نشوار، ج ٨، ص ٢٣ ـ ٢٤.
(٣٠) الصابي ـ الوزراء، ص ٧٩.
(٣١) الصابي ـ الوزراء، ص ٧٩، التنوخي ـ نشوار، ج ٨، ص ٢٤.
(٣٢) التنوخي ـ نشوار، ج ٨، ص ٢٤ ـ ٥.

الذي اضطرته حالة الخزينة الحرجة في وزارته الأولى (٣٠٠ - ٣٠٤ هـ/ ٩١٢ - ٩١٦ م) أن يدفع الجهبذين اليهوديين إلى تأسيس مصرف للدولة. إذ استدعاهما إلى حضرته وقال لهما «اني احتاج في كل هلال إلى مال أدفعه في ستة أيام من ذلك الشهر إلى الرجالة مبلغه ثلاثون ألف دينار، وربما لم يتجه في أول يوم من الشهر ولا الثاني، وأريد أن تسلفاني في أول كل شهر مائة وخمسين ألف درهم، وترتجعانها من مال الأهواز في مدة الشهر، فإن جهبذة الأهواز اليكما فيكون هذا المال سلفاً لكما واقفاً أبداً». ثم يستطرد التنوخي ويقول: «فلم يزل هذا الرسم يجري على يوسف بن فنحاس وهارون بن عمران ومن قام مقامهما مدة ست عشرة سنة وبعد وفاتهما، لأنهما ما صرفا إلى أن ماتا. وكان السلطان لا يرى صرفهما (ليبقى جاه الجهبذة مع التجار فيقرض التجار بالجهبذ)[٣٣] إذا دفعت الضرورة، ومتى صرف الجهبذ وقلّد غيره لم يعامله التجار ووقف أمر الخليفة»[٣٤]. تدلنا هذه الوثيقة على تطور جديد، فنلاحظ: أولاً أن الجهبذين اشتركا لإنشاء مصرف، بدل اشتغال كل على انفراد كالمعتاد. وثانياً: أن هذا المصرف بقي المصرف الرسمي حتى سنة ٣١٦ هـ/ ٩٢٨ م، وأن الخليفة كان حريصاً على حفظ الثقة به. وثالثاً: ان مهمة المصرف الرئيسية كانت تسليف الدولة ما تحتاج من النقود مع الاعتماد على واردات الأهواز كضمان. ورابعاً: أراد الخليفة أن يستفيد من «اعتماد» (Credit) أصحاب هذا المصرف للاقتراض من التجار. وأخيراً يتضح لنا الدور الفعّال الذي لعبته الدولة في تطور الجهبذة.

ومما يؤيد رواية التنوخي أن المصادر لا تذكر أن «الجهبذين اليهوديين» صودرا بعد تلك السنة. ولكن يستبعد احتفاظهما بجهبذة الأهواز لمدة ١٦ سنة لأننا نجد أن عاملي الأهواز سنة ٣١٥ هـ/ ٩٢٧ م كان لهما جهبذان خاصان[٣٥]. كما أن أبا عبدالله البريدي ضمن ضرائب الأهواز سنة ٣١٥ هـ/ ٩٢٧ م[٣٦].

وفي الوقت نفسه استمر الجهبذان اليهوديان في معاملاتهما الخاصة مع ابن الفرات على الأقل. فبعد عزل علي بن عيسى من الوزارة سنة ٣٠٤ هـ/ ٩١٦ م، كتب ابن الفرات رقعة إلى هارون بن عمران بإعطاء علي بن عيسى ٢,٠٠٠ دينار

---

(٣٣) معنى العبارة ( ) لتبقى ثقة التجار قوية بالجهابذة فإذا احتاج الخليفة استطاع أن يقترض من التجار بواسطة الجهابذة.

(٣٤) التنوخي - نشوار، ج ٨، ص ٢٥ - ٦، ويرد النص في الصابي، ص ٨٠ - ١.

(٣٥) مسكويه، ج ١، ص ١٨٧.

(٣٦) ن.م.، ج ١، ص ١٨٧.

ليستعين بها[٣٧]. ومما يؤيد وجود هذه المعاملات الخاصة، ما اتهم به ابن الفرات في وزارته الثانية (٣٠٤ - ٣٠٦ هـ/ ٩١٦ - ٩١٨ م) من انه كتب إلى العمال «بحمل المرافق (الرشوات) إلى هارون بن عمران وإفراده إياه بذلك وبقبض أموال المصالحين والمصادرين وعدله بها عن بيت المال، وأن المقتدر بالله طلب من ابن الفرات مالاً لبعض مهمّة فمنعه منه واعتلّ فيه عليه»[٣٨]. ثم تسكت المصادر عن ذكر «الجهبذين» بعد سنة ٣٠٦ هـ لعدة سنين.

وفي سنة ٣١١ هـ/ ٩٢٣ م، دعي ابن الفرات للوزارة للمرة الثالثة، فورد ذكر «الجهبذين اليهوديين» من جديد. ففي تلك السنة كتب ابن الفرات رقعة إلى هارون بن عمران بدفع ٢٠٠٠ دينار إلى علي بن عيسى من وارد ضيعته الخاصة[٣٩]. وبعد صرفه عن الوزارة ثالث مرة، أخبر ابن الفرات خلفه في الوزارة، وهو الخاقاني، «اني قد خلفت في يد هارون الجهبذ وابنه مائة ونيّف وستين ألف دينار حاصلة قبلهما من مال المصادرين»[٤٠]. وبقتل ابن الفرات سنة ٣١٢ هـ/ ٩٢٤ م، ينطمس ذكر الجهبذين اليهوديين. لكن عائلة هارون استمرت على أعمالها الصيرفية. يروي الصولي أن أمير الأمراء (بجكم) قبض على عليّ بن هارون سنة ٣٢٩ هـ/ ٩٤٠ م وعذبه وأخذ منه ١١٠,٠٠٠ دينار ثم أمر بقتله[٤١]، وسبب ذلك أن علياً كان جهبذ الوزير ابن شيرزاد (٣٢٧ - ٣٢٩ هـ/ ٩٣٨ - ٩٤٠ م)[٤٢]. ولا بد من أن ابن هارون كان مثرياً إذ كان يعيش في قصر فخم على نهر الصراة[٤٣].

---

(٣٧) الصابي، ص ٣٣.

(٣٨) ن.م.، ص ٣٣. نلاحظ هنا أن هارون ويوسف لم يشتركا في هذه المعاملة ويظهر أن شركتهما كانت اجابة لحاجة الدولة وانهما استمرا على معاملاتهما الخاصة منفردين. وفي سنة ٣٠٦ هـ/ ٩١٨ م طلب المقتدر من ابن الفرات ٢٠٠,٠٠٠ دينار من «أموال النواحي» فاستشار الوزير أصحابه فقال له أحدهم: «ما يتعذر هذا القدر عليك، أما تقدمه له من مالك، أو آخذاً له من جهابذتك ومعامليك»، الصابي، ص ٢٤١.

(٣٩) الصابي، ص ٣٠٦ - ٧، مسكويه، ج ١، ص ١١٢.

(٤٠) مسكويه، ج ١، ص ١٢٨. اخبر ابن الفرات، الوزير الجديد عن النقود ليحرمه فخر اكتشافها بطرق أخرى وليمنعه من استعمالها وبالنتيجة ليحرجه مالياً لأن الخليفة اعتاد أخذ أموال المصادرة إلى بيت مال الخاصة. مسكويه، ج ١، ص ١٢٨.

(٤١) الصولي ـ أخبار الراضي والمتقي، ص ١٢٧- ٨.

(٤٢) مسكويه، ج ٢، ص ٨ م ١. ولكنه يدعوه خطأ: هارون الجهبذ اليهودي.

(٤٣) الصولي ـ أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ١٩٨. يشير إليه الصولي ص ٤٠ باسم ابن علان الجهبذ اليهودي وهذا تحريف ابن عمران.

وكان لأكثر الوزراء جهابذة خاصون، مثل ابراهيم بن يوحنا، جهبذ حامد بن العباس. وقد عذب هذا الجهبذ سنة ٣١١ هـ/ ٩٢٣ م، حتى اعترف بودائع حامد عنده، ثم صودر على ١٠٠,٠٠٠ دينار[٤٤]. وكان لعلي بن عيسى معاملات مع ناقد[٤٥]. كما كان للوزير الخصيبي (٣١٣ - ٣١٤ هـ/ ٩٢٥ - ٩٢٦ م) جهبذه الخاص[٤٦]. وكان لبعض الولاة جهابذة أيضاً، فكان لابن أبي السلاسل، أحد عاملي الأهواز سنة ٣١٥ هـ/ ٩٢٧ م جهبذ[٤٧]. واستخدم أبو عبدالله البريدي جهبذين، اسرائيل بن صالح وصالح بن نظير[٤٨]، وكان أولهما موضع ثقته[٤٩].

وتعددت مصادر أموال الجهابذة، فكانوا تجاراً قبل كل شيء، وكانوا يربحون أرباحاً طائلة من تجارتهم. ادعى جهبذ سليمان بن وهب ملكية رأسمال تجاري قدره ٨٠,٠٠٠ دينار[٥٠]. وكان هارون بن عمران ويوسف بن فنحاس تاجرين أيضاً[٥١]. ولكن أكبر جزء من رؤوس أموال الجهابذة كان من ودائع الوزراء والموظفين الكبار. فمثلاً اعترف ابن الفرات بعد وزارته الأولى انه بقي لدى هارون بن عمران ويوسف ابن فنحاس ١,٤٧٠,٥٤٦ درهماً، بينما اعتقد الكتّاب أن ما أودعه ابن الفرات بلغ نحو مليون دينار لم تسجل[٥٢]. وبلغ ما أودعه من أموال المصادرات في وزارته الثالثة، لدى هارون بن عمران، ثمانية ملايين وأربعين ألف دينار. وكان ابن الفرات يودع عند الجهبذين اليهوديين كل أموال المصادرات[٥٣]، والمرافق (الرشوات)[٥٤]. واعترف الجهبذ ابراهيم بن يوحنا، لابن الفرات، سنة ٣١١ هـ بأنه كان عنده آنئذ ١٠٠,٠٠٠ دينار لحامد بن العباس[٥٥]. ولعل هذه الأرقام تعطي فكرة عن المبالغ الكبيرة التي كانت تودع لدى الجهابذة.

---

(٤٤) الصابي - الوزراء، ص ٢٢٦، مسكويه، ج ١، ص ٩٥.
(٤٥) الصابي - الوزراء، ص ٢٢٤ وص ٢٩١.
(٤٦) مسكويه، ج ١، ص ١٥٥.
(٤٧) ن.م.، ج ١، ص ١٥٨.
(٤٨) ن.م.، ج ١، ص ٣٤٩.
(٤٩) ن.م.، ج ٢، ص ٥٢.
(٥٠) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٥٧.
(٥١) انظر عريب، ص ٧٢، مسكويه، ج ١، ص ٦٦.
(٥٢) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٢٤.
(٥٣) الصابي - الوزراء، ص ٢٢٧.
(٥٤) ن.م.، ص ٣٣.
(٥٥) مسكويه، ج١، ج٩٥، انظر الصابي، ص٢٩٠، التنوخي - نشوار المحاضرة، ج١، ص١٠٣-٤.

ويحسن هنا ذكر بعض العوامل المشجعة على ايداع الأموال لدى الجهابذة:

١ ـ ففي زمن عدمت فيه الثقة، للعادة الشائعة بمصادرة الوزراء وكتابهم، كانت الأموال المودعة لدى الجهابذة مصونة نسبياً. فيذكر مسكويه أن ابن الفرات أودع ـ قبل صرفه من الوزارة الأولى ـ مبالغ كبيرة من النقود مع بعض «التجار»[٥٦] الذين لم يعرفهم خلفه في الوزارة، فحفظت تلك النقود حتى وزارته الثانية فاسترجع ما كان أودعه «من غير أن يذهب له شيء»[٥٧]. ولكن تفتيش الجهابذة بعد صرف معامليهم من الوظائف دفع بعض الموظفين إلى ايداع نقودهم دون تسجيلها في سجلات الجهبذ[٥٨].

٢ ـ يظهر أن الجهابذة كانوا يشرفون على واردات الموظفين وضياعهم، فكان هارون بن عمران يشرف على ضياع ابن الفرات الخاصة[٥٩]. ولا بد ان كان ذلك من واجبات جهابذة العمال[٦٠].

وكان المصدر الثالث لأموال الجهابذة تفويض جباية ضرائب بعض المقاطعات إليهم، وبهذه الواسطة استفاد الجهبذان اليهوديان من ضرائب الأهواز[٦١]. ويذكر الصابي مثلاً لهذه الموارد، وهو أن مقدار «مال الجهبذة» لمنطقة الموصل والزابين بلغ في أوائل القرن الرابع الهجري ١٠,٠٠٠ دينار سنوياً[٦٢] واستفاد أحد جهابذة الأهواز ٣٠,٠٠٠ درهم[٦٣].

والخلاصة، أن الجهبذ كان قبل كل شيء تاجراً، ثم صار صاحب بيت ماليّ وسّع أعماله فصار يشتغل بالتسليف أيضاً. ثم كان يشتغل منفرداً ولكن الطلبات الزائدة عليه جعلته يتشارك أحياناً مع غيره من الجهابذة. وخير خدمة يقدمها الجهبذ لمعامليه هي حفظ أموالهم. وقد كان لاخفاق مؤسسات الدولة المالية في سد حاجاتها

---

(٥٦) لعل المقصود بالتجار هنا جهابذة ابن الفرات، لأن مسكويه يسمي هؤلاء تجاراً. انظر مسكويه، ج ١، ص ٦٦.

(٥٧) مسكويه، ج ١، ص ٤٤.

(٥٨) أودع أحد الموظفين عند جهبذ ١٠٠,٠٠٠ دينار دون ذكرها في السجل. التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص١٠٣ ـ ٤.

(٥٩) الصابي ـ الوزراء، ص ٣٠٦ ـ ٧.

(٦٠) مسكويه، ج ١، ص ٣٩.

(٦١) الصابي ـ الوزراء، ص ٨٠ ـ ١، التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٢٦.

(٦٢) الصابي ـ الوزراء، ص ٢٥٥.

(٦٣) الجهشياري، ص ١١٤.

النقدية أثر كبير في توسيع أعمال الجهبذ، وسبب مباشر في إنشاء أول مصرف رسمي سنة ٣٠١ هـ/ ٩١٣ م.

ثانيا: الصيرفة

يرجع بدؤها إلى الدور البابلي. وقد اشتهر آل ايجيبي بأعمالهم الصيرفية التي بدأت عام ٦٨٥ ق.م. واستمرت حوالى أربعمئة سنة. وكانوا يقومون بالقروض والعقود التجارية والمالية والبيع بالنسيئة، والتحويل من مدينة إلى أخرى[٦٤]. وكانت في المدائن في العهد الساساني أقلية مسيحية برعت في الصيرفة حتى صارت الواسطة الوحيدة بين فضة الفرس وذهب الرومان، واشتغلت بعقد القروض لتسهيل التجارة. ثم نقل هؤلاء المسيحيون مركزهم إلى الكوفة في العهد الإسلامي[٦٥]. واشتغل الصيارفة في الكوفة بتحويل الدنانير إلى دراهم وبالعكس، وبحل مشكلة تنوّع جودة النقود من العملة الواحدة واختلاف أوزانها بصرف هذه الأنواع بعضها ببعض حسب حاجات أصحابها[٦٦]. وكان لصيارفة الكوفة فضل كبير على تقدم فن الصيرفة في العراق[٦٧].

كانت المهمة الأولى للصراف تقييم النقود من حيث الجودة ووزنها، وهذا ما يتطلبه تعدد العملات واثر التداول على وزن النقود، وهي مهمة ضرورية للمعاملات التجارية. كما يقوم الصراف بتحويل النقود أو صرفها، لاغراض التجارة خاصة. ولم يكن سعر التحويل يعتمد على النقود وحدها، بل على حالة الأسواق والاعتبارات التجارية وسعر الذهب والفضة[٦٨].

ثم أدى توسع التجارة في العصر العباسي الثاني إلى توسع أعمال الصرافين. فأخذوا يشتغلون بالتسليف ويقبلون الودائع، ويتوسطون بين الناس و«دار الضرب» بأخذ الفضة والذهب من الناس لصكهما، دافعين لأصحابهما نقوداً تعادلها في القيمة الاسمية، وبهذا كانوا يستفيدون من الفرق بين القيمتين[٦٩].

---

(٦٤) يوسف غنيمة - «تجارة العراق» (بغداد ١٩٢٢) ص ١٩ - ٢١ و«يهود العراق» (بغداد ١٩٢٤) ص ٥٤ - ٧.

(٦٥) ماسنيون - خطط الكوفة، ص ٢٢ - ٢٣.

(٦٦) لسان العرب، ج ١١، ص ٩١ - ٢، أقرب الموارد (بيروت ١٨٨٩) ج ١، ص ٦٤٤.

(٦٧) ماسنيون - خطط الكوفة، ص ٢٤.

(٦٨) انظر Goitein, *Medit. Society*, I, pp. 230 ff.

(٦٩) ابن الأخوة - معالم القربة، ص ٦٨ - ٦٩.

تتضح أعمال الصراف من قصة يرويها التنوخي. اسلم رجل «رقعة» إلى صراف، فلما أوصلها إليه قال له الصراف: «يا سيدي أنت الرجل المسمى في التوقيع؟ فقلت: نعم. قال: انت تعلم أن أمثالنا يعاملون للفائدة، وربحنا أن نعطي في مثل هذا ما يكسر في كل دينار درهماً»[٧٠]. تبين هذه القصة أن الأمر النقدي على الصراف كان يدعى رقعة، وأن سعر الخصم كان درهماً في كل دينار، وأنها شخصية غير قابلة للتظهير، وغير محدودة بزمن[٧١].

وقد قام الصيارفة في القرن الرابع الهجري بخدمات جلّى للتجارة، فكانوا يسلفون الأموال للتجار ويتسلمون منهم الودائع ويسهلون تجارة الائتمان Commerce du crédit، وكان هذا بصورة خاصة في ميناء البصرة العظيم. يقول ناصر خسرو[٧٢]: «إن المعاملات التجارية في البصرة تجري كما يلي: كل من كانت له نفائس يودعها عند صراف، ويأخذ منه وصلاً بها. وعندما يشتري التاجر شيئاً يعطي حوالة على الصراف وهذا يصرفها. فكان التجار طيلة إقامتهم بالبصرة يتعاملون بالحوالات على الصيارفة»[٧٣]. ويضيف حافظ آبرو أن تجار الأقمشة والصيارفة وتجار الجملة كانوا يجتمعون في سوق خاصة من الساعة الثالثة بعد الظهر حتى المساء للمفاوضة في القضايا التجارية ولتصفية الحسابات بينهم[٧٤]. وهكذا كان الصيارفة يسيطرون على السوق المالية ويسهلون الأعمال التجارية بقيامهم بعمل «غرف المقاصّة» في زماننا[٧٥]، ويخففون من مشكلة شح العملة المتداولة بحوالاتهم.

وكان الصيارفة يتعاملون مع الحكومة أيضاً ولكن بدرجة أقل من معاملاتهم مع الشعب. فمثلاً حاول أهل الأهواز رشوة أحد العمال لئلا يزيد الضرائب فرضي بذلك، «فسُلّمت إليه رقاع الصيارفة بالمال»[٧٦]. لكن المصادر لا تذكر أنه كان للموظفين صيارفة خاصون، بل كانوا يتعاملون مع الصرافين كباقي الناس. يروي

---

(٧٠) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٠١، وكان زمن القصة سنة ٣٣١ هـ/ ٩٤٢ م، ونسبة التبديل ١٣ درهماً في الدينار.

(٧١) انظر مسكويه، ج ٢، ص ٢٣٩ م ١.

(٧٢) كان ناصر خسرو في البصرة في شعبان ٤٤٣ هـ ـ كانون الأول ١٠٥١ م. انظر Browne, *A Literary Hist. of Persia*, Vol. II, p. 200.

(٧٣) ناصر خسرو ـ سفرنامه (الترجمة الفرنسية)، باعتناء (شفر)، باريس ١٨٨١، ص ٢٣٦.

(٧٤) ن.م.، ص ٢٣٧، الهامش، كتب حافظ في القرن الخامس عشر الميلادي.

(٧٥) انظر الدكتور الرفاعي ـ الاقتصاد السياسي، الجزء الأول (القاهرة ١٩٣٨) ص ٥٦٩.

(٧٦) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ١٦١-٢.

مسكويه أن سيف الدولة كان يتجول في بغداد سنة ٣٣٠ هـ/ ٩٤١ م، فأضافه بعض الشبان من بني خاقان دون أن يعرفوه، فكتب لهم عند خروجه رقعة بـ ١٠٠ دينار على صراف، فدفعت النقود عند تقديم الرقعة[٧٧]. وأطرب أحد المغنين ناصر الدولة في بغداد سنة ٣٣١ هـ، فكتب له رقعة بـ ٥٠٠ دينار على أحد الصرافين[٧٨]. وهكذا كان الصراف يسد الفراغ الذي يتركه الجهبذ.

أما مصدر أموال الصرّافين فكان بالدرجة الأولى من الودائع[٧٩]. أودع أبو علي الخازن ٥٠,٠٠٠ دينار مع صراف[٨٠]، وأودع علي بن عيسى ١٧,٠٠٠ دينار مع صراف آخر[٨١]. ثم إن معاملاتهم النقدية، (الاقراض والصرف) كانت تجلب لهم أرباحاً كبيرة لكثرة الفائض الذي يأخذونه[٨٢]. فعندما كان ناصر الدولة الحمداني أمير الأمراء في بغداد (٣٣٠ - ٣٣١ هـ/ ٩٤١ - ٩٤٢ م) «بلغه... أن الصيارفة يربون رباً ظاهراً، فأحضرهم وحذرهم وأحلفهم فتحسن... أمرهم قليلاً»[٨٣]. فلا غرابة ان كان عند الصرافين رؤوس أموال طائلة. ذكر الرشيد ليحيى البرمكي أن والي خراسان أرسل إليه عشرة ملايين درهم، وأن الفضل بن يحيى لم يرسل مثلها في ولايته، فأجاب يحيى أن النقود أخذت ظلماً وأضاف: «ولو قصدت لدرب من دروب الصيارفة بالكرخ لوجدت فيه أضعاف هذه»[٨٤].

وكان الصيارفة يفيدون من الودائع لأغراض صرف العملات مقابل فائدة، ولاصدار سفاتج مقابل أجور، وللاقراض أو التسليف. ويشترك الجهبذ مع الصراف في العمليتين الأخيرتين، كما يفيد من النقد المودع لديه في المضاربة أو في المساهمة في الشركات[٨٥].

كان أغلب الصيارفة في أواخر القرن الثالث الهجري مسيحيين[٨٦]، ولكن

---

(٧٧) مسكويه، ج ٢، ص ٢٣٩ م ١.

(٧٨) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٠٣.

(٧٩) ناصر خسرو - سفرنامه، ص ٢٣٦.

(٨٠) مسكويه، ج ٢، ص ١٨٨.

(٨١) الصابي - الوزراء، ص ٢٩١.

(٨٢) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٠٤.

(٨٣) الصولي - أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ٢٣١.

(٨٤) الجهشياري، ص ٢٢٨.

(٨٥) انظر أيضاً Goitein, *op. cit.*, I, pp. 247 - 8.

(٨٦) قال الجاحظ (المتوفى سنة ٢٥٥ هـ/ ٨٧٠ م) في «الرد على النصارى»، ص ١٧ «مما عظم النصارى في قلوب العوام... ان منهم كتاب السلاطين... وأطباء الاشراف، والصيارفة».

اليهود بدأوا يزاحمونهم في هذه المهنة[٨٧]، كما كان بعض الصيارفة من المسلمين[٨٨]. وكان للصيارفة محلة خاصة في الكرخ تدعى «درب عون»[٨٩].

والخلاصة إن الصيرفة قامت بدور مهم في الحياة الاقتصادية في القرن الرابع الهجري، إذ كان الصيارفة يشتغلون بالتسليف والاقراض، ويتوسطون بين الناس و«دار الضرب»، ويقبلون الودائع بالإضافة إلى صرف النقود. وقد شجعوا التجارة باشتغالهم بما تقوم به «غرف المقاصة» الآن، وبتسهيلهم معاملات الائتمان، وكانوا من أصحاب المهن الحرة يتعاملون مع الشعب على الأكثر.

وأخيراً، إذا كان تعريف البنوك بأنها «محلات تجارية مهمتها الاتجار في المعادن النفيسة والنقود والسندات المثلة للنقود، وهي صلة بين أصحاب رؤوس الأموال وبين من تعوزهم تلك الأموال، وبعبارة أخرى تقوم البنوك بتجارة الائتمان»[٩٠]، وجدنا أن الصرافين كانوا يقومون بكل هذه الخدمات، ويصحّ أن نسمي بيوتهم المالية بنوكاً.

ثالثاً: السفتجة

وهي أهم أداة للمعاملات المستندة إلى الائتمان[٩١]. ويقصد بها «أن يُعطى (رجل) مالاً لآخر وللآخذ مال في بلد المُعطي، فيوفيه أياه ثَمّ (أي هناك) فيستفيد أمن الطريق»[٩٢]. أي أنها أوجدت كوسيلة لتجنب أخطار المواصلات، وكانت تجري باتفاق فردي[٩٣].

---

(٨٧) قال المقدسي عن الشام «وأكثر الجهابذة والصباغين والصيارفة والدباغين بهذا الاقليم يهود»، ص ٢٨٣.

(٨٨) ابن الأخوة ـ معالم القربة، ص ٦٨ ـ ٩.

(٨٩) مسكويه، ج ١، ص ٢٤٧، ج ٢، ص ١٨٨ وص ٢٣٩ م ١، التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٠٤، وج ٢ قصة رقم ٧٢، ص ١٨٦.

(٩٠) الدكتور الرفاعي ـ الاقتصاد السياسي، ج ١، ص ٧٢٢.

(٩١) لعل استعمال السفتجة بدأ بـ «ان يأخذ الرجل الدراهم والدنانير فيعطيها صاحبه ويقول: احملها لي معك لأمن طريقك أو لمنعتك إلى بلد كذا فادفعها إليّ ثَمّ»؛ الشريشي ـ شرح مقامات الحريري (القاهرة ١٣١٤ هـ) ج ٢، ص ٢٩٣.

(٩٢) لسان العرب، ج ٣، ص ١٢٣، تاج العروس، ج ٢، ص ٥٨، القاموس المحيط، ج ١، ص ١٩٤، مجمع البحرين، ص ١٥٥. ويذكر تاج العروس أن أصل الكلمة فارسي وهو (سفته). انظر شفاء الغليل للخفاجي، ص ١٢٨ ـ ٩.

(٩٣) توجد اشارة للسفاتج زمن المنصور. الجهشياري، ص ٨٩، وص ١٠٩ ـ ١١٠.

ثم لوحظت أهمية السفتجة في التحويل فشاع استعمالها في القرن الرابع الهجري حتى صارت عاملاً مهماً في الحياة الاقتصادية. فأخذ الولاة يرسلون ما زاد من دخل ولاياتهم إلى بغداد بسفاتج[٩٤]. ففي سنة ٣١٣ هـ/ ٩٢٥ م، أرسل والي مصر والشام سفاتج بـ ١٤٧,٠٠٠ دينار[٩٥]، وأرسل آخر سفاتج بـ ٨٠,٠٠٠ دينار، وثالث بـ ٤٠٠,٠٠٠ دينار بالطريقة نفسها[٩٦]. ولم تكن السفتجة أقل شيوعاً بين أفراد الشعب. يروي التنوخي أن امرأة استلمت من زوجها - بعد غياب طويل - سفتجة بـ ٢٠٠ دينار[٩٧]. وتوفي رجل بالدينور تاركاً ثلثي ثروته إلى ابن عم له في بغداد، فباع صديق للمتوفى بعض الارث وأرسل للوارث «سفتجة بالثلثين من ذلك مبلغها ٧٠٠ دينار»[٩٨].

أما أهم فائدة للسفتجة فهي استعمالها من قبل التجار لتصفية حساباتهم بين الأقطار المختلفة بكتابة السفاتج على وكلائهم[٩٩]. فكانوا أحياناً يرسلون رسلاً خاصين لحمل السفاتج. قال رجل قادم بكتب من الدينور إلى بغداد، أن لديه خطاباً لشخص «فيه سفتجة بمال، وبسبب هذا الكتاب من دون جميع ما معي استؤجرت وخرجت من الدينور»[١٠٠].

واستعملت السفتجة أيضاً لتسوية الديون في المعاملات التجارية في القطر نفسه، فمثلاً أرسل رجل من الأهواز إلى العامل سفتجة بألف دينار مع أنهما كانا في الأهواز[١٠١]. وأصبح بالإمكان إرسال أية كمية من النقود في أي وقت بسفاتج. يحدثنا التنوخي على لسان رجل وجد في بركة ٧,٠٠٠ دينار، أنه قال: «خرجت فأخذت بالمال سفاتج... وأنفذت الغلام بالسفاتج إلى بغداد»[١٠٢].

وكانت السفاتج تسحب عادة على الصرافين والتجار والباعة. قال ابن الفرات للمادرائي عامل مصر في مناظرة له: «أما أن يكون حملك المال (أي باقي الخراج) مع

---

(٩٤) مسكويه، ج ١، ص ٤٣، وص ١٤٦، الصابي، ص ٨١.
(٩٥) مسكويه، ج ١، ص ١٤٦.
(٩٦) مسكويه، ج ١، ص ١٥٠.
(٩٧) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٣٣.
(٩٨) ن.م.، ج ٢، ص ٣٠.
(٩٩) انظر شفاء الغليل للخفاجي، ص ١٣٨ - ٩، تاج العروس، ج ١، ص ٥٩.
(١٠٠) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٢٩- ٣٠.
(١٠١) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٠٣- ١٠٤.
(١٠٢) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٣٠.

رسل أو بسفاتج تجار على تجار»[١٠٣]. واستلم بغدادي سفتجة «على تاجر في دار القطن بالكرخ»[١٠٤].

وكان لكل سفتجة موعد لاستحقاقها. فكانت السفاتج الواردة من الولاة إلى الوزير تحفظ حتى يحين موعد صرفها[١٠٥]. واستلم بغدادي سفتجة «بأجل أربعين يوماً على تاجر»[١٠٦]. ويروي التنوخي على لسان دقاق بصري: «أورد عليّ رجل غريب سفتجة بأجل»[١٠٧]. فإن صرفت السفتجة حين استحقاقها دفعت قيمتها كاملة[١٠٨]، وإن صرفت قبل حلول الموعد خصمت منها نسبة معيّنة. فكان علي بن عيسى يدفع (سنة ٣٠١ هـ/ ٩١٣ م) دانقاً ونصف دانق في كل دينار أو ما يساوي ١/ ٦٠[١٠٩]. ويمكن لصاحب السفتجة أخذ النقود دفعة واحدة أو بأقساط[١١٠]. ولا يبدو أن السفاتج قابلة للتحويل لغير صاحبها[١١١].

ثم استعملت السفتجة كاستعمال صكوك المسافرين Travellers cheques، في الوقت الحاضر. يروي التنوخي عن شخص قال: «وخرجت أنا تحت الليل بمرقعة راكباً حماراً ومعي غلامان من غلماني ودليل، وليس معي شيء من الدنيا إلاّ سفاتج بخمسة آلاف دينار»[١١٢]. ويحدثنا على لسان دقاق بالبصرة: «أورد على رجل غريب سفتجة بأجل، فكان يتردد إلى أن حلّت، ثم قال: أدعها عندك وآخذها متفرقة. فكان يجيء في كل يوم فيأخذ بقدر نفقته إلى أن نفدت»[١١٣].

وتبيّن هذه القصص بصورة عامة ضمان السفتجة الذي شجّع الناس على تحويل الدراهم، حتى صار يضرب بذلك المثل[١١٤].

---

(١٠٣) الصابي - الوزراء، ص ٩٣.
(١٠٤) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٣٠.
(١٠٥) الصابي - الوزراء، ص ٨١.
(١٠٦) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ٣٠.
(١٠٧) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ١٣١.
(١٠٨) ن.م.، وص.
(١٠٩) الصابي - الوزراء، ص ٨١. كان كل درهم = ٦ دوانيق وكل دينار = ١٥ درهماً آنئذ.
(١١٠) انظر التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ١٣١.
(١١١) انظر Goitein, *Medit. Society*, I, p. 241 ff.
(١١٢) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٠٤.
(١١٣) ن.م.، ج ٨، ص ١٣١.
(١١٤) انظر شرح مقامات الحريري للشريشي، ج ٢، ص ٢٩٣، أقرب الموارد، ج ١، ص ٥١٩.

وأخيراً نقول إن السفتجة هي الكمبيالة La Lettre de change في مبناها واستعمالها[١١٥].

رابعاً: الصك

هو الوسيلة الثانية من وسائل الائتمان. وهو أمر خطي بدفع مقدار من النقود إلى الشخص المسمى فيه. وهي كلمة فارسية معربة والأصل (جك) ولا يزال أثرها حتى عصرنا هذا في كلمة Chèque[١١٦].

توجد اشارات قليلة إلى استعمال الصك في أوائل الإسلام إذ كانت الأرزاق والرواتب تدفع أحياناً بصكوك[١١٧]. يقول اليعقوبي[١١٨]: «إن عمر بن الخطاب (ر) كان أول من صكّ وختم أسفل الصكاك». واشترى يزيد بن المهلّب مؤناً، وكتب صكاً للبائع بالثمن[١١٩]. وتوسل الفضل بن يحيى البرمكي إلى الرشيد أن يعطي محمد بن ابراهيم الإمام ١٠٠,٠٠٠ درهم، فلما وافق الرشيد شكره الفضل وسأله «أن يصك بها صكاً بخطه»[١٢٠]. واشترى الفضل بن يحيى ضيعة بـ ٢٠٠,٠٠٠ درهم وأرسل إلى صاحبها صكاً بالثمن[١٢١].

ثم تكثر الإشارة إلى استعمال الصك في القرن الرابع الهجري، فكان يستعمل في الدوائر الحكومية، لدفع رواتب الجيش بصورة خاصة[١٢٢]. يذكر الصابي أن أبا الحسن بن الفرات، كاتب ديوان الخراج في زمن المكتفي، انتقد محمد بن داود «وهو يتولى عطاء الجيش فيما يطلقه بغير صك» فأمر الوزير «صاحب بيت المال بأن لا يطلق شيئاً في اعطاء وانفاق إلاّ ما عرفه أبو الحسن وأثبت علامته على الصكاك»[١٢٣]. وكانت الصكوك تستعمل أيضاً لدفع الرواتب الأخرى، ولذا يعرّف الخوارزمي

---

(١١٥) انظر الدكتور الرفاعي - الاقتصاد السياسي، ج ١، ص ٥٦١.

(١١٦) لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٣٤، دائرة المعارف العربية للبستاني، ج ١٠، ص ٧٤٥، شفاء الغليل، ص ١٤١، المعرب للجواليقي (القاهرة ١٣٦١)، ص ٣١٢.

(١١٧) لسان العرب، ج ١٢، ص ٣٣٤.

(١١٨) تاريخ اليعقوبي، ج ١، ص ١٢٢ - ٣ (طبعة النجف).

(١١٩) العيون والحدائق، ج ٣ (طبعة دي خويه)، ص ٢٠.

(١٢٠) الجهشياري، ص ١٩٦.

(١٢١) ن.م.، ص ٢١٤ - ٥.

(١٢٢) مسكويه، ج ٣، ص ٤٦، الصابي - الوزراء، ص ٢٣٥.

(١٢٣) الصابي - الوزراء، ص ٢٣٥ - ٦.

(الصك) بأنه «عمل يعمل لكل طمع يجمع فيه أسامي المستحقين وعدتهم ومبلغ ما لهم ويوقّع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم»[١٢٤].

ثم اتسع استعمال الصك وتعدى دوائر الحكومة إلى الشعب. أراد ابن الفرات مساعدة ابن أبي البغل فكتب له صكاً بـ ٣,٠٠٠ درهم على شخص معين[١٢٥]. و«صكّ» سليمان ابن الحسن بن مخلد كاتب بيت المال على «متولي نفقته» صكوكاً بـ ١٦٠٠ دينار في يوم واحد[١٢٦].

كانت الصكوك تكتب أحياناً على بيت المال[١٢٧]. ولكن أكثرها كان يكتب على الجهابذة. يروي التنوخي على لسان شخص، يصف الطريقة التي يتبعها عامل الأهواز لدفع الرواتب والنفقات، أنه بعد جمع الضرائب «يحصل المال عند الجهبذ، فتخرج إليه الصكاك من ديوانك وبعلاماتك»[١٢٨]. وفي سنة ٣١٥ هـ، وجد البريدي دراهم كانت لابن أبي السلاسل مع جهبذه «فأخذها ووافقه على أن يصك بما كان عند الجهبذ بنفقات باطلة»[١٢٩]. ويقول مسكويه «وقرأت... صكاً على الجهبذ... الخ»[١٣٠].

واستعملت الصكوك لمختلف المدفوعات حتى الكميات القليلة. يشير مسكويه (تحت سنة ٣٣٢ هـ/ ٩٤٤ م) إلى صك على الجهبذ «بثمن بواري ونفط اشتريت بتسعة دراهم»[١٣١]. وكانت الصكوك تكتب وتصرف في المدينة نفسها.

وهناك معنى آخر لكلمة صك، إذ كانت تطلق على «سند الدين»، وفي هذه الحالة كان يلزم تصديقه من قبل شهود. يقول ابن حوقل: «ولقد رأيت صكاً كتب بدين، على محمد بن سعدون بأودغشت (مراكش)، وشهد عليه العدول باثنين وأربعين ألف دينار»[١٣٢].

---

(١٢٤) الخوارزمي - مفاتيح العلوم، ص ٣٨.
(١٢٥) الصابي - الوزراء، ص ٧٣.
(١٢٦) ن.م.، ص ٧٧ - ٨.
(١٢٧) مسكويه، ج ٣، ص ٤٦١؛ الصابي - الوزراء، ص ٢٣٥ - ٦.
(١٢٨) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٠٩.
(١٢٩) مسكويه، ج ١، ص ١٥٨.
(١٣٠) ن.م.، ج ٢، ص ٨٠.
(١٣١) ن.م.، وص.
(١٣٢) ابن حوقل (ك) ج ١، ص ٦١ وص ٩٩؛ الجاحظ - البخلاء، ص ٢٣٦؛ الشيباني - كتاب المخارج في الحيل، ص ١٧٨ وفيه نصوص تبين صيغة هذا الصك.

وبعد هذا العرض المجمل للموضوع نتساءل فيما إذا كان نظام الجهبذة والصيرفة يسد حاجات المجتمع الذي نشأ فيه.

لقد خدم نظام الصيرفة طبقتين بصورة خاصة، وهما: طبقة الموظفين، وطبقة التجار. فالصرافون كانوا يزّودون التجار برؤوس الأموال، ويسهلون لهم تجارة الائتمان، كما أن الحوالات عليهم جعلت المعاملات منتظمة وسريعة. بينما كانت السفاتج وسيلة لتسوية المعاملات بين مختلف المدن والأقطار.

وكان في ازدياد فعالية الجهابذة عامل مهم في تسديد طلبات الموظفين الكبار من تسليف إلى ايداع. وبإنشاء مصرف رسمي أنقذت الدولة موقتاً من الخراب المالي. كما انتفع الفلاحون بصورة غير مباشرة من الجهابذة، لأن الحكومة كانت تسلف الزرّاع المحتاجين. وبصورة عامة سد نظام الصيرفة حاجات كثيرة، وكان في الحقيقة نتيجة الظروف المالية التي نشأ فيها.

الفصل السادس

الضرائب



مقدمة

هناك تباين بين آراء الفقهاء في الضرائب وبين نظام الضرائب، نتيجة الظروف التاريخية. فآراء الفقهاء جاءت تالية للتدابير وللتنظيمات العملية، وكان موقفهم منها يتباين بين قبول لبعضها كسوابق وبين تقييد للبعض الآخر وتجاهل أو رفض لمجموعة ثالثة، كل ذلك في سعيهم لوضع أسس فقهية. وهذا يوضح اختلاف الفقهاء في الرأي وطبيعة الكتب الأولى التي تتناول الضرائب، إذ إنها قبل كل شيء سجل لتنظيمات وتدابير فردية مع آراء وتعليقات، دون النظر إلى التدرج والتطور التاريخي.

ثم إن الأصول الأولى للفقهاء، وهي تدابير الرسول والخلفاء الراشدين وعمر بن عبد العزيز، كانت في نطاق القرن الأول الهجري وتتصل بظروف المجتمع الإسلامي الأول، مما جعل النظرة إلى التطورات التالية في الضرائب مشوبة بالحذر والتشكيك. فلم يقر الفقهاء من موارد الجباية إلا الغنائم (وخمس المعادن والركاز) والزكاة (والصدقات والعشر) والجزية والخراج والعشور.

ومع ذلك فإن كتب الفقه تحوي مادة تاريخية لها قيمتها أثناء استعراضها للسوابق، وفي نقدها لبعض التدابير أو رفضها لها. كما ان مقارنة هذه الكتب ببعضها من فترات متتالية، ودراستها مع كتب التاريخ، تساعد على ملاحظة التطور في نظام الضرائب.

وضع نظام الضرائب الأول زمن عمر بن الخطاب، ونظراً إلى اختلاف التراث الإداري المحلي، ساساني وبيزنطي، فقد اتخذت لكل ولاية تدابير ضريبية خاصة. ولم

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

يتأثر نظام عمر بالإرث المحلي وحده، بل إن عمر أفاد من السوابق الإسلامية (مثلاً: تدابير الرسول في الزكاة، وفي الجزية - فردية وجماعية، وفي اعتبار الأراضي العربية عشرية، وفي جعل الحمى لأغراض الدولة، وإباحة الماء والكلأ والنار). ورجع عمر إلى المبادىء الإسلامية (مثل عدم تقسيم الأراضي واعتبارها فيئاً للأمة، واعتبار العقيدة أساساً لفرض الجزية أو الغائها). وألغى عمر الأوضاع الخاصة والامتيازات الضريبية المحلية السابقة. ومع أنه أبقى أطر التنظيمات المحلية إلا أن هذه بسطت وزيدت كفاءتها فصارت الضرائب تدفع إلى الإدارة مباشرة أو إلى أشخاص محليين (مثل الدهاقين في الولايات الشرقية، وعمد القرى ورؤسائها في مصر) يعملون بإشرافها.

ويبدو بعض التداخل في استعمال كلمتي «جزية» و«خراج» في الولايات، ولم يكن ذلك نتيجة ارتباك في ماهية الضرائب بل كان ذلك من رواسب الإرث المحلي. فقد كانت كلمة «خراج» تستعمل في بعض الولايات الشرقية (مثل ايران) بمعنى الجزية الجماعية المفروضة على منطقة أو مدينة في العصر الساساني قبل أنوشروان[1]، كما كانت تعني ضريبة الأرض. وكانت كلمة «جزية»، في مصر تستعمل لمجموع الوارد من الضرائب في القرى التي يتولى رؤساؤها جمع الضرائب[2]، بينما استعملت بمعنى ضريبة الرأس حيث كانت الضرائب تجبى مباشرة من قبل الإدارة كما في منطقة الاسكندرية.

ومن حيث المسؤولية كان دخول الإسلام يعفي من الجزية ولكنه لا يعفي من الخراج[3]. إلا أن العرب المسلمين كانوا لا يدفعون إلا العشر على الأراضي التي يحصلون عليها بالإقطاع أو بالشراء أو بغير ذلك[4].

وهكذا يتبين انه فرضت في الولايات كافة، منذ زمن عمر، ضريبتان، الأولى على الرؤوس، والثانية على الأرض (جزية وخراج).

وحصلت تطورات في العصر الأموي أهمها الاتجاه نحو تكوين نظام ضريبي

---

(١) انظر الخوارزمي - مفاتيح العلوم، ص ٥٩، Bosworth, *JESHO*, XII, 1969, p. 136، الطبري، س ١، ص ١٦٨٩، اليعقوبي، ج ١، ص ٢٠٧.

(٢) ابن عبد الحكم - فتوح مصر، ص ١٥٢ وص ١٥٤، المقريزي - الخطط، ج ١، ص ٧٧.

(٣) الطبري، س ٢، ص ١١٢٢ - ٣، البلاذري - انساب (مخطوط استانبول)، ق ٢، ص ١٢٥٨ وص ١٤١.

(٤) البلاذري - فتوح (ط. دي خويه)، ص ٣٦٨، ابن عساكر - تاريخ دمشق، ج ١، ص ٥٨٧ - ٨، انظر الدوري - نظام الضرائب في صدر الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ج ٢، م ٤٩، ١٩٧٤.

منسق في الولايات. واجهت الخلافة أزمة مالية زمن عبد الملك، فحاول إعادة النظر في وضع الضرائب. بدأ بالجزيرة وكانت الجزية فيها نقدية في المدن وعلى ثلاث درجات، بينما كانت في الريف على درجة واحدة وبالنقد والنوع - ديناراً ومقادير من الحبوب والخل والزيت - فأعاد النظر فيها في الريف وجعلها نقدية، أربعة دنانير على كل فرد. وأعيد فرض الجزية على المسلمين الجدد في الولايات (لا في العراق وحده)(٥). وأعيد فرض الخراج على بعض الأراضي الخراجية التي امتلكها عرب وصيروها عشرية. وقام عبد الملك بتعريب الدواوين المالية مما مكّن في ما بعد من قيام نظام عربي ضريبي موحد. وكان من أسباب إصلاحه لنظام النقد مشكلة ضريبية إذ انه أراد أن يتخطى مشكلة تنوع الدراهم في الجباية بوضع درهم مناسب(٦). واثارت بعض هذه التدابير ضجة بين العرب والموالي، اضافة إلى أن عودة أساليب الجباية المحلية القديمة وما يرافقها من رسوم اضافية(٧) أدت إلى بعض الاستياء.

وجاء عمر بن عبد العزيز فأكد اعفاء من يسلم من الجزية واستمرار وضع الخراج على الأرض الخراجية(٨) بمنع بيع هذه الأرض (للعرب)، كما ألغى الرسوم الإضافية، وحاول تحسين أساليب الجباية(٩). ومع ما لقيت تدابيره من إهمال أو تجاهل بعده فإن نظرته إلى أرض الخراج، وعدم إمكان ايقاف الشراء، أدت إلى أن يفرض الخراج (ربما زمن هشام) على الأرض الخراجية بصرف النظر عن مالكها من عربي وغير عربي، وتعززت فكرة اعفاء المسلمين من الجزية قبل انتهاء العصر الأموي، وما جاء العباسيون حتى استقر نظام واحد للضرائب.

حاول العباسيون في عصر الأول اعادة النظر في بعض الضرائب وفي أساليب الجباية، والتأكيد على المبادىء الإسلامية، ووضعت لهم كتب في الخراج، أولهما من

---

(٥) الطبري، س ٢، ص ١٢٠٩، ص ١١٢٢، ص ١٤٣٥؛ البلاذري - أنساب (مخطوط)، ق ٢، ص ١٢٣٢، اليعقوبي، ج ٢، ص ٣٦٢، ابن سعد - الطبقات، ج ٥، ص ٢٥٤، المقريزي - الخطط، ج ١، ص ٧٨.

(٦) أبو هلال العسكري - كتاب الأوائل، ص ٢٣٨، المقريزي - اغاثة (ط. ٢)، ص ٥٥ - ٦.

(٧) انظر تاريخ الخلفاء، ص ٣٦٢، الطبري، س ٢، ص ١٣٦٦ - ٧، أبو عبيد، ص ٦٤ - ٥، أبو يوسف - الخراج (ط. بولاق)، ص ٤٩، البلاذري - انساب (مخطوط)، ق ٢، ص ١٣٧ وص ١٣٩.

(٨) ابن عساكر - دمشق، ج ١، ص ٥٨٧، ص ٥٩٦، ابن عبد الحكم - سيرة عمر بن عبد العزيز، ص ٩٩، ابن سعد، ج ٥، ص ٢٧٧.

(٩) البلاذري - أنساب (مخطوط)، ق ٢، ص ١٤١، ابن سعد، ج ٥، ص ٢٧٦، ص ٢٨٣، ابن عبد الحكم - سيرة، ص ١٦٠، اليعقوبي - التاريخ، ج ٢، ص ٢١٦.

قبل وزير قدير (أبي عبيد الله معاوية بن عبيد الله الكاتب) للمهدي[١٠] (١٥٨ - ١٦٩ هـ/ ٧٧٥ - ٧٨٥ م)، وثانيهما من قبل فقيه مشهور (أبي يوسف) للرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ/ ٧٨٦ - ٨٠٨ م) وذلك لرسم الأسس والمبادىء السليمة[١١]. وجرت محاولات للتخفيف من الخراج ولإصلاح أساليب الجباية، ومع ذلك فقد استمرت الأساليب التقليدية في الجباية، وحصلت تطورات في الضرائب، وفرضت رسوم وضرائب جديدة في ما بعد[١٢].

أولاً: نظام الضرائب في الفقه

ولعلّ اعطاء خلاصة مركزة لآراء الفقهاء البارزين، تعرض وفق الخطة التي وضعها الصولي (المتوفى سنة ٣٣٥ هـ/ ٩٤٦ م)، تكفينا هنا كإطار نظري لدراسة نظام الضرائب الذي طبقه العباسيون. كان الصولي من حاشية الراضي والمتقي بالله، وقد صنّف مصادر الجباية بطريقة سهلة واضحة لفائدة كتّاب الدواوين[١٣]. ولكتاب الصولي أهمية خاصة، لأهمية عصره (القرن الرابع الهجري) وموطنه (العراق)، ولأنه لم يكن كاتباً نظرياً، بل كان له اطلاع واسع ودقيق على شؤون الدولة.

كانت الدولة، بنظر الفقهاء، تستقي مواردها من المصادر الآتية:

١ ــ (الفيء)

وهو ما يؤخذ من المشركين دون قتال[١٤]. ويشمل الفيء ثلاث ضرائب:

---

(١٠) لم يصل كتاب أبي عبيد الله في الخراج وقد أخذ منه قدامة في موضعين من كتابه «الخراج». انظر المخطوط ورقة ٨٨ ب - ٨٩ ب، وورقة ٩٩ ب - ١٠٠ أ.

(١١) كتب الكثير في نظام الضرائب ويكفي أن نشير إلى: زيدان - التمدن الإسلامي، ج ٢، الدوري - النظم الإسلامية، ج ١، الريس - الخراج، آدم متز - الحضارة الإسلامية.

Van Berchem, *L'Impôt Foncier; Aghnides Muhammadan Theories of Finance;* von Kremer, *The Orient under the Caliphs,* Caetani-Annali, vol. V; Becker, *Islam Studien;* Wellhausen, *The Arab Kingdom;* Dennett, *Conversion and polltax;* Lokkegaard, *Islamic Taxation;* E.I. 1, articles: Zaka, Fay; Ghanima, *'ushr;* Egypt; E.I. 2, Djizya, Fay.

(١٢) عن القرنين الثاني والثالث للهجرة، انظر الدوري - العصر العباسي الأول، ص ٢٦١ وما بعدها، H. Samarraie, *Agriculture in Iraq in the 3rd cent.*, A.H. p. 146 ff.

(١٣) الصولي - أدب الكتّاب، ص ١٩٨ - ٢٠٤. ولم يذكر الصولي الضرائب غير المشروعة، ولعله رأى أن ذلك ليس من مصلحة الدولة، أو لأنه اعتبرها بدعاً مالية لا أساس لها في الشرع.

(١٤) أبو يعلى - الأحكام السلطانية، ص ١٢٠، الماوردي، ص ١٢٢، يحيى بن آدم، ص ٦.

أ ـ الخراج

وهو ضريبة تجبى على ثلاث أصناف من الأراضي: ١) الأراضي التي فتحت عنوةً ثم جعلت وقفاً للمسلمين. ويتفق الفقهاء على جعل السواد في هذا الصنف(١٥). ٢) أراضي تخلى عنها أصحابها خلال فترة الفتوحات فانتقلت إلى المسلمين. ويبقى هذا الصنف من الأراضي مع الصنف السابق أراضي خراج. ويعتبر الخراج المفروض على الأرض إيجاراً لها، يدفعه الزارع سواء أكان مسلماً أم غير مسلم(١٦). ٣) الأراضي التي خضعت للمسلمين صلحاً، أو (أرض الصلح) وهذه إما أن تنتقل ملكيتها ـ حسب شروط الصلح ـ إلى المسلمين فتصير وقفاً دائماً لهم، أو تبقى ملكاً لأصحابها، وفي الحالة الثانية تعفى من الخراج متى أسلم أصحابها(١٧). وتدخل بعض أراضي السواد، مثل سواد الحيرة، في هذا الصنف(١٨).

أما تقدير الخراج، فيترك إلى رأي الإمام، بعد أن تؤخذ قابلية الأرض بعين الاعتبار. ويتوقف مقدار الخراج على خصب التربة ونوع الحاصل، ونوع السقي ـ طبيعياً أو صناعياً ـ ويضيف بعضهم إلى ذلك، البعد عن الأسواق. ويراعى في وضع الضريبة «العدل فيما بين أهلها وأهل الفيء، من غير زيادة تجحف بأهل الخراج، ولا نقصان يضر بأهل الفيء». ويلزم معاملة أهل الخراج باللطف وارجائهم في حالة عجزهم عن الدفع(١٩).

ويجبى الخراج بطريقة من الطرق الثلاثة التالية:

---

(١٥) أبو يعلى، ص ١٣٠ ـ ١٣١، الطبري ـ اختلاف الفقهاء، ص ٢١٨ ـ ٢٢٢، الماوردي، ص ١٣٢، أبو عبيد ـ الأموال رقم ١٤١ ـ ١٧١، يحيى بن آدم، ص ٦ ـ ٨ وص ٣٢. Shaibânî, *Siyar;* Khaddûrî, *Islamic Law of Nations*, p. 270.

(١٦) أبو يعلى، ص ١٣٢، الطبري ـ اختلاف الفقهاء، ص ٢٢٤، الماوردي، ص ١٣٣، يحيى بن آدم، ص ١٠، أبو عبيد رقم ٢٣١ ـ ٢٥٨.

Shaibânî, *Siyar*, p. 273.

(١٧) أبو يعلى، ص ١٣٢ ـ ٣، يحيى بن آدم، ص ٣٣، الماوردي، ص ١٣٣.

(١٨) يحيى بن آدم، ص ٣٥ وص ٣٦.

(١٩) الماوردي، ص ١٤٣ ـ ٤ وص ١٤٧، أبو يعلى، ص ١٥١ وص ١٥٦، أبو عبيد رقم ١٤١٠ ـ ١٤٢١ ورقم ١٨١، يحيى بن آدم، ص ٥٦، الطبري ـ اختلاف الفقهاء، ص ٢٣٢، أبو يوسف، ص ١٥٠؛ Shaibânî, *Siyar*, p. 270, p. 271 ويضيف الشيباني أن مالك أرض الخراج إن عجز عن زرعها أو أهملها أو تركها، فللامام أن يأخذها منه ويعطيها لمن يرغب في زراعتها، ص ٢٧٠ (رقم ١٦٩٩). وانظر قدامة ـ الخراج ص ١٣٣، (Ben Shemesh, *Taxation*, II).

(١) بفرضه على وحدة المساحة من الأرض الزراعية، كما فعل عمر بن الخطاب في السواد. (٢) بفرضه على وحدة المساحة من الأرض المزروعة. (٣) بأخذ نسبة معيّنة من الحاصل، أي بالمقاسمة[٢٠].

ب ــ الجزية

وتؤخذ من أهل الكتاب، أي اليهود والنصارى، و«ممن له شبهة كتاب» كالمجوس[٢١]. وتجبى مرة واحدة في السنة من العقلاء الأحرار، البالغين من الذكور[٢٢].

ويختلف الفقهاء في تقدير الجزية، فيجعلها أبو حنيفة ثلاث درجات: ٤٨ درهماً على الموسرين، و٢٤ درهماً على المتوسطي الحال، و١٢ درهماً على الفقراء. ويترك مالك تقدير الجزية إلى الإمام دون تحديد. أما الشافعي فيجعل الحد الأدنى اثني عشر درهماً، ويترك ما فوق ذلك إلى الامام. ويتفق مالك والشافعي على أنه متى عيّن مقدار الجزية، فلا يمكن تبديله، وتجب معاملة أهل الجزية باللطف، وأن لا يحملوا فوق طاقتهم[٢٣].

وتوجد حالة خاصة من الجزية، وهي «الصدقة المضاعفة» التي فرضت على قبيلة تغلب المسيحية في العراق[٢٤].

ج ــ الضرائب على تجار المشركين

وهي على نوعين:

---

(٢٠) الماوردي، ص ١٤٤ ـ ٥، أبو يعلى، ص ١٥٢، الطبري ـ اختلاف الفقهاء، ص ٢٢٣، Shaibânî, *Siyar*, p. 270, p. 271, (no. 1690).

(٢١) الماوردي، ص ١٣٩، الطبري ـ اختلاف الفقهاء، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣، أبو يعلى، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ وص ١٤٤.

(٢٢) ويرى الطبري أن تكون حالتهم المالية حسنة، ويستثني أبو يعلى الفقراء والشيوخ. وانظر أبو عبيد رقم ١٢٢ ـ ٧.

(٢٣) الماوردي، ص ١٣٩، أبو يعلى، ص ١٣٩، ص ١١١ ـ ١١٢، يحيى بن آدم، ص ٢٧، ص ٥٣ وما بعدها، أبو يوسف، ص ١٢٢ ـ ٤، الطبري ـ اختلاف الفقهاء، ص ٢٠٩ ـ ٢١١، أبو عبيد رقم ١٠٠ ـ ١٠٩. ويعطي الشيباني تفاصيل ادق. فهو يرى اعفاء العميان والمرضى المزمنين والعجزة ومن ليست له قدرة على الدفع. وبعد هذا فإن العميان والمرضى المزمنين والمعتوهين لا تفرض عليهم الجزية وإن كانوا أغنياء. ومن جهة أخرى فإن القسس والرهبان تجب عليهم الجزية ان كانت لديهم أملاك. Shaibânî, *Siyar*, nos. 1704, 1706, p. 276.

(٢٤) يحيى بن آدم، ص ٤٧، أبو يعلى، ص ١٣٩، انظر الماوردي، ص ١٣٨، وأبو عبيد، ص ٥٤٠ وما بعدها.

(١) الضريبة التي تفرض على تجار أهل الذمّة وتبلغ ١/٢٠ من قيمة بضائعهم. وتجبى مرة في السنة، متى تجاوزت قيمة البضائع مئتي درهم[٢٥].

(٢) الضريبة التي تفرض على التجار المشركين القادمين من خارج البلاد الإسلامية، وتبلغ عشر قيمة بضائعهم، إن زادت القيمة على مئتي درهم[٢٦].

٢ ـ (الخمس)

ويؤخذ من:

أ ـ الركاز

«وهو كل مال وجد مدفوناً من ضرب الجاهلية»[٢٧].

ب ـ المعادن

وقد إختلف الفقهاء في مقدار الضريبة على المعادن وهل تكون الخمس أو العشر، ولكن العراقيين اتفقوا على أن تكون الخمس[٢٨]. واختلف الفقهاء أيضاً في أنواع المعادن التي تفرض عليها هذه الضريبة. ففي مذهب الشافعي «تجب (الضريبة) في معادن الذهب والفضة خاصة»، بينما أوجبها أبو حنيفة «في كل ما ينطبع من ذهب وصفر... وأسقطها عما لا ينطبع من مائع وحجر». ويرى ابن حنبل أنها تجب «في جميع الخارج منها، سواء كان مما يطبع... أو مما لا يطبع»[٢٩].

ج ـ الغنائم

وتشمل الأسرى، وهم المقاتلون من الكفّار الذين أسروا واسترقوا، والسبي من النساء والأطفال، والأموال المنقولة[٣٠].

٣ ـ (الزكاة) أو الصدقة

وتجبى «في الأموال المرصدة للنماء، إما بنفسها وإما بالعمل فيها». ويقوم عمال

---

(٢٥) يحيى بن آدم، ص ١٠ ـ ١١ وص ١٢٦، الماوردي، ص ١٢٢.

(٢٦) يحيى بن آدم، ص ١١ وص ١٢٦.

(٢٧) أبو يعلى، ص ١١١ ـ ١١٢، الماوردي، ص ١٢٦.

(٢٨) الصولي ـ أدب الكتّاب، ص ١٩٩.

(٢٩) أبو يعلى، ص ١١١، الماوردي، ص ١١٦.

(٣٠) الماوردي، ص ١٢٣ ـ ١٢٤، أبو يعلى، ص ١٢٥ ـ ١٢٧ وص ١٣٤ ـ ٦.

الحكومة بجباية زكاة الأموال الظاهرة كالمواشي والمنتوجات الزراعية. أما زكاة الأموال الباطنة كالذهب والفضة فتترك إلى الفرد[٣١]. وتصنّف الأموال التي تجب فيها الزكاة إلى الأصناف التالية:

أ ــ المواشي

وهي الإبل والغنم والبقر. وتؤخذ زكاتها متى ما وصلت النصاب، وكانت في ملكية صاحبها سنة واحدة على الأقل، وكانت سائمة في المراعي.

وتكون الزكاة كما يلي:

في الإبل: من ٥ ـ ٩: شاة جذعة (سنها ٦ أشهر) أو ثنية من المعز (سنها سنة)

١٠ ـ ١٤: شاتان.

١٥ ـ ١٩: ثلاث شياه.

في البقر والجاموس: ٣٠ ـ ٣٩: وفيها تبيع (عمره ستة أشهر) ذكر.

٤٠ ـ ٥٠: وفيها مسنّة (عمرها سنة) انثى.

٦٠ ـ : وفيها تبيعان... الخ.

ومن الغنم: ٤٠ ـ ١٢٠: جذعة أو ثنية من المعز.

١٢١ ـ ١٩٩: شاتان.

٢٠٠ ـ ٣٩٩: ثلاث شياه، الخ[٣٢].

ب ــ الزروع والثمار

وتختلف أنواع الثمار التي يزكيها الفقهاء بين التمر والعنب فقط (على رأي الشافعي) وبين كل أنواع الثمر (في رأي أبي حنيفة). ويأخذ بعضهم الزكاة من الخضر والبقول وأنواع الحبوب، بينما يقصرها البعض الآخر على «ما يكال ويدخر». ويشترط بعضهم حصول نصاب قدره خمسة أوسق (الوسق في صدر الإسلام = ١٩٤,٣ كغم قمح)، حين لا يرى آخرون لزوماً لنصاب.

وتبلغ هذه الضريبة ١/١٠ على ما يسقى بصورة طبيعية، بماء المطر أو بالقنوات، و١/٢٠ إن كان السقي بآلة.

---

(٣١) الماوردي، ص ١٠٩، أبو يعلى، ص ٩٩.

(٣٢) أبو يعلى، ص ١٠١ ـ ١٠٢، الماوردي، ص ١١٠ ـ ١١١، أبو يوسف، ص ١٣٢ وما بعدها.

وتقدر الضريبة بعد وزن الحاصل، ويجيز بعضهم (كالشافعي وابن حنبل) تقدير ضريبة الفواكه وهي على الأشجار[٣٣].

ج ـ الذهب والفضة

ويبلغ نصابها مئتي درهم شرعي (الذي وزن كل درهم منه ستة دوانيق، وكل عشرة منها سبعة مثاقيل)، وعشرون مثقالاً من الذهب. ومقدار الضريبة ١/٤٠[٣٤].

د ـ بضاعة التجار المسلمين

ويفرض على بضاعة التجار المسلمين، بما فيها الرقيق ١/٤٠ من ثمنها[٣٥].

ثانياً: الضرائب في الواقع

لقد ذكرنا الضرائب الشرعية، ونشير الآن إلى ضرائب أخرى نشأت عن حاجات وظروف جديدة، ولعبت دوراً مهماً في السياسة المالية. إذ ما جاء القرن الرابع الهجري، حتى لم يبقَ أثر لغنائم الحرب، وتقلّصت أراضي الخلافة لحد كبير، وكاد دفع الزكاة من قبل المثرين يقتصر على زكاة المواشي والزروع[٣٦]. وهكذا حصل نقص كبير في موارد بيت المال. ومن الجهة الثانية، بقيت الماكنة الإدارية على سعتها وكثرة موظفيها، وارتفعت الرواتب عما كانت عليه من قبل، ووصلت نفقات البلاط حد البذخ الزائد[٣٧]. وكان من الضروري ايجاد مصادر جديدة للوارد، فظهرت ضرائب جديدة تدعى عامة بـ «المكوس» أو الضرائب غير المشروعة. وهذه

---

(٣٣) يحيى بن آدم، ص ٨١ وص ٨٤، الماوردي، ص ١١٢ ـ ١١٥، أبو يعلى، ص ١٠٣ ـ ١٠٤ وص ١٠٦ ـ ١٠٨.

(٣٤) أبو يعلى، ص ١٠٨ ـ ١١٠، الماوردي، ص ١١٥، الصولي ـ أدب الكتاب، ص ١٩٩.

(٣٥) يحيى بن آدم، ص ١٢٦، الصولي ـ أدب الكتاب، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠، انظر أبو عبيد ص ٤٦٣ـ ٥٣١ وص ٥٣٣.

(٣٦) انظر التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٠٦.

(٣٧) انظر مقدمة ابن خلدون، ص ٢٣٤. وتناول زيدان هذا الموضوع بتفصيل في كتابه التمدن الإسلامي، ج ٢، ص ١٢٣ ـ ١٧٩. وهو يرى أن قلة الوارد عن الصرف يعود إلى: ١) نقص الواردات نتيجة: (أ) تقلص الامبراطورية، (ب) نقص وارد ضريبة الخراج، (جـ) طمع الولاة وأخذهم لقسم من الوارد، (د) تكرر الثورات والفتن، (هـ) تحويل قسم كبير من الأراضي إلى ضياع سلطانية ونقص الضرائب المفروضة عليها وعلى ضياع الرؤساء. ٢) كثرة النفقات نتيجة: (أ) بذخ الخلفاء وكثرة ما يصرف على الحفلات وما يعطى في الهبات، (ب) توسع الماكنة الإدارية الخاملة، (جـ) زيادة الرواتب، (د) طمع الوزراء وتحويلهم لقسم كبير من مال الخزينة إلى جيوبهم.

المكوس تحتاج إلى توضيح، كما أن الضرائب المشروعة كانت تختلف في التطبيق عن التحليل الذي نجده لها في نظريات الفقهاء، ولذا وجب توضيحها في الواقع لما لذلك من أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية. فلنبدأ بالضرائب المشروعة، ثم نتدرج إلى المكوس:

١ ـ الخراج

لم يكن الخراج في السواد ثابتاً. فقد ادخل المهدي (١٥٨ - ١٦٩ هـ/ ٧٧٥ - ٧٨٥ م) بمشورة وزيره معاوية بن عبيد الله نظام المقاسمة وألغى الخراج على المساحة، وحدده بنصف الحاصل في الحبوب على ما يروى بالقني، ولكنه رفعه بعدئذ إلى ٣/٥ الحاصل[٣٨]. وفي ١٧٢ هـ/ ٧٨٨ م اعاد الرشيد الخراج إلى ١/٢ الحاصل واستمر ذلك إلى آخر القرن الثاني للهجرة[٣٩]. وجاء المأمون فقرر سنة ٢٠٤ هـ/ ٨١٩ م تخفيض الخراج إلى ٢/٥ الحاصل[٤٠] واستمر ذلك إلى القرن الرابع/ العاشر. لكن هذه النسبة أغفلت في بعض الأحيان، وبلغت النصف في العصر البويهي، كما كانت الشكوى متكررة من أساليب الجباية ومن التجاوز فيها[٤١].

شكا أهالي منطقة بادوريا إلى الوزير حامد بن العباس بأنهم يدفعون ثلاثة دراهم على كل نخلة من نوع الشيزري، مع أن ثمن تمرها درهمان[٤٢]. وكتب علي بن عيسى إلى عامل ديار ربيعة (سنة ٣١٣ هـ/ ٩٢٥ م): «وقد ورد الحضرة... جماعة من وجوه التنّاء والمزارعين بديار ربيعة متظلمين مما عوملوا به في سني ٣١١ - ٣١٣ هـ من إكراههم على تضمّن غلات بيادرهم بالحزر والتقدير، وإلزامهم حق الاعشار في ضياعهم على التربيع، واستخراج الخراج منهم على أوفر عبرة[٤٣] (أي

---

(٣٨) الماوردي، ص ١٧٠، البلاذري، ص ٢٧٢، قدامة ـ الخراج (خط) ورقة ١٠١ ب.

(٣٩) الطبري، س ٣، ص ٦٠٧، ويذكر قدامة أن الخراج (طسق الاستان) كان نصف الحاصل.
Ben Shemesh, *Taxation*, II, text pp. 140 - 139, p. 121.

(٤٠) الفخري، ص ١٦٢، الطبري، س ٣، ص ١٠٣٩. ولعل هذا التخفيف يفسر لحد ما الفرق بين وارد السواد كما في قائمة قدامة (سنة ٢٠٤ هـ) وهو ٦٥٠ و٤٥٧ و١١٤ وقائمة ابن خرداذبه (حوالي ٢٧٢ هـ) ومقدار الوارد فيها ٧٨,٣١٩,٣٤٠ درهماً. انظر أيضاً الدوري ـ العصر العباسي الأول، ص ٢٦١-٢٧٠.

(٤١) انظر ابن رجب ـ الاستخراج، ص ٣٣، الأبشيهي ـ المستطرف (بولاق) ج ١، ص ٢٤٠، البوزجاني ـ كتاب المنازل، ص ٢٠٢ ب ـ ٢٠٣ ب، H. Samarraie, *op. cit.*, pp. 150 - 153.

(٤٢) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٥٠.

(٤٣) انظر الخوارزمي، ص ٤٠.

معدل) قبل إدراك غلاتهم وثمارهم»[٤٤]. وأمر الوزير عامله أن يرجع الضرائب إلى نسبها الاعتيادية. وفي سنة ٣٢١ - ٣٢٢ هـ/ ٩٣٣ - ٩٣٤ م، شكا زراع الكوفة إلى علي بن عيسى، الذي كانت إليه منطقة واسط ومنطقة «سقي الفرات»، من ظلم العامل الذي كان يقدر أثمان الفواكه بأكثر من سعر السوق، ثم يجبي الضريبة نقداً على أساس هذا التقدير. فكتب علي إلى العامل يأمره بأن يأخذ الخراج بالمقاسمة (أي أخذ نسبة من الحاصل)[٤٥].

واعتنى علي بن عيسى بحماية دافعي الضريبة بصورة عامة. فكتب إلى العمال أن ينظروا في شكاوى المزارعين الذين تلف بعض غلتهم بآفة طبيعية، ومتى ثبت له حصول التلف فعليه أن يخفف من الضريبة بما يتناسب والضرر. كما أوصى باستيفاء الخراج «من غير محاباة للأقوياء ولا حيف على الضعفاء». وطلب منهم أن «يكون العدل... على الرعية كاملاً، والانصاف لجميعهم شاملاً»[٤٦].

وفي إمارة معز الدولة، أطلقت أيدي أصحاب الاقطاع وأهل الضمان. فلم تهتم الحكومة بمعرفة الطريقة التي يعامل بها الزراع «من جور أو نصفة». فنتج من ذلك ظهور «جبايات تحدث على غير رسم، ومصادرات ترفع على محض الظلم، وإضافات إلى ارتفاع ليست بعبرة، وحسبانات في النفقات لا حقيقة لشيء منها»[٤٧].

واستمر هذا الوضع حتى إمارة عضد الدولة، الذي أصلح الحالة. ففي إمارة عضد الدولة «أمضيت للرعية الرسوم الصحيحة، وحذفت عنها الزيادات والتأويلات، ووقف على مظالم المتظلمين وحملوا على التعديل»[٤٨]. إلاّ أن هذا الوضع لم يستمر، إذ عاد عضد الدولة «فأحدث جبايات لم تكن، ورسوم ومعاملات لم تعهد». وزاد في الخراج، بأن «زاد في المساحة واحداً في عشرة بالقلم واضافة إلى الأصول وجعله رسماً جارياً... في جميع السواد»[٤٩].

---

(٤٤) الصابي - الوزراء، ص ٣٣٦ - ٧.
(٤٥) ن.م.، ص ٣٥٩، وانظر Bowen, *'Alī b. 'Īsa*, p. 335 ومسكويه، ج ١، ص ٣١.
(٤٦) مسكويه، ج ١، ص ٢٨.
(٤٧) ن.م.، ج ٢، ص ٩٩.
(٤٨) مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٧.
(٤٩) ابو شجاع (ذيل مسكويه)، ص ٧١.

ويورد البوزجاني (ت ٣٨٧ هـ/ ٩٩٧ م) تفاصيل أخرى عن الضرائب. ففي السواد والمناطق المجاورة كانت ضريبة الأرض تؤخذ، اما: (١) بالمقاسمة، أي نسبة من الحاصل، أو (٢) نقداً (وَرِق موزون). ففي الصنف **الأول**، توجد أراضي تدفع نصف الحاصل وهي (الأستان)، وأراضي تدفع ١/١٠ الحاصل وهي القطائع (م. قطيعة). ولكن بعض أراضي الأستان تدفع أقل من النصف، تخفيضاً من الحكومة، وبعض القطائع تدفع أكثر من العشر وهو ظلم. ويضيف البوزجاني «والضرائب تزيد وتنقص» مشيراً إلى المخالفات.

أما في الصنف **الثاني** من الأرض، فهناك أراضٍ تدفع الضريبة على المساحة، للحاصلات، أو بالعد على الأشجار المثمرة. وهنا يشير أيضاً إلى الأستان بخراج مخفض، وإلى القطائع التي تدفع أكثر من العشر، (٢) الأراضي والمناطق التي تدفع الخراج على (العبرة) مثل المقاطعات والايغارات[٥٠].

ويتحدث البوزجاني عن رسوم أخرى اضافة للخراج أو العشر، وهي: (١) الرواج، ويدفع للجهابذة مقابل خدماتهم، ويدعى أيضاً (حق الجهبذة) و(الرسوم)، ويقدر بنسبة من الضريبة[٥١]. (٢) الآيين: وهي فروض عرفية تدفع للمساح بمقدار على كل جريب[٥٢]. (٣) رواج الرواج، أو أجور تُجبى لمساعدي الجهابذة وغلمانهم. وهذه الرسوم غير محدودة وتعتمد على رغبات العمال والجهابذة والمستخرجين[٥٣].

وفي فترة الحمدانيين قاست الجزيرة من كثرة الضرائب. فقد جعل ناصر الدولة نسبة المقاسمة النصف[٥٤]. ثم انه كان في بعض الأحيان يقدّر ثمن الغلة، ويعطي الزارع ثمن حصته حسب تقديره، فتكون النتيجة أن نصيب الزارع يكون أقل من خمسي الحاصل[٥٥].

وكان الخراج يجبى على أساس السنة الشمسية[٥٦]، ولذا كان التقويم يعدّل

---

(٥٠) انظر أيضاً قدامة ـ الخراج (خط)، ص ١٨٦- ب؛ Ben Shemesh, *op. cit*, Text p. 124-3.

(٥١) وفي الأمثلة التي يعطيها البوزجاني تتراوح النسب بين ١,٢٥ ـ ٥ بالمئة. ورقة ٢١٩ ب ـ ٢٢١ أ، سعيدان ـ الحساب العربي، ص٢٩٥ ـ ب.

(٥٢) وفي مثلٍ أورده البوزجاني نجد ١/٢ ٢ دانق فضة على الجريب. ورقة ٢١٧ أ.

(٥٣) انظر البوزجاني ـ كتاب المنازل ٢٠٣ ب ـ ٢٢٦ أ.

(٥٤) ابن حوقل، ص ٢١٣ وص ٢١٧ وص ٢١٨ وص ٢١٩.

(٥٥) ابن حوقل، ص ٢١٣، وكان هذا يحصل في منطقة نصيبين.

(٥٦) البوزجاني (علم الحساب العربي)، ص ٢٧٨- ٩.

بين فترة وأخرى ليحل موعد الجباية عند نضج الغلات[٥٧]. ولكن هذه القاعدة كانت تهمل في الغالب. فمثلاً بدأ البريديون سنة ٣٣٠ هـ/ ٩٤١ م بجباية الخراج في آذار، والزرع أخضر «فخبط التُنّاء حتى تهاربوا»[٥٨]. ولما غلب عضد الدولة على العراق، وجد أن الخراج كان يجبى قبل نضج الغلات[٥٩]. ومن جهة ثانية، كان الوزراء يرون أنه يجوز لهم - في حالة الحاجة الشديدة إلى المال - ان يقوموا بجباية قسم من الخراج قبل أوانه، دفعة أولى، ويجمعون الباقي في الموسم[٦٠].

وكانت الطريقة المتّبعة في جباية الخراج هي أن يجمع الحاصل، ويكال أو يحصى، ثم تؤخذ حصة الحكومة[٦١]. ويجوز أحياناً - في حالة الأشجار المثمرة - أن تعدّ الأشجار ويقدّر الخراج حسب عددها[٦٢].

٢ ـ العشر

وكانت الأراضي في سواد البصرة عشرية[٦٣]. ويعتبر المقدسي[٦٤] الأراضي المحيطة بالكوفة عشرية، إلاّ أن الاصطخري والصابي[٦٥] يعتبرانها خراجية، ورأيهما أقرب للقبول. ويخبرنا ابن خرداذبه أن أراضي «السيبين» و«الوقوف» عشرية، ويقدر العشر الوارد منها بـ ٥٠٠ كر حنطة، و٥,٥٠٠ كر شعير، و١٥٠,٠٠٠ درهم[٦٦].

ومع أنه يفترض شرعاً أن تدفع الأراضي العشرية عشر حاصلها، إلاّ أن الواقع كان يختلف أحياناً عن النظريات. ففي سنة ٣١٣ هـ/ ٩٢٥ م، شكا بعض زراع ديار ربيعة إلى علي بن عيسى بأنهم أجبروا، خلال ثلاث سنوات، على دفع العشر على المساحة، وبذلك دفعوا أكثر من العشر[٦٧]. وفي البصرة فرض البريديون (حوالى

---

(٥٧) اصلح التقويم من قبل المعتضد، ثم من قبل الوزير المهلبي، وأخيراً في زمن عضد الدولة الذي أخر موعد الجباية إلى النوروز المعتضدي (أي ١١ حزيران)، انظر فصل «الزراعة» - القسم الثاني، مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٧، رسائل أبي اسحاق الصابي، ص ٢١٣ وما بعدها.

(٥٨) مسكويه، ج ٢، ص ٢٥.

(٥٩) ن.م.، ج ٢، ص ٤٠٧؛ انظر رسائل الصابي، ص ١٢٠.

(٦٠) مسكويه، ج ١، ص ٤٢ - ٣.

(٦١) الصابي - الوزراء، ص ٢٠٩، التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(٦٢) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٥٠.

(٦٣) الاصطخري، ص ٨٠.

(٦٤) المقدسي، ص ١٣٣، انظر يحيى بن آدم القرشي، ص ٣٦ - ٧.

(٦٥) الاصطخري، ص ٨٠، الصابي - الوزراء، ص ٣٥٩.

(٦٦) ابن خرداذبه، ص ١١.

(٦٧) الصابي - الوزراء، ص ٣٣٦ - ٣٣٧.

٣٣٠ - ٣٣٤ هـ/ ٩٤١ - ٩٤٥ م) عشرين درهماً على جريب[٦٨] الحنطة والشعير على أساس العشر[٦٩]. ويصف لنا مسكويه ما حصل بعد ذلك قائلاً: «وكانت العمارة تنقص في كل سنة لأجل جور البريديين وعمالهم، وهم يطالبون بالعبرة، فنقص مال العبرة عن جريان العمارة، فزاد ذلك ما يلزم كل جريب في السنة على ما كان يلزمه في السنة التي قبلها. وكان قد قحط أهل البصرة بالمحاصرات التي لحقتهم فألزموا أن يزرعوا تحت النخل حنطة وشعيراً. فلما فعلوا ألزموا عن كل جريب أربعين درهماً. فقصروا في العمارة، فجعل ما كان يرتفع عبرة عليهم واستوفي من ملاك أرض العشر، فتهارب الناس فزاد ذلك على من بقي»[٧٠].

ولما استولى البويهيون على البصرة (سنة ٣٣٩ هـ/ ٩٥٠ م)، شكا أهاليها إلى الوزير المهلبي من ثقل الضرائب، فوعدهم خيراً. ثم أمر بردهم إلى رسومهم القديمة وذلك بـ «أخذ العشر حباً بعينه من غير تربيع ولا تسعير. ونظر فيما بين ذلك وبين ما يؤخذ منهم على تقريب، فأشار على أرباب العشر أن يبتاعوا فضل ما بين المعاملة على الظلم، والمعاملة على الانصاف بثمن يرغب فيه معز الدولة عاجلاً... فاستجابوا وتقرر الأمر بينهم على ألفي ألف درهم». ثم انقص من ذلك مئتي ألف درهم، رفقاً منه بالضعفاء من الزراع، «وكتب إلى معز الدولة بأن في ذلك حظاً عاجلاً وصلاحاً ووفوراً في ارتفاع الناحية في المستقبل، فحسن موقع فعله من معز الدولة فأمضاه»[٧١].

وفي سنة ٣٨٦ هـ/ ٩٩٦م، أحسن الثائر (لشكرستان) السيرة في أهل البصرة وخفف عنهم، وفرض عليهم ضريبة قدرها ٢٠/١ «من سائر ما يتبايع حتى من المأكولات»[٧٢].

٣ ـ الواردات

وعمل علي بن عيسى جريدة مفصلة بواردات الدولة العباسية وخاصة العراق،

---

(٦٨) الجريب = ٣٦٠٠ ذراع و = ١٥٩٢ م ٢؛ الخوارزمي ـ مفاتيح العلوم، ص ٤٣.

(٦٩) مسكويه، ج ٢، ص ١٢٧ ـ ١٢٨، المقدسي، ص ١٣٣. يذكر المقدسي، ص ١٣٣ أن عمر بن الخطاب وضع أربعة دراهم على جريب الحنطة، ودرهمين على جريب الشعير. انظر الماوردي، ص ١٤٣، أبو يعلى، ص ١٥٠، أبو عبيد رقم ١٧٣، يحيى بن آدم، ص ٥٦.

(٧٠) مسكويه، ج ٢، ص ١٢٨.

(٧١) مسكويه، ج ٢، ص ١٢٨ ـ ١٢٩.

(٧٢) ابو شجاع، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤.

لسنة ٣٠٦ هـ/ ٩١٨ م. وكان وارد مختلف مناطق العراق - من العشر والخراج بالدرجة الأولى - في هذه الجريدة[٧٣] كما يأتي:

أ ـــ (السواد)

بادوريا وكلواذى ونهر بين	١٦٦,٢٨٣	درهماً
بهُرسير والرومقان وايغار يقطين، وجازر، والمدينة العتيقة	٧٥,٥٧٦	ديناراً
الانبار وقطربّل وسد	١٩٨,٣١٣	ديناراً
كوثى ونهر درقيط	٢٥,٠٠٠	ديناراً
الزاب الأعلى ونهر كشتاسب	٩,٥٢٦	ديناراً
الفلوجة العليا والارحاء	١٦,٧٣٦	ديناراً
الفلوجة السفلى والنهرين وعين التمر	١٣,٥٨٥	ديناراً
السيب الأعلى، وسورا، وبابل، وخطرنية، وباروسما الأعلى	١٤٠,٢٥٩	ديناراً
نهر الملك، ومورجا، ونهر جوبر، والأساسان، والمالكيات	٣٨,٣٥٠	ديناراً
باروسما الأسفل	٤٦,٣٣٦	ديناراً
طساسجة الكوفة، والحزن	١١٠,١٥٤	ديناراً
نهر بوق، والدير الأسفل	٢٠,٥٩٠	ديناراً
بزرجسابور	٢٤,٣٠٠	ديناراً
الراذانان	٣٠,٠٣٥	ديناراً
روستقباد	١٣,٦٦٦	ديناراً
النهروان الأعلى وسمنطاي	٤٦,٤٨٠	ديناراً
النهروان الأوسط	٤٠,٣٢٧	ديناراً
النهروان الأسفل	٦٠,٥٣٢	ديناراً
الصلح والمنازل	١٥٩,٠٨٩	ديناراً
بادوريا وباكسايا	٤٢,٤٩٩	ديناراً
واسط مع (الضياع) الخاصة والعباسية والمستحدثة بعد النفقات الراتبة	٣١٠,٧٢٠	ديناراً
البصرة وكور دجلة	١٢١,٠٩٥	ديناراً

ب ـــ (الجزيرة)

آمد، بعد الاحتسابات	١٤,٥٠١	ديناراً
ارزن وميافارقين، بعد الاحتسابات	٥٦,٧٥٠	ديناراً
ديار مضر	٢٥٧,٢٢٥	ديناراً
ديار ربيعة بعد الاحتسابات	٢٢,٧٩٧	ديناراً
الموصل وماردين وباهدرا والرساتيق الجبلية، بعد الاحتسابات	٥١٠,١٨٠	ديناراً
طريق الفرات	٩٦,٥٨٤	ديناراً

(٧٣) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa*, p. 27 ff.

ويضاف إلى ما ذكر وارد الضياع السلطانية الواسعة التي كانت تمتد في مختلف الأراضي العباسية، في العراق وخارجه. وقد بلغ واردها، بالإضافة إلى وارد الأوقاف، مقدار ١,٧٦٨,٠١٥ ديناراً في السنة[٧٤].

ويخبرنا ابن حوقل عن وارد العراق سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م، واليك ثبته:

ضمان العراق من تكريت إلى واسط، مع أعمال الكوفة	٣٠ مليون درهم[٧٥]
ارتفاع البصرة «من وجوه أموالها كلها وجبايتها من أعشارها وجماجمها ومصالحها وضمان البحر بلوازم المراكب»	٦٠ ملايين درهم
ضمان واسط	٦ ملايين درهم[٧٦]
خراج نصيبين وأعمالها	٥ ملايين درهم[٧٧]
الموصل: خراج الحنطة والشعير	٥ ملايين درهم
خراج الحبوب (الأخرى) والقطاني.	١٥٠,٠٠٠ درهم
خراج ضياع الحمدانيين	مليونا درهم
باعربايا	٤ ملايين درهم
بازبدى (من الحنطة والشعير)	مليون درهم
باهدرا	١,٥٠٠,٠٠٠ درهم
جزيرة ابن عمر وجبل باسورين ونواحيه	١,٥٠٠,٠٠٠ درهم[٧٨]

ويذكر المقدسي أنه قرأ بنفسه كتاباً في خزانة عضد الدولة (٣٣٨ - ٣٧٢ هـ/ ٩٤٩ - ٩٨٢ م)، جاء فيه: «أن أثمان غوال (جـ. غلة) السواد ٨٦,٧٨٠,٠٠٠ درهم، ومن أبواب المال (الأخرى) بالسواد ٤,٠٠٨,٠٠٠ درهم، وخراج دجلة ٨,٥٠٠,٠٠٠ درهم»[٧٩].

٤ ــ الجزية

وتختلف الروايات في مقدار الجزية التي فرضها عمر بن الخطاب (١٣ - ٢٣ هـ/ ٦٣٤ - ٦٤٤ م) على أهل الذمة في العراق. ولتقدير عمر بن الخطاب أهمية خاصة، لأنه صار قدوة للخلفاء بعده في هذا الباب. فيذكر أبو عبيد روايتين: الأولى تفيد أنه فرض ٢٤ درهماً في السنة على كل شخص، وأعفى من ذلك النساء

---

(٧٤) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa*, p. 27 ff.

(٧٥) ابن حوقل، ص ٢٤٧.

(٧٦) ن.م.، ص ٢٣٨ - ٩.

(٧٧) ن.م.، ص ٢١٤.

(٧٨) ابن حوقل، ص ٢١٧ - ٢١٩. كل دينار يساوي آنئذ خمسة عشر درهماً، ن.م.، ص ٢١٨.

(٧٩) المقدسي، ص ١٣٣.

والصبيان. والرواية الثانية تفيد أنه فرض ٤٨ درهماً على الأغنياء، و٢٤ درهماً على المتوسطي الحال، و١٢ درهماً على العامة[٨٠]، وهذه الرواية هي الشائعة[٨١].

وجاء في عهد من الخليفة المطيع بتاريخ ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦ م، أمر إلى عمال الجزية أن يأخذوا «من أهل الذمّة البالغين الواجدين جزية رؤوسهم، على احتمالهم في وجدهم واعدامهم». ونص على أن «لا يأخذوا شيئاً من النساء، ولا من الأطفال، ولا من ذوي العاهات، ولا من الشيخ الفاني، ولا من الفقير المعدم»[٨٢]. وكان الرهبان والقسس يعفون من الجزية. ويذكر ابن البطريق أن علي بن عيسى حاول سنة ٣١٢ هـ/ ٩٢٤ م، أن يأخذ الجزية من القسيسين والرهبان والأساقفة والفقراء المعدمين في مصر السفلى، ولكن الخليفة المقتدر استمع إلى شكاوى الأهلين فألغى تدابير علي بن عيسى[٨٣].

وتستعمل لفظة «جوالي» أحياناً محل لفظة «جزية»[٨٤]. وتعني كلمة (جوالي) في الأصل، الجزية التي تدفعها جماعات أهل الذمة التي نزحت (جلت) عن أوطانها الأصلية، ثم أصبحت مرادفة لكلمة جزية[٨٥].

وكانت الجزية تجبى في المحرم (الشهر الأول) من كل سنة قمرية[٨٦]. ويقدر ابن خرداذبه وارد جزية أهل الذمّة في بغداد بـ ١٣٠,٠٠٠ درهم[٨٧]، في حين أن وارد الجزية عند قدامة يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ درهم[٨٨]. أما في قائمة علي بن عيسى للسنة ٣٠٦ هـ/ ٩١٨ م، فيبلغ واردها ١٦,٠٠٠ دينار (= ٢٤٠,٠٠٠ درهم)[٨٩]. وكانت جزية أهل الذمّة في نصيبين سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م، تبلغ ٥,٠٠٠ دينار (=

---

(٨٠) أبو عبيد ـ الأموال، ص ٣٩ ـ ٤١.

(٨١) أبو يوسف، ص ١٢٢ ـ ١٢٤. ويظهر لي أن الخليفة تدرج في تقدير الجزية حتى استقر على الطبقات الثلاثة. انظر الدوري ـ النظم الإسلامية، ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٨٢) رسائل الصابي، ص ١٤٠.

(٨٣) تاريخ ابن البطريق، ص ٥١٧.

(٨٤) وتسمى في عهود الخلفاء مرة جزية (رسائل الصابي، ص ٤١٢) ومرة جوالي (ن.م.، ص ١٤٠).

(٨٥) الخوارزمي ـ مفاتيح العلوم، ص ٣٩، أبو يوسف ـ هامش، ص ١، رسائل الصابي ـ هامش، ص ٩٩.

(٨٦) رسائل الصابي، ص ١١٢ وص ١١٤.

(٨٧) ابن خرداذبه، ص ١٢٥.

(٨٨) قدامة ـ الخراج، ص ٢٥١.

(٨٩) Von Kremer, *op. cit.*, p. 27.

٧٥,٠٠٠ درهم)[٩٠]. وكانت الجزية تكوّن قسماً مهماً من وارد الموصل وباعربايا[٩١].

وتكثر الاشارات في العهود الصادرة في الفترة البويهية إلى الصدقات. ومنها نفهم أن الزكاة كانت تؤخذ على المواشي (أي الغنم والبقر والجاموس والجمال) فقط، وأن هناك موظفاً خاصاً يقوم بالجباية يدعى عامل الصدقات[٩٢].

أما الضرائب التي يرد ذكرها في عهود الخلفاء، والتي كتبها أبو اسحق الصابي، فهي: الخراج، العشر، الصدقات، الجوالي، مال الجهبذة، الأحداث (وهي الغرامات التي تفرضها الشرطة)[٩٣]، و«سائر وجوه الجبايات»[٩٤]. وهكذا نجد الضرائب الأربعة الشرعية مذكورة جنب الضرائب الجديدة أو المكوس.

وتتصف المكوس بصفتين رئيستين: الأولى أنها ليس لها حد معين، والثانية أن جبايتها كانت تعتمد على أهواء المسؤولين من جهة، وعلى الوضع العام من جهة أخرى.

٥ ـ ضريبة الإرث

كانت ضريبة الإرث، بين الضرائب غير المشروعة، مهمة جداً. يروى أن بدراً المعتضدي، رئيس حرس المعتضد، سأل أحد الفقهاء عن الميراث، فأخبره أن زيداً بن ثابت يرى أن من مات ولم يكن له «من يرثه من عصبة وذي سهم» ذهب إرثه إلى بيت المال، كما أنه إذا بقي شيء من الإرث، بعد اعطاء كل ذي سهم من الورثة سهمه، فإنه يذهب إلى بيت المال. وأخبره أن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود، يرون اعطاء الإرث بكامله إلى الورثة، فإن لم يوجد وارث، أعطي الإرث إلى ذوي الرحم. وحاول هذا الفقيه ـ في مناقشة طويلة ـ أن يؤيد صحة وجهة النظر الثانية[٩٥].

وقد وضعت ضريبة الإرث، كما يظهر، لأول مرة في خلافة المعتمد (سنة

---

(٩٠) ابن حوقل، ص ٢١٤.

(٩١) ن.م.، ص ٢١٨.

(٩٢) رسائل الصابي، ص ٩٨ ـ ٩ وص ١١١- ١١٢ وص ١٢٧ وص ٢١٤.

(٩٣) See Dozy, Supplément, I, p. 158.

(٩٤) رسائل الصابي، ص ٩٨ ـ ٩ وص ١١١ وص ١٢٧.

(٩٥) الصابي، ص ٢٤٩ ـ ٢٥٣.

٢٥٦ - ٢٧٩ هـ/ ٨٧٠ - ٨٩٢ م)[٩٦]. وفي سنة ٢٨٣ هـ/ ٨٩٦ م، أصدر المعتضد منشوراً ألغى فيه ضريبة الإرث، وديوان المواريث، وأمر باعطاء الإرث إلى الذرية والأقرباء[٩٧]. ويظهر أن هذا المنشور أهمل لأننا نسمع أن المقتدر أصدر منشوراً جديداً في سنة ٣٠٠ هـ/ ٩١٢ م، يلغي ضريبة المواريث إلاّ حين يتوفى الشخص دون وارث[٩٨]. ولم يكن حظ هذا المنشور أفضل من المنشور السابق، لأننا نسمع أن جباة ضريبة الإرث أرادوا أن يفرضوا ضريبة على الأموال الواسعة التي خلفها شخص يدعى اخو أبي صخرة. ولما أخبر ابن الفرات بذلك أنكره ونقل الخبر إلى المقتدر، وانتقد هذه الضريبة واقترح الغائها. وبناء على ذلك صدر منشور يعطي تاريخ ضريبة الإرث مع المحاولات لإلغائها، وكان مما جاء فيه: «وأنهى إلى أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن محمد، ما يلحق كثيراً من الناس من الأعنات في مواريثهم، وما يتناول - على سبيل الظلم - من أموالهم، ويحكم فيه بخلاف ما جرت به السنة. وأنه قد كان عبيد الله ابن سليمان (الوزير) أنهى إلى المعتضد بالله... حال المتقلدين لأعمال المواريث، وما يجري على الرعية من مطالبتهم إياهم بأحكام لم ينزل بها كتاب الله عز وجل، ولا جرت بها سنّة رسول الله (ص)، ولا أجمع أيمة الهدى (ر.ع.) عليها. فكتب (المعتضد) إلى يوسف بن يعقوب وعبد الحميد بن عبد العزيز القاضيين - كانا - بمدينة السلام وما يتصل بها من النواحي في أيامه، يسألهما عن الحال عندهما في مواريث أهل الملة والذمة». فأثبت عبد الحميد آراء عمر بن الخطاب والإمام علي وابن عباس التي مرّ ذكرها. وكتب يوسف بن يعقوب كتاباً بيّن فيه «ما روي عن رسول الله(ﷺ) من أن المسلم لا يرث الكافر، وأن الكافر لا يرث المسلم، وأنه لا يتوارث أهل ملتين. ووصف يوسف في كتابه أن السنّة جرت بأن أهل كل ملّة يورثون من هو منهم، إذا لم يكن له وارث من ذوي رحمه»[٩٩]. وبعد أن يذكر المنشور الغاء هذه الضريبة من قبل المعتضد، يقول: «ثم أعاد ذلك الرسم الجائر والأثر القبيح السائر، حامد بن العباس (وزر بين ٣٠٦ - ٣١١ هـ/ ٩١٨ - ٩٢٣ م) بظلمه وتعديه وتهوره وتسطيّه، وتأوّل على الرعية بما لم يرضَ الله عز وجل فيه. فأمر أمير المؤمنين بأن يرد على ذوي الأرحام... المواريث... وأن يرد تركة من مات من أهل الذمّة ولم يخلف

---

(٩٦) ن.م.، ص ٢٤٨.

(٩٧) ابن الأثير، ج ٧، ص ٣٣٤، الطبري، س ٣، ص ٢١٥١، الذهبي (مختصر تاريخ دول الاسلام - حيدر آباد الدكن ١٣٣٧ هـ) ج ١، ص ١٣٤.

(٩٨) عريب - صلة الطبري، ص ٣٨.

(٩٩) الصابي - الوزراء، ص ٢٤٦ - ٢٤٨.

وارثاً على أهل ملته، وأن يصرف جميع عمال المواريث في سائر النواحي ويبطل أمرهم، ويرد النظر في أعمال المواريث إلى الحكام على ما لم يزل يجري عليه قبل أيام المعتمد على الله... وكتب أبو الحسن يوم الخميس لإحدى عشرة ليلة بقيت من رجب سنة احدى عشرة وثلثمائة/ ٢٥ تشرين الأول ٩٢٣ م»[١٠٠].

وهكذا يتضح من المنشور أن ضريبة الإرث لم تكن مشروعة، وأنها كانت بدعة أثقلت كاهل الناس. ولا نعرف مدة استمرار هذا المنشور، ولكن أخذ المحسّن - شريك والده ابن الفرات في الوزارة - لإرث أخي أبي صخرة، في السنة نفسها التي صدر فيها المنشور، يدلّ على الفائدة القليلة لهذا المنشور في تلك الماكنة الإدارية المنحطة[١٠١].

وفي سنة ٣٥١ هـ/ ٩٦٢ م، توفي رجل اسمه دعلج، تاركاً ثلثمئة ألف مثقال ذهب، فاستولى عليها معز الدولة. وكان معز الدولة يحترم حق الإرث، ولكن تركة دعلج أغرته، فأخذها مع أنه احترم الأوقاف التي أوقفها هذا الشخص[١٠٢].

ولا ندري فيما إذا كانت ضريبة الإرث تصاعدية. وفي سنة ٣٩٠ هـ/ ٩٩٩ م، مات محمد بن عمر العلوي (نقيب الطالبيين) تاركاً ثروة كبيرة، فأخذ الوزير أبو نصر سابور - بمعرفة الأمير البويهي بهاء الدولة - خمسين ألف دينار من الإرث وأعطى الباقي للورثة[١٠٣]. وهكذا استمرت ضريبة الإرث طيلة القرن الرابع الهجري وكانت مورداً مهماً للخزينة.

٦ ـ المكوس

وكانت الضرائب تجبى على البضائع المنقولة من منطقة إلى أخرى براً ونهراً. وقد ألغى علي بن عيسى في وزارته الأولى (٣٠٠ - ٣٠٤ هـ/ ٩١٢ - ٩١٦ م)، المكوس الثقيلة التي كانت تجبى في حصن مهدي وفي نهر السدرة[١٠٤]. وكانت قد أنشئت دور خاصة للمكوس في أماكن مختلفة، خاصة على ضفاف الأنهار. وكان يمد حبل أو سلسلة بين الضفتين عبر النهر ليمنع مرور السفن قبل أن تجبى الضريبة

---

(١٠٠) الصابي - الوزراء، ص ٢٤٨ - ٩.

(١٠١) عريب - صلة الطبري، ص ١١٦ - ١١٧.

(١٠٢) سبط ابن الجوزي - مرآة الزمان، ج ١٢ (خط) ورقة ٦٥ أ.

(١٠٣) الصابي - الوزراء، ص ٣٧٧ - ٨.

(١٠٤) ن.م.، ص ٢٨٦.

منها، وهذا ما يدعى بالمأصر (الجمع مآصر)، ويطلق لفظ المأصر على الضريبة نفسها[١٠٥]. وكان ابن رائق (٣٢٤ ـ ٣٢٦ هـ/ ٩٣٥ ـ ٩٣٧ م)، أول من وضع المآصر ببغداد «وما كانت سمعت بالضرائب من قبله»[١٠٦]. وكانت توجد مآصر، على الطريق من بغداد إلى واسط ـ في دير العاقول على دجلة[١٠٧]، وفي واسط[١٠٨].

ولما تم الصلح بين معز الدولة البويهي وناصر الدولة الحمداني سنة ٣٣٥ هـ/ ٩٤٦ م، كان من بنوده أن يرسل ناصر الدولة الميرة إلى بغداد، على أن «لا تؤخذ لها ضريبة»[١٠٩]. وكتب والي البصرة إلى عامل حصن مهدي بأن يسمح للسفن المحملة تمراً، والآتية من البصرة، بأن تمر دون ضريبة، فوافق العامل[١١٠].

ومما يجلب الانتباه، عدم ذكر المآصر في جريدة علي بن عيسى. ثم ان عهد الخليفة المطيع إلى أبي تغلب الحمداني سنة ٣٦٦ هـ/ ٩٧٦ م، يعتبر الضرائب الداخلية على التجارة في البر والنهر غير مشروعة، فيقول: «ولا يطالبهم (أي الأهلين) بضريبة ولا يجبيهم عند مأصر (في النهر) ولا رصد (في البر)»[١١١].

وكانت المكوس في بعض الحالات ثقيلة. فقد فرض على سفينة محملة بالحديد والجرار، أن تدفع ثمانية آلاف درهم في واسط[١١٢]. وقد شكا المقدسي (٣٧٥ ـ ٣٨٧ هـ/ ٩٨٥ ـ ٩٩٧ م)، من ثقل هذه المكوس، فكتب: «وأما الضرائب فثقيلة كثيرة محدثة في البر والنهر. وفي البصرة تفتُّش صعب وشوكات منكرة، وكذلك بالبطائح تقوّم الأمتعة وتفتش. وأما القرامطة فلهم ديوان على باب البصرة، وللديلم ديوان آخر، حتى انه يؤخذ على الغنمة الواحدة أربعة دراهم، ولا يفتح إلاّ ساعة من نهار. وإذا رجع الحاج مَكَسُوا أحمال الادم والجمال الاعرابية، وكذلك بالكوفة وبغداد. ويؤخذ من الحاج للمحمل ستون، ومن الكنيسة أو حمل البزّ مائة،

---

(١٠٥) ابن رسته، ص ١٨٥، انظر كلمة (مآصر) في «تاج العروس» و«لسان العرب».
(١٠٦) مسكويه، ج ١، ص ٣٨٣ ـ هامش.
(١٠٧) ابن رسته، ص ١٨٦.
(١٠٨) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٩٤.
(١٠٩) مسكويه، ج ٢، ص ١٠٨.
(١١٠) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ١٤٠.
(١١١) رسائل الصابي، ص ١٣٨.
(١١٢) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٩٣.

ومن العمارية خمسون ومائة بالبصرة والكوفة»(١١٣).

وفي بغداد، كانت المكوس تفرض على البضائع التي يأخذها الحجاج أو يأتون بها. وقد افتخر عز الدولة في كتاب أرسله إلى حاجبه الثائر سبكتكين (٣٦٣ هـ/ ٩٧٣ م) بأنه أحسن إلى أهل بغداد، إذ يقول: «ورفعنا عنهم ما كان يؤخذ منهم لك ولنظرائك من ضرائب الغنم المجلوبة، والأمتعة التي يأخذها الحجيج صادرة وواردة»(١١٤). وجاء في بيان أصدره عضد الدولة (سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م)، على أثر عصيان قام به المماليك الأتراك في بغداد، ما يأتي: «وقد سمحنا لهم (أهل بغداد)... بالضرائب المأخوذة من الأغنام ومن كل ما يحمله تجار الحجيج من بزّ وغيره»(١١٥).

ويبين البوزجاني(١١٦) ـ الذي كتب في العصر البويهي ـ أن الرسوم التي تفرض في المآصر مختلفة في النواحي حسب ما يراه السلطان ويرسمه. فقد تكون «جزء أو نسبة من ثمن البضائع المارة، مثل الاعشار التي بالبصرة وعمان وسواحل البحر إلى نواحي الهند». وقد تكون ضريبة على الوحدة تختلف حسب نوع البضاعة، إذ يقول: «يؤخذ من كل شيء من البز (المطبوع: البر) وغيره من الأمتعة شيء معلوم من الدراهم مختلفة المقدار على قدر المتاع».

وفي حالات أخرى يفرض رسم واحد بصرف النظر عن المتاع. يقول البوزجاني: «منها ما يكون الرسم قد جرى أن يؤخذ من كل حمل درهم واحد من غير فكر في خسة المتاع ورفعته».

ويبدو من البوزجاني أن هناك تعريفة بالرسوم التي تفرض، وهذا ما يفهم من المعلومات التي يوردها جغرافي معاصر هو المقدسي(١١٧).

وكانت الضرائب تفرض، في البصرة، على البضائع المحمولة في السفن، والمجلوبة بحراً إليها. وتدعى هذه الضرائب بالمكوس، وتدعى محلات جبايتها «المراصد»(١١٨). وكان المسلمون يدفعون ١/٤٠ (أو ٢,٥ بالمئة) من قيمة بضائعهم

---

(١١٣) المقدسي، ص ١٣٣ ـ ١٣٤.

(١١٤) رسائل الصابي، ص ٢٣٥.

(١١٥) ن.م.، ص ٢٤٥ وما بعدها.

(١١٦) كتاب المنازل ورقة ٢٦٥، سعيدان ـ الحساب العربي، ص ٣٤٦ وانظر - Ehrenkreutz - al Buzjani on Ma'asir JESHO 8, 1965 pp. 92 - 98.

(١١٧) أحسن التقاسيم، ص ١٠٤ ـ ١٠٥، وص ١٣٣ ـ ٤.

(١١٨) الخوارزمي - مفاتيح العلوم، ص ٣٩.

ضريبة، ويدفع التجار الهنود والصينيون ١٠/١ (أو ١٠ بالمئة)[١١٩]. ويخبرنا ابن خرداذبه أن التجار الروس كانوا يدعون بأنهم مسيحيون، ويدفعون الجزية[١٢٠]. وجاء في جريدة علي بن عيسى (٣٠٦ هـ)، أن ضرائب السفن القادمة كانت تساوي ٢٢,٥٧٥ ديناراً[١٢١]. وبلغ واردها سنة ٣٣٩ هـ/ ٩٥٠ م مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ دينار[١٢٢].

٧ ـ المستغلات

وكانت الضرائب تجبى على الحوانيت والأسواق. وأول من فرض الضريبة على الأسواق هو المهدي وذلك سنة ١٦٧ هـ/ ٧٨٣ م[١٢٣]. وقد قدر اليعقوبي (المتوفى سنة ٢٨٤ هـ/ ٨٩٧ م) مقدار هذه الضرائب في بغداد بـ ١١,٩٠٠,٠٠٠ درهم سنوياً[١٢٤]. وبلغ وارد أسواق الغنم في بغداد، وسامراء، وواسط، والبصرة، والكوفة، في جريدة علي بن عيسى لسنة ٣٠٦ هـ مقدار ١٦,٩٧٥ ديناراً سنوياً[١٢٥]. ويخبرنا ابن حوقل أن «ما يقبض من الطواحين في القصبة (نصيبين) والضياع المقبوضة والمشتراة، وغلات العقار المسقف من الخانات والحمامات والحوانيت والدور ستة عشر ألف دينار، وذلك في سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م[١٢٦]. وهذا يدل على أن الحمامات كانت تدفع ضريبة أيضاً.

وهناك ضرائب تفرض على الطواحين في العصر العباسي. ففي بغداد، كانت الرحا المشهورة برحا البطريق تغلّ مئة ألف درهم في السنة[١٢٧]. وفي الجزيرة استولى الحمدانيون على جميع الطواحين. وكان وارد الطواحين في الحديثة وحدها، يساوي خمسين ألف درهم سنوياً[١٢٨]. وكان وارد الطواحين في بازبدى، وهي من الجزيرة،

---

(١١٩) تاريخ اليعقوبي، ج ٢، ص ٥٩٠.

(١٢٠) ابن خرداذبه، ص ١٥٤.

(١٢١) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa,* p. 27.

(١٢٢) مسكويه، ج ٢، ص ١٢٩.

(١٢٣) انظر قدامة ـ الخراج (خط) ٨٨ أ ـ ٨٩ ب.

(١٢٤) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٥٤ وص ٢٤٣.

(١٢٥) Von Kremer, *'Ali b. 'Isa,* p. 27.

(١٢٦) ابن حوقل، ص ١٤٣.

(١٢٧) اليعقوبي ـ البلدان، ص ٢٤٣.

(١٢٨) ابن حوقل، ص ٢١٩ ـ ٢٢٠.

يكوّن جزءاً مهماً من الوارد[١٢٩].

ومن جملة التهم التي وجهها أبو شجاع إلى عضد الدولة، أنه «أدخل يده في جميع الارحاء وجبى ارتفاعها وجعل لأهلها شيئاً منه، وكثرت الظلامة من ذلك في آخر أيامه... فأزاله صمصام الدولة بعده وأطلق الارتفاع للملاك»[١٣٠].

ويذكر التنوخي قصة تفيد أنه كانت توجد ضريبة على الدور تسمى أجرة العرصة، وأن واردها كان كثيراً في خلافة المقتدر. ويفهم من التنوخي أنها كانت تفرض على البنايات المنشأة على أراضٍ حكومية[١٣١]. ويحتمل أن الضريبة كانت مهمة، فيذكر أنه لما حدث فيضان ٤٦٦ هـ/ ١٠٧٣ م، شرع عميد الدولة ببناء سور حول المخرم (وهي محلة في بغداد الشرقية) وجمع النقود اللازمة من الضرائب التي فرضها على دور الناس وأبنيتهم[١٣٢].

وكانت لفظة «مستغلات» تطلق على الضرائب التي تفرض على الدور والأسواق والطواحين التي بناها الناس على أرض حكومية[١٣٣]. وقد ذكر ابن خرداذبه أن وارد مستغلات بغداد مع دار الضرب، بلغ ١,٥٠٠,٠٠٠ درهم في سنة ٢٧٢ هـ/ ٨٨٥ م[١٣٤]. وبلغ وارد مستغلات بغداد حوالى سنة ٣٠٠ هـ/ ٩١٢ م، ١٣,٠٠٠ دينار في السنة[١٣٥].

٨ ــ ضرائب أخرى

وكانت تفرض ضرائب جديدة أحياناً على بعض المواد. فلما فتح عضد الدولة الأهواز سنة ٣٦٧ هـ/ ٩٧٧ م، أعلن بأنه سيخلص الأهلين من عبء ثقيل، بالغاء الضرائب على الطحين والمواد الغذائية، ووعد أن يفعل ذلك في العراق[١٣٦]. وفرض ناصر الدولة (٣١٧ ـ ٣٥٨ هـ/ ٩٢٩ ـ ٩٦٨ م)، الضرائب على بيع الأغنام

---

(١٢٩) ن.م.، ص ٢١٩.
(١٣٠) ابو شجاع، ص ٧١.
(١٣١) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٧٤ـ ٧٥.
(١٣٢) ابن الجوزي ـ مناقب بغداد، ص ١٧ «فتقدم بجباية العقار الذي للناس».
(١٣٣) انظر الاصطخري، ص ١٥٨، ابن حوقل، ص ٣٠٢.
(١٣٤) المسالك والممالك، ص ١٢٥.
(١٣٥) ابن الأثير، ج ٨، ص ٥١.
(١٣٦) رسائل الصابي، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

والدواب والبقر والخضر والفواكه، حتى بلغ الوارد منها خمسة آلاف دينار في سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م[١٣٧]. وفرضت ضريبة على الخمور في ديار ربيعة، فألغاها علي بن عيسى[١٣٨]، ثم أعادها ناصر الدولة. وتتضح أهميتها من أن واردها بلغ خمسة آلاف دينار في سنة ٣٥٨ هـ/ ٩٦٨ م[١٣٩]. وفرض عضد الدولة الضرائب على بيع الخيل والحمير والجمال في جميع الأسواق[١٤٠]. ويظهر أنه فرضت في وقت ما ضريبة على بيع المنسوجات القطنية والحريرية في بغداذ. وقد أعادها صمصام الدولة سنة ٣٧٥ هـ/ ٩٨٥ م، وجعل مقدارها ١/١٠ من الثمن، مما أدى إلى حصول فتنة وشغب في بغداد حتى ألغيت الضريبة[١٤١]. وفي سنة ٣٨٩ هـ/ ٩٩٨ م، أعاد الوزير أبو نصر فرض ضريبة العشر على المنسوجات الحريرية والقطنية المعمولة في بغداد، فثار عليه سكان محلة العتابية ومحلة باب الشام إلاّ أن الثورة أخمدت، «وثبّت هذا الرسم ورتّب في جبايته ناظرون ومتولون وأفرد له ديوان في دار بالبركة، ووضعت الختوم على جميع ما يقطع من المناسج ويباع ويحمر. واستمرت الحال على ذلك إلى آخر أيام عميد الجيوش أبي علي (٣٩٠ هـ/ ٩٩٩ م)، ثم أسقطه وأزال رسمه»[١٤٢].

وفي سنة ٣٣٠ هـ/ ٩٤١ م، فرض أبو الحسن البريدي ضريبة على الزيت، كما فرض ضريبة باهظة بلغت سبعين درهماً على كر الحنطة[١٤٣].

وفرض الوزير ابن سعدان ضريبة دخل سنة ٣٧٣ هـ/ ٩٨٣ م. يروي أبو شجاع «وأحدث (ابن سعدان) من الرسوم استيفاء العشر من جميع ما تسبب به الأولياء والكتّاب والحواشي من أموالهم وأرزاقهم، والتوقيع في آخر الصكاك إلى العمال بمقاصة أربابها به وجمعه عليهم وأخذه منهم»[١٤٤].

---

(١٣٧) ابن حوقل، ص ٢١٤.

(١٣٨) مسكويه، ج ١، ص ٢٩.

(١٣٩) ابن حوقل، ص ٢١٤.

(١٤٠) مسكويه، ج ٣، ص ٧٢.

(١٤١) ابن الأثير، ج ٩، ص ٣٣. نفس النص في الذهبي - دول الإسلام (خط) ورقة ٢٩ ب، ويضيف سبط ابن الجوزي - مرآة الزمان (مجلد ١٢ - خط) ص ١٢١ أ ان ابا الفتح قدر وارد هذه الضريبة بألف دينار في السنة.

(١٤٢) الصابي - الوزراء، ص ٣٦٨، ابو شجاع، ص ٣٦١ - ٣٦٢.

(١٤٣) ن.م.، ص ٨٥.

(١٤٤) ن.م.، وص.

وقد فرضت ضريبة على المراعي في بعض الأحيان. فقد فرض المطيع على أبي تغلب الحمداني في عهد توليته، أن لا يفرض ضريبة على المراعي، وان لا يمنع الناس من الاستفادة منها[١٤٥]. وأنشأ عضد الدولة ديواناً خاصاً لجباية هذه الضريبة[١٤٦]. وفي سنة ٣٧٩ هـ/ ٩٨٩ م، «خرج أمر بهاء الدولة باسقاط ما يؤخذ من المراعي من سائر السواد»[١٤٧].

وفي أواخر القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) ظهرت ضريبة جديدة باسم «مال الجهبذة». وقد وصفها علي بن عيسى بأنها «بلاء» على الناس[١٤٨]. وعندما سئل علي عن سبب حذف «مال الجهبذة» من تقديره لواردات الموصل والزابين في خلافة المعتضد، اجاب: «هذا ما لا أعرفه في أصل ولا مضاف، فإن يكن مال السلطان فهو بمنزلة ما يؤخذ من الذيل ويرقع به الجيب، أو يكن من مال الرعية فهو ظلم وطريق للجهابذة إلى أخذ أموال المعاملين». فقال ابن الفرات يرد عليه: «هذا باب من أبواب الارتفاع ولا يجوز أن يترك ولا يضاع... وتقدير ما يجب في هذه النواحي من ذلك عشرة آلاف دينار... حتى قال: سبيل هذه النواحي سبيل غيرها من نواحي السواد»[١٤٩]. وهذه الرواية تدل على أهمية «مال الجهبذة»، وعلى أنه كان ضاراً بمصالح الناس، وعلى أنه أصبح مألوفاً في التقاليد الإدارية حين اعترض علي بن عيسى على جبايته.

ويسمي البوزجاني هذه الضريبة «حق الجهبذة» و«الرواج» مشيراً إلى أنها تتصل بخبرة الجهبذ في تمييز النقود والأموال[١٥٠]. وقد حفظ لنا القمي عهد تولية صادر من المقدر إلى جهبذ. ومنه نفهم أن مال الجهبذة كان ـ نظرياً ـ أجرة الجهبذ على خدماته، وأنه كان يتناسب وما يمرّ بيد الجهبذ من أموال، وأنه كان يجبى من دافعي الضريبة، ولذلك كان يسبب إرهاق الناس[١٥١].

---

(١٤٥) رسائل الصابي، ص ١٣٨.

(١٤٦) ابو شجاع، ص ٧١ - ٧٢.

(١٤٧) ن.م.، ص ١٧٤، ابن الأثير، ج ٩، ص ٤٨، ابن الجوزي - مرآة الزمان (خط) م ١٢ ورقة ١٠٤ ب.

(١٤٨) الصابي - الوزراء، ص ٢٥٥.

(١٤٩) المصدر نفسه والصحيفة. وكان علي بن عيسى كاتب ديوان الخراج آنئذ في وزارة عبيدالله ابن سليمان (توفي سنة ٢٨٨ هـ/ ٩٠٠ م)، وكان أبو العباس ابن الفرات خليفة الوزير.

(١٥٠) كتاب المنازل ورقة ٢٢١ أ، ٢٢٦ ب.

(١٥١) القمي - تاريخ قم، ص ١٥٩ - ١٦١.

٩ ــ طرق الجباية

أما طرق الجباية فكثيراً ما كانت عنيفة ومرهقة. ويفهم من كلمة قالها الفقيه أبو زبير الجبائي أن نظام العباسيين المالي كان فاسداً، وان طرق الجباية عندهم كانت مجحفة وغير عادلة[١٥٢]. ولعلّ في ما قاله بعض الصواب[١٥٣].

ومن ناحية أخرى تتكرر الإشارات إلى محاولة خليفة أو وزير لانصاف دافعي الضريبة، ولحمايتهم من عبث الموظفين الفاسدين[١٥٤]. جاء في عهد المطيع إلى أبي تغلب الحمداني: «وأمره أن يرفع عن الرعية ما شرعه أشرار العمال من سنن الظلم، وسير الغشم، وأحدثوه من الرسوم الباطلة، وطرقوه من المعاملات الجائرة، ولا يستعمل عليهم عاملاً إلاّ بأجرة، ولا يدخل لهم ربعاً إلاّ باذن، ولا يسخر حمولة، ولا يحمي مرعى، و... لا يبيح سواماً، ولا يكلفهم علوفة، ولا يلزمهم مغرماً ولا ميرة، ولا يطالبهم بضريبة ولا مكس، ولا يجبيهم عند مأصر ولا رصد، ولا يقتطعهم عن معيشة ولا حرفة، ولا يشغلهم عن تجارة ولا مهنة»[١٥٥].

وتكثر في عهود التولية في العصر البويهي، النصائح للأمراء باختيار العمال الأمناء الموثوقين، وبالابتعاد عن الظلم، وبالرفق بالرعية[١٥٦]. كما أن الخلفاء كانوا يؤكدون للأمراء بأن العدل يجلب الرفاه ويؤدي في الأخير إلى زيادة الوارد[١٥٧]. كما أنهم كانوا ينصحون من ناحية أخرى باستعمال الشدة مع الذين يراوغون فيي دفع الضريبة[١٥٨].

ومهما يكن، فإن توالي التأكيد على وجوب استعمال اللطف والرأفة، يدل على أن الأمراء والعمال كانوا يهملون نصائح أسيادهم في الغالب، وعلى أنهم كثيراً ما فرضوا ضرائب جديدة ومرهقة.

---

(١٥٢) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٢، ص ١٥٠.

(١٥٣) انظر مسكويه، ج ٢، ص ٢٦٢ ـ ٥، الجهشياري ـ الوزراء، ص ١٤٢ ـ ٣، الرفاعي ـ عصر المأمون، ج ١، ص ٣١٦.

(١٥٤) الصابي ـ الوزراء، ص ٢٣٦ ـ ٢٣٩ وص ٢٤٩ ـ ٢٥١.

(١٥٥) رسائل الصابي، ص ١٣٨.

(١٥٦) ن.م.، ص ١٣٩ وص ١٣٨ وص ١١١.

(١٥٧) ن.م.، ص ١٠٩.

(١٥٨) ن.م.، ص ١١٠.



الفصل السابع

النظام النقدي



اتخذ النظام النقدي في العراق وضعاً معيّناً بعد تطور طويل، ولا يمكن استجلاء حقيقته دون بحث أسسه وتطوره بصورة عامة. ولما كان اتصاله بالحياة المالية وثيقاً، صار من الضروري بحث بعض مشاكله، وخاصة ما يتعلق منها بالحياة التجارية.

ولهذا بحثت بصورة مجملة في نشوء نظام النقد الإسلامي وتطوره حتى القرن الثالث الهجري، لتكون للقارىء فكرة عامة عنه، ثم فصلت بعض المشاكل النقدية في القرن الرابع الهجري.

مقدمة في النقود الإسلامية

ظهر الإسلام ولم يكن للعرب نقد خاص بهم، بل كانوا في الغالب يستعملون الدراهم الفضية الساسانية والدنانير الذهبية البيزنطية (Solidus). وهكذا فإن الولايات الشرقية كانت تتعامل بالعملة الفضية، والولايات الغربية تتعامل بالعملة الذهبية[١].

وكان الدينار البيزنطي ثابتاً نسبياً بوزن محدد من ٤,٥٥ غم[٢]، كما حافظ الدرهم الساساني بصورة عامة على وزن مستقر طيلة الفترة الساسانية وهو ٣,٩٠٦ غم[٣].

---

(١) الماوردي، ص ١٤٩، المقريزي ـ شذور (باعتناء ماير) ص ٢.

(٢) Walker, *Arab- Sassanian Coins*, p. CXLVIII; E.I., 2, art. Dinar; Miles, *Early Arabic Glassweights*, p. 4, p. 5.

(٣) وزن مورتمان Mordtmann ٢٠٠٠ درهم وتوصل إلى هذه النتيجة. انظر ZDMG, 1880, p. 147 ff; Walker, *op. cit.*, p. CXLVI-VII ـ ويعطي غريرسن Grierson ـ استناداً إلى مايلز ـ الوزن النظري للدرهم بأنه ٣,٩٨ غم. انظر JESHO, III, p. 248, n. 1.

واستمر ضرب الدراهم ولدرجة أقل الدنانير، بعد الفتح، كالسابق[٤]، ولكن الدين الجديد والسياسة الجديدة جعلت العرب يدخلون تعديلات تدريجية حتى عُرِّبَ النقد زمن عبد الملك بن مروان (٦٥ - ٨٦ هـ/٦٨٥ - ٧٠٥ م).

ضربت الدراهم في الفترة الأولى على غرار الدراهم الساسانية المتأخرة مع إضافات محدودة[٥]، فأضيفت عبارات إسلامية (بخط كوفي)، واسم الأمير ودار الضرب وتاريخه (بالفهلوية)، وفي بعض الأحيان نقش اسم الخليفة - معاوية، عبد الملك، وعبد الله بن الزبير[٦]. وكان وزن هذه الدراهم - في الغالب بين ٣,٥٠ غم و٤,١١٥ غم - يماثل وزن الدراهم الساسانية[٧].

وتشير مصادرنا إلى دراهم ساسانية من أوزان مختلفة يتعامل بها العرب، وخاصة البغلية - وتدعى أيضاً الكسروية، وتزن ٨ دوانيق أو مثقالاً، والجوارقية وتزن ٤,٥ دوانيق وكل عشرة دراهم تزن ٦ مثاقيل، والطبرية وتزن ٤ دوانق أو ٢/١ مثقال[٨]. وكان التعامل بها بالوزن[٩]، فاحتاجت الدولة الجديدة إلى عيار أساسي

---

(٤) Cordington, *A manual of Muslim Numismatics*, London 1905, p. 12; Lavoix, *Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliothèque Nationale - Khalifes Orientaux* (Paris 1932), pp. XII-XVIII; Soret, *Elements de la Numismatique Musulmane* (Bâle et Genève, 1868), p. 62-3.

(٥) اتخذوا مثال دراهم هرمز الرابع (٥٧٧ - ٥٩٠ م) ويزدجر الثالث (٦٣٢ - ٦٥١ م) وفي الغالب دراهم خسرو الثاني (٥٩٠ - ٦٢٨ م).

(٦) ابقيت النقوش الساسانية، وهي في الأساس صورة جانبية لوجه الملك الساساني على وجه النقد، وبيت النار مع حارسين على الخلف. انظر Walker, *op. cit.*, p. 1 ff, pp. 5-15, pp. 23-5, pp. 25-26, pp. 30-31, p. 98, p. 119; Katalog der Orientalischen Münzen, I (Berlin 1891), pp. 14-15, pp. 29-30, pp. 41-48.

(٧) Walker, *op. cit.*, pp. 29-46 وقد ميز فلاسكيز كيبيو Velasquez Queipo بشكل ما أربع مجموعات من الدراهم المتداولة إلى بدء خلافة عبد الملك: ١ - دراهم وزنها ٤,٢٠ غم. ٢ - دراهم من وزن ٢,٨٥ غم. ٣ - دراهم شرعية تتراوح أوزانها بين ٣,٩٧ غم و٣,٢٧ غم. ٤ - دراهم من وزن يساوي نصف وزن الدرهم الشرعي ويزن الواحد منها بين ١,٨٢ غم و١,٩٠ غم والوزن النظري هو ١,٩٨ غم. انظر Queipo (Don Velasquez), *Essai sur les Systèmes Métriques et Monétaires des anciens peuples*, 3 tomes (Paris 1895), II, pp. 288-299.

(٨) وهناك دراهم يمنية ومغربية. انظر ابن خلدون ص ٤٦٢، والماوردي، ص ١٤٨، أبو عبيد - الأموال، ص ٥٢٤، المقريزي - شذور (م) ص ٢ - ٣، ابن تغري بردي، ج ٢، ص ٢١٣، Revue Numismatique, 1908, p. 209 البلاذري، ص ٤٦٥ - ٦، الحكيم - ضوابط دار السكة - صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، ١٩٥٨، ص ١٤٢.

(٩) R.N., 1884, p. 335 البلاذري، ص ٤٦٧.

لأغراض الضرائب والالتزامات الأخرى، فاتخذ وزن يساوي معدل وزن الدرهمين الأول والثالث، وهو ٦ دوانيق أو ١٥ قيراطاً، وكان ذلك وزن الدرهم الشرعي[١٠]. ولكن تدقيق الوضع يدل على أن الدراهم المذكورة هي دراهم عربية ساسانية مبكرة، فالدرهم البغلي[١١] كان أقل من مثقال[١٢]، بينما الدرهم الطبري (نسبة لطبرستان) كان يساوي حوالي نصف درهم[١٣]. ومن جهة أخرى، كانت مكة مركزاً هاماً للتجارة وكان لها أوزانها للفضة والذهب، وهي الدرهم والدينار (مثقال ذهب)، وقد اتخذت هذه الأوزان أسساً للدرهم الشرعي وللدينار، والنسبة بين الوزنين هي ١٠ دراهم = ٧ دنانير[١٤]، وهي نسبة فسروها بدلالة الوزن النوعي[١٥]، وكان وزن المثقال ٤,٢٥ غم. ومع أن الدرهم الشرعي كان في الأساس عياراً للوزن فإن دراهم من هذا الوزن ضربت، كما يبدو، قبل زمن عبد الملك[١٦].

وضربت دنانير على مثال دنانير فوكاس (٦٠٢ - ٦١٠ م) ثم الدنانير الهرقلية[١٧] (٦١٠ - ٦٤١ م)، ومع ذلك فإن الدينار (Solidus) البيزنطي كان كثير

---

(١٠) انظر البلاذري، ص ٤٦٥، ابن خلدون، ص ٤٦٣. وهذا الدرهم يساوي ١٤ قيراطاً بالوزن الذي اتخذه عبد الملك.

(١١) تنسب البغلية إلى رأس البغل، الذي يفترض انه ضربها لعمر على شاكلة الدراهم الكسروية (نسبة لخسرو)، ونحن نعرف ان ابنه جوانانبة كان دهقانا ثريا زمن خالد القسري (بلاذري - أنساب مخطوط، اسطنبول ق ٢ ص ٢٩٠) وهذا يرجح ان اباه عاش في العصر الأموي.

(١٢) Walker, *op. cit.*, p. CXLIX, see also, p. 81 (no. 145, wt. 4.16 gm); p. 78 (no. 120, wt. 4.14 gm.), p. 63 (no. 91, wt. 4.17 gm.) ويذكر غريرسن، نقلاً عن مايلز، أن ١٣٦ نموذجاً من ٥٦٣ درهماً لخسرو الثاني، وفي وضع جيد، تتراوح أوزانها بين ٤,١١ غم و٤,١٥ غم انظر JESHO, III, p. 248.

(١٣) الكرملي - النقود العربية (القاهرة ١٩٣٩)، ص ٢٤، Walker, *op. cit.*, p. 131 ff.

(١٤) أبو عبيد، ص ٤٦٦، الماوردي، ص ١٤٩، أبو يعلى، ص ١٥٨، E.I. (1st & 2nd ed.) Dirham ويقول البلاذري: «كانت قريش تزن الفضة بوزن تسميه درهماً وتزن الذهب بوزن تسميه ديناراً، فكل عشرة من أوزان الدراهم سبعة من أوزان الدنانير». فتوح، ص ٤٦٧.

(١٥) البوزجاني - المنازل ٩٢ ب؛ انظر الحكيم - ضوابط، ص ١٤٢. ولكن النسبة ليست دقيقة لأن الوزن النوعي للذهب هو ١٩,٣٠ وللفضة ١٠,٥٠. لاحظ أن الدرهم الأتيكي كان يزن ٤,٢٥ غم.

(١٦) لدينا دراهم تتراوح أوزانها بين ٢,٨٠ غم - ٢,٩٩ غم، أي انها حوالي وزن الدرهم الشرعي (٢,٩٧ غم). انظر Walker, *op. cit.*, p. 27 (no. 37, wt. 2.88 gm.), p. 42 (no. 62, wt. 2.98 gm.), p. 47 (no. 67, wt. 2.96 gm.), p. 53 (no. 94, wt. 2.99 gm.), p. 62 (wt. 2.98 gm.), p. 64 (wt. 2.97 gm.) وانظر المقريزي - شذور (م) ص ٢١، ابن تغري بردي، ج ٣، ص ١١٣ و De Sacy, *al- Maqrizi, Traité, des monnaies Musulmanes* (Paris 1797), p. 15, note 27.

(١٧) هرقل مع ولديه وكلهم وقوف، على الوجه، والصليب (المحوّر) على درجات، على الخلف.

التداول، وذلك ناشيء عن التجارة والجزية وغنائم الحرب[١٨]. وهناك إشارات إلى دينار ضربه معاوية وعليه صورته متقلداً سيفاً[١٩] ولكن لم يظهر بين النقود التي عثر عليها لحد الآن ما يؤيد ذلك.

وتتفق المصادر على أن تعريب النقد جرى زمن عبد الملك بن مروان، ولكنها تختلف في تاريخ ذلك بين ٧٤ هـ[٢٠] و٧٥ هـ[٢١] و٧٦ هـ[٢٢]؛ وكلها تعطي تفاسير غير مقبولة لذلك[٢٣]. لقد كان هذا الإصلاح جزءاً من سياسة تعريب المؤسسات، وخطوة لتأكيد السيادة الكاملة، كما أن التطورات الاقتصادية، ومشاكل جباية الضرائب والمشاكل النقدية، وحالة التوتر في العلاقات العربية البيزنطية، كانت ذات صلة بالموضوع[٢٤].

ويبدو من النقود الموجودة أن الخطوات الأولية لتعريب النقد اتخذت سنة ٧٢ هـ/٦٨١ - ٦٨٢ م وبعد شيء من التجربة نفذ الإصلاح النهائي للدينار عام ٧٧ هـ/ ٦٨٦ - ٦٨٧ م[٢٥] وللدرهم سنة ٧٨ هـ/٦٩٧ - ٦٩٨ م[٢٦]. وقد أثرت

---

(١٨) Grierson, *The Monetary Reform of Abd al-Malik*, JESHO, III, pp. 242-3.

(١٩) المقريزي - شذور (م)، ص ٤.

(٢٠) الماوردي، ص ١٤٩، أبو يعلى، ص ١٦٤.

(٢١) الديار بكري - تاريخ الخميس، ج ٢، ص ٣١٠، السيوطي - تاريخ، ص ١٤٥، أبو هلال العسكري - الأوائل، ص ٢٠٥.

(٢٢) ابن الأثير، ج ٤، ص ٣٣٧ - ٨، الطبري، س ٢، ص ٩٣٩، فوات الوفيات، ج ٢، ص ١٩، المقريزي - شذور، ص ٤، ابن تغري بردي، ج ١، ص ١٤٥ - ٦، البلاذري - فتوح، ص ٤٦٧ - ٨. ويرى لافوا ان الاصلاح بدأ سنة ٧٣ - ٧٤ هـ/ ٦٩٢ - ٣ م، Lavoix, *op. cit.*, p. XXVIII, p. XX.

(٢٣) انظر المقريزي، ص ٥، الدميري - حياة الحيوان، ج ١، ص ٧٩ - ٨١، ابن تغري بردي، ج ١، ص ١٧٦ - ٧، البيهقي - المحاسن والمساوىء، ج ٢، ص ٢٦.

(٢٤) Walker, *op. cit.*, p. LIII-V; Lavoix, *op. cit.*, p. XXV المقريزي - اغاثة الأمة، ص ٥٥ - ٦.

(٢٥) شهدت فترة التجربة للدينار (٧٢ - ٧٧ هـ) اضافة كتابة إسلامية (حوالي ٧٢ هـ) مع تعديل الرموز المسيحية، ثم ديناراً عليه صورة الخليفة واقفاً ومشتملاً على سيف مع الكتابة الإسلامية سنة ٧٤ هـ، وأخيراً الدينار الخالص للكتابة. انظر Walker, *Arab-Byzantine Coins*, p. LIII and p. 18; Grierson, *op. cit.*, JESHO, III, p. 243-4.

(٢٦) كان للدرهم - مع كثرة دور الضرب - تنوع أكبر في فترة التجربة، فمن نماذجه محراب وحربة على الخلف، والخليفة مع خادمين على الوجه، ثم الخليفة بسيف ورمح، واخيراً الدرهم المنقوش. وقد كلف الحجاج (٧٥ - ٩٥ هـ/ ٦٩٤ - ٧١٤ م) بإجراء هذا الاصلاح، وتطلب ذلك سنين عدة لتطبيقه في دور الضرب المختلفة، وآخر مثل لدينا للذلك يرجع إلى سنة ٨٣ هـ. انظر Walker, *Arab-Sassanian Coins*, p. XXV; Lavoix, *op. cit.*, p. XXVIII وفي الولايات المتطرفة، مثل طبرستان وبخارى، استمرت =

الإجراءات الأولى على النقوش فقط، ولكن الخطوة الأخيرة أنتجت النقد الجديد المقتصر على الكتابات العربية (الإسلامية) مع عيار جديد (للوزن).

وكان العيار الجديد للدينار هو المثقال العربي، إلاّ أنه حدد من جديد بعشرين قيراطاً عربياً شامياً بدل التحديد السابق وهو «اثنين وعشرين قيراطاً إلاّ حبة»[٢٧]. وكان القيراط العربي الشامي يزن ٠,٢١٢٥ غم، وثبت وزن الدينار بـ ٤,٢٥ غم[٢٨]. أما عيار الدرهم فتبع النسبة ٧: ١٠ أي انه أنقص إلى ٢,٩٧ غم وهو وزن الدرهم الشرعي وبهذا وضع العيار الأساس للدرهم[٢٩]. وربما كانت مسألة الوزن، وهي اقتصادية، من أسباب الإصلاح، وهي مهمة للضرائب[٣٠].

وهنا يجب التمييز بين نسبة الوزن بين الدرهم والدينار (٧: ١٠) وبين سعر التبادل بين النقدين. فقد كان سعر التبادل يتأثر بوجود منطقتين للنقد، وبسعر الذهب والفضة في السوق، وبجريان التجارة، وبالأوضاع الاقتصادية للمناطق المختلفة. وهكذا فإن سعر التبادل في العراق زمن عمر بن عبد العزيز (٩٩ - ١٠١ هـ/٧١٧ - ٧١٩ م) كان حوالي ١٥ درهماً للدينار[٣١]، وصار ٢٢ درهماً للدينار زمن هارون الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ/٧٨٦ - ٨٠٨ م)[٣٢]، و١٥ درهماً في أواخر القرن الثاني للهجرة[٣٣]. أما سعر التبادل ١٠ - ١٢ درهماً للدينار زمن الرسول (ﷺ) وعمر بن

= النماذج العربية الساسانية إلى القرن الثاني/ الثامن. انظر Grierson, *op. cit.*, pp. 245-6; Walker, *op. cit.*, pp. XVIII-XX; وانظر مجلة المسكوكات عدد ٤ بغداد ١٩٧٣ ص ١٣ عن درهم عربي خالص ضرب بارمينية ٧٨.

(٢٧) وفي روايات أخرى ٢١ ٣/٧ قيراط و٢١ ٣/٤ قيراط.

(٢٨) E.I., 2, Dinar; Grierson, *op. cit.*, JESHO, III, p. 253 ff; Miles, *Early Arab Glassmeights*, A.N.S., no. 111, N.Y., 1948, pp. 9 - 11.

(٢٩) E.I., 2, Dirham, Dinar; Walker, *Arab-Sassanian Coins*, pp. CXLVIII-IX, Decour - demanche, in *R.N.*, 1908, p. 214-5 (R.N. 1884, pp. 336-341) يجعل بلانشارد Blanchard المثقال مساوياً لـ Sou البيزنطي. انظر أيضاً مناقشة غريرسن في JESHO, III, p. 247 ff، قارن البلاذري، ص ٤٦٦. المقريزي - شذور (م) ص ٤ - ٦، الدميري، ص ٧٩- ٨١؛ De Sacy, *op. cit.*, pp. 16 - 18, note 34, p. 19, note 36.

(٣٠) انظر ابن خلدون، ص ٤٦٤، أبو هلال العسكري - الأوائل، ص ٢٣٨: المقريزي - اغاثة الأمة، ص ٢٥ - ٢٦.

(٣١) تاريخ الخلفاء - مؤلف مجهول، ص ٣٦٢.

(٣٢) الجهشياري - الوزراء (ط. السقا)، ص ٢٨٨.

(٣٣) الطبري، س ٣، ص ٢٦، قدامة - الخراج (دي خويه)، ص ١٤٤.

الخطاب، والذي حدد لبعض الالتزامات كالدية، فاستعمل بعدئذ كنسبة نظرية لحساب ما يلزم دفعه فعلاً في ضوء سعر التبادل الحقيقي.

وقد حافظ الأمويون على نسبة عالية ومستقرة من النقاء للدينار، إذ يبدو انها كانت تبلغ في زمن عبد الملك ٩٦ بالمئة، وفي زمن هشام (١٠٥ - ١٢٠ هـ/ ٧٢٤ - ٧٤٣ م) بلغت النسبة ٩٨ بالمئة. واتجه هشام إلى مركزية الضرب، فحدد ضرب الدراهم بواسط، وربما حدد ضرب الدينار بدمشق(٣٤). ومع أن العباسيين لم يحافظوا على هذه المركزية فإنهم حافظوا على درجة عالية من النقاء للدينار، وإذا استثنينا فترة الفتنة بين الأمين والمأمون فإن درجة النقاء كانت عادة بين ٩٦ بالمئة و٩٨ بالمئة، واستمرت بهذا المعدل حتى نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي(٣٥). ولكن تدهوراً حصل في نقاء النقد في العصر البويهي وبلغ درجة خطيرة(٣٦).

ولقي الدرهم عناية مماثلة، وتشيد مصادرنا بالدراهم العربية بعد الإصلاح(٣٧). وحافظ العباسيون على المستوى العالي لأسلافهم وحاولوا أن يجودوا فيه. وقد قام السيد فروحة بدراسة للتركيب الكيمياوي ولدرجة النقاء لعشرة دراهم(٣٨)، وتوصل إلى نتائج دقيقة نورد بعضها:

---

(٣٤) توقفت دار الضرب في الأندلس بعد سنة ١٠٦ هـ/ ٧٢٤ - ٥ م. E.I., 2, Dinar; Walker, *Arab - Sassanian Coins*, p. LIX.

(٣٥) Ehrenkreutz, *Studies in the Monetary History of the Middle Ages*, JESHO, II, esp. pp. 142-144.

(٣٦) *Ibid.*, pp. 147-8.

(٣٧) كانت دراهم ابن هبيرة (إلى ١٠٥ هـ/ ٧٢٤ م) أجود من دراهم الحجاج، كما تفوقت دراهم خالد القسري (إلى ١٢٠ هـ/ ٧٣٨ م) على دراهم ابن هبيرة، وذهب يوسف بن عمر (إلى ١٢٦ هـ/ ٧٤٤ م) ابعد من خالد القسري في تجويد الفضة وفي تدقيق العيار. انظر المقريزي - شذور (م) ص ٧، الماوردي ص ١٤٩ - ١٥٠، أبو يعلى، ص ١٦٥.

(٣٨) Farroha, S.M., *The Chemical Composition and Finess of some Ancient Arabic Coins;* M. S. Thesis, Ohio State University, 1956 (unpublished).

رقم	تاريخ	المدينة	الوزن ـ غم	القطر ـ ملم	فضة	نحاس	الصفاء بالتحليل	الصفاء بالوزن النوعي
١	٧٠٤/٨٥	واسط	٢,٨٣	١٣,١	٩١,٨٤	٦,١٦	٩١,٥	٩٠,٨
٢	٩٢/٧١٠ ـ ١١	درابجرد	٢,٧٦	١٢,٤	٩٢,٧٣	٤,٢٥	٩٢,٧	٩٩,٥
٣	٩٥/٧١٣ ـ ٤	كرمان	٢,٧٣	١٢,٨	٩٤,١٥	٣,٥٦	٩٤,١	١٠٠
٤	١٠٠/٧١٨ ـ ٩	البصرة	٢,٨٣	١٢,٧	٩١,١٧	٦,٣٥	٩١,٢	٩٨,٤
٥	١٠٠/٧١٨ ـ ٩	دمشق	٢,٨١	١٧,٤	٩٥,٥٨	٢,٢٤	٩٥,٦	١٠٠
٦	١١٢/٧٣٠ ـ ١	أفريقية	٢,٩٤	١٤,٦	٩٨,٠٥	٠,٨٤	٩٨	٩٩,٥
٧	٧٣٦/١١٨	الأندلس	٢,٩٣	١٣,١	٩٤,٢٠	٣,٩٦	٩٤,٢	١٠٠
٨	١٢٤/٧٤١ ـ ٢	واسط	٢,٨٦	١٢,٨	٩٨,٣٦	٠,٢٣	٩٨,٥	١٠٠
٩	١٦١/٧٧٧ ـ ٨	الأندلس	٢,٧٤	١٤,٨	٩٨,٠٨	١,٢٠	٩٨	١٠٠
١٠	١٨٨/٨٠٣ ـ ٤	مدينة السلام	٢,٩٤	١٢,٣	٩٩,٢٤	٠,٢٢	٩٩,٢	١٠٠

ويتعذر تقديم استنتاجات عامة، ولكن بعض الملاحظات ضرورية. فنسبة الفضة تتراوح بين ٩١,١٧ بالمئة و٩٩,٢٤ بالمئة. ويكوّن النحاس الخليط الأول وتتراوح نسبته بين ٠,٢٢ بالمئة و٦,٣٥ بالمئة، أما بقية المواد (رصاص، ذهب، حديد، تنك) فهي أوشاب طارئة.

وترجع الدراهم الثلاث الأولى في الجدول إلى فترة الحجاج ويتراوح صفاؤها بين ٩١,٥ بالمئة و٩٤,١ بالمئة. وأما الدراهم ٦ ـ ٨ فضربت زمن هشام (والمفروض في واسط) وهي أعلى درجة في الصفاء (درهم واحد ٩٤,٢ بالمئة واثنان ٩٨ بالمئة). أما رقم (١٠) فضرب زمن الرشيد حين تولّى السندي بن شاهك الإشراف على دور الضرب[٣٩].

وهكذا تتبين الدرجة العالية لصفاء الدراهم واستمرار تجويدها في فترة الإصلاح وبعدها، وفي العصر العباسي الأول.

ولعلّ هذه المقدمة تزيد قليلاً عما يتطلبه البحث، ولكنها ضرورية لفهم مشاكل العملة في القرن الرابع الهجري، خاصة وأننا لا نزال نفتقر إلى بحث شامل في هذا الموضوع[٤٠].

ولننظر الآن إلى بعض هذه المشاكل لأنها تلعب دوراً هاماً في الحياة المالية في ذلك القرن.

أولاً: نظام النقد المزدوج

كانت الدولة تتبع نظام المعدنين (Bimetallism) في القرن الرابع الهجري، إذ كان أساس النظام النقدي الدينار الذهبي والدرهم الفضي. ولدينا بعض الحقائق التي تؤيد هذا الرأي.

١ ـ كانت المعاملات الرسمية تجري بالدراهم والدنانير معاً[٤١]، فلم يكن هناك

---

(٣٩) *Ibid.*, p. 2, p. 9 ff.

(٤٠) لقد حذفنا بعض التفاصيل الممتعة التي حصلنا عليها من فهارس مجموعات النقود في المتاحف الكبرى فيما يتعلق بالنقوش والكتابات والألقاب على النقود، وذلك لئلا نخرج عن موضوعنا الأصلي.

(٤١) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٦، الصابي، ص ١١، ابن حوقل ـ المسالك والممالك باعتناء دي خويه (ليدن ١٨٧٠)، ص ١٤٤، ابن الأثير، ج ٨، ص ٤٢ وص ٧٧، المقدسي ـ أحسن التقاسيم لمعرفة الأقاليم، ص ٣٤٠ ـ ١، مسكويه: تجارب الأمم، ج ١، ص ١٨ ـ ٩.

حد للكمية التي يمكن استعمالها من كل منهما، بل كانت الظروف وحدها تملي استعمال هذه أو تلك. ولم يوفق (فون كريمر Von Kremer)[٤٢] في اعتقاده بأن أساس النظام النقدي كان الذهب فقط، لأنه استنتج ذلك من كون قائمة الوزير علي بن عيسى لدخل الدولة لسنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م، تعطي الوارد بالدنانير، وقد وافقه (فيشل Fischel) على رأيه دون تمحيص[٤٣]. ولكن الاستناد إلى تلك القائمة فقط لا يكفي خاصة ولدينا قوائم ومعاملات أخرى الفترة نفسها مقدّرة بالدراهم. فعندما ضمن السكري ضرائب فارس وكرمان سنة ٢٩٧ هـ، وعد أن يدفع للخزينة ثلاثة عشر مليوناً من الدراهم[٤٤]. ولما اتفق علي بن عيسى مع جهبذين على قرض شهري دائم، حدد مقدار القرض سنة ٣٠١ هـ/٩١٣ م بالدراهم[٤٥]. كما أن قائمة عضد الدولة لموارد السواد كانت مقدرة بالدراهم[٤٦].

٢ ـ إن اتخاذ الذهب وحده قاعدة للنقد، يوجب تحديد عدد الدراهم في الدينار وفق نسبة ثابتة، ولكن ذلك لم يحصل واستمرت نسبة الصرف في ارتفاع وهبوط طيلة القرن الرابع الهجري.

٣ ـ وهناك بعض الأمثلة الدالة على أن قيمة الدنانير والدراهم كانت تتوقف بالدرجة الأولى على نقائها. يروي ابن الأثير في حوادث سنة ٣٣٠ هـ/٩٤١ م، أن ناصر الدولة «ضرب دنانير سماها الابريزية، عيارها خير من غيرها، وكان الدينار بعشرة دراهم، فبيع هذا الدينار بثلاثة عشر درهماً»[٤٧].

٤ ـ وكانت قيمة الدينار تعطى أحياناً بعدد ما يساويه من الدراهم، بينما كانت قيمة الدرهم تخصص أحياناً بنسبته إلى الدينار. فمثلاً يذكر ابن حوقل أن وارد برقعيد (قرب الموصل) حوالي سنة ٣٥٧ هـ بلغ «ألفا دينار قيمتها من الورق (الفضة) ٣٠,٠٠٠ درهم»[٤٨]. ويروي مسكويه أن سعر بغلة أهديت إلى ابن العميد كان

---

(٤٢) Von Kremer, *Einnahmebudget*, p. 6 ff.

(٤٣) Fischel, *Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam*, London 1937, p. 3.

(٤٤) مسكويه، ج ١، ص ١٨ - ٩.

(٤٥) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٢٦.

(٤٦) المقدسي، ص ١٣٣.

(٤٧) ابن الأثير، ج ٨، ص ٢٨٨ - ٩، مسكويه، ج ٢، ص ٣١ م ١.

(٤٨) ابن حوقل (ك)، ص ٢١٨.

ثلاثة آلاف درهم وتساوي مئتي دينار[٤٩]. وهذه الأمثلة تبين بوضوح أن نظام النقد كان مزدوجاً في القرن الرابع الهجري.

ولكننا نلاحظ ـ مع وجود نظام المعدنين ـ شيوع استعمال إحدى العملتين في المعاملات في فترة ما أكثر من الأخرى. فكان استعمال الدراهم أعم من استعمال الدنانير في العراق حتى النصف الثاني من القرن الثالث الهجري. فالجهشياري يذكر ما خلفه المنصور في بيت المال مقدراً بالدراهم (٩٠٠ مليون درهم)[٥٠]. وفي قائمة خراج الدولة زمن الرشيد نرى أن وارد جميع الولايات الواقعة شرق سورية، ومجموع الدخل، مقدر بالدراهم[٥١]. وقائمة ابن خرداذبه تعطي خراج العراق مقدراً بالدراهم كذلك[٥٢]. ويقول الجاحظ (المتوفى سنة ٢٤٧ هـ/٨٦١ م): إن «الدرهم هو القطب الذي عليه رحا الدنيا»[٥٣]. كما أننا نجد في تاريخ هذه الفترة إشارات كثيرة إلى معاملات بالدنانير[٥٤].

ولكن ما خلفه المعتضد (٢٨٩ هـ/٩٠١ م) في بيت المال كان ستة عشر مليون دينار وثلاثة ملايين درهم[٥٥]. وترك خلفه المكتفي (٢٩٥ هـ/٩٠٨ م) أربعة عشر مليون دينار فقط[٥٦]. وهكذا يظهر أن الدينار زاد تداوله بصورة تدريجية في النصف الثاني من القرن الثالث الهجري حتى أصبح استعماله أعم من الدرهم في أوائل القرن الرابع الهجري. فنجد أكثر حسابات الدولة ومعاملاتها في الفترة بين (٢٩٥ ـ ٣٣٤ هـ/٩٠٨ ـ ٩٤٥ م) تجري بالدنانير[٥٧]. ثم انعكس الوضع بعد تغلب

---

(٤٩) مسكويه، ج ١، ص ٢٧٨. انظر أيضاً ـ الصولي، أخبار الراضي والمتقي بالله، ص ١١٦، الصابي، ص ٢٨٤.

(٥٠) الجهشياري ـ الوزراء والكتاب، ص ١٥٨.

(٥١) ن.م.، ص ٢٨١ وما بعدها.

(٥٢) ابن خرداذبه ـ المسالك والممالك، ص ٨ ـ ١٤.

(٥٣) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٢٦٨.

(٥٤) الجهشياري، ص ١٠٠، ص ١٠٦، ص ١٥٤، ص ١٧٠، ص ١٨١، ص ١٨٢، ص ٢٢٣.

(٥٥) العقد الفريد لابن عبد ربه (القاهرة ١٩١٣)، ج ٢، ص ٥٨.

(٥٦) مسكويه، ج ١، ص ٢٣٨.

(٥٧) أمثلة: قائمة نفقات المعتضد السنوية في الصابي، ص ١١ ـ ١٢، وقائمة علي بن عيسى في Kremer, *Einnahmebudget* ص ٢٧ وما بعدها، وقائمة دخل الخزينة الخاصة للمقتدر في مسكويه، ج ١، ص ٢٣٨ ـ ٢٤١، وأمثلة رواتب في: الصابي، ص ١٣٩، مسكويه، ج ٢، ص ١٥٤، ١٥٩، الصولي، ص ٣٢٨، مسكويه، ج ١، ص ١١٠، ص ٢٣٩، عريب ـ صلة الطبري، ص ٤٥.

البويهيين على العراق (سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م)، وصار التعامل بالدراهم أعم[٥٨].

ولعل سبب شيوع التعامل بإحدى العملتين في وقت ما يتعلق بتوفر الذهب أو الفضة آنئذ وبقيمتهما في السوق. ولكن النظام النقدي بقي مزدوجاً دائماً.

ويبدو أن سبب وجود نظام المعدنين يعود إلى الظروف التاريخية. فقد كان الذهب أساس النظام النقدي في سورية ومصر وشمالي أفريقية منذ العصر البيزنطي، بينما كانت الفضة الأساس في إيران والعراق منذ العهد الساساني، فلما جاء الإسلام ترك العملتين على حالهما، فبقيت منطقة الذهب إلى جانب منطقة الفضة. ولكن مركز الخلافة كان يتعامل بالاثنين واعتبر الخلفاء كلاً من الذهب والفضة قاعدة للعملة.

ثانياً: هل كان التعامل بالنقود بالوزن أم بالعد؟

هناك أخبار متفرقة تشير إلى أن طريقة الوزن كانت متبعة. يروي التنوخي أن أحد عمال الوقف طالب الخليفة المعتضد بإيجار أرض موقوفة أدخلت في قصره، فقال له المعتضد: «فكيف حذقك بالنقد والوزن؟ فقلت: أعرفهما. قال: هاتوا ميزاناً. فجاؤوا بميزان حراني حسن عليه حلية ذهب فأخرج من الصندوق دنانير عيناً فوزن منها أربعمائة دينار وقبضتها»[٥٩]. وورد في **كشف الغمة في معرفة الأئمة** للاربلي، أن رجلاً معه صرّة دنانير أراد شراء جارية، ففكوا الصرّة ووزنوا الدنانير فإذا هي سبعون ديناراً[٦٠]. ولكن يجب أن نتذكر أن الدينار الصحيح يزن مثقالاً واحداً، وهذا يجعل الوزن أسهل من العد، خاصة إذا كانت الكمية كبيرة. وأخيراً يقول المقدسي (٣٧٥ هـ/٩٨٥ م)، في حديثه عن العراق: «ونقودهم بالوزن»[٦١]، وقد يفهم من قوله انهم كانوا يتعاملون بالوزن.

ولكن يبدو أن النقود كانت تؤخذ عادة بالعد، إذ كانت الرقابة شديدة على عيار النقد والتأكيد قوياً على أن يكون وزن النقود صحيحاً[٦٢]. وكانت الحكومة تمنع

---

(٥٨) أمثلة: قائمة واردات السواد في عهد عضد الدولة في المقدسي، ص ١٣٣، مسكويه، ج ٢، ص ١١٤، ابو شجاع (تكملة مسكويه)، ص ١٣٦، ص ١٧٣، ص ٣٤٨. أمثلة رواتب: مسكويه، ج ٢، ص ١٧٤، أبو شجاع، ص ١٦١ - ٦.

(٥٩) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ١٦.

(٦٠) الاربلي - كشف الغمة في معرفة الأئمة (طهران ١٢٩٤ هـ)، ص ٢٢٠.

(٦١) المقدسي، ص ١٢٩، ملاحظة رقم ٤.

(٦٢) رسائل الصابي (أبو اسحاق)، ج ١، ص ١١٣، ص ١٤١.

الناس من التعامل بالنقود المكسورة. يروي سبط ابن الجوزي في حوادث سنة ٤٥٣ هـ «ورفع (الوزير) التعامل بالقراضة وكان ذلك قد أعيا الوزير قبله»[٦٣]. كما كان الفقهاء يحرمون التعامل بالنقود المثلومة ويعتبرون ذلك نوعاً من الربا لأن دافعها يربح ربحاً غير مشروع حينما تؤخذ منه هذه النقود باعتبارها نقوداً جيدة[٦٤]. ويقول ابن الأثير في حوادث (سنة ٤٨٦ هـ) عن أحد الوعاظ: «وكان سبب منعه من الوعظ أنه نهى أن يتعامل الناس ببيع القراضة بالصحيح»[٦٥].

فإن كانت النقود تؤخذ بالوزن لا بالعد لم تبقَ ضرورة لهذه التأكيدات. والذي يبدو هو أن أوزان النقود كانت معلومة وثابتة فكان التعامل بها عادة بالعدد ويمكن أخذها بالوزن للسهولة.

وكانت النقود توزن أحياناً لضرورات مختلفة. فمثلاً يتطلب تعيين مقدار الزكاة تقديرها على أساس الدينار الشرعي (ووزنه مثقال)، والدرهم الشرعي (ووزنه أربعة عشر قيراطاً) وذلك بوزن الدراهم والدنانير التي تختلف أوزانها عن الأوزان الشرعية. وفي المعاملات بين بلاد تختلف نقودها في الوزن، كان وزن النقود الشرعية هو العامل المشترك للتفاهم[٦٦]. وكان من اللازم وزن النقود الممسوحة أو المكسرة أو المثلومة قبل استلامها. ومع وجود التقييدات الكثيرة فإن قطع الدنانير كان معروفاً في العراق[٦٧]. وفي أوقات الضيق كانت الحكومة نفسها تسمح باستعمال النقود الممسوحة. ففي سنة ٣٢٤ هـ/٩٣٥ م، وقع غلاء فنادى الوزير «بأن يتعامل الناس بالغليظ من الدراهم والممسوح طلباً للرفق بهم»[٦٨]. ولكن مثل هذا كان شاذاً.

واستعمل العراقيون صنجات (أوزان) خاصة من الزجاج طبع عليها شكل الدرهم أو الدينار ونقوشه لتعيين أوزان النقود[٦٩]. وكان لونها أخضر غامقاً[٧٠].

---

(٦٣) عن «العملة والمعاملة والقراضة» انظر مصطفى جواد، مجلة غرفة تجارة بغداد، ١٩٤١، ص ٣٧٤.

(٦٤) ن.م.، ص ٣٧٦.

(٦٥) ابن الأثير (القاهرة ١٣٠٣)، ج ١، ص ٧٨.

(٦٦) عباس العزاوي - مجلة غرفة تجارة بغداد ١٩٤١، ص ٦٢٤ - ٦.

(٦٧) ابن خلكان (طبعة بولاق)، ج ١، ص ٦٣٢.

(٦٨) الصولي - اخبار الراضي والمتقي بالله، ص ٧١.

(٦٩) عباس العزاوي - تاريخ النقود العراقية (٢)، مجلة غرفة تجارة بغداد، ١٩٤١، ص ٢٢٦.

(٧٠) البارودي - صناعة الزجاج في مصر (القاهرة ١٩٠٨).

ثالثاً: أسعار الصرف

لم يكن سعر صرف الدراهم بالدنانير ثابتاً، بل كان في هبوط وصعود طيلة القرن الرابع الهجري. ولم يكن لذلك التغيير اتجاه معين في النصف الأول من هذا القرن، ولكنه يشير إلى زيادة سعر الدينار زيادة واضحة في السنين الأخيرة منه.

وفيما يلي جدول يبين بعض تلك الأسعار(٧١):

السنة	عدد الدراهم في الدينار	المصدر
حوالى نهاية القرن الثالث	١٤/١٥	قدامة - ص ١٤٤، الصابي ص ٣٦ وص ٢٢٧
٣٠٠ هـ/٩١٢ م	١٥	التنوخي - نشوار ج ٨ ص ٢٦
٣٠٢ هـ/٩١٤ م	١٥	الصابي - وزراء ص ٨٠ - ١
٣٠٧ هـ/٩١٩ م	١٤ و٢/١	مسكويه - ج ١ ص ٧١
٣١٠ هـ/٩٢٢ م	١١ و٤/٣	الصابي - ص ٨٩
٣١٢ هـ/٩٢٤ م	١٢	مسكويه - ج ١ ص ١٤٦
٣١٥ هـ/٩٢٧ م	١٥	قدامة - الخراج ص ٢٣٩
٣١٥ هـ/٩٢٧ م	١٦	مسكويه - ج ١ ص ١٦٥
٣٢١ هـ/٩٣٣ م	١٤	ن.م. - ج ١ ص ٢٧٣ - ٤
٣٣٠ هـ/٩٤١ م	١٠	مسكويه - ج ٢ ص ٣١
٣٣٠ هـ/٩٤١ م	١٣ (للدينار الابريزي)	ابن الأثير - ج ٨ ص ٢٨٨ - ٩
٣٣١ هـ/٩٤٢ م	١١	الصولي - أخبار الراضي ص ٢٣٤
٣٣٢ هـ/٩٤٣ م	١٥	مسكويه - ج ٢ ص ٥٤
٣٤٥ هـ/٩٥٦ م	١٤	ابن الجوزي - المنتظم ج ٨ ص ٣١
٣٥٨ هـ/٩٦٨ م	١٥	ابن حوقل - ص ٢١٨
٣٦٤ هـ/٩٧٥ م	١٤	الهمداني (تكملة) ص ٢٥٩
٣٩٠ هـ/٩٩٩ م	٢٠	الصابي - التاريخ ص ٣٩٥
٣٩٢ هـ/١٠٠١ م	٢٥ (للدينار الصاحبي)	الصابي - ص ٤٦٨
٣٩٣ هـ/١٠٠٢ م	٤٠ (للدينار القاساني)	الصابي - ص ٤٨٤

وهناك عوامل متعددة أثرت في أسعار الصرف، منها:

١ - كان مقدار المعادن الرخيصة في النقود وأسعار الفضة والذهب في السوق من

---

(٧١) في حياة الرسول (ص) كان الدينار = ١٢ درهماً .*Journal Asiatique*, 1879, VII, p. 527, وفي خلافة عمر، كان الدينار = ١٠ - ١٢ درهماً، أبو يوسف - الخراج (القاهرة ١٣٥٢)، ص ١٨٥، وفي خلافة علي كان الدينار = ١٠ دراهم، المسعودي - مروج الذهب، ج ٥، ص ٣٢٧، وفي خلافة هارون الرشيد كان الدينار = ٢٠ إلى ٢٢ درهماً، الجهشياري، ص ٢٨٨.

العوامل الأساسية[٧٢]. ولكننا لا نعرف الكفاية عن نسبة الخليط في النقود[٧٣]، ولذلك لا نستطيع تقدير أهمية هذا العامل.

٢ ـ ومع أن الأقطار الممتدة من مصر في الغرب إلى ما وراء النهر في الشرق خضعت لسلطة سياسية واحدة، إلاّ أنها لم تصبح يوماً ما منطقة نقدية موحدة (Monetary Bloc). فبينما كان نظام النقد مزدوجاً في أذربيجان والجبال وجرجان وطبرستان[٧٤] والديلم والري، كان فردي القاعدة في مصر في الغرب وكرمان وبخارى ومقاطعة فارس في الشرق. فكانت المقاطعات الثلاث الأخيرة ضمن منطقة الفضة، تتعامل بالدراهم وتعتبر الذهب نوعاً من البضاعة[٧٥].

أما مصر فكانت ضمن منطقة الذهب وتستعمل الفضة للحلي والأثاث[٧٦]. وكان العراق مركزاً للتبادل بين منطقة الفضة في الشرق، ومنطقة الذهب في الغرب، فأثر ذلك في أسعار الصرف فيه.

٣ ـ لم تكن قيمة الدينار العراقي مساوية دائماً لقيمة الدينار المصري. فمثلاً يبين المقريزي أن الدينار العراقي كان يساوي سنة ٣٦٢ هـ/٩٧٢ م، ٨٠ بالمئة من قيمة الدينار المصري[٧٧]. كما كانت نسبة الدرهم للدينار تختلف أحياناً في العراق عنها في المقاطعات الإيرانية. فمثلاً كان الدينار سنة ٣٢١ هـ/٩٢٣ م يساوي أربعة عشر

---

(٧٢) انظر ابن الأثير، ج ٨، ص ٨٨ ـ ٩، مسكويه، ج ١، ص ٣١.

(٧٣) يورد ايرنكروتيز في دراسته لبعض الدنانير ملاحظات ممتعة. ويتبين أن الدنانير المضروبة في بغداد بين ٨٣٦ و٩٤٢ م كانت على درجة عالية من النقاء تبلغ ٩٦ بالمئة فأكثر، بالرغم من اصدار دنانير من جودة أدنى في أواخر هذه الفترة. ولكن تدهوراً خطراً في جودة الدنانير البغدادية حصل زمن البويهيين. Ehrenkreutz, JESHO, II, pp. 128-163, cf. p. 154 أما عن الدراهم، فإن القلقشندي (صبح الأعشى، ج ٣ ص ٤٦٧، ٤٤٣) يبين أن النسبة في الدرهم الجيد هي ١/٣ نحاس و٢/٣ فضة، ويوافقه ابن فضل الله العمري، بينما يرى ابن مماتي (قوانين الدواوين ـ ص ٣٣٣) أن النسبة الجيدة هي ٣/١٠ نحاس و٧/١٠ فضة. وكل من النسبتين تظهر بعض التراجع عن مستوى النقاء بعد عبد الملك وفي العصر العباسي الأول حين لم تبلغ نسبة الخليط العشر. انظر Farroha, *op. cit.*, p. 2-3.

(٧٤) ابن حوقل، ص ٢٥٠، ص ٢٦٧، ص ٢٧٠، الاصطخري ـ المسالك، ص ٢٠٨.

(٧٥) الاصطخري، ص ١٦٨، ص ٣١٤، ابن حوقل (B.G.A.)، ص ٢٢٤.

(٧٦) المقدسي، ص ٢٠٤. يقول المقريزي في (اغاثة الأمة)، ص ٦٢: «اما مصر... فما برح نقدها المنسوب إلى قيم الأعمال وأثمان المبيعات الذهب خاصة»، وفي ص ٦٤ «واما الفضة فكانت بمصر تتخذ حلياً وأواني، وقد يضرب منها الشيء للمعاملات التي يحتاج إليها في اليوم لنفقات البيوت».

(٧٧) De Sacy, *Chrestomathie Arabe*, Paris 1806, Vol. II, p. 130.

درهماً في العراق، بينما كان يساوي خمسة عشر درهماً في الري[٧٨].

ولا بد من أن هذا العامل، وحركة التجارة، أثرا في حركة النقود الذهبية والفضية بين العراق وجيرانه[٧٩]. فمثلاً استلم التاجر ابن الجصاص سنة ٢٩٦ هـ/ ٩٠٨م مئة ألف دينار من مصر[٨٠]. ويذكر المقدسي «أن المصريين يكثرون التعامل (بالدنانير) الراضية...» (نسبة إلى الخليفة الراضي)[٨١].

أما ارتفاع سعر الدينار بسرعة في عهد الأمير بهاء الدولة البويهي (٣٧٩ - ٤٠٣ هـ/٩٨٩ - ١٠١٢ م) فيرجع إلى:

أ ـ تدهور سعر الدرهم لزيادة نسبة المعدن الرخيص فيه[٨٢].

ب ـ ونتيجة لتدهور الدرهم قلت كمية الدنانير في التداول، فزاد ذلك في ارتفاع سعر الدينار[٨٣].

ج ـ وأثّر فتح الفاطميين لمصر في حركة النقود[٨٤]، وذلك للعداء بين العباسيين والفاطميين. ففي سنة ٤٢٧ هـ/١٠٣٦ م، منع الخليفة العباسي التعامل بالدنانير المصرية[٨٥]. كما قلّ الذهب الوارد إلى العراق، لأنه كان يستورد على الأغلب من مصر، فلما زاد رخاء مصر في العصر الفاطمي صار أكثر الذهب يستعمل فيها ولا يبقى إلاّ القليل للتصدير.

رابعاً: الإشراف على دار الضرب

كانت دار الضرب تحت إشراف الخليفة والأمير البويهي وممثليهما بما فيهم

---

(٧٨) مسكويه، ج ١، ص ٢٧٣ ـ ٤ وص ٢٧٨.

(٧٩) ابن الأثير، ج ٩، ص ٣٠٨، أبو شجاع، ص ٦٠ ـ ٤٤؛ Sauvaire, *Journal Asiatique*, 1880, XV, p. 450.

(٨٠) عريب، ص ١٣٠، مسكويه، ج ١، ص ٣٥.

(٨١) المقدسي، ص ٢٠٤. ويقول القلقشندي (ج ٣، ص ٤٤٠)، ولقوله قيمة وان كان في عصر متأخر: ان الدنانير المتداولة في مصر اما مضروبة أو واردة إليها «من المسكوكات في غيرها من الممالك».

(٨٢) الصابي، ص ٤٠٢.

(٨٣) انظر الصابي، ص ٤٠٢.

(٨٤) يروي أبو شجاع قصة مهمة في هذا الصدد ـ عن مصري رفض أخذ درهم عضدي (نسبة إلى عضد الدولة) من عراقي سافر إلى مصر، فشكا العراقي ذلك إلى عضد الدولة بعد رجوعه. ولكن الأمير البويهي لم يستطع القيام بشيء، ص ٦٠ ـ ٤.

(٨٥) ابن الأثير، ج ٩، ص ٣٠٨.

القضاة[٨٦]، وكانت الرقابة دقيقة خلال القسم الأكبر من القرن الرابع الهجري. ورد في عهد من الخليفة المطيع إلى الأمير ناصر الدولة الحمداني بتاريخ ٣٦٦ هـ/٩٧٦ م «وإلى ولاة العيار بتصفية عين الدرهم والدينار من كل خبث وتخليصهما من كل غش ودنس، وضربهما على الامام (العيار) الذي يضرب عليه العين والورق بمدينة السلام، ومنع التجار الذين يوردون الذهب والفضة إلى دور الضرب من تجاوز ذلك وتعديه، وعقوبة من يخالف بما يوجبه جرمه ويقتضيه»[٨٧]. وجاء في عهد الطائع بالله إلى الأمير البويهي فخر الدولة (سنة ٣٦٦ هـ) «وإلى والي العيار بتخليص عين الدرهم والدينار ليكونا مضروبين على البراءة من الغش والتهذيب من اللبس، وبحراسة السكك (جـ. سكة) أن تتناولها الأيدي المدغلة»[٨٨].

ويظهر أن دار الضرب في بغداد كانت تحتوي على عيار معين ثابت (يسمى الامام) لكل من الدراهم والدنانير.

وبعد أن شاع ضمان دور الضرب في العصر البويهي، بقي الضامن تحت رقابة حكومية دقيقة. فمثلاً أمر معز الدولة البويهي بقتل رجل ضمن عمالة دار الضرب في سوق الأهواز لأنه «ضرب دنانير ردية»[٨٩].

ولكن الحكومة كانت تتلاعب أحياناً بالنقد، وخاصة عند حصول الأزمات المالية. ففي سنة ٣٢٧ هـ/٩٣٨ م، ضرب أمير الأمراء (بجكم) «دنانير وحشة وحمل عليها حملاً كبيراً» أي أنه أكثر من نسبة المعدن الرخيص فيها[٩٠]. فولد عمله هذا بعض الاضطراب المالي. ثم جاء ناصر الدولة (سنة ٣٣٠ هـ/٩٤١ م)، فحسن الوضع بتخليص ذهب الدنانير وضربها على عيار جيد. يقول الصولي: «وجرت بينه (ناصر الدولة) وبين الصيارف بمدينة السلام خطوب كثيرة في عيار الدنانير»[٩١]، مما يدل على أن الصيارف كانوا يحبذون زيادة المعدن الرخيص في الدنانير، وليس ذلك بعجيب لأنهم كانوا يأخذون الذهب والفضة من الناس إلى دار الضرب، ويعطون أصحابها نقوداً تساوي ما أخذوه في القيمة الاسمية، فكانت زيادة الخليط تزيد في أرباحهم.

---

(٨٦) كان القاضي التنوخي يشرف على احدى دور الضرب. ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ٥، ص ٣٠٢.
(٨٧) رسائل الصابي، ص ١٤١.
(٨٨) ن.م.، ص ١١٣.
(٨٩) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٧٢.
(٩٠) الصولي ـ أخبار، ص ١٢٦.
(٩١) ن.م.، ص ٢٢٩.

يذكر المقريزي أن الدراهم تدهورت في العصر البويهي بإضافة نسبة عالية من الخليط الرخيص[٩٢]. ويبدو أن الدراهم تدهورت زمن عضد الدولة، وأكثر من ذلك زمن بهاء الدولة[٩٣]. وكان تدهورها لدرجة أنه في سنة ٣٨٩ هـ/٩٩٨ م صار الدينار يساوي ١٥٠ درهماً، وهي نسبة لم يسمع بمثلها من قبل[٩٤]. وفي ٣٩٠ هـ/٩٩٩ م «تكلم الديلم في أمر النقد وفساده» وشغبوا وكانت المعاملات يومئذ بالدراهم في الأساس، وأعربوا عن احتجاجهم بأن قصدوا دار الوزير أبي نصر سابور[٩٥]. وهكذا كان تدهور الدرهم سبباً لأزمة مالية.

وأنقص عيار الدينار أيضاً زمن البويهيين[٩٦]، وبلغ التلاعب به حداً حرجاً في فترة بهاء الدولة. فيشير أبو شجاع إلى شغب الديلم سنة ٣٨٣ هـ/٩٩٣ م بسبب فساد النقد (الدنانير)[٩٧]، وتؤيد الدنانير التي وصلتنا صحة هذه الإشارة. فدرجة نقاء بعض الدنانير البويهية[٩٨] تعطي فكرة عن ذلك كما يتبين أدناه:

٣٤٩ هـ	معز الدولة	مدينة السلام	درجة النقاء	٩٠ بالمئة
٣٦٥ هـ	ركن الدولة	مدينة السلام	درجة النقاء	٨٩ بالمئة
٣٦٦ هـ	عضد الدولة	مدينة السلام	درجة النقاء	٩٣ بالمئة
٣٩٧ هـ	بهاء الدولة	سوق الأهواز	درجة النقاء	دون ٥٠ بالمئة
٤٠٤ هـ	بهاء الدولة	سوق الأهواز	درجة النقاء	٥٦ بالمئة

خامساً: النقود المتداولة

كان الناس يتعاملون بقطع نقدية هي أجزاء ومضاعفات الدرهم والدينار، بالإضافة إلى وحدات النقد. فضرب العباسيون، في القرن الثالث الهجري، دنانير يساوي الواحد منها دينارين اعتياديين، وعليها الكتابة الآتية: «ضرب (القصر) الحسني لخريطة[٩٩] أمير المؤمنين». وكان الخلفاء يهبون هذه الدنانير للمغنين

(٩٢) المقريزي - اغاثة (ط. ٢) ص ٦٢.
(٩٣) أبو شجاع، ص ٦٠ - ٦٤.
(٩٤) الصابي - تاريخ، ص ٣٦٤، ص ٣٧٣.
(٩٥) ن.م.، ص ٤٠٢، وانظر، ص ٣٩٥ وص ٤٨٤.
(٩٦) انظر التنوخي - نشوار، ج ١، ص ٧٢ للفترة قبل بهاء الدولة.
(٩٧) ابو شجاع، ص ٢٥٠.
(٩٨) انظر: Ehrenkreutz, *Studies*. JESHO, II, p. 144; Idem. «Studies on the Monetary History of the Near East in the Middle Ages II», JESHO, IV, 1963, p. 256.
(٩٩) الخريطة هي الخزينة الخاصة Dozy, *Supplément aux Dicionnaires Arabes* (Leyden 1881), Vol. I, p. 363. و(فون كريمر) في الكتاب المشار إليه سابقاً، ص ٥٣.

ونحوهم[١٠٠]. ويتحدث أبو القاسم البغدادي (سنة ٣٠٦ هـ) عن دنانير وزن الواحد منها مئة مثقال[١٠١]. ويذكر ياقوت الحموي أن ناصر الدولة أرسل إلى أبي إسحاق الصابي «عشرة دنانير من دنانير الصلة، وزنها خمسمائة مثقال»[١٠٢]. وضرب سيف الدولة دنانير صلة وزن الواحد منها عشرة مثاقيل وعليها اسمه وصورته[١٠٣]. وأجاز ابن العميد، الوزير البويهي المشهور، أحد الشعراء بدراهم ودنانير، قيمة كل منها خمسة أضعاف قيمة النقود الاعتيادية[١٠٤]. وضرب المقتدر ومعز الدولة وعضد الدولة دراهم يزن الواحد منها درهمين[١٠٥].

وتوجد إشارات إلى نقود تذكارية (Medals). فلما عهد الأمين إلى ابنه موسى «ضرب الدنانير والدراهم باسمه، وجعل زنة كل واحد عشرة ونقش عليه:

كـــل عـــز ومـــفـــخـــر فـــلـــمـــوســـى المظـــفـــر

مـــلـــك خـــص ذكـــره فـــي الـكـتـــاب المســـطـــر»[١٠٦]

وفي سنة ٣٢٥ هـ/٩٣٦ م، ضرب الراضي دراهم تذكارية زنة كل منها خمسة دراهم اعتيادية[١٠٧].

أما أنصاف وأرباع الدراهم والدنانير، فكانت كثيرة في الاستعمال[١٠٨]، حتى يفهم من التنوخي أنه كان لدى أبي القاسم عشرون ألفاً من أنصاف الدراهم[١٠٩]. وتحوي مجموعات النقود إشارات كثيرة إلى أنصاف وأرباع دراهم ودنانير. فمثلاً ورد

---

(١٠٠) المقريزي ـ اغاثة الأمة، ص ٦٠. وضرب جعفر البرمكي دنانير «وزن كل دينار مائة دينار ودينار»، «وكان يفرقها على الناس في النيروز والمهرجان». الجهشياري، ص ٢٤١، المقريزي ـ اغاثة الأمة، ص ٥٩ ـ ٦٠.

(١٠١) حكاية أبي القاسم البغدادي باعتناء متز (هيدلبرج)، ص ٦٨.

(١٠٢) ياقوت ـ معجم الأدباء، ج ١، ص ٣٢٩.

(١٠٣) الثعالبي ـ يتيمة الدهر، ج ١، ص ١٢.

(١٠٤) ن.م.، ج ٢، ص ١٢٦.

(١٠٥) غالب ـ تقويم مسكوكات قديمة إسلامية (اسطنبول ١٣١٢ هـ)، ص ٣٤٨، ص ٣٤٦، ص ٣٣٤، ولانوا، ص ٣٠٠.

(١٠٦) المقريزي ـ شذور، ص ٨ ـ ٩.

(١٠٧) S. Lane - Poole, (B. M. add.), *Additions to the Oriental Collection in the British Museum* (London 1889 - 90), p. 82.

(١٠٨) الجاحظ ـ البخلاء، ص ١٣٣ ـ ٤.

(١٠٩) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٤٧.

في فهرس «نقود الخلفاء في المتحف البريطاني» (ص ١٣٤) وصف ربع دينار، ومثله في صحيفة ١٤٠[١١٠]. وفي «ملحق» هذا الفهرس (ص ٧٥) وصف نصف دينار[١١١]، وفي **مجلة النقود** لسنة ١٨٨٣ (ص ٢٣٢) وصف نصف دينار[١١٢]، وفي فهرس «نقود المكتبة الأهلية بباريس» (ص ٢٨٢) وصف ربع دينار، وفي ص ٣٢٠ وصف نصف دينار. وفي فهرس «المسكوكات الإسلامية القديمة في استانبول» (ص ٢٢٣) وصف نصف درهم[١١٣]. وفي **مجلة النقود** لسنة ١٨٨٣ (ص ٢٥٧) وصف نصف درهم، وفي المجلة نفسها لسنة ١٩١٩ (ص ١٩٨) وصف ربع دينار، وفي فهرس «نقود الدول الإسلامية» في المتحف البريطاني (ص ٢٠٢) وصف نصف درهم[١١٤] إلخ.

واستعمل الناس للمشتريات الرخيصة أجزاء الدرهم كالقيراط والحبّة والدانق والطسوج، وهذه أوزان من الفضة مقدارها كما يلي:

الدانق = سدس الدرهم الشرعي = قيراطان وثلث من الفضة = عشر حبّات = ٤ طساسيج[١١٥].

وكانت الفلوس (ج. فلس) النحاسية تستعمل أيضاً، وكانت الأربعة فلوس تساوي طسوجاً واحداً في حياة الجاحظ[١١٦]. ويبين المقريزي أن سبب ضرب الفلوس هو وجود «محقرات» في المبيعات «تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه»، فكان الخلفاء «يجعلون بإزاء هذه المحقرات نحاساً يضربون اليسير منه قطعاً صغاراً تسميها العرب فلوساً لشراء ذلك». ويذكر أنه «لا يكاد يوجد من هذه الفلوس إلاّ

---

(١١٠) Lane - Poole, *The Coins of the Eastern Khaleefehs in the British Museum* (Vol. I, London 1875).

(١١١) انظر الهامش رقم ١٠٧.

(١١٢) The Numismatic Chronicle = N.C.

(١١٣) انظر الهامش رقم ١٠٥.

(١١٤) Lane - Poole, *The Coins of the Mohammedan Dynasties* (M.D.), in the British Museum, classes III-X, London 1876.

(١١٥) Numismatic Chronicle, 3rd, Ser. IV, 1884, pp. 77-8 وانظر البوزجاني - سعيدان، ص ١٧٤ - ٥، الجاحظ - البخلاء، ص ٥٨ - ٩ وص ١٩٣، الخوارزمي - مفاتيح العلوم باعتناء فلوتن (ليدن ١٨٩٥)، ص ٦٢ - ٣.

(١١٦) الجاحظ - البخلاء، ص ١٩٧، ص ٥٨ - ٩، ص ٢٠١.

النزر اليسير». ويبين أنها لم تكن تعتبر «نقداً» وأنها «لم تقم أبداً في هذه الأقاليم بمنزلة أحد النقدين قط»[117].

وكان الخبز يستعمل أحياناً عملة في بغداد[118]. يقول المقريزي: «ولقد كان ببغداد، التي أربت عمارتها على عامة الأمصار، يجعل بإزاء غالب المبيعات عوضاً منها الخبز». ثم يشرح ذلك برسالة الشيخ الرئيس أبي القاسم بن أبي زيد الذي زار بغداد في سنة بضع وأربعمئة، ويقول: «ويتعاملون به(الخبز) في الأسواق ويقيمونه مقام الدرهم في الأنفاق وينتقدونه نقداً قد اصطلحوا عليه، وجعلوا لذلك قانوناً يرجعون إليه، فيردون المثلوم والمكرّج (وهو الذي فسد وعلته خضرة) كما يرد الدرهم الزائف والدينار المبهرج، ويشترون به أكثر المأكولات والمشمومات، ويدخلون به الحمامات، ويأخذه النباذ والخمار، ولا يرده البزّاز ولا العطّار». ثم يبيّن سعر الرغيف قائلاً: «ومع هذه العناية والاحتياط يباع كل ستين (رغيفاً) بقيراط»[119]. ولعلّ الإشارة هنا إلى قيراط الذهب الذي يساوي جزءاً من عشرين من الدينار، فتكون قيمة ستين رغيفاً درهماً أو درهمين.

سادساً: النقود الجيدة والرديئة

وتصنّف النقود إلى جيدة ورديئة. فالجيدة تضرب على عيار صحيح من فضة أو ذهب نقي نسبياً. ويصف الجاحظ الدنانير الجيدة بـ «مثاقيل وازنة جياد»[120]، أي أنها من ذهب خالص ووزن الواحد منها مثقال. ويقول في محل آخر: «وخير الدنانير العتق الحمر إلى الخضرة»[121]. وتدعى الدراهم الجيدة بالدراهم النّقرة[122].

أما النقود الرديئة فهي أنواع متعددة منها:

١ ـــ **الزيوف** (ج. زيف) وهي النقود التي تكون نسبة المعدن الرخيص فيها كبيرة. وكانت الزيوف تقبل بقيمتها الذاتية في المعاملات التجارية فقط، ولا تقبلها

---

(١١٧) المقريزي ـ اغاثة الأمة، ص ٦٦ ـ ٧.
(١١٨) انظر الجاحظ ـ البخلاء، ص ١٩٧.
(١١٩) اغاثة الأمة، ص ٦٧ ـ ٨.
(١٢٠) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٦٥.
(١٢١) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة (دمشق ١٩٣٣)، ص ٨.
(١٢٢) القلقشندي ـ صبح الأعشى، ج ٣، ص ٤٤٣.

الحكومة في معاملاتها أو جبايتها البتة[١٢٣]، بل كانت تعاقب عليها مما يدل على أنها من صنع المدلّسين[١٢٤]. ويؤكد الفقهاء على ضرورة إخبار مستلم هذه النقود عنها ليكون على بصيرة من أمره.

أما البهرجة أو النبهرجة، فهي نقود يكثر فيها المعدن الرخيص، ويقصد بها الدنانير الرديئة على الأكثر، وإن كان يقصد بها الدرهم أحياناً[١٢٥]. ويبين الجاحظ: انه يمكن معرفة الدينار النبهرج بخفته وثقله[١٢٦]. ويرى (Sauvaire): ان النبهرجة «هي التي لم تضرب بدار الضرب»، ويعتقد أنها لم تكن مقبولة في معاملات الحكومات والأفراد[١٢٧]. ولكن يظهر أن الدراهم والدنانير البهرجة كانت تضرب في دار الضرب في بعض الأحيان. فأمير الأمراء (بجكم) ضرب «دنانير وحشة وحمل عليها حملاً كثيراً»[١٢٨]. ويروي المؤرخ الأرمني اسولك التروني (Asolik de Tarôn) أن عضد الدولة ضرب دراهم مخلوطة بنحاس ورصاص فلم يقبلها التجار في السوق[١٢٩]. ويفهم من الجاحظ أن الدولة كانت تأخذ النبهرجة، بينما كان التجار يرفضونها[١٣٠].

٢ ــ الشتّوقة: وهي دراهم تصنع من نحاس وتغطى بطبقة من الفضة. يذكر ابن الأثير في حوادث سنة ٣٨٤ هـ/٩٩٤ م، أن الأصيفر أمير العرب اعترض الحجاج وقال: «إن الدراهم التي أرسلها السلطان عام أول كانت نقرة مطلية وأريد العوض

---

(١٢٣) حاشية كتاب اغاثة الأمة، ص ٦٢، انظر الكرملي، ص ٥٠ م ٤. ويفهم بالزيوف عادة الدراهم. انظر لسان العرب «زيف» وضوابط دار السكة، ص ٥٠، ص ١٢٤.

(١٢٤) البلاذري ـ فتوح البلدان (القاهرة سنة ١٩٠١)، ص ٤٧٥.

(١٢٥) المقريزي ـ اغاثة الأمة، ص ٥٧ ـ ٨، الجاحظ ـ البخلاء، ص ١٣٤، الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٨، لسان العرب، ج ٣، ص ٣٩.

(١٢٦) الجاحظ ـ التبصر بالتجارة، ص ٨.

(١٢٧) حاشية، ص ٦٢ من كتاب اغاثة الأمة. كتب (سوفير) مقالات ضافية عن النقود الإسلامية في مجلة Journal Numismatique حيث قرأتها. ثم نشرها في مجلدين بعنوان: Sauvaire, *Matériaux pour servir à l'histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmanes*, 2 vols., Paris 1872, 1885.

(١٢٨) الصولي ـ أخبار، ص ١٣٦.

(١٢٩) E. Asolik de Tarôn, II^e Partie, B. III, p. 67. ويضيف هذا المؤرخ أن عضد الدولة غضب وأمر بكتابة اسمه على قطع الفخار والنحاس واعطاها إلى بعض رجاله لشراء ملابس ومؤن من السوق، فلم يجرؤ أحد على ردها. ولكن عدم ورود هذه القصة في أي مصدر عربي يحمل على الاعتقاد بأن هذه المحاولة كانت وقتية.

(١٣٠) الجاحظ ـ البخلاء، ص ١٣٣ ـ ٤، انظر الكرملي، ص ٥٠ م ٤.

عنها»(١٣١). ولا تعتبر السَّتُّوقة من جملة الدراهم لأن مقدار النحاس فيها أكثر من الفضة(١٣٢).

٣ ـ القراضة والمثلومة: وهي دنانير مكسرة أو مفتتة. يقول الجاحظ عن أحد التجار: «وإن كانت (الدنانير) أرباعاً وأنصافاً دفعها قراضة مفتتة»، ويقول عنه إنه كان «يقطع» الدنانير(١٣٣). ويقول ابن خلكان: «والمثلوم عبارة عن دينار تقطع منه قطعة صغيرة»، ثم يستطرد «وقد جرت عادتهم في العراق وتلك البلاد أن يفعلوا مثل ذلك لأنهم يتعاملون بالقطع الصغار ويسمونها القراضة، ويتعاملون أيضاً بالمثلوم وهو كثير الوجود بأيديهم في معاملاتهم»(١٣٤). ويتذمر ابن جبير (٥٨٠ هـ/١١٨٤ م) من أن أهل العراق يقرضون الدنانير(١٣٥).

٤ ـ كما أن النقود كانت تعتبر غير جيدة لأن قيمتها الذاتية تقلّ عن قيمة النقود الجديدة(١٣٦). وقد تكون مقاديرها كبيرة في التداول، ففي سنة ٣١٥ هـ/٩٢٧ م تذمّر ابن أبي الساج من أن محمداً بن خلف أرسل إليه «اثنين وأربعين ألف درهم، غلة رديئة» وأنه يخسر كثيراً في صرفها(١٣٧).

ولم يجز الفقهاء دفع النقود الرديئة ولا مكسور الدراهم والدنانير في الخراج(١٣٨). أما الأفراد فكانوا مختارين في أخذها أو ردها. يروي التنوخي أن ضامن عمالة دار الضرب بسوق الأهواز «ضرب دنانير ردية... فأنفذها إلى البصرة ليشتري بها الدواب (والبريديون إذ ذاك بها) فلم تؤخذ لشدة فسادها»(١٣٩). وقد تقبل النقود الرديئة ولكن بقيمة تقل عن قيمة «المضروب الصحيح»(١٤٠).

---

(١٣١) ابن الأثير، ج ٩، ص ٧٤.

(١٣٢) انظر Sauvaire, J.A., VIII Série, 1880, XIV pp. 456 ff، والجاحظ ـ البخلاء، ص ١٧٣ ـ ٤، والكرملي، ص ١٤٧، وص ٥٠ م ٤.

(١٣٣) الجاحظ ـ البخلاء، ص ١٣٣.

(١٣٤) ابن خلكان (بولاق)، ج ١، ص ٦٣٢.

(١٣٥) ابن جبير (الرحلة)، ص ٢١٨. وترجع هذه الاشارة إلى القرن الثاني عشر والتي سبقتها إلى الثالث عشر الميلادي ولكنهما ذكرتا للتوضيح.

(١٣٦) الصولي ـ أخبار، ص ٧١.

(١٣٧) مسكويه، ج ١، ص ١٧١.

(١٣٨) أبو يعلى، ص ١٦٦.

(١٣٩) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٧٢.

(١٤٠) الماوردي، ص ١٥٠ ـ ١، مسكويه، ج ١، ص ١٧١.

سابعاً: دار الضرب

وتوجد دور للضرب في العاصمة وفي المدن الهامة[١٤١]، وكان ضرب النقود من امتياز الخليفة أو ممثليه. يقول أبو يعلى، عن أحمد بن حنبل: «لا يصلح ضرب الدراهم إلاّ في دار الضرب بإذن السلطان، لأن الناس إن رخص لهم ركبوا العظائم»[١٤٢]. ويرى الماوردي أن يتعامل الناس بالنقد المطبوع «بالسكة السلطانية الموثوق بسلامة طبعه، المأمون من تبديله وتلبيسه»[١٤٣].

ولكن دار الضرب كانت مفتوحة للجميع، ويحق لكل فرد أن يأتي بالذهب أو الفضة لتضرب له[١٤٤]. وكان التجار والصرافون، في القرن الرابع الهجري، يتوسطون بين الناس وبين دار الضرب، فيأخذون من الناس المعادن الثمينة ويعطونهم ما يساويها في القيمة الاسمية من النقود[١٤٥]. وكانت الحكومة تأخذ أجراً بسيطاً على ضرب النقود، يسمى «ثمن الحطب وأجر الضراب»[١٤٦]. وقد جعله عبد الملك درهماً في كل مئة درهم[١٤٧]. وتكوّن ضريبة دار الضرب أحد موارد الدولة في قائمة علي ابن عيسى، حيث نجد أن دخل دور الضرب في بغداد وسامراء والبصرة وواسط والكوفة بلغ ٦٠,٣٧٠ ديناراً في سنة واحدة[١٤٨]. فإذا فرضنا أن الضريبة كانت ١ بالمئة مما يضرب، بلغت قيمة النقود المضروبة للناس (٣٠٦ هـ) ٦,٠٣٧,٠٠٠ دينار، هذا بالإضافة إلى ما تضربه الحكومة. وهذا يظهر قوة الحركة التجارية وضخامة كمية النقود في التداول[١٤٩].

---

(١٤١) انظر E. von Zambaur - Die Münzprägungen des Islams, Wiesbaden 1968.

(١٤٢) أبو يعلى، ص ١٦٥.

(١٤٣) الماوردي، ص ١٥٠.

(١٤٤) أبو يعلى، ص ١٦٥.

(١٤٥) رسائل أبي اسحاق الصابي، ص ١١٣ وص ١٤١، ابن الاخوة - معالم القربة في أحكام الحسبة، ص ٦٨.

(١٤٦) المقريزي - شذور، ص ٥.

(١٤٧) يعتقد زيدان أن الضريبة كانت أحياناً تختلف باختلاف المدن. التمدن الإسلامي، ج ١، ص ١٢٣.

(١٤٨) انظر زيدان - التمدن الإسلامي، ج ٢، ص ١١٣.

(١٤٩) وبهذه المناسبة نشير إلى عادة خزن النقود في القرن الرابع الهجري، ولا بد وانها انقصت الكميات المتداولة كثيراً.

ويعتبر ضرب النقود خارج دار الضرب جريمة[١٥٠]. ففي سنة ٣٢٨ هـ، عوقب رجل على هذه التهمة بالجلد والتشهير على جمل وطيف به في جانبي بغداد[١٥١].

أما طريقة ضرب النقود فكانت كما يلي: ينقى الذهب والفضة بالسبك عدة مرات. ثم تقطع منها قطع ذات وزن معيَّن وتطرَق لتأخذ شكلاً دائرياً. ثم تطبع القطع المستديرة بحديدة منقوشة تدعى «السكة»[١٥٢].

---

(١٥٠) أبو يعلى، ص ١٦٧، البلاذري، ص ٤٧٥.

(١٥١) الصولي ـ أخبار، ص ١٤٨.

(١٥٢) ابن خلدون (بولاق ١٢٨٤) المقدمة، ص ١٠٣ ـ ٤، الماوردي، ص ١٣٠، أبو يعلى، ص ١٦٧، وعلق المقريزي على حاشية شذور العقود بخطه: «في كتاب العين، السكة حديدة تضرب عليها الدنانير والدراهم» ص ٧، انظر الحكيم ضوابط دار السكة، ص ٤٩، ولسان العرب، مادة «سك».

الفصل الثامن

مستوى المعيشة



مقدمة

تفيض مصادرنا الأولية بالتفاصيل عن بذخ الوزراء، وترف التجار الأغنياء، وحياة الموظفين الكبار، وغيرهم من المثرين، ولكن هذه المعلومات لا تعطي صورة صادقة للوضع في القرن الرابع الهجري، لأنها لا تنورنا إلاّ عن حياة أقلية صغيرة. إذ إن حياة العامة التي تزرع الأرض، وتشتغل بالحرف وفي السوق، لا تقل أهمية عن حياة تلك الأقلية، بل وقد تزيد. ومع هذا فإن مصادرنا لا تعطي ما يستحق الذكر عن حياة الأكثرية، اللهم إلاّ تلك النتف المبعثرة التي تساعدنا على إلقاء نظرة عابرة عليهم. وهذا ما سنحاوله هنا.

يمكننا أن نقسم المجتمع العباسي من الناحية الاقتصادية - في القرن الرابع الهجري - إلى ثلاث طبقات كبرى: (١) **العامة**: وتشمل المكدين، والفلاحين، وأهل الحرَف والصنّاع والباعة المتجولين. (٢) **الطبقة المتوسطة**: وتشمل عامة التجار، والموظفين وأصحاب الملكيات الصغيرة من الأراضي. (٣) **طبقة الأغنياء**. على رأسها الخليفة وعائلته وأقرباؤه. ويدخل فيها كبار الموظفين كالوزراء ورؤساء الكتّاب، وكبار التجار كابن الجصاص.

ولم تكن الخطوط التي تفصل بين هذه الطبقات واضحة تماماً ولا جامدة، كما أنها لا تنطبق تماماً على المقاييس الاجتماعية التي كانت تهتم بالنسب والتقاليد الموروثة بصورة أكيدة. ويمكننا أن نقول بصورة تقريبية، إن الناس كانوا يتدرجون في الملكية بالشكل التالي:

يعيش المعدم والمكدي على الصدقة في المسجد. ويليه الفقير الذي يعيش في دار صغيرة، ومتى تحسنت حاله اقتنى حماراً أو قارباً. ثم يتدرج الفرد إلى اقتناء قطعة أرض صغيرة. ويلي ذلك امتلاك دار كبيرة وبعض الخدم، وإذا كان الشخص يشتغل بالتجارة، يوسع حينئذ حقل فعالياته التجارية. إلاّ أن امتلاك الأراضي كان مظهراً أساسياً لتحسن الحال. وكان وجود عدد قليل من الخدم علامة تميز الطبقة المتوسطة عن الفقيرة، بينما كان امتلاك الدار الكبيرة والضياع فارقاً بين الطبقة الغنية والطبقة المتوسطة.

وكانت عناصر الغذاء الرئيسية محدودة وهي نباتية بالدرجة الأولى بالنسبة إلى الأكثرية. وأولها الحنطة والشعير وما يصنع منهما، ويدل على ذلك الإشارات المتكررة إلى أسعارهما. وكانت التمور وافرة، وتكوّن عنصراً مهماً في التغذية. وكان الرز يصحب أكثر الأكلات أو يدخل فيها. وكان اللحم والسمك مهمين جداً، ويمكن للأكثرية الحصول على شيء منهما. وهكذا يمكننا اعتبار المواد المذكورة أعمدة الغذاء الرئيسية.

أولاً: الأسعار

«السعر تحت المنجل»[1]

تعطي مصادرنا ـ عَرَضاً ـ معلومات مبعثرة عن أسعار بعض الحاجيات. ومع أن هذه المعلومات لا تساعد على عمل سلم بالأسعار (Price index) إلاّ أنها تفيد في تكوين أساس متواضع لدراسة مستوى المعيشة، ولمعرفة نصيب كل فئة من الناس من خيرات البلاد.

شهد القرن الرابع الهجري ـ رغم تقلص أراضي الخلافة العباسية ـ توسعاً في التجارة، ونمواً في الحياة المدنية، وازدهاراً في المؤسسات الصيرفية. وهذه عوامل تساعد على رفع مستوى المعيشة، في المدن على الأقل. ومن ناحية أخرى، كان ضعف الخلافة عاملاً مثبطاً للمشاريع الاقتصادية، إضافة إلى أنه قلل وارد الدولة التي كانت المحور الأول للحياة الاقتصادية[2].

---

(١) الثعالبي ـ خاص الخاص، ص ٧٠.

(٢) مقدمة ابن خلدون، ص ٢٣٩.

ثم كان التغلّب البويهي سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م دليل ظهور عصر جديد، كانت له نتائج بعيدة في الحقل الاقتصادي. فقد انتهى، على أثره، ترف البلاط العباسي، ولم تعوّض القصور البويهية عنه في مجال الترف والأبّهة، وبذلك تقلّص سوق التجار لحد كبير. وانتقلت الخزينة من الخليفة إلى البويهيين[٣]، وأصبح صنف الموظفين من الغرباء غالباً، بين تركي وديلمي. وأصبح الاتجاه الاقتصادي نحو الإقطاع، كما يظهر من إعطاء البويهيين الإقطاعات بدل الرواتب للجند خاصة[٤]. ولما أصبحت الأرض بيد الجند الترك والديلم، أدى ذلك إلى أن تستغل إمكانيات البلاد الاقتصادية لفائدة غرباء لا صلة لهم بالوضع الاقتصادي في العراق، ولا إدراك عندهم له[٥]. وتدهور النظام النقدي والصيرفي، فليس لدينا ما يشير إلى وجود فعاليات صيرفية في العصر البويهي مما يدل على ضعف أهميتها. وكل هذه الاعتبارات تجعل سنة ٣٣٤ هـ خطاً مناسباً يفصل ـ إن جاز ذلك ـ بين فترتين.

ولنبدأ الآن بذكر الأسعار، ودليلنا فيها تلك المواد التي يتكرر ذكرها. ومع ذلك فذكر أسعار مواد أخرى لا يخلو من فائدة. وسنعرض الأسعار وفق السنين في القائمة التالية:

---

(٣) مسكويه، ج ٢، ص ٧٧ وص ١٠٧.

(٤) ن.م.، ج ٢، ص ٩٦ - ١٠٠.

(٥) ن.م.، ج ٢، ص ٩٧ - ٩٩.

١ ـ أسعار مواد متفرقة

التاريخ	البضاعة ووصفها	السعر	
		دينار	درهم
٣٠٣ هـ	ذراع أرض على ضفة دجلة في المواضع الرذلة من بغداد[١]	١	-
٣٢٩ هـ	حمار[٢]	١٠	-
٣٥٠ هـ	رحى جيدة، من الجزيرة[٣]	٥٠	-
القرن الرابع	ناقة[٤]	-	٣٠٠
حوالي ٣٧٠ هـ	تيس[٥]	١	-
٣٨١ هـ	حصان أصيل، لبكجور مولى سيف الدولة[٦]	١٠٠٠	-
٤٤٣ هـ	جمل في البصرة[٧]	٢ - ٣	-
٢٨٢ هـ	ثوب مسمّط[٨]	١٠	-
٢٨٩ هـ	ثوبان قوهيان[٩] بستة عشر قيراطاً	٤/٥	-
٣٠١ هـ	شقة قميص يرتديه القاضي	١٠٠	-
٣٠١ هـ	شقة قميص، ودرّاعة تحته، يرتديها علي بن عيسى الوزير[١٠]	٢٠	-
٣٦٢ هـ	فرجية الطائع، من الوشي القديم[١١]	١٧٠	-
حوالي ٣٦٨ هـ	رداء طبري جميل[١٢]	٣٠	-
حوالي ٣٦٨ هـ	ثوب يماني[١٣]	٥٠	-
٣٧٢ هـ	ثوب سقلاطوني من صنع بغداد[١٤]	٥	-
٣٧٢ هـ	بطانة كرمانية محفوظة في أنبوب قصب[١٥]	٢	-
	جهاز كامل من الأثاث من صنع أرمينية يتألف من عشر سجاجيد مع ما يلزم من أنخاخ ووسائد وبسط[١٦]	٥٠٠٠	.

يتبع

(١) الصابي ـ الوزراء، ص ٢٨٧.

(٢) التنوخي ـ نشوار، ج ١، ص ٨٩، كذلك ج ٢، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مجلد ١٣، ص ١٢٧. وسعر ناقة في تلك الفترة ١٠ دنانير.

(٣) ابن حوقل، ص ٢٢٢.

(٤) ابن غرس النعمة ـ الهفوات النادرة (دمشق ١٩٦٨)، ص ٥٤.

(٥) ن.م.، ص ٥٩.

(٦) أبو شجاع، ص ٢١٣ .

(٧) ناصر خسرو ـ سفرنامه (الافرنسية)، ص ٢٢٢.

(٨) ابن الجوزي ـ المنتظم، ج ٥، ص ١٥٩.

(٩) ن.م.، ج ٦، ص ٣٤.

(١٠) الصابي ـ وزراء، ص ٣٢٧.

(١١) ابن الجوزي ـ المنتظم، ج ٧، ص ٦٧.

(١٢) ابن غرس النعمة، ص ٥٤.

(١٣) التنوخي ـ نشوار، ج ٢ (مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق مجلد ١٣)، ص ١٧٧.

(١٤) أبو شجاع، ص ٦٧.

(١٥) الثعالبي ـ لطائف المعارف، ص ٧٢.

(١٦) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ١، ص ١٠٣.

تابع

التاريخ	البضاعة ووصفها	السعر	
		دينار	درهم
حوالي ٣٣٠ هـ	جامة لوزينج بفستق من نوع خاص[١]	٥	= (٥٠)
٣٤٥ هـ	خس، سعر كل عشرين رأس منه في بغداد[٢]	-	١
حوالي ٣٣٤ هـ	ثلاث/ أربع ابر[٣]	-	١
حوالي ٣٠٠ هـ	ما طلبته جارية لليلة واحدة[٤]	٢	-
٢٨٢ هـ	ثمن غلام[٥]	٣٠	-
٢٩٦ هـ	ثمن جارية شغف بها المعتز[٦]	-	٧,٠٠٠
حوالي ٣٠٠ هـ	ثمن جارية مغنية لها مواهب فائقة[٧]	-	٣٠,٠٠٠
حوالي ٣٠٠ هـ	جارية جميلة ولكن أقدامها كبيرة[٨]	٥,٠٠٠	-
٣٢٦ هـ	أخذت جارية الجهشياري منه لقاء غرامة قدرها[٩]	١٥,٠٠٠	-
حوالي ٣٣٠ هـ	مغنية[١٠]	-	٧,٠٠٠
	مهور		
٢٨٢ هـ	أمهر الخليفة المعتضد ابنه خمارويه[١١]	-	١,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٦ هـ	قدم ابن طغج لعروسه	٣٠,٠٠٠	-
٣٢٦ هـ	قدم ابن رائق (أمير الجيش) مهراً قدره[١٢]	١٥,٠٠٠	-
٣٢٨ هـ	قدم بجكم (أمير الجيش) لابنه البريدي مهراً قدره[١٣]	-	١٠٠,٠٠٠
٣٣١ هـ	أعطى ابن المتقي مهراً لابنه ناصر الدولة[١٤] (وبهذا يكون المهر الذي قدمه الأمير العباسي يساوي خمسة أمثال المهر الذي قدمه بجكم)	(٤٦,٠٠٠)	٥٠٠,٠٠٠
٣٥٧ هـ	قدم ابن عضد الدولة مهراً لابنه عز الدولة[١٥]	١٠٠,٠٠٠	-
٣٦٩ هـ	أمهر الطائع ابنه عضد الدولة[١٦]	١٠٠,٠٠٠	-

يتبع

(١) التنوخي - نشوار، ج ١، ص ٦١.
(٢) ن.م.، ج ١، ص ٦٥ - ٦٦.
(٣) ن.م.، ج ١، ص ٦١.
(٤) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٧٣.
(٥) ابن الجوزي - المنتظم، ج ٥، ص ١٥٩.
(٦) ن.م.، ج ٦، ص ٨٥.
(٧) حكاية أبي القاسم البغدادي، ص ٨٣.
(٨) ن.م.، ص ٧٥.
(٩) الصولي - اخبار الراضي، ص ١٠١.
(١٠) التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٤٩.
(١١) ابن الساعي - أخبار الخلفاء، ص ٧٣، انظر الاربلي - التبر المسبوك، ص ١٧٣.
(١٢) الصولي - أخبار الراضي، ص ١٠١.
(١٣) الهمداني - تكملة تاريخ الطبري، ص ١٤٤.
(١٤) الصولي - أخبار الراضي، ص ٢٣٤.
(١٥) الهمداني - تكملة، ص ٢٤٣.
(١٦) ابن العبري، ص ٢٩٩؛ ابن الجوزي - المنتظم، ج ٧، ص ١٠١ يجعله ٢٠٠,٠٠٠ دينار وفي ص ٧٦ يجعل الطائع يمهر ابنة عز الدولة ١٠٠,٠٠٠ دينار.

تابع

التاريخ	البضاعة ووصفها	السعر: دينار	السعر: درهم
٣٨٤ هـ	أمهر مهذب الدولة (أمير البطيحة) ابنة بهاء الدولة	١٠٠,٠٠٠	-
	وأمهر ابن بهاء الدولة ابنه مهذب الدولة[1]	١٠٠,٠٠٠	-
٤٠٨ هـ	قدم سلطان الدولة لابنه قراوش بن المقلد[2]	٥٠,٠٠٠	-

(١) ابن الجوزي - المنتظم، ج ٧، ص ١٧٤ - ٥.
(٢) ن.م.، ج ٧، ص ٢٨٧.

إن الأسعار الواردة أعلاه لا تعطي فكرة عن تكاليف المعيشة لأنها مبعثرة وقليلة وبعضها كمالي، ولا بد من النظر إلى ما هو أكثر صلة بالمعاش اليومي.

التمور:

التاريخ	البضاعة ووصفها	السعر	
٣١٣ هـ	كان الرطب وافراً في بغداد، فبيع كل ثمانية أرطال بحبة[1]، أي كل ٢٤ بطلاً ب	-	١
٣٣١ هـ	التمر كثير في بغداد، فكان سعر الألف رطل سبعة دنانير[2]. فيكون سعر ١٤ رطلاً	-	١
	الرز:		
حوالي ٣٠٠ هـ	احتاج عامل إلى المال، فاضطر لبيع رزه قبل الموسم، كل كر[3] ب	٧	-
٣٣٠ - ١هـ	الكر من الرز ببغداد	٣٠[4]	-
	(وهذا سعر عال، لأننا إن جعلنا ربح التاجر ١٠٠ بالمئة بالنسبة إلى السعر الأول، فالزيادة سنة ٣٣٠ هـ تبقى أكثر من ضعف السعر لسنة ٣٠٠ هـ)		

(١) مسكويه، ج ١، ص ١٤٦؛ كل دينار يساوي آنئذ ١٢ درهماً و = ٣٦ حبة؛ ابن الجوزي - المنتظم، ج ٦، ص ١٩٦.
(٢) الصولي - أخبار، ص ٢١٦؛ الدينار يساوي آنئذ ١٠ دراهم.
(٣) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٦٧.
(٤) ن.م.، ج ٨، ص ٩٢.

٢ ـــ أسعار الحنطة والشعير (والطحين والخبز)

السنة	الحنطة	الشعير	الطحين	الخبز	كر	رطل	دينار	درهم	ملاحظات	الرطل بالدراهم
حوالي ٣٠٠ هـ	×	 ×			×		٦٠ ٣٠		السعر الاعتيادي (الصابي ص ١١٨)[1]	١,٨ ٠,٩
٣٠٨ هـ	×			×	× معدل	٨	٥٠	١	غلاء في الأسعار حددت الحكومة السعر (مسكويه ج ١ ص ٧٥)	٠,١٢٥ ١
حوالي ٣١٦ هـ	× ×	× ×			٢		٦٠ ٢٠ ٤٠		سعر طبيعي[2] (قدامة ص ٢٤٩)	 ٠,٦ ١,٢
٣٢٣ هـ	×	 ×			× ×		١٢٠ ٩٠		غلاء في الأسعار (ابن الجوزي ـ م ج ٦ ص ٢٧٦) (الهمداني ص ١١٦)	٣,٣٦ ٢,٢٤

يتبع

(١) يذكر الصابي (ص ١٨٨، ط. القاهرة ص ٢٠٩)، أن وارد السواد من الحنطة والشعير زمن المعتضد (ت ٢٨٩ هـ/ ٩٠١ م) بلغ ٣٤٠,٠٠٠ كر حنطة ـ شعير «مصرّف» ـ أي محسوب ـ بالكر الفالج (٢/٥ الكر المعدل)، وان أحمد بن الفرات باعه بـ ٤,٠٨٠,٠٠٠ دينار. وكان البيع بحساب الكر المعدل بسعر ٩٠ دينار لكر حنطة وكر شعير. ومن شواهد أخرى نلاحظ أن سعر الشعير يبلغ ١/٢ ـ ٢/٣ سعر الحنطة، وبالحساب يتبين أن سعر كر الحنطة في هذه الحالة ٦٠ ديناراً وسعر كر الشعير ٣٠ ديناراً.

(٢) الكر المعدل = ٣ اكرار اعتيادية (أي هاشمية) = ١٥٠٠ رطل. الخوارزمي ـ مفاتيح العلوم، ص ٤٣، وهنا اعتبر سعر الشعير بـ ١/٢ سعر الحنطة. وقد حسب دي خويه الأسعار بـ ٥٤٥ درهماً أو ١/٣ ٦٣ دينار لكر الحنطة، و٣٥٥ درهماً أو ٢/٣ ٢٣ دينار لكر الشعير مستفيداً من سعر آخر للشعير (قدامة ٢٣٩) إلا أن الشعير في هذه الحالة كان يباع مخلوطاً بحبوب أخرى.

تابع

السنة	حنطة	شعير	طحين	خبز	كر	رطل	دينار	درهم	ملاحظات	درهم للرطل
				×		٤		١	(الصولي ـ أخبار ص ٧١) سعر محدد مع استمرار الشكوى[1]	٠,٢٥
			×			١٥ (مكوك)		٣	(الصولي ـ أخبار ص ٦١)	٠,٦
٣٢٨هـ			×		×		١٦٠		ارتفاع الأسعار ببغداد (الهمداني ص ١٤٨)	٣,٨
٣٢٩ هـ	×				×		٢٥		سعر جملة اعتيادي (الصولي ـ أخبار ص ١٤٨)	٠,٥
	×				×		١٣٠		مجاعة ببغداد (سبط ابن الجوزي ج ١٢ ورقة ١٠ أ)[2]	٢,٦
٣٣٠ هـ	×			×			٢١٠ ٣١٦[2]		قلة وغلاء ثم مجاعة ارتفاع كبير (ابن الجوزي المنتظم، ج ٦ ص ٣٢٦، ابن العبري ـ الترجمة ص ١٦٢)	٤,٢ ٦,٣

يتبع

(١) يذكر الصولي أن سعر مكوك الطحين حدد بثلاثة دراهم. المكوك = ١٥ رطلاً. انظر المقدسي ـ أحسن التقاسيم، ص ١٢٩، والخوارزمي ـ مفاتيح، ص ٤٣.

(٢) يذكر ابن الجوزي (المنتظم، ج ٦، ص ٣١٨) أن كر الطحين كان يباع بثلاثين ديناراً. ويلفت النظر أن الملابس والضياع صارت رخيصة لدرجة ان ما كان يساوي ديناراً بيع بدرهم. الانطاكي، ص ٩٧.

تابع

السنة	حنطة	شعير	طحين	خبز	كر	رطل	دينار	درهم	ملاحظات	درهم للرطل
		×			×		١٢٠		(سبط ابن الجوزي ج ١٢ ورقة ١٤ أ)[1]	٣,٣٦
				×		٤		٢ قيراط	(ابن الأثير ج ٨ ص ٢٩٣، الهمداني ص ١٦٦)	٠,٢٥
٣٣٢ هـ			خشكار			(قفيز) ٢٥		حوالي ٦٥	ارتفاع الأسعار (ابن الأثير ج ٨ ص ٣١١)	٢,٦
				خشكار		٣		١	ابن الجوزي - المنتظم - ج ٦ ص ٣٣٥)	٠,٣٣
٣٣٣ هـ			×			(مكوك) ١٥		٦	غلاء (الصولي - أخبار ص ٢١٥)	١,٢
٣٣٤ هـ				×		٥		١	الجانب الغربي من بغداد } تباين بين الأسعار العادية في غربي بغداد والقلة (غلاء) في شرقيها.	٠,٢
				×		١		١,٢٥	الجانب الشرقي من بغداد } (ابن الأثير ج ٨ ص ٣٤٠)	١,٢٥

يتبع

(١) اعطي السعر على انه ٢ قيراط (صحيح اميري)، وانه كان عالياً جداً. ويلاحظ أن ٢٠ قيراطاً = ديناراً = (سنة ٣٣٠ هـ) ١٠ دراهم.

تابع

السنة	حنطة	شعير	طحين	خبز	كر	رطل	دينار	درهم	ملاحظات	درهم للرطل
	×				×		٤٠٠		غلاء في الجانب الشرقي من بغداد (ابن العبري - الترجمة ص ١٦٤، سبط ابن الجوزي ج ١٢ ورقة ٢١ ب. ابن الجوزي المنتظم ج ٦ ص ٣٤٤، يجعل سعر المكوك ٢٥ درهماً ولعله قبل الغلاء المذكور (١,٦٦ درهم للرطل).	١٢
٣٣٨ هـ				×		٢٠		١	رخاء (ابن العبري - الترجمة ص ١٦٥، مسكويه ج ٢ ص ١٦٥).	٠,٠٠٥
٣٤٩ هـ	×				×			١٢٠٠	ارتفاع في الأسعار خاصة في الموصل (الهمداني ص ٢١٧، ابن الأثير ج ٨ ص ٣٩٧) وهرب الناس من المدينة.	٢,٤
		×						٨٠٠		١,٦
٣٥٨	×	×			٢/١+٢/١			٥٠٠	أسعار اعتيادية في الجزيرة (ابن حوقل، ط. كرامرز ص ١٩٧ - ٨).	
	×				×		٤٠	٦٠٠	وفي ضوء أسعار الحنطة والشعير سنة ٣٤٩ هـ تكون نسبة سعريهما ٣ إلى ٢	١,٢
		×					٢٦ ٣/٢	٤٠٠		٠,٨

يتبع

تابع

السنة	حنطة	شعير	طحين	خبز	كر	رطل	دينار	درهم	ملاحظات	درهم للرطل
	×				×		٩٠		ارتفاع في الأسعار (ابن الأثير ج ٨ ص ٤٤٣، ابن الجوزي - المنتظم ج٧ ص ٤٧، الهمداني ص ٢٤٥، سبط ابن الجوزي ج ١٢ ورقة ٧٠ أ)	٢,٧
٣٦٤ هـ			×		×		١٩٥		ارتفاع في الأسعار. وهذا طحين حواري نقي (الهمداني ص ٢٥٩). ابن الجوزي - المنتظم ج ٦ ص ٧١ يجعل السعر حوالي ١٧٥)	٥,٤
٣٧٣ هـ	×				×			٤٠٨٠	غلاء ومجاعة (ابن العبري - الترجمة ص ١٧٦ سبط ابن الجوزي ج ١٢ ورقة ٧٠ أ يعطي الأسعار ٤٠٠٠ و٢٠٠٠ درهم ويعطي ابن الجوزي سعر الحنطة ٣٠٠٠ درهم في رمضان، و٤٠٨٠ درهماً في ذي القعدة ج ٧ ص ١٣٦)	٨,١٦
		×			×			٢٠٤٠		٤,٠٨
٣٧٦ هـ			خشكار			(كارة) = ٥٠		حوالي ٧٥	ارتفاع في الأسعار (ابن الجوزي - المنتظم ج ٨ ص ١٣٦)[1]	١,٥

يتبع

(١) يذكر ابن الأثير أن موجة من الهجرة حصلت أثناء الغلاء، ج ٩ ص ٣٥، ويضيف ابن الساعي أن عدداً لا يحصى هلك من الجوع. تاريخ الخلفاء ص ٨٥ - ٦.

تابع

السنة	حنطة	شعير	طحين	خبز	كر	رطل	دينار	درهم	ملاحظات	درهم للرطل
٣٧٧ هـ	ربيع ١ ربيع ٢		خشكار =			(كارة) ٥٠ = =		١٦٥ ٢٤٠	تهارب الناس } ابن الجوزي ـ المنتظم ج ٨ ص ١٣٦؛ استمر الارتفاع } ابن الأثير ج ٩ ص ٣٥	٣,٦ ٤,٨
٣٧٨ هـ			خشكار			(كارة) ٥٠ =		٦٠	ارتفاع السعر، وقلة. (ابن الجوزي ـ المنتظم ج ٧ ص ١٤١)	١,٢
٣٨٢ هـ				×		١		٤٠	غلاء في الأسعار (ابن الجوزي ـ المنتظم ج ٧ ص ١٧٠، ص ١٧٢؛ ابن الأثير ج ٩ ص ٩٤)	٤٠
٣٨٣ هـ	×		×		× (كارة)			{ ٦٦٠٠ ٢٦٠	الأسعار لا تزال غالية (مسكويه ج ٣ ص ٢٥٠) بالدراهم الغياثية (ابن الأثير ج ٩ ص ١٠١)	١ ١٣,٢ ٥,٢
٣٩١ هـ			طحين بنخالته	.	٢٤٠		٣		بدنانير مطيعية ارتفاع بعد شهر وبلغ سعر الرطل (الصابي ص ٢٤٢ ـ ٣)	٠,٢٥ ٠,٤
٣٩٣ هـ	×				×		١٢٠		ارتفاع وقلة. (ابن الجوزي ـ المنتظم ج ٧ ص ٢٢٢ ـ ٣)	٩,٦
٣٩٨ هـ	×				×		١٢		وفرة (ابن العبري ـ الترجمة ص ١٨٣)	٠,٩٦

يتبين من هذا الجدول أنه يمكن ملاحظة حركة الأسعار من أسعار الحنطة والشعير لتوافرها عبر القرن الرابع ولأهميتها. أما أسعار المواد الأخرى فهي قليلة ومبعثرة. ويمكن اتخاذ أسعار الحنطة والشعير بين أسس تقدير الوضع المعاشي، وهي تبدو كذلك حتى بنظر المعاصرين[٦]. ومما يساعد على ذلك أن سعر التبادل بين الدينار والدرهم يتمتع بشيء من الاستقرار خلال هذا القرن إلى نهاية الربع الثالث منه.

وكانت الأسعار الاعتيادية للحنطة، بين ٣٠٠ هـ - ٣٣٤ هـ، تتراوح بين ٦٠ ديناراً و٤٠ ديناراً للكر (٦٠ ديناراً حوالي ٣٠٠ هـ، ٥٠ ديناراً للكر المعدل سنة ٣٠٨ هـ؛ ٤٠ ديناراً للكر سنة ٣١٦ هـ، ٢٥ ديناراً بسعر الجملة للكر في بداية الموسم سنة ٣٢٩ هـ أو حوالي ٣٥ - ٤٠ ديناراً للكر بسعر السوق[٧]، و٣/١ ٥٣ دينار سنة ٣٣٤)[٨]. وكان سعر الشعير يساوي نصف سعر الحنطة في بغداد وثلثي سعرها في الموصل والجزيرة[٩].

وفي العصر البويهي كانت الأسعار الاعتيادية للحنطة: ٢٢ ديناراً للكر سنة ٣٣٨ هـ (وهي سنة رخاء) و٤٠ ديناراً سنة ٣٥٨ هـ وحوالى ٣٠ ديناراً سنة ٣٩١ هـ[١٠] و١٢ ديناراً سنة ٣٩٨ هـ (وهي سنة رخاء).

وكان سعر الخبز يتمشى مع سعر الحنطة، وكانت النسبة بين السعرين تتراوح بين حوالى ١/١٠[١١] و١/١٢[١٢].

ويتبين مما مر أن الأسعار الاعتيادية للحنطة في الفترة الأولى (حتى سنة

---

(٦) انظر الثعالبي - خاص الخاص، ص ٧٠.

(٧) كانت أسعار الحنطة والخبز في الجانب الشرقي من بغداد سنة ٣٣٤ هـ، ١٢ رطلاً و١,٢٥ رطل بدرهم على التوالي، أي بنسبة ١/٨ وبضوء ذلك قدرنا سعر الحنطة في الجانب الغربي.

(٨) يمكن الافتراض بأن سعر السوق أكثر من سعر الجملة بحوالي ٢٥ - ٣٠ بالمئة وبذلك يكون سعر الكر في السوق حوالى ٣٥ - ٤٠ ديناراً.

(٩) لاحظ نسبة السعرين لبعضهما في بغداد حوالي سنة ٣٠٠ هـ وفي سنة ٣٧٣ هـ، وفي الجزيرة سنة ٣٤٩ هـ، لاحظ أيضاً سنة ٣٢٣ هـ.

(١٠) كانت نسبة سعر الطحين إلى الحنطة حوالي ٣/١ إذ انها كانت تتراوح بين ٦/١ ٤ في سنة ٣٧٣هـ و ٢/١ ٢ سنة ٣٨٣ هـ وهكذا يمكن تقدير السعر بـ ٢٠ ديناراً للكر. ولما كان الطحين هنا طحين خشكار فيمكن الافتراض بأن سعر كر الحنطة كان حوالى ٣٠ ديناراً.

(١١) مثلاً سنة ٣٠٨ هـ.

(١٢) مثلاً سنة ٣٢٣ هـ وسنة ٣٣٤ هـ.

٣٣٤هـ) كانت بصورة عامة أعلى منها في العصر البويهي. ويبدو أنها تشير إلى مستوى معاشي أعلى حين تتجه نحو الارتفاع. ففي سنة ٣٠٨ هـ كان سعر الخبز ثمانية أرطال بدرهم فولّد تذمراً وشكوى، ولكنه بلغ خمسة أرطال بدرهم سنة ٣٣٤ هـ واعتبر اعتيادياً. ويلاحظ أن التغيير في الأسعار كان محدوداً نسبياً في هذه الفترة، مما يشعر بشيء من الاستقرار في مستوى المعيشة.

واتجهت الأسعار إلى انحدار بطيء في العصر البويهي، ولكن هذا لا يدل على تحسن في مستوى المعيشة بل إن العكس هو الأصح. ففي سنة ٣٩١ هـ كان سعر طحين الخشكار (وهو طحين مخلوط) ٠,٢٥ درهم للرطل، فلما ارتفع السعر بعد شهر إلى ٠,٤ درهم للرطل رافق ذلك حصول مجاعة، في حين أن السعر كان أعلى بكثير سنة ٣٣٢ هـ (وهو ٢,٦ درهم للرطل) دون أن تحصل مجاعة(١٣).

ويلاحظ أن التباين في أسعار الحنطة غير قليل في العصر البويهي، فهو يتراوح بين ٤٠ و١٢ ديناراً للكر الواحد، وهذا يشعر بعدم استقرار الأوضاع العامة، إضافة إلى أثر عوامل أخرى مثل التجارة وحالة المطر في الجزيرة. ولا بد وأن تقلّص النشاط التجاري في العصر البويهي أدى إلى تقليل الرخاء وإلى الاعتماد المتزايد على الزراعة، وذلك يؤثر في الأسعار بالتخفيض لتكون أكثر توافقاً مع مستوى المعيشة المتدني.

ولا يمكن إغفال دورات الغلاء للدلالة على وضع الإنتاج، واضطراب الأحوال وأثر ذلك في الوضع المعاشي. ففي الفترة الأولى حصل غلاء أربع مرات، سنة ٣٠٧ هـ وسنة ٣٢٣ هـ وسنة ٣٢٩ ـ ٣٣٠ هـ وسنة ٣٣٢ هـ. أما في العصر البويهي فقد تكرر الغلاء إحدى عشرة مرة في السنوات ٣٣٤ هـ، ٣٤٩ هـ، ٣٥٨ هـ، ٣٦٤ هـ، ٣٧٣ هـ، ٣٧٦ هـ، ٣٧٧ هـ، ٣٧٨ هـ، ٣٨٢ ـ ٣٨٣ هـ، ٣٨٧ هـ، و٣٩١ هـ. إلاّ أن فترات الغلاء باستثناء سنة ٣٢٩ ـ ٣٣٠ هـ، وسنة ٣٨٢ ـ ٣٨٣ هـ كانت تقل عن سنة. وتبدو الصلة واضحة بين الغلاء وبين الضعف والاضطراب في المركز، ويتبين ذلك بجلاء حين يتوالى الغلاء في فترات متقاربة. ولا يخفى أن الاضطراب في المركز يؤثر في نظام الري وفي حالة الزراعة عموماً.

وكان لتدهور العملة في العصر البويهي أثره السلبي في الأسعار، وهو يفسّر لحد ما حالات الارتفاع الشديد في الأسعار للسنوات ٣٧٣ هـ و٣٧٧ هـ و٣٨٣ هـ.

---

(١٣) لقد أخذنا سعر الدرهم بعين الاعتبار. ففي سنة ٣٩٢ هـ كان الدينار = ٣٥ درهماً بينما كان الدينار سنة ٣٣٢ هـ يساوي ١٥ درهماً. انظر الصابي ـ الوزراء، ص ٤٦٨.

وبعد هذا يمكن الإشارة إلى أثر الإقطاع العسكري وجشع المقطعين بالحصول على أكبر وارد دون نظر إلى الري أو عناية بالأرض، وإلى ضغطهم على المزارعين الصغار وترك الكثيرين منهم أراضيهم مما كان له أثر ملموس في تدهور الزراعة وتدني الإنتاج.

ولم يكن ارتفاع الأسعار في صالح الموظفين أو الأجراء، لأن راتبهم محدود، ولكن الارتفاع قد يكون في صالح التجار وأصحاب المهن الحرة[١٤]. ويظهر أن الادخار كان السبب الرئيسي للغلاء[١٥]. ويظهر ذلك بصورة واضحة سنة ٣٠٧ هـ، حين أخّر حامد بن العباس ـ ضامن ضرائب السواد ـ بيع حاصله حتى ارتفعت الأسعار في بغداد إلى درجة خطيرة. وقد أنقذ الخليفة الموقف، بتحديد الأسعار وباتخاذ سلسلة من التدابير الفعّالة الأخرى. يقول مسكويه: «فتقدم المقتدر بالله بفتح الدكاكين والبيوت والتي لحامد وللسيدة والأمراء وأولاد الخليفة والوجوه من أهل الدولة، وبيع الحنطة بنقصان خمسة دنانير في الكر، وبيع الشعير بحسب ذلك، وبمطالبة التجار والباعة أن يبيعوا بمثل هذا السعر. فسُعّر الكر المعدل بخمسين ديناراً، وتقدم إلى الدقاقين بذلك فرضي العامة وسكنوا وانحل السعر»[١٦].

ولكن كان من العسير التغلب على طمع التجار الخزّانين (المدّخرين). ففي سنة ٣٥٨ هـ/٩٦٨ م حددت الأسعار، ولكن الأزمة اشتدت، وزاد ارتفاع الأسعار[١٧].

وكانت قلّة الأمطار كما في سنة ٣٢٩ هـ/٩٤٠ م[١٨]، وتلف الزروع بتأثير الجراد[١٩]، تسبب قلّة الحاصل والغلاء. وأكثر من ذلك ضرراً، الحروب الداخلية التي كانت تؤدي إلى تخريب القنوات[٢٠]، وقطع المواصلات الداخلية (كما في سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م) وتكوين شعور بعدم الاستقرار، مما يؤدي إلى حجز الإنتاج عن السوق[٢١].

---

(١٤) مسكويه، ج ١، ص ٧٤ ـ ٧٥.
(١٥) انظر المقريزي ـ اغاثة الأمة، ص ١٣ ـ ١٤ وص ١٧ ـ ١٨.
(١٦) مسكويه، ج ١، ص ٣٤ ـ ٥.
(١٧) ابن الأثير، ج ٨، ص ٤٤٣، سبط ابن الجوزي ـ مرآة الزمان، ج ١٢ ورقة ٧٠ أ.
(١٨) سبط ابن الجوزي ـ مرآة الزمان، ج ١٢ ورقة ١٠ أ.
(١٩) ابن العبري (الترجمة الانكليزية)، ص ١٠٨ وص ٢٢٥ وص ١٠٦.
(٢٠) انظر الصولي، ص ١٠٨، وص ٢٢٥، وص ١٠٦.
(٢١) انظر ابن الأثير، ج ٨، ص ٣٤٠، الانطاكي، ص ١٠٤، ابن العبري، ص ١٦٤.

ثم إن سوء الجباية، وتدهور نظام الري[٢٢]، كان يثبط همة الزرّاع ويقلل من فعاليتهم مما يؤدي إلى تقليل الإنتاج[٢٣].

ولم يكن للحكومة احتياط من الحاصل لتنقذ الناس من المجاعة. وكل ما كانت تستطيعه هو جلب القوت إلى الأماكن المبتلاة بالمجاعة من الخارج[٢٤].

ثانياً: الدخل

يمكننا ملاحظة ثلاثة أمور تتعلق بالدخل، وهي:

أ ـ وجود تباين كبير في الدخل في القرن الرابع الهجري، فهناك عدد قليل من أصحاب الدخل الكبير، وطبقة متوسطة صغيرة، في حين أن دخل العامة كان بسيطاً.

ب ـ لم يكن الشعور بالملكية الشخصية، وما يتطلبه ذلك من احترام ملكية الغير، راسخاً بصورة كافية كما يتضح من المصادرات الكثيرة.

ج ـ وقد أدى التغلب البويهي إلى اختلال نسب الدخل السابقة لذلك التغلب.

١ ـ الخلفاء

ولنناقش الدخل، مبتدئين من القمة. يذكر مسكويه، استناداً إلى وثائق رسمية، أن مقدار وارد بيت مال الخاصة (بيت مال الخليفة) خلال مدة خمس وعشرين سنة (٢٩٦ هـ ـ ٣٢٠ هـ) كان ٨٩,٨٣٠,٠٠٠ دينار، صرف منها ١٧ مليون دينار لأغراض رسمية، بينما صرف الباقي على نفقات البلاط[٢٥]. وهكذا بلغت نفقات البلاط ٢,٨٨٠,٠٠٠ دينار سنوياً أو ٢٤٠,٠٠٠ دينار شهرياً. لذا فلا غرابة في حيرة الكتّاب المعاصرين في وصف ترف البلاط.

وفي سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م، انتقلت السلطة للأمير البويهي معز الدولة، وصارت إليه الأموال، فخصص للخليفة المستكفي راتباً قدره ٢,٠٠٠ درهم يومياً[٢٦] أو ٦٠,٠٠٠ درهم شهرياً (= حوالي ٤,٦٠٠ دينار شهرياً). وفي السنة نفسها خلع

---

(٢٢) انظر الصولي، ص ١٠٦، مسكويه، ج ٢، ص ١٦٥.

(٢٣) مسكويه، ج ٢، ص ٩٦ ـ ١٠٠، مقدمة ابن خلدون، ص ٢٥٢.

(٢٤) الصولي، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦، مسكويه، ج ٣، ص ٢٠٢.

(٢٥) مسكويه، ج ١، ص ٢٤١.

(٢٦) مسكويه، ج ٢، ص ٨٧.

معز الدولة المستكفي وولى مكانه المطيع، وأزال الراتب وخصص للخليفة إقطاعاً[٢٧] يبلغ وارده ٢٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً[٢٨]. وهكذا انخفض دخل الخليفة بعد سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م إلى حوالي ٧ بالمئة مما كان عليه في عصر المقتدر.

(٢٧) وكانت تسمى «ضياع الخدمة» أي الضياع المخصصة لخدمة الخليفة.

(٢٨) مسكويه، ج ٢، ص ١٠٨.

٢ ـــ الوزراء

ويلي الخليفة في الثروة وزراؤه؛ وإليك أمثلة من دخل الوزراء:

السنة		الدخل دينار في السنة
٢٧٩ هـ/٨٩٢ م	راتب (عبيد الله بن سليمان)، وزير المعتضد	١٢,٠٠٠
٢٨١ هـ/٨٩٤ م	استبدل راتب عبيد الله بن سليمان بإقطاع وارده[1]	٢٠٠,٠٠٠
٢٩٦ هـ/٩٠٨ م	وارد الضياع الخاصة (للعباس بن الحسن) وزير المكتفي[2]	١٢٠,٠٠٠
٢٩٦ - ٢٩٩ هـ/٩٠٨ - ٩١١ م	أعطي (ابن الفرات)، وزير المقتدر قصراً خاصاً على دجلة، مع عمارات مجاورة - وكلها تغطي مساحة قدرها ١٧٣,٣٤٦ ذراعاً مربعاً.	
	وكان دخله يشمل:	
	وارده من الاقطاع الذي خصصه الخليفة له	٥٠,٠٠٠
	وراتبه وقدره[3]	٦٠,٠٠٠
	مجموع دخل ابن الفرات	١١٠,٠٠٠
	وكان دخله من ضياعه الخاصة[4]	١,٠٠٠,٠٠٠
	وكان دخله من ضياعه الخاصة قبل أن يصبح وزيراً[5]	٨٠٠,٠٠٠
٢٩٩ - ٣٠٠ هـ/٩١١ - ٩١٢ هـ	دخل (الوزير الخاقاني):	
	من إقطاع الوزارة	٥٠,٠٠٠
	وراتبه[6]	٦٠,٠٠٠
	مجموع الدخل	١١٠,٠٠٠
٣٠٠ - ٣٠٤ هـ/٩١٢ - ٩١٦ م	دخل الوزير علي بن عيسى[7]	١١٠,٠٠٠
٣١٣ هـ/٩٢٥ م	وكان دخل (الخصيبي) من:	
	راتبه	٦٠,٠٠٠

يتبع

(١) الصابي - الوزراء، ص ٢٠.
(٢) مسكويه، ج ١، ص ٢٣٩.
(٣) الصابي - الوزراء، ص ٢٣.
(٤) هناك تفاوت في تقدير دخله من ضياعه الخاصة بين ٨٠٠,٠٠٠ دينار، و ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار. ويظهر أن ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار تقدير معتدل. انظر الصابي - الوزراء، ص ١٣٩ وص ٣٢٢ - ٣، عريب، ص ٣٧، مسكويه، ج ١، ص ٦٩.
(٥) الصابي - الوزراء، ص ٣٢٣ وص ١٣٩.
(٦) ن.م.، ص ٢٦١ - ٢٦٢.
(٧) ن.م.، ص ٢٨٢.

Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

تابع

السنة		الدخل دينار في السنة
٣١٥ هـ/٩٢٧ م	إقطاع الوزارة (حوالي)[1]	١٥٤,٠٠٠
	فيكون المجموع	٢١٤,٠٠٠
	دخل (علي بن عيسى) في وزارته الثانية من:	
	إقطاع الوزارة	١٧٠,٠٠٠
	راتبه[2]	٨٤,٠٠٠
	فيكون المجموع	٢٥٤,٠٠٠
	دخله من ضياعه الخاصة[3]	٥٠,٠٠٠
	وكان دخله من ضياعه الخاصة وهو خارج الوزارة[4]	٣٠,٠٠٠

(١) مسكويه، ج ١، ص ١٥٤.
(٢) ن.م.، ج ١، ص ١٥٩.
(٣) ن.م.، ج ١، ص ١١٠.
(٤) الصابي - الوزراء، ص ٣٢٢.

وبالإضافة إلى ذلك كان لأبناء الوزارة رواتب خاصة. فمثلاً كان أولاد ابن الفرات الثلاثة يستلمون ١٨,٠٠٠ دينار[29]. وكان ولد الخاقاني، وولد الخصيبي، وولد ابن الفرات (سنة ٣١١ - ٣١٢ هـ) وولد علي بن عيسى يستلمون ٢٤,٠٠٠ دينار في السنة[30]. وكان الوزراء يستلمون هدايا من جهات مختلفة. فلما صار علي بن عيسى وزيراً سنة ٣١٥ هـ/٩٢٧ م، أرسل إليه المقتدر هدية قيمتها ٢٠,٠٠٠ دينار[31]. وكان الولاة والموظفون والآخرون يرسلون هدايا إلى الوزراء[32].

ثم نقصت رواتب الوزراء بعد سنة ٣٢٤ هـ/٩٣٥ م، على أثر انتقال السلطة الحقيقية إلى أمير الأمراء. وأصبحت الإدارة الحقيقية بين كاتب أمير الأمراء، وأصبح الوزير رئيساً صورياً.

---

(٢٩) الصابي - الوزراء، ص ٢٣.
(٣٠) مسكويه، ج ١، ص ١٥٤ وص ١٥٩.
(٣١) ن.م.، ج ١، ص ١٥١.
(٣٢) ن.م.، ج ١، ص ٢٣٥ وص ٤٤، الصابي - الوزراء، ص ٩٢.

السنة		الدخل دينار في السنة
٣٣١ هـ/٩٤٢ م	راتب (أحمد بن عبد الله الأصفهاني)[١]	٢,٤٠٠
٣٣٤ هـ/٩٤٥ م	وفي العصر البويهي، خصص للوزراء إقطاع يقوم مقام الراتب، ويبلغ وارده[٢]	٥٠,٠٠٠
	(وهكذا نقص دخل الوزير سنة ٣٣٤ هـ بمقدار (٢٠٤,٠٠٠) دينار سنوياً عن سنة ٣١٥ هـ/٩٢٧ م أي بمقدار ٨٠,٤ بالمئة)	

(١) مسكويه، ج ٢، ص ٣، الانطاكي، ص ٩٣.

(٢) في سنة ٣٥٧ هـ/ ٩٦٨ م، عين عز الدولة أبا الفضل الشيرازي وزيراً «واقطعه اقطاعاً بخمسين ألف دينار على رسم الوزراء». مسكويه، ج ٢، ص ٢٤٢؛ وانظر، ص ٢٤٦.

٣ ــ الكتّاب

وكانت رواتب رؤساء الدواوين عالية؛ وإليك أمثلها منها: دينار في الشهر

السنة		الدخل دينار في السنة
٣٠٤ - ٣٠٦ هـ ٩١٦ - ٩١٨ م	راتب كاتب (ديوان السواد)، مع رواتب موظفي ديوانه، مع نفقات الورق[١]	٧,٠٠٠
٣٠٦ هـ/٩١٨ م	راتب كاتب (ديوان العطاء)[٢]	١٨٠
٣١٤ هـ/٩٢٦ م	راتب كاتب (ديوان السواد)	٥٠٠
	راتب كاتب (ديوان الضياع الخاصة والمستحدثة)[٣]	٢٠٠
	وحاول علي بن عيسى أن يقتصد في نفقات الدولة فأنقص رواتب الموظفين سنة ٣١٥ هـ/٩٢٧ م بنسبة النصف أو الثلث. وهكذا صار:	
٣١٥ هـ/٩٢٧ م	راتب كاتب (ديوان السود)	٣٣٣ ٣/١
	راتب كاتب (ديوان المشرق) أو ديوان الولايات الشرقية	١٠٠
	راتب كاتب (ديوان الخاصة والمستحدثة)[٤]	١٠٠
٣١٩ هـ/٩٣١ م	راتب كاتب (ديوان الأزمة) ورواتب موظفي ديوانه[٥]	٢٧٠٠

(١) الصابي - الوزراء، ص ٣١.

(٢) مسكويه، ج ١، ص ٦٨.

(٣) الصابي - الوزراء، ص ٣١٤.

(٤) الصابي - الوزراء، ص ٣١٤.

(٥) مسكويه، ج ١، ص ٢٢٦. يجعله الهمداني (ص ٨٣) ١٧٠٠ دينار.

ولم أجد إشارات إلى رواتب الكتّاب في الفترة البويهية. وهذا أمر له معناه، إذ إن سيادة العناصر العسكرية في تلك الفترة قللت من أهمية الكتّاب، وأدت إلى إغلاق أكثر الدواوين[٣٣].

٤ ــ الولاة

وكان الولاة، يحصلون ـ بطرق مشروعة وغير مشروعة ـ على واردات كبيرة؛ وإليك بعض الأمثلة:

السنة		الدخل دينار في السنة
ت ٣٠١ هـ/٩١٣ م	(دخل الراسبي) عامل جند يسابور والسوس ومادرايا[١]	١,٤٠٠,٠٠٠
٣٠٠ - ٣١٠ هـ/٩١٢ - ٩٢٢ م	راتب المادرائي (الحسين بن علي)	٣٦,٠٠٠
	ودخله من ضياعه الخاصة، حوالى[٢]	٢٥٠,٠٠٠
	ودخله من المرافق، ومما يأخذه لنفسه من الضرائب الحكومية[٣]	٦٦٠,٠٠٠
٣١١ هـ/٩٢٣ م	الوارد من ضياع البريديين الخاصة، حين كانوا عمالاً على واسط[٤]	٣٠,٠٠٠
٣٢٤ - ٣٢٨ هـ/٩٣٥ - ٩٣٩ م	دخل البريديين، وكانوا عمال الأهواز، حوالى[٥]	٢,٢٨٥,٠٠٠
٣٠٦ هـ/٩١٨ م	أحد العمال يستلم من الوزير حامد بن العباس:	
	لمائدته	٣٦,٠٠٠
	لنفقات خدمه[٦]	١٥,٠٠٠
٣١٤ هـ/٩٢٦ م	عامل منطقة الجبال، يأخذ نفقات المائدته[٧]	٦٠,٠٠٠

(١) عريب ـ صلة الطبري، ص ٢٥.
(٢) الصابي ـ الوزراء، ص ٣٢٠ ـ ٣٢١. وخراج ضياعه يبلغ ١٠٠,٠٠٠ دينار سنوياً، ص ٨٦.
(٣) جمع من المرافق وحدها ٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار في ثلاث سنوات. انظر مسكويه، ج ١، ص ١٠٦، الصابي، ص ٨٦ وص ٣٢٠ ـ ٣٢١.
(٤) مسكويه، ج ١، ص ١١٠.
(٥) ن.م.، ج ١، ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٦) الصابي ـ الوزراء، ص ٦٠.
(٧) مسكويه، ج ١، ص ١٤٨.

---

(٣٣) مسكويه، ج ٢، ص ٩٧ ـ ١٠٠.

وندر أن تجاوزت سلطة بغداد حدود العراق في العصر البويهي، وإنما اقتصرت في الأغلب على العراق والأهواز. وأعطيت المقاطعات إلى المقربين المتنفذين من الديالمة، وإلى أصحاب الضمان، الذين كان همهم جمع المال والإثراء على حساب الخزينة والرعية. ولم تكن عليهم أية رقابة، ولم يقدموا أي حساب بالدخل إلى الحكومة[٣٤]. وهكذا كان لهؤلاء المتنفذين من حرية التصرف ما لم يسبق له مثيل.

وكان عضد الدولة، هو الأمير البويهي الوحيد الذي فرض سلطته في الولايات. وفي سنة ٣٦٤ هـ/٩٧٤ م، عيّن ابن بقية والياً على واسط وتكريت وعكبرا وأوانا، وأعطاه إقطاعاً وارده ٥٠٠,٠٠٠ درهم[٣٥]. وكان هذا الراتب أقل بكثير من رواتب العمال في الفترة السابقة للتغلّب البويهي، وهذا يدل على انخفاض رواتب العمال في العصر البويهي عن السابق، حين تكون السيطرة للحكومة المركزية.

وإليك أمثلة من رواتب موظفين مدنيين آخرين:

السنة		الدخل دينار في الشهر
٣١٥ هـ/٩٢٧ م	راتب محتسب بغداد[١]	١٠٠
٢٧٩ - ٢٨٩ هـ/ ٨٩٢ - ٩٠١ م	رواتب قاضي بغداد ونائبه وأولادهما، وعشرة من الفقهاء[٢]	٥٠٠
٣٥٠ هـ/٩٦١ م	رضي قاضي بغداد أن يدفع للأمير البويهي ٢٠٠,٠٠٠ درهم[٣] أو حوالي	١٣,٣٣٤
٣٥٢ هـ/٩٦٣ م	وافق قاضي بغداد الجديد أن يتولى المنصب دون راتب[٤]	-
ت ٤٤٧ هـ/١٠٥٥ م	راتب القاضي التنوخي[٥]	٦٠

(١) مسكويه، ج ١، ص ٢١٧.
(٢) الصابي - الوزراء، ص ٢١.
(٣) مسكويه، ج ٢، ص ١٨٩. والظاهر انه كان يعتمد على الغرامات.
(٤) ن.م.، ج ٢، ص ١٩٦.
(٥) ياقوت - معجم الأدباء، ج ٥، ص ٣٠٢.

وهكذا يتبين أن رواتب الموظفين المدنيين انخفضت كثيراً في الفترة البويهية. ولا يستثنى من ذلك إلاّ نقيب الطالبيين، فإنه تحسن وضعه سياسياً واقتصادياً، وذلك

(٣٤) مسكويه، ج ٢، ص ٩٨ - ٩.
(٣٥) ن. م.، ج ٢، ص ٣٤٦.

لتشيع البويهيين. وقد بلغ وارد ضياعه ـ الواقعة غربي بغداد بين الفرات ودجلة ـ سنة ٣٧٤ هـ/٩٨٤ م، مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ درهم[٣٦].

٥ ـ أفراد الجيش

وكان رجال الجيش يكوّنون طبقة هامة بين الموظفين؛ وإليك أمثلة من رواتبهم:

السنة		دينار في الشهر
٢٩٦ - ٣٠٤ هـ / ٩٠٨ - ٩١٦ م	راتب كل من الفرسان في جيش المقتدر[١]	١٢,٥
٣٠٤ هـ/٩١٦ م	خفض راتب الفارس إلى	٤,١٦
٣٠٤ هـ/٩١٦ م	راتب كل واحد من فرقة الرجالة المصافية يساوي[٢]	٤,٧٥
٣١٧ هـ/٩٢٩ م	راتب الفارس يساوي	٤١,٦٦
٣١٧ هـ/٩٢٩ م	راتب الجندي من الرجالة[٣]	٦

(١) كان عدد الفرسان ١٢,٠٠٠ وعطاؤهم ١٥٠,٠٠٠ دينار شهرياً. عريب، ص ١٤٢، مسكويه، ج ١، ص ٤٣.
(٢) مسكويه، ج ١، ص ٣٨ وص ٥٠.
(٣) ن.م.، ج ١، ص ١٨٤، عريب، ص ١٤٢.

وهكذا كان الاتجاه، قبل ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م نحو زيادة رواتب الجند، وفي بعض الحالات نجح الجند في الحصول على الزيادة بالقوة والعنف[٣٧]. ولكن يجب ملاحظة أن شهر العطاء كان في الغالب يتجاوز ثلاثين يوماً. فمثلاً كان الفرسان يأخذون عطاءهم في كل ١٢٠ يوماً مرة واحدة[٣٨].

ولا توجد لدينا معلومات عن رواتب رؤساء الجند. إلاّ أن دخل قائد الجيش كان ضخماً، وخصوصاً في الفترة بين ٣٢٤ ـ ٣٣٤ هـ/٩٣٥ ـ ٩٤٥ م. فمثلاً أعطيت ضياع أمير الأمراء توزون بالضمان سنة ٣٣١ هـ/٩٤٢ م بمبلغ ١٣٠,٠٠٠ دينار في السنة[٣٩]. وكانت لبجكم ثروات طائلة[٤٠].

---

(٣٦) أبو شجاع، ص ١٧٣. يذكر أبو شجاع في ص ١٣٦ ان خراج ضياع الشريف كان ١/٢ ٢ مليون درهم سنوياً.
(٣٧) مسكويه، ج ١، ص ٣٨ وص ١٨٢.
(٣٨) انظر مسكويه، ج ١، ص ١٦١، الصابي ـ الوزراء، ص ١٤.
(٣٩) مسكويه، ج ٢، ص ٤٥.
(٤٠) ن.م.، ج ٢، ص ١١.

وازدادت رواتب الجند في الفترة البويهية، وإليك أمثلة منها:

السنة		دينار في الشهر
٣٤٨ هـ/٩٥٩ م	راتب غلام ديلمي	٢٠
	نقيب ديلمي[1]	٤٠
حوالي ٣٧١ هـ/٩٨١ م	أعطى عضد الدولة لكل من المتطوعين العرب[2]	٢٠ ـ ٤٠
٣٨٧ هـ/٩٩٧ م	وزعت ضياع واردها السنوي ١٠٠,٠٠٠ دينار على ٥٠٠ جندي ديلمي و٣٠٠ جندي كردي[3] فإذا افترضنا المساواة بينهم، كان راتب كل واحد منهم يبلغ حوالى	١٠

(١) مسكويه، ج ٢، ص ١٧٤.
(٢) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٧٤.
(٣) مسكويه، ج ٣، ص ٢٩٤ ـ ٥.

وإذا قارنّا بين رواتب الجند في الفترة البويهية ورواتب جند المقتدر، وجدنا أن رواتب الأولين كانت حوالى ١,٤ ـ ٤ أضعاف رواتب الأخيرين[41].

وفي سنة ٣٧٩ هـ/٩٨٩ م، شكا رؤساء جند فخر الدولة أن وارد إقطاعاتهم في منطقتي الري والجبال (أي غربي إيران) كان ٢٠,٠٠٠ ـ ٣٠,٠٠٠ درهم سنوياً، في حين أن إقطاع الرؤساء الديالمة في خوزستان كان يغل ٢٠٠,٠٠٠ ـ ٣٠٠,٠٠٠ درهم سنوياً[42].

والخلاصة فإن رواتب الجند زادت كثيراً في الفترة البويهية، ولا يمكن اعتبار نقص رواتب الموظفين المدنيين دليلاً على تنقيص الرواتب عامة.

٦ ـ الطبقة العامة: أهل المدن، الفلاحون

ولنتحدث عن الطبقة العامة؛ ولدينا عنهم نتف نوردها هنا:

في سنة ٢٨٢ هـ/٨٩٥ م، أراد المعتضد إغراء لص ليعترف بسرقة، فقال له: «متى أقررت... أجريت لك في كل شهر عشرة دنانير تكفيك لأكلك وشربك وكسوتك وطيبك»[43]. ومعنى ذلك أن عشرة دنانير في الشهر كانت تكفي الرجل الواحد ليعيش عيشة مقبولة.

---

(٤١) لقد راعينا مدة شهر العطاء في حساب رواتب جند المقتدر.
(٤٢) مسكويه، ج ٣، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.
(٤٣) المسعودي ـ مروج الذهب، ج ٨، ص ١٥٦.

ويذكر سبط ابن الجوزي أن فقيهاً (ولد ٢٥٢ هـ)، فكّر بضمان مستقبل ابنه، فقرر أن يخصص له ديناراً في اليوم طيلة حياته، لأن ذلك يكفي الرجل المتوسط وعياله، كما أنه حفظ له مبلغاً يعادل ذلك للطوارىء[٤٤]. وهكذا نلحظ أن ثلاثين ديناراً في الشهر كانت تكفي في أوائل القرن الرابع الهجري لمعيشة عائلة من الطبقة المتوسطة.

وفي سنة ٣٠١ هـ/٩١٣ م، أفلس صاحب حانوت، فأعطاه علي بن عيسى أربعمئة دينار، فدفع مئتين منها لدائنيه، واشتغل بالباقي ولم تنته السنة إلاّ وكان عنده ألف دينار[٤٥]. وهكذا كان صافي ربحه ثمانمئة دينار في اثني عشر شهراً أو ٤٠٠ بالمئة.

ويتحدث التنوخي عن «من يبيع بيعاً يسيراً مثل نُقلي ورهداري ومن رأسماله دينار وديناران وثلاثة»، ويبين أن واردهم كان ضئيلاً[٤٦]. وكان بعض الباعة المتجولين يجلسون على قارعة الطريق، ويبيعون أشياء رخيصة من مختلف الأنواع. فمثلاً اشترى رجل قناة أو عكازاً من رهداري (أحد هؤلاء الباعة) بدرهمين[٤٧]. واعترف أحد البقالين أنه لم يكن لديه من الوفر مئة فلس (حوالي خمسة دراهم) نقداً[٤٨].

وتوجد إشارات طريفة إلى الصناع. يذكر عن أحد الصناع في خلافة الرشيد (١٧٠ - ١٩٣ هـ/٧٨٦ - ٨٠٩ م) انه كان يرى أن ثلثمئة درهم في الشهر تكفيه وزوجته[٤٩].

وفي الربع الأخير من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي). كان الزجّاج النحوي، وهو فتى، يشتغل بخرط الزجاج ويكسب «في كل يوم درهم ودانقان أو درهم ونصف». وأراد أن يتعلم النحو على المبرد المشهور، وكان المبرد «لا يعلم النحو مجاناً، ولا يعلم بأجرة إلاّ على قدرها». فقال الزجاج للمبرد: «أريد أن تبالغ في تعليمي وأنا أعطيك في كل يوم درهماً، وأشرط لك اني أعطيك إياه أبداً إلى أن

---

(٤٤) سبط ابن الجوزي، ج ١٢ ورقة ١٩ أ. انظر المقريزي - اغاثة الأمة، ص ٨٥.
(٤٥) سبط ابن الجوزي، ج ١٢ ورقة ٣٢ ب.
(٤٦) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٦٠.
(٤٧) ن.م.، ج ١، ص ١٨٨.
(٤٨) الجاحظ - البخلاء، ص ٥٩.
(٤٩) مصارع العشاق، ص ١٥٩.

يفرق الموت بيننا، استغنيت عن التعليم أو احتجت إليه»[٥٠]، فوافق المبرد. وربما كانت الأجرة في الأحوال الاعتيادية درهمين أو ثلاثة في اليوم.

وفي العقد الرابع من القرن الرابع الهجري، جاء رجل فقير إلى البصرة وطلب عملاً من صاحب حانوت. فاستخدمه الحانوتي كاتباً لحساباته مقابل أجرة نصف درهم في اليوم، إضافة إلى طعامه وكسوته. ثم زيدت الأجرة بعد ذلك إلى درهم واحد في اليوم[٥١].

وفي سنة ٣٥٢ هـ/٩٦٣ م، قال ابن ابرونا طبيب الوزير المهلبي ـ أحد وزراء البويهيين ـ أنه كان، قبل أن يستخدمه الوزير، يدور من باب إلى آخر ليعالج المرضى ويأخذ دانقاً ونصف أو ربع درهم من كل مريض يعالجه[٥٢].

وفي سنة ٣٩٧ هـ/١٠٠٦ م، اشتغل الزاهد عبد الصمد بالحراسة عند أحد اليهود وطلب أن تكون أجرته ثلاثة أرطال خبز ودانقي فضة في اليوم، فأعطي ما أراد[٥٣].

وهذه الأمثلة لا تكفي للتوصل إلى نتائج معيّنة، ولكنها تدل على أن الأجور حافظت على المستوى نفسه طيلة القرن الرابع الهجري.

ومن المرجح أن **دخل الفلاحين** كان أوطأ من دخل أصحاب الصنايع والمهن. وعلى كل فقد أضرّ التغلب البويهي بهم. فبينما كان الخليفة يحاول حماية الفلاحين أحياناً[٥٤]، نجد البويهيين في جهلهم بشؤون الزراعة يتبعون سياسة زراعية مخربة. فمن آثار سياسة معز الدولة تجاه الأراضي أن «فسدت المشارب، وبطلت المصالح، وأتت الجوائح على الثّنّاء ورقت أحوالهم، فمن بين هارب جالٍ، وبين مظلوم صابر لا ينصف، وبين مستريح إلى تسليم ضيعته إلى المقطَع ليأمن شره ويوافقه»[٥٥]. ولم تعمل الحكومة شيئاً لحماية الفلاحين أو لمعرفة ما يصيبهم من ظلم أو ما يفرض عليهم

---

(٥٠) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٣٤، وط. الشالجي، ج ١، ص ٢٧٤.

(٥١) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٥٥.

(٥٢) مسكويه، ج ٢ هامش، ص ١٩٨.

(٥٣) سبط ابن الجوزي، ج ١٢ ورقة ١١٩ ب. كان الدرهم يزن، نظرياً، ستة دوانيق. ولكننا إذا لاحظنا الخليط من المعدن الرخيص فيه وخاصة في نهاية القرن، نرى ان دانقي الفضة ربما ساويا نصف درهم.

(٥٤) انظر فصل «الضرائب».

(٥٥) مسكويه، ج ٢، ص ٩٧.

من ضرائب مرهقة وإضافات لا أصل لها[٥٦]. ولا يستثنى من هذا الوضع السيىء إلاّ فترة حكم عضد الدولة، ولكنها كانت قصيرة الأمد فلم تؤد إلى تحسين ثابت. وهكذا قاسى الفلاحون في الفترة البويهية من تدهور نظام الري، ومن الإرهاق في الضرائب.

والخلاصة، فإن مقارنة الفترة البويهية بالفترة السابقة لها تبين:

١ ـ ان دخل الخليفة هبط بعد سنة ٣٣٤ هـ إلى ٧ بالمئة من مقداره في أوائل القرن الرابع الهجري.

٢ ـ وارتفع راتب الوزير من ١١٠,٠٠٠ دينار سنوياً سنة ٢٩٩ هـ إلى ٢٥٤,٠٠٠ دينار سنة ٣١٥ هـ أي حوالى ١٣١ بالمئة. ثم انخفض إلى ٥٠,٠٠٠ دينار سنوياً في الفترة البويهية، أي إلى حوالى ٥٤ بالمئة من مقداره سنة ٢٩٩ هـ أو ١٩,٤ بالمئة مما كان عليه سنة ٣١٥ هـ.

٣ ـ ونقصت رواتب الموظفين المدنيين عامة.

٤ ـ وزادت رواتب الجند في الفترة البويهية بالنسبة إلى الفترة السابقة. فإذا قيست رواتبهم في هذه الفترة برواتبهم سنة ٣١٧ هـ، وجدنا الزيادة تتراوح بين ٤٠ بالمئة و٤٠٠ بالمئة.

٥ ـ لم تحصل زيادة ملموسة في أجور العمال، ولعلها كانت تمثل الحد الأدنى لحاجاتهم البسيطة.

٦ ـ وهبط وضع الفلاحين بعد سنة ٣٣٤ هـ، عمّا كان عليه قبل ذلك، لأنهم كانوا ملزمين بدفع مقدار أكبر من الضرائب، في ظروف زراعية أسوأ من السابق.

ثالثاً: الخدمات الاجتماعية للدولة

نظمت الدولة بعض الخدمات الاجتماعية للشعب، وخاصة للفقراء، فأنشأت ديواناً خاصاً وهو «ديوان البر» لإدارة الصدقات والأوقاف الخيرية لمساعدة الفقراء[٥٧]. وشجعت الإحسان والبر في الأوساط الرسمية. فمثلاً أعفى المعتضد ضامن ضرائب واسط، وهو ابن بسطام، من تقصيره في دفع حق الحكومة كاملاً، حين وجد أن ابن

(٥٦) ن.م.، ج ٢، ص ٩٩. وانظر فصل الزراعة ـ قسم السياسة الزراعية للدولة.
(٥٧) مسكويه، ج ١، ص ١٥١.

بسطام كان يوزع عشرين كراً من الحنطة شهرياً على رجاله وعلى الفقراء[٥٨].

وكان المعتضد يخصص في نفقاته خمسة عشر ديناراً كل يوم لتوزع على الفقراء[٥٩]. كما أنه كان يدفع أربعمئة وخمسين ديناراً شهرياً لنفقات البيمارستان الصاعدي (للأطباء والمرضى والأطعمة، إلخ) في بغداد[٦٠].

وفي سنة ٢٩٥ هـ/٩٠٧ م، أخبر المقتدر أن الحوانيت التي بناها المكتفي في رحبة باب الطاق في بغداد كانت تضرّ بالضعفاء لأنهم كانوا يقعدون فيها لتجارتهم بلا أجرة، فسأل عن غلتها، فقيل له إنها تغل في الشهر ألف دينار، فقال: «وما مقدار هذا في صلاح المسلمين واستجلاب حسن دعائهم» وأمر بهدمها[٦١].

وفي سنة ٣٠١ هـ، خصص علي بن عيسى رواتب للمؤذنين ولأئمة المساجد وللفقراء الذين يلجأون إليها، وأصلح حالة المستشفيات في بغداد، وأمر بتخصيص ما يكفي من الأدوية والأشربة وغيرها مما يحتاجه المرضى فيها[٦٢]. وكتب في سنة ٣٠١ هـ/٩١٣ م، إلى سنان بن ثابت[٦٣] أن يعنى بالمسجونين، وأن يرسل الأطباء يومياً إلى السجون، ومعهم الأدوية والأشربة لمعالجة المرضى، فنفذ أمره[٦٤].

وقد شمل علي بن عيسى القرى والأرياف بعنايته. ففي سنة ٣٠١ هـ، كتب إلى سنان: «فكرت فيمن بالسواد من أهله، وانه لا يخلو من أن يكون فيه مرضى لا يشرف متطبب عليهم لخلو السواد من الأطباء، فتقدم... بإنفاذ متطببين وخزانة من الأدوية والأشربة يطوفون في السواد، ويقيمون في كل صقع منه مدة ما تدعو الحاجة إلى مقامهم، ويعالجون من فيه ثم ينتقلون إلى غيره». ولما وصل الأطباء إلى سورا ونهر الملك وجدوا أن أكثر السكان يهود. فاستفسر سنان من الوزير عن رأيه في معاملتهم وأوضح «أن الرسم في بيمارستان الحضرة قد جرى للملّي والذمّي». فكتب علي بن عيسى: «ليس بيننا خلاف في أن معالجة أهل الذمة والبهائم صواب، ولكن الذي يجب تقديمه والعمل به، معالجة الناس قبل البهائم، والمسلمين قبل أهل الذمة، فإذا

(٥٨) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٦٠.
(٥٩) الصابي ـ الوزراء، ص ١٩.
(٦٠) ن. م.، ص ٢١.
(٦١) عريب ـ صلة الطبري، ص ٢٤.
(٦٢) ابن الأثير، ج ٨، ص ٥١.
(٦٣) وهو طبيب الخليفة ومدير المستشفيات.
(٦٤) القفطي ـ أخبار الحكماء، ص ١٩٣.

فضل عن المسلمين ما لا يحتاجون إليه صرف في الطبقة التي بعدهم. فاعمل... على ذلك»(٦٥).

وفي سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م، أنشأ المقتدر مستشفى جديداً في بغداد، أطلق اسمه عليه، وخصص مقادير كبيرة من المال للنفقة عليه(٦٦). وفي المحرم من السنة نفسها، افتتح سنان بن ثابت «بيمارستان السيدة» (نسبة إلى أم الخليفة)، وعيّن إدارته وأطباءه. وبلغت مخصصاته ستمئة دينار شهرياً(٦٧).

وعمل أمير الأمراء (بجكم)، أثناء المجاعة سنة ٣٢٩ هـ/٩٤٠ م، دار ضيافة في واسط لإطعام الفقراء. وأنشأ في السنة نفسها مستشفى جديداً في بغداد(٦٨).

وكانت توجد مستشفيات خاصة للأمراض العقلية في الموصل والبصرة(٦٩).

أما في العصر البويهي فلا توجد أية إشارة إلى خدمات اجتماعية قبل سنة ٣٦٩ هـ/٩٧٩ م، بل إننا نسمع بعادة إنزال الجند في بيوت الناس. ففي سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م، نزل معز الدولة في دار مؤنس وأنزل جنوده في بيوت الأهلين، وهو أمر لا سابقة له. وقاسى الناس من ذلك كثيراً، وأصبح إنزال الجند في بيوتهم فرضاً عليهم(٧٠).

وتمتع العراق ببعض الخدمات الاجتماعية ـ لأول مرة في العصر البويهي ـ في زمن عضد الدولة (٣٦٩ ـ ٣٧٢ هـ/٩٧٩ ـ ٩٨٢ م). ففي سنة ٣٦٩ هـ/٩٧٩ م، وضع عضد الدولة الأعطيات للأئمة والمؤذنين في المساجد، وللفقراء والمرضى الذين يلتجؤون إليها، وللأطباء والفقهاء والشعراء والنحويين والمنجمين، وللمهندسين والنسّابين. وخصص الأعطيات لأشراف المدينة ولفقرائها. وشمل أهل الذمة بعنايته، فسمح لوزيره نصر بن هارون أن يعمر الأديرة، وأن يساعد فقراء أهل الذمة بالمال(٧١).

---

(٦٥) ن.م.، ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٦٦) ابن الأثير، ج ٨، ص ٨٥.

(٦٧) القفطي ـ أخبار الحكماء، ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٦٨) مسكويه، ج ١، ص ٤١٩ ـ ٤٢٠.

(٦٩) النيسابوري ـ عقلاء المجانين، ص ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٧٠) مسكويه، ج ٢، ص ٤٠٧ ـ ٨، الذهبي ـ دول الإسلام (خط)، ورقة ١٨ ب ـ ١٩ أ، ابن الأثير، ج ٨، ص ٥١٨.

(٧١) أبو شجاع، ص ٦٩.

وفي سنة ٣٧٢ هـ/٩٨٢ م، أعاد عضد الدولة بناء المستشفى الرئيسي في بغداد، وخصص له واردات أوقاف كثيرة، وجهزه بالأدوية والآلات من كل جهة[٧٢].

وكان عضد الدولة يخصص في أول كل سنة خراجية مبالغ كبيرة من المال للصدقات، ويرسلها بواسطة عماله وولاته إلى أشراف الولايات وقضاتها لينفقوها على الفقراء والمحتاجين في مناطقهم.

وقد كانت هذه الخدمات جليلة الفائدة ولكنها وقتية، لأنها ـ كما يظهر ـ توقفت بعد وفاة عضد الدولة. هذا وقد وردت إشارة إلى أن الوزير أبا نصر سابور أنشأ داراً للعلم في بغداد، وأوقف فيها عدداً كبيراً من الكتب للمسلمين.

والخلاصة، فإن العصر البويهي كان خالياً من الخدمات الاجتماعية باستثناء الفترة بين ٣٦٩ ـ ٣٧٢ هـ. فقبل عضد الدولة كان البويهيون تنقصهم الثقافة الكافية، في حين أنهم شغلوا كثيراً في الخلافات العائلية بعده، فلم يتسع المجال للقيام بالخدمات اللازمة.

رابعاً: النفقات

١ ـ الخليفة

يعطي الصابي تفاصيل نفقات البلاط في خلافة المعتضد. فكانت ميزانية البلاط الشهرية تبلغ ١٢٢,٩٢٠ ديناراً[٧٣]، وتحتوي على المواد الآتية:

---

(٧٢) ن.م.، ص ٦٦.

(٧٣) انظر الصابي ـ الوزراء، ص ١١ ـ ٢٢.

نفقات الحرم	٣,٠٠٠ دينار
نفقات الطعام	١٠,٠٠٠ دينار
أجور الطباخين	٩,٠٠٠ دينار
علف الخيل في خمسة اصطبلات	٢,٠٠٠ دينار
أرزاق الجلساء وأكابر الملهين	١,٣٢٠ دينار
أبناء المتوكل	١,٠٠٠ دينار
أبناء الواثق والمهتدي والمستعين وغيرهم	٥٠٠ دينار
من الأمراء في قصر أم حبيب أبناء الناصر	٥٠٠ دينار
نفقات الزيت والشمع	٢٠٠ دينار
لشراء خيل وجمال	٢,٠٠٠ دينار
لأطباء البلاط	٧٠٠ دينار
لأصحاب الصيد من بازياريين وصقارين وفهادين	
وكلابزيين وغيرهم، وثمن طعم وعلاج للجوارح لملاحي البلاط	٢,١٠٠ دينار ٥٠٠ دينار
للحاجب وبعض الحرس	١,٠٠٠ دينار
للغلمان الخاصة	٦٠,٠٠٠ دينار

وكان المعتضد مقتصداً في نفقاته. ولما توفي المكتفي (سنة ٢٩٥ هـ/٩٠٧ م) خلّف:

ثياباً خوارزمية وخراسانية	٦٣,٠٠٠ ثوب
عمائم مروزية	١٣,٠٠٠ عمامة
من ثياب الوشي	١٨,٠٠٠ ثوب
من السجاد	١٨,٠٠٠ سجادة
من الجواهر والعطور ما يبلغ ثمنه	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار
من الأسلحة والرقيق والدواب ما يبلغ ثمنه	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار[1]

(١) الثعالبي ـ لطائف المعارف، ص ٧٢.

وقد بلغت نفقات المقتدر في خمس وعشرين سنة مقدار اثنين وسبعين مليون دينار أو ٢,٨٨٠,٠٠٠ دينار في السنة. وكانت قصوره مؤثثة ومزينة بترف بالغ[٧٤]، فكانت تحوي ٨٣٠,٠٠٠ ستارة من الحرير الخالص المطرز بالذهب و٦٢٠,٠٠٠ بساط من أنواع مختلفة ومن صنع بلاد مختلفة[٧٥]. وكان لديه في بعض اصطبلاته خمسمئة حصان لها سروج مزينة بالذهب والفضة. وكان في خدمته سبعمئة حاجب

(٧٤) انظر وصف قصر الشجرة في الخطيب البغدادي، ج ١، ص ٥٢، ابن الساعي ـ مختصر أخبار الخلفاء، ص ٧٥.

(٧٥) الخطيب البغدادي، ص ٥٢.

وسبعة آلاف مملوك (ثلاثة آلاف منهم بيض وأربعة آلاف سود)[٧٦]. ولعل هذه الأرقام تكفي لإعطاء فكرة عن البذخ العجيب لهذا الخليفة.

إلاّ أن ضعف الخزينة الناتج من إسراف المقتدر، اضطر أخلافه إلى شيء من الاعتدال في النفقة. فلما أصبح القاهر خليفة في سنة ٣٢١ هـ/٩٣٣ م قدمت أنواع المآكل والحلويات المعتادة في البلاط، ولكنه استكثرها، وحاول الاقتصاد فيها. فوجد مثلاً أن النفقة على الفاكهة تبلغ ٣٠ ديناراً في اليوم فأنقصها إلى دينار واحد، وحدد المآكل التي تقدم في الوقت الواحد إلى اثني عشر نوعاً، في حين كان يقدم ثلاثون نوعاً من الحلوى وحدها في زمن أسلافه[٧٧].

ولكن وارد الخليفة في العصر البويهي لم يترك مجالاً للبذخ. فلا نسمع شيئاً عن ترف الخلفاء في ذلك العصر، في حين أن التواريخ المعاصرة تمجّد تقوى الخليفة القادر (٣٨١ - ٤٢٢ هـ/٩٩١ - ١٠٣٠ م) وزهده.

٢ ــ الوزراء

وكان الوزير يعيش في رغد بالغ. وإليك وصف الصابي لمائدة ابن الفرات: «كان الوزير يتوسط المائدة وضيوفه من حوله، ويقدم إلى كل واحد منهم طبق فيه أصناف الفاكهة الموجودة في الوقت...، ثم يجعل في الوسط طبق كبير يشتمل على جميع الأصناف وكل طبق فيه سكين يقطع بها صاحبه ما يحتاج إلى قطعه من سفرجل وخوخ وكمثرى، ومعه طست زجاج يرمى فيه الثفل. فإذا بلغوا من ذلك حاجتهم واستوفوا كفايتهم شيلت الأطباق وقدمت الطسوت والأباريق فغسلوا أيديهم وأحضرت المائدة، مغشاة بديبقي فوق مكبة خيازر ومن تحتها سفرة أدم فاضلة عليها، وحواليها مناديل الغمر من الثياب المعصور. فإذا وضعت، رفعت المكبة والأغشية وأخذ القوم في الأكل، وأبو الحسن ابن الفرات يحدثهم ويباسطهم ويؤانسهم فلا يزال على ذلك والألوان توضع وترفع أكثر من ساعتين. ثم ينهضون إلى مجلس في جانب المجلس الذي كانوا فيه، ويغسلون أيديهم والفراشون قيام يصبون الماء، والخدم وقوف على أيديهم المناديل الديبقية ورطليات ماء الورد لمسح أيديهم وصبّه على وجوههم»[٧٨].

---

(٧٦) ن.م.، ص ٥٢ - ٣.

(٧٧) عريب، ص ١٨٣.

(٧٨) الصابي - الوزراء، ص ٢٤٠.

ولما قدم السفير البيزنطي إلى بغداد سنة ٣٠٥ هـ/٩١٧ م، قابله ابن الفرات في قاعة فسيحة في قصره، سقفها مذهب. وأنفق على تزيين قصره، في تلك المناسبة، نفقات كبيرة منها ٣٠,٠٠٠ دينار للستائر وحدها[٧٩]. واشترى ابن الفرات مسكاً وكافوراً بمبلغ عشرة آلاف دينار في سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م[٨٠]. وكان مطبخه العامر مفتوحاً للجميع. وكان المعتاد، عند مجيئه للوزارة، أن ترتفع أسعار الشمع والثلج والورق، لأنه اعتاد أن يقدم منها لكل زوّاره[٨١]. وأشير مرة بحضرته إلى فقر المحدثين والمتأدبين، فأثر ذلك في نفسه وأمر بإعطاء عشرين ألف دينار للكتّاب، ومثلها للشعراء، ومثلها للفقهاء، ومثلها للصوفية[٨٢].

وكان دخل علي بن عيسى حوالى ٨٨,٠٠٠ دينار في السنة، ينفق منها ٤٨,٠٠٠ دينار على العباسيين والعلويين والأنصار وأبناء المهاجرين وعلى الحرمين وغير ذلك من أعمال البر والتقوى. وكان ينفق الباقي، أي حوالى ٤٠,٠٠٠ دينار، على حاجاته[٨٣]. وكان علي بن عيسى أكثر وزراء عصره ورعاً، كما كان ابن الفرات أكثرهم بذخاً.

واعتاد حامد بن العباس أن ينصب الموائد في داره لكل من يدخلها من موظفين ومن غير الموظفين حتى الخدم، فكان ينصب حوالى أربعين مائدة يومياً، ولا تخلو مائدة من الخبز واللحم[٨٤].

وقد احتفظ مسكويه بوثيقة أصلية فيها نفقات الخصيبي لأربعة عشر شهراً (٣١٣ - ٣١٥ هـ/٩٢٥ - ٩٢٧ م)، إليك محتوياتها:

---

(٧٩) مسكويه، ج ١ ص ٥٣ - ٤.
(٨٠) مسكويه، ج ١ ص ٦٧.
(٨١) ن.م.، ج ١، ص ١٢٠، الفخري، ص ٣٦١.
(٨٢) ابن الأثير، ج ٨، ص ١١٣.
(٨٣) الصابي - الوزراء، ص ٣٢٢ - ٣٢٣.
(٨٤) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٤.

أنفق في كل شهر من النفقات الراتبة (الدائمة) ٢٥٠٠ دينار،	
تكون في أربعة عشر شهراً	٣٥,٠٠٠ دينار
النفقات الحادثة والصلات والمؤونة مع ثمن الطيب والكسوة	٢٠,٠٠٠ دينار
ثمن عقارات أضافها إلى داره مع ما أنفقه على البناء	٤٠,٠٠٠ دينار
ثمن الهدايا في النوروز والمهرجان إلى الخليفة وإلى الأميرين	
أبي العباس وهارون ابنيه وإلى السيدة والخالة وزيدان ومفلح	٣٥,٠٠٠ دينار
ثمن بغال ودواب وجمال وخدم وغلمان	١٠,٠٠٠ دينار
إلى من برسم دار الوزارة من خلفاء الحجاب والبوابين	
وأصحاب الرسائل، وإنزال الفرسان والرجالة	٢٠,٠٠٠ دينار

وقد علّق الخصيبي نفسه على هذه القائمة بقوله: «هذا عمل صحيح، وليس كل ما أنفقته كتبته، فقد كنت أصوغ لحرمي وأولادي، وأنفق نفقات استرها عن كاتبي»[٨٥].

ونلاحظ من هذه الوثيقة ما يأتي:

١ ـ ان نفقات الخصيبي المسجلة، لمدة أربعة عشر شهراً، بلغت ١٥٥,٠٠٠ دينار أو ٢/٣ ١١٠٧١ دينار في الشهر.

٢ ـ انها بلغت ٦٢ بالمئة من وارده الذي بلغ ٢٥٠,٠٠٠ دينار[٨٦].

٣ ـ ان حصة الموظفين والحجّاب المتصلين بقصر الوزير بلغت ٨ بالمئة من راتب الوزير.

٤ ـ ان الهدايا التي تقدم إلى البلاط ـ وهي هدايا فرضتها التقاليد مع أنها في الأصل اختيارية ـ تبلغ ١٤ بالمئة من راتب الوزير.

واعتاد ابن مقلة أن ينفق (سنة ٢١٧ هـ/٩٢٩ م) خمسمئة دينار في الأسبوع على الفاكهة وحدها. وكانت عنده حديقة حيوانات في بستان، وقد جمع فيها الطيور من مختلف الأنواع من الجهات البعيدة والقريبة، وأضاف إليها الغزلان والإبل والنعام وحمر الوحش[٨٧].

وفي سنة ٣٢٤ هـ/٩٣٥ م، كان البريدي ينفق على مائدته ألف دينار في

---

(٨٥) مسكويه، ج ١ ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

(٨٦) ن.م.، ج ١، ص ١٥٥.

(٨٧) ن.م.، ج ١، ص ٢٠٣ الهامش.

اليوم[٨٨]. وفي سنة ٣٣١ هـ/٩٤٢ م، طلب (ناصر الدولة) ببغداد طعاماً مستعجلاً ليتعلل به فجاؤوه بدجاجة مشوية ورغيف واحد وسكر وملح وخل وقليل بقل[٨٩].

وكانت دور المثرين تحتوي على حمامات خاصة. وكان لأصحاب الدور المطلة على دجلة قوارب خاصة على ضفة النهر ومراكب على الأبواب المؤدية إلى الشوارع[٩٠]. وكانوا يستعملون الكلل للنوم تخلصاً من البق[٩١]، ويستعينون بالمراوح في الأيام الحارة[٩٢].

٣ ـ الطبقة المتوسطة

ويروي التنوخي الخبر التالي على لسان رجل من الطبقة المتوسطة ـ في العصر البويهي كما يظهر ـ وكان قد بدد ثروته ثم ورث ثلاثين ألف دينار. قال الرجل: «واعتقدت أن لا أبذر، وأن أدبر وأعيش بها إلى أن أموت وأنفقها على اقتصاد. فعمرت هذه الدار واشتريت جميع ما فيها من فرش وآلة وثياب ومركوب وجوار وغلمان بخمسة آلاف دينار. وجعلت تحت الأرض خمسة آلاف دينار عدّة للحوادث. وابتعت ضياعاً ومستغلات بعشرة آلاف دينار تغلّ لي في كل سنة مقدار نفقتي... ويفضل لي في كل سنة إلى وقت ورود الغلات شيء آخر حتى لا أحتاج أقترض ولا أستدين»[٩٣]. وكانت داره، كما وصفها صديق له: «صحناً واحداً فيه بستان، وجصصها من غير بياض، وطبقها وترك فيها مجلساً واحداً حسناً عامراً، وجعل باقي المجالس صحناً... وأدخلني إلى حجرة... يخلو فيها... وفيها فرش حسن». وفي الدار «أربعة غلمان، قد جعل خادمتين إلى كل واحد منهم، وخادم شيخ... جعله بواباً، وشاكريّ وهو سائسه». ثم يستطرد هذا الصديق فيصف الطعام قائلاً: «فجاؤوه بآلة مقتصدة نظيفة فخدم بها، وبفاكهة مختصرة متوسطة، وطعام نظيف كاف إلاّ أنه قليل فأكلنا[٩٤]، ونبيذ تمر جيد فجعلوه بين يدي، وبمطبوخ جيد بين يديه. ومدت ستارة فإذا بغناء طيب، وبخّر بعود طري وند جميعاً»[٩٥].

(٨٨) ن.م.، ج ١، ص ٣٤٨ م ٢.
(٨٩) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٢٠١ وط. الشالجي، ج ١، ص ١٨٣.
(٩٠) سبط ابن الجوزي، ج ١٢ ورقة ١٤ أ.
(٩١) الصابي ـ الوزراء، ص ٢٧٧.
(٩٢) الصولي ـ أشعار أولاد الخلفاء، ص ١١٦.
(٩٣) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٩٣.
(٩٤) راوي القصة وصاحب الدار.
(٩٥) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٩١ ـ ٩٢.

وهذه القصة تدلنا على الضروريات التي يمتلكها رجل من الطبقة المتوسطة، وهي: الدار، والخدم، والدواب، والضياع التي يعيش من ورادها. أما طعامه فمعتدل، لا يتعدى ثلاث وجبات. ولما أراد الاقتصاد أنفق ثلث ثروته لشراء ضياع ودفن سدسها حيطة للمستقبل.

وفي قصة أخرى، تعود إلى العقد الثالث من القرن الرابع الهجري، أفلس رجل من الطبقة المتوسطة، ثم ورث أربعين ألف دينار، فحاول أن يدبر أموره باقتصاد. وحدث بذلك صديقه فقال: «فعمرت هذه الدار (أي مسكنه) بألف دينار، واشتريت من الآلة والفرش والثياب والجواري ما تراه وغيره بسبعة آلاف دينار، وسلمت إلى بعض التجار الثقاة ألفي دينار يتجر لي فيها، وأودعت بطن الأرض عشرة آلاف دينار للشدائد والحوادث، وابتعت بالباقي ضيعة تغل في كل سنة ما يزيد على مقدار نفقتي... فما أبقى احتاج إلى الاستزادة، وما تقبل غلّة إلاّ وعندي بقية من الغلّة الأولى»[٩٦]. أما داره فهي كبيرة نسبياً، وأرضها مبلطة وفيها مجلسان متقابلان وخزائن ومستراح. ولديه ثلاثة غلمان، وخادم أقامه على حرمه، وشيخ بواب، ووكيل يتسوّق له». ولما دعا صديقه إلى الطعام، قدم له فاكهة نظيفة قليلة في آلة مقتصدة مليحة، ثم أتاه بعدها بطعام نظيف كافٍ غير مسرف ولا مقصر، ومدت ستارة وأحضرت مشام ورياحين في صوان، وهي من نوع متوسط غير مسرف. ثم قدم له الشراب وبخره بند، وغنى من وراء ستارة ثلاث جوار في نهاية طيب الغناء[٩٧].

وفي هذه القصة نجد الضياع تحتل المكان الأول[٩٨]. كما أن تدبير الرجلين في القصتين سار على الاتجاه نفسه تماماً، سوى أن الرجل الثاني استغل ١/٢٠ من ثروته في التجارة، وبذلك فاق الأول في القابلية المالية.

ويذكر ابن الجوزي أن رجلاً أفطر سنة ٣٥١ هـ/٩٦٢ م، مع صديق له من الطبقة المتوسطة، فقدم خادمه طعام الإفطار وكان يتألف من هريسة ممتازة، يعقبها بعض الحلوى[٩٩].

---

(٩٦) التنوخي ـ الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٧.

(٩٧) ن.م.، ج ٢، ص ١٦.

(٩٨) كانت الضياع عماد الاقتصاد العائلي. قيل: «فلاح المعيشة في الفلاحة، ولا ضيعة على من له ضيعة». وقيل: «اتخذ لك ضيعة تعينك إذا جاءتك الأحزان». اليواقيت للمقدسي، ص ٢٩.

(٩٩) سبط ابن الجوزي، ج ١٢ ورقة ٥٤ ب ـ ٥٥ أ.

٤ ــ العامة

ولم تكن العامة بهذه الدرجة من الرفاه. يذكر أن المهدي خرج إلى الصيد، وحدث أن انفصل عن حاشيته أثناء المطاردة، فمال إلى كوخ فلاح نبطي وطلب بعض الطعام. فقدم له الفلاح شيئاً من خبز الشعير، وصحناً فيه أسماك صغيرة. وسأله المهدي إن كان عنده بعض الكراث والزيت، فأحضر ذلك له وأضاف إليه قليلاً من التمر[١٠٠]. ولعل هذا كان أفخر ما عند ذلك الفلاح. وهذه الحادثة تعود إلى القرن الثاني الهجري، ومع ذلك فيحتمل أنها تصور وضع الفلاحين في القرن الرابع.

ويتحدث الجاحظ عن بخيل اعتاد أن يهيىء أكلةً واحدة جيدة في الأسبوع. فقد كان يشتري يوم الجمعة لحم بقر بدرهم، وبصلاً بدانق (١/٦ الدرهم)، وباذنجاناً بدانق وقرعاً أو جزراً بدانق، ويطبخ الكل في قدر واحدة[١٠١].

وفي سنة ٣٠٦ هـ/٩١٨ م، أحس المقتدر، وهو في قاربه، بجوع قبل وصول طعامه. فقدم الملاح طعامه للخليفة، وكان يتألف من قطعة من السمك الجيد المملح. فاستغرب المقتدر أن لا يجد حلوى مع الطعام، وقال إنه لم يكن يعتقد أن أحداً يأكل طعاماً لا تعقبه حلوى. فقال الملاح: إن حلوانا هي التمر والزيتون[١٠٢].

وهكذا كان طعام العامة يتألف من وجبة واحدة في العادة، وكان التمر هو الحلوى. وكان السمك ولحم البقر رخيصاً وميسوراً للطبقات الفقيرة، كما كانت حلاوة التمر من اللذائذ عندهم[١٠٣]. وكانت الهريسة ـ ولا تزال ـ من الأكلات المحبوبة لدى العامة في بغداد[١٠٤].

وكان سويق الحمص محبوباً جداً في بغداد. ويذكر الخطيب البغدادي عن سنة ٣٦٠ هـ/٩٧٠ م، أن أحد باعة السويق في بغداد اعتاد أن يطحن ٣٦٠ كراً من الحمص في السنة، ويبيعها خلال شهرين أو ثلاثة حين لا توجد فاكهة. وكان الفقراء والمتظرفون يشترونه عادة[١٠٥]. وهذه القصة تدل على أن الفواكه كانت تتيسر حتى للفقراء.

---

(١٠٠) الجهشياري ـ الوزراء، ص ١٤٦.
(١٠١) الجاحظ ـ البخلاء، ص ١٩٣.
(١٠٢) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٢ قصة رقم ٩٨ (ص ٢١١ من الترجمة).
(١٠٣) انظر التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ١، ص ٦٢، الجاحظ ـ البخلاء، ص ١٩٣.
(١٠٤) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٢٨٢، سبط ابن الجوزي، ج ١٢ ورقة ٥٤ ب ـ ٥٥ أ.
(١٠٥) الخطيب البغدادي، ص ٣٧.

وكان الفقراء يأكلون الجراد أيضاً، وخاصة في السنين العجاف. ففي سنة ٣٣١ هـ/٩٤٢ م، «كثر الجراد... فصاده الناس، وانتفع الضعفاء بأكله وصيده، وكان نعمة من نعم الله جل وعلا»[١٠٦]. ويتحدث التنوخي عن رجل يبيع الجراد، فاشترى أحدهم منه بضعة أرطال وأكلها[١٠٧].. وقد حصل ذلك في بغداد، ولم يكن المشتري معدماً.

وفي سنة ٣٨١ هـ/٩٩١ م، طلب القادر من ابن القزويني الزاهد أن يرسل له بعض طعامه، فأرسل إليه الزاهد باذنجاناً مقلواً بخلّ وباقلى ودبساً وخبزاً، فوهبه القادر مئتي دينار فقبلها. وبعد أيام قليلة طلب القاهر من ابن القزويني شيئاً من طعامه، فأرسل إليه دجاجة مشوية، وفراريج وفالوذج، ولما أبدى الخليفة دهشته لهذا الطعام الفاخر، قال القزويني: «ما تكلفت. لما وسع عليّ وسعت على نفسي»[١٠٨].

وكانت معيشة البدو صعبة. سأل مديني أعرابياً: «أي شيء تدعون وأي شيء تأكلوه؟ قال: نأكل ما دبّ ودرج إلاّ أم حبين. فقال المديني: لتهن أم حبين العافية»[١٠٩].

وكان طعام البدو المعتاد يتكون من الخبز واللبن والتمر والزبد وما يعمل منها. وكانوا يحصلون على الكمأة والجراد في بعض المواسم. ومن أكلاتهم اللذيذة اللبن والوطيع (من التمر والحليب)، والحيس (وهو من التمر والدهن واللبن الخاثر)[١١٠].

خامساً: عدم استقرار الملكية ـ المصادرات وآثارها

كانت طريقة المصادرة أكبر خطر على الملكية الخاصة في القرن الرابع الهجري. وكانت تصيب المثرين ولا سيما الموظفين منهم.

وكان المعتاد أن يتهم كل وزير سلفه بسوء التصرف والظلم، ويطلب منه ومن كتابه وأعوانه أن يفتدوا أنفسهم بكميات من المال[١١١]. ولم ينج

---

(١٠٦) الصولي ـ أخبار الراضي والمتقي، ص ٢٣٧.

(١٠٧) التنوخي ـ نشوار المحاضرة، ج ٢ قصة ٨٦ (ص ١٩٨ من الترجمة).

(١٠٨) أبو شجاع، هامش ص ٢٠٥.

(١٠٩) الجاحظ ـ البخلاء، ص ٣٤٦.

(١١٠) ن.م.، ص ١١٥ وص ٢٨٢؛ انظر ص ٢٤٤.

(١١١) انظر عريب، ص ٣٩ وص ٦٥ وص ٦٦ وص ٧٤ وص ١٠٨ ـ ١٠٩ وص ١١٢ وص ١١٣ وص ١٢٧ وص ١٨٣ وص ١٨٤. انظر مقدمة ابن خلدون، ص ٢٣٥.

الولاة[١١٢]، ولا القضاة[١١٣] من هذه العادة، حتى إن إحدى قهرمانات البلاط فقدت ثروتها (سنة ٣٣٤ هـ) بالمصادرة[١١٤].

وكانت الطريقة المتبعة في المصادرة أن يلقى القبض على الوزير وأعوانه بصورة مفاجئة ويسجنون. ثم يبدأ الوزير الجديد بعد ذلك تحرياته ليستخرج المصادرة بالإقناع والتهديد. وكانت المصادرة تشمل أحياناً ثروة الموظف المتوفى[١١٥].

وكانت المصادرات قبل التغلّب البويهي، أكثر تكراراً وعلى نطاق أوسع مما صارت عليه بعد ذلك التغلب. فبينما يسجل مسكويه ثلاثين مصادرة بين سنة ٢٩٦ هـ - ٣٣٤ هـ، نراه يذكر عشرة بين ٣٣٤ هـ - ٣٨١ هـ. وعلى سبيل المثال نذكر أنه في سنة ٣١٢ هـ/٩٢٤ م فقد ابن الفرات[١١٦]، وابنه المحسّن وكاتب المحسن[١١٧]، وزوجته[١١٨]، وابنان آخران لابن الفرات - ثروتهم بالمصادرة، في حين أننا في العصر البويهي نرى مرة واحدة فقط (٣٥٠ هـ/٩٦١ م) صودر فيها الوزير ورئيس كتّابه[١١٩].

ورأى بعض الوزراء في المصادرة مورداً أساسياً للخزينة وتصرفوا بموجب ذلك[١٢٠]. وهكذا كان الخصيبي[١٢١] وأبو الفضل الشيرازي[١٢٢]. وكان يوجد ديوان خاص يدعى (ديوان المصادرين) لإدارة الأملاك المصادرة[١٢٣].

وقد أدت المصادر إلى سنن غير مرغوب فيها. فالموظفون الكبار صاروا مضطرين إلى جمع الثروة بكل وسيلة، استعداداً لليوم الأسود[١٢٤]. كما أنهم لجأوا

---

(١١٢) مسكويه، ج ١، ص ٣٢ وص ٢٠٨.
(١١٣) ن.م.، ج ١، ص ١٤ وص ١٦.
(١١٤) ن.م.، ج ٢، ص ٨٨.
(١١٥) ن.م.، ج ١، ص ٣٢.
(١١٦) ن.م.، ج ١، ص ١٣١.
(١١٧) ن.م.، ج ١، ص ١٢٨.
(١١٨) ن.م.، ج ١، ص ١٤١.
(١١٩) ن.م.، ج ٢، ص ١٨٦.
(١٢٠) عريب - صلة الطبري، ص ١٨٥.
(١٢١) مسكويه، ج ١، ص ١٤٤ وص ١٥٣، عريب، ص ١٢٨.
(١٢٢) مسكويه، ج ٢، ص ٣٠٨، التنوخي - الفرج بعد الشدة، ج ٢، ص ١٨٠.
(١٢٣) مسكويه، ج ١، ص ٢١ وص ١٥٤، الرفاعي - عصر المأمون، ج ١، ص ٣١٣، الصابي - الوزراء، ص ٣١٠.
(١٢٤) الرفاعي، ج ١، ص ٣١٣، والصابي، ص ٣٢٠ - ٣٢١.

إلى حيَل مختلفة ليخفوا ثروتهم عن عيون من يخلفهم في المنصب. فمثلاً أودعوا أموالهم عند أناس لا يشتبه بهم، فوضع ابن الفرات بعض أموالهم - في وزارته الأولى - عند القاضي أبي عمر[١٢٥]، كما وضع كاتبه سبعين ألف دينار عند أناس آخرين[١٢٦]. وفشت عادة دفن النقود تحت الأرض. ففي سنة ٣١١ هـ/٩٢٣ م، اعترف حامد بن العباس انه دفن ٥٠٠,٠٠٠ دينار[١٢٧]، واستخرجت ٤٠٠,٠٠٠ دينار من داره بعد وفاته[١٢٨]. ودفن بجكم كميات كبيرة من الذهب والفضة في داره وفي الصحراء[١٢٩]. وفي سنة ٣٥٠ هـ/٩٦١ م، فتش المهلبي في دار أبي علي الخازن ووجد ما يزيد على تسعين ألف دينار، كما وجد أن أبا علي أودع أموالاً طائلة عند بعض الناس[١٣٠]. ووجدت ٣٠,٠٠٠ دينار مدفونة في دار كاتب ديوان الخراج الذي توفي سنة ٣٥٠ هـ[١٣١].

وكان لدفن النقود أثر اقتصادي سيِّىء. إذ فقدت بذلك كميات كبيرة ن النقود الفضية والذهبية بوفاة أصحابها[١٣٢]، ونتج من ذلك حجز كميات كبيرة من النقد من التداول مما يؤثر في عرقلة الحركة التجارية وفي إضعاف نموّ المؤسسات الصيرفية. كما أن عادة دفن النقود تشير إلى أن المجتمع لم يدرك تماماً أهمية تشغيل الأموال في التجارة.

ويظهر أنه لم تكن هناك قاعدة تحدد نسبة ما يصادر من مجموع الثروة؛ فمثلاً كان دخل الخصيبي، رسمياً (سنة ٣١٣ - ٣١٥ هـ)، يساوي ٢٥٠,٠٠٠ دينار أغرم منها ٤٠,٠٠٠ دينار[١٣٣]، أي ١٦ بالمئة. ولكن المصادرة كانت معتدلة في هذه الحالة. وكانت مصادرة ابن الفرات سنة ٣٠٦ هـ على ٧٠٠,٠٠٠ دينار[١٣٤]. ولما كان قد أمضى ثمانية عشر شهراً فقط وكان دخله من ضياعه (١,٥٠٠,٠٠٠

(١٢٥) مسكويه، ج ١، ص ٦٧.
(١٢٦) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ٨، ص ٥٣، انظر مسكويه، ج ١، ص ١٠٢.
(١٢٧) مسكويه، ج ١، ص ١٠٢.
(١٢٨) التنوخي - نشوار المحاضرة، ج ١، ص ١٥.
(١٢٩) مسكويه، ج ٢، ص ١١.
(١٣٠) انظر مسكويه، ج ٢، ص ١٨٥ - ١٨٨، ياقوت - معجم الأدباء، ج ٣، ص ١٨٣.
(١٣١) مسكويه، ج ٢، ص ١٤١.
(١٣٢) سبط ابن الجوزي، ج ١٢ ورقة ١١ أ.
(١٣٣) مسكويه، ج ١، ص ١٥٦.
(١٣٤) ن.م.، ج ١، ص ٦٦.

دينار)، فإن مصادرته تبلغ ٤٢ بالمئة من دخله[١٣٥]. ولما صودر حامد بن العباس سنة ٣١١ هـ اضطر إلى بيع ضياعه لدفع ما طلب منه. وكان أبو الفضل الشيرازي وزيراً لمدة تقل عن سنتين (٣٦٠ - ٣٦٢ هـ/٩٧٠ - ٩٧٢ م)، وقد بلغ دخله من إقطاعه ٥٠,٠٠٠ دينار سنوياً في حين أنه صودر على ١٠٠,٠٠٠ دينار، أي أن المصادرة تجاوزت كل الدخل[١٣٦].

ومع أن المصادرات سببت ارتباكاً في الإدارة، وإضراراً بالناس، إلاّ أنها لم تكن تخلو من بعض الفائدة. إذ إنها منعت تراكم الثروة المفرط وقللت من التباين الاقتصادي. ثم إن ذهاب أموال المصادرة إلى الخزينة يعني إعادة توزيعها على الموظفين في الرواتب، من جهة، واستفادة الناس أحياناً منها عن طريق الخدمات الاجتماعية. وأخيراً كانت المصادرة مورداً للخزينة ويمكن اعتبارها شبه ضريبة دخل.

وكان التجار والأغنياء من الأهلين عرضة للمصادرة أحياناً[١٣٧]، ولكن لدرجة أقل من الموظفين. ولا تستثنى إلاّ حالة ابن الجصاص الذي كانت أمواله المصادرة كبيرة[١٣٨].

---

(١٣٥) ن.م.، ج ١، ص ١٠٣.

(١٣٦) ن.م.، ج ٢، ص ٢٤٢.

(١٣٧) ن.م.، ج ١، ص ٢٥٣، ج ٢، ص ٣٠٧ - ٣٠٨، أبو شجاع، ص ٢٨٤، الصولي - أخبار الراضي والمتقي، ص ١٤٨.

(١٣٨) انظر الفصل عن التجارة، قسم ٢؛ والمسعودي، ج ٧، ص ٢٨٣، ومسكويه، ج ١، ص ٣٥.

قائمة رقم (١)

وفي ما يلي قائمة بالمصادرات التي ذكرها مسكويه بين سنة ٢٩٦ هـ/٩٠٨ م و٣٨١ هـ/٩٩١ م:

السنة	الاسم	مقدار المصادرة	الصحيفة
٢٩٦ هـ	علي بن عيسى	٥,٠٠٠ دينار	ج ١ ص ٨
٢٩٦ هـ	القاضي أبو عمر يوسف بن يعقوب	١٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٤
٣٠١ هـ	صودرت ثروة الراسبي بعد وفاته	٥٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٢٤٠
٣٠٦ هـ	المحسن بن الفرات	٣٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٦٤
٣٠٦ هـ	الوزير ابن الفرات	٧٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٦٦
٣١١ هـ	ابن الحواري (كاتب)	٧٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٩٣
٣١١ هـ	نسيب حامد بن العباس	٢٦٠,٠٠٠ دينار	ص ٩٣
٣١١ هـ	كاتب حامد بن العباس	٢٦٠,٠٠٠ دينار	ص ١٠٠
٣١١ هـ	حامد بن العباس	٨٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٠٢
٣١١ هـ	علي بن عيسى	٣٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٠٩
٣١٢ هـ	صودر كل من ولدي ابن الفرات	١٠٠,٠٠٠ دينار	-
٣١٢ هـ	كاتب المحسن	٢٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٢٨
٣١٢ هـ	ابن الفرات	٢,٠٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٣١
٣١٢ هـ	زوجة المحسن	٧٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٤١
٣١٢ هـ	الوزير الخاقاني	٢٥٠,٠٠٠ دينار	ص ١٤٤
٣١٢ هـ	جعفر بن قاسم الكرخي (الوزير)	١٥٠,٠٠٠ دينار	ص ١٤٤
٣١٣ هـ	أبو طالب النوبندجاني	١٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٤٧
٣١٥ هـ	الوزير الخصيبي	٤٠,٠٠٠ دينار	ص ١٤٧
٣١٥ هـ	البريديون، (عمال واسط والبصرة)	٩,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ص ٢٠٨
٣١٥ هـ	الوزير ابن مقلة	٢,٠٠٧,٠٠٠ دينار	ص ٢٠٩
٣١٩ هـ	الوزير سليمان بن الحسن	٢٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٢١٢
٣١٩ هـ	الوزير الحسين بن القاسم	٤٠,٠٠٠ دينار	-
٣٢١ هـ	الوزير الكلواذاني	٢٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٢٤٦
٣٢١ هـ	أبو الخطاب ابن الفرات	١٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٢٥٣
٣٢١ هـ	علي بن يلبق	١٠,٠٠٠ دينار	ص ٢٦٦
٣٢١ هـ	ابن شيرزاد	٢٠,٠٠٠ دينار	ص ٢٧٠
٣٢٣ هـ	الوزير القراريطي	٥٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٣١٩
٣٢٣ هـ	علي بن عيسى	٦٠,٠٠٠ ديار	ص ٣٢٤
٣٢٣ هـ	أبو علي الحسن بن هارون	١٠,٠٠٠ دينار	ص ٣٣١

يتبع

تابع

٣٢٤ هـ	الوزير ابن مقلة	١,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ص ٣٣٧
٣٢٤ هـ	عبد الرحمن بن عيسى	٧٠,٠٠٠ دينار	ص ٣٣٨
٣٢٤ هـ	علي بن عيسى	١٠٠,٠٠٠ دينار	ص ٣٣٨
٣٣٢ هـ	يانس	١٠٠,٠٠٠ دينار	ج ٢ ص ٦١
٣٣٣ هـ	أبو الفرج السامري	٣٠٠,٠٠٠ درهم	ص ٨٠
٣٣٤ هـ	القهرمانة علم	٤٠,٠٠٠ دينار	ص ٨٨
٣٥٠ هـ	علي أبو مخلّد	٥٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٨٥
٣٥٠ هـ	العباس بن الحسين الشيرازي	٣٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٨٦
٣٥٠ هـ	أبو الفرج كاتب ديوان الخراج	٣٠٠,٠٠٠ دينار	ص ١٨٦
٣٥٩ هـ	أبو الفضل الشيرازي	٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم	ص ٢٦٣
٣٦٠ هـ	محمد بن أحمد الجرجرائي	١٠٠,٠٠٠ درهم	ص ٣١٣
٣٦٤ هـ	ابن السرّاج	١٠٠,٠٠٠ درهم	ص ٣٥٨
٣٨١ هـ	الوزير أبو نصر سابور	٢,٠٠٠,٠٠٠ درهم	أبو شجاع ص ١٩٨

ويحفظ الصابي لنا وثيقة مهمة كانت في ديوان المغرب هي ثبت بالمصادرات التي أراد ابن الفرات وولده المحسن في وزارتهما استخراجها سنة ٣١١ هـ/٩٢٣ م بعد أن حصلا على خطوط أصحابها بدفعها.

البسطامي	٧,٣٠٠ دينار
باذيني الكاتب	١١,٠٠٠ دينار
محمد بن عبد الله الشافعي	٣٠,٠٠٠ دينار
محمد بن علي بن مقلة	٨٠,٠٠٠ دينار
أبو طاهر محمد بن الحسن	١٠٠,٠٠٠ دينار
الحسن بن أبي عيسى الناقد	١٧,٠٠٠ دينار
ابراهيم بن أحمد المادرائي	٢٠,٠٠٠ دينار
عبد الواحد بن عيسى	١,٣٠٠ دينار
ابن هاني الخطيب	١٠,٠٠٠ دينار
ابن ادريس الجهبذ	٦,٠٠٠ دينار
محمد بن سهل	٤,٠٠٠ دينار
عبد الوهاب بن ما شاء الله	٤٠,٠٠٠ دينار
باذيني	٢٠٠,٠٠٠ درهم
محمد بن عبد الله بن الحارث	١٠,٠٠٠ دينار
محمد بن أحمد بن حماد	٢٥٠,٠٠٠ دينار
ابراهيم بن أحمد المادرائي	١٥,٠٠٠ دينار

يتبع

تابع

أبو عمر الجرجرائي	١٠٠,٠٠٠ درهم
أبو عمر الجرجرائي	٣,٠٠٠ دينار
علي بن محمد الحواري	٧٠٠,٠٠٠ درهم
عبيد الله بن أحمد اليعقوبي	١٠٠,٠٠٠ درهم
هارون بن أحمد بن هارون الهمداني	٧,٠٠٠ دينار
حسن بن ابراهيم الخرائطي	١٠٠,٠٠٠ درهم
حسين بن علي بن ناصر	١٠٠,٠٠٠ درهم
عبد الله بن زيد بن ابراهيم	٢,٥٠٠ دينار
عبد الله بن زيد بن ابراهيم	١٥,٠٠٠ درهم
علي بن محمد بن السمان	٢,٥٠٠ درهم
الاسكافي، كاتب ابن الحواري	٦٠,٠٠٠ دينار
أبو بكر الجرجاني	١٠,٠٠٠ درهم
محمد بن أحمد	١,٥٠٠,٠٠٠ درهم
أبو الحسن بن بسطام	٣,٠٠٠,٠٠٠ درهم
أحمد بن محمد بن حمد بن العباس	٥٠,٠٠٠ درهم
يحيى بن عبد الله بن اسحاق	٧٠,٠٠٠ دينار
حامد بن العباس	١,٣٠٠,٠٠٠ دينار
محمد بن حمدون الواسطي	١٥٠,٠٠٠ دينار
علي بن عيسى	٣٢١,٠٠٠ دينار
ابراهيم بن يوحنا (جهبذ حامد)	١٠٠,٠٠٠ دينار
الحسن بن أحمد المادرائي	١,٢٠٠,٠٠٠ دينار
الحسن بن أحمد المادرائي	١,٠٠٠,٠٠٠ دينار
محمد بن علي المادرائي	١,٠١١,٠٠٠ دينار
سليمان بن مخلد	١٣٠,٠٠٠ درهم
المجموع - الدنانير	٧,٥٧٥,٦٨٠ ديناراً
- الدراهم	٥,٣٠٠,٠٠٠ درهم
وبتحويل الدراهم إلى دنانير يكون المجموع	٨,٠٤٠,٠٠٠ دينار[1]

(١) الصابي، ص ٢٢٣ - ٢٢٧.

استنتاجات عامة

١ - كان التغلب البويهي (سنة ٣٣٤ هـ/٩٤٥ م) حداً فاصلاً بين فترتين، إذ إنه أضر بالاقتصاد الزراعي وعرقل نمو المؤسسات التجارية والصيرفية.

٢ - لعل مستوى الأسعار في الفترة البويهية كان أوطأ من الفترة السابقة، ولكن الغلاء تكرر أكثر في الفترة البويهية.

٣ ـ جاء التغلب البويهي بالغرباء إلى أحسن الوظائف، وجعل مستوى الأهلين عامة في عداد الطبقات المتوسطة والفقيرة.

٤ ـ انخفض دخل الخليفة والوزير والموظفين المدنيين في الفترة البويهية، بينما ارتفع دخل الجيش.

٥ ـ لقد قاسى الفلاحون، في العصر البويهي بصورة خاصة، من كثرة الضرائب، ومن جشع الموظفين وعدم ضبطهم، ومن خراب نظام الري.

٦ ـ لقد تضاءلت الخدمات الاجتماعية، التي تقوم بها الدولة، في الفترة البويهية.

٧ ـ كانت المصادرة وسيلة مناسبة للتنكيل بالخصوم وللحصول على المال، ولكن نسبتها، في الفترة البويهية كانت أقل من السابق.

وأختم رسالتي مبيناً أن التغلّب البويهي أدى إلى هبوط في مستوى المعيشة لسكان العراق.


Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

المصادر

١ ــ المصادر الأولية:

١ ـ الابشيهي: المستطرف من كل فن مستظرف. جزءان. القاهرة ١٣٠٨ هـ.
٢ ـ اخوان الصفا: رسائل اخوان الصفا. نشرها الزركلي. ٤ مجلدات. القاهرة ١٩٢٨ م. ونشر دار صادر ودار بيروت. ٤ مجلدات. بيروت ١٣٧٦ ـ ٧ هـ/ ١٩٥٧ م.
٣ ـ الإدريسي: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق. روما ١٥٩٢ م.
٤ ـ الأزدي: حكاية أبي القاسم البغدادي. نشره آدم متز. هيدلبرج، ١٩٠٢ م.
٥ ـ الاصطخري: المسالك والممالك. المكتبة الجغرافية العربية، ج ١ (B.G.A.) نشره دي خويه ليدن ١٨٧٠. وطبعة مولر Liber Climatum, ed. Moeller, Gotha 1939.
٦ ـ الاصفهاني، أبو الفرج: كتاب الأغاني. ٢٠ جزءاً. بولاق ١٢٨٥ هـ. وج ٢١، باعتناء برونو، ليدن ١٨٨٨.
٧ ـ الأصفهاني، حمزة: تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء. باعتناء غوتوالد. جزءان. بطرسبورج ١٨٤٤ ـ ١٨٤٨.
٨ ـ الانطاكي: تاريخ الانطاكي ـ باعتناء لويس شيخو. بيروت ١٩٠٦.
٩ ـ ابن الأثير: الكامل في التاريخ، باعتناء تورنبرج. ١٤ جزءاً. ليدن ١٨٥١ ـ ١٨٧٦.
١٠ ـ ابن الاخوة القرشي: معالم القربة في أحكام الحسبة ـ باعتناء ر. ليفي. مجموعة تذكار جب، ١٩٣٨ م.

١١ ـ ابن أبي اصيبعة: عيون الأنباء في طبقات الأطباء. جزءان. القاهرة ١٨٨٤ م.
١٢ ـ ابن بسام: نهاية الرتبة في طلب الحسبة. باعتناء لويس شيخو. مجلة المشرق. السنة العاشرة. ١٩٠٧ م.
١٣ ـ ابن البطريق، سعيد: تاريخ ابن البطريق. باعتناء لويس شيخو. بيروت ١٩٠٥م.
١٤ ـ ابن تيمية: الحسبة في الإسلام. القاهرة ١٣٢٨ هـ.
١٥ ـ ابن تيمية: مجموع الرسائل والمسائل. نشره رشيد رضا. القاهرة ١٣٤١ هـ.
١٦ ـ ابن جبير: رحلة ابن جبير. باعتناء دي خويه. مجموعة تذكار جب. ١٩٠٧م.
١٧ ـ ابن الجوزي، عبد الرحمن: مناقب بغداد. نشره محمد بهجة الأثري. بغداد ١٣٤١ هـ.
١٨ ـ ابن الجوزي، عبد الرحمن: تلبيس ابليس. القاهرة ١٩٢٨ م.
١٩ ـ ابن الجوزي: المنتظم في التاريخ ـ ج ٥ ـ ١٠. حيدر أباد الدكن ١٣٥٧ ـ ٩هـ.
٢٠ ـ ابن حوقل: المسالك والممالك. المكتبة الجغرافية العربية. ج ٢. باعتناء دي خويه، ليدن ١٨٧٠. وطبعة جديدة. باعتناء كرامرز، ليدن ١٩٣٨.
٢١ ـ ابن خرداذبه: المسالك والممالك. المكتبة الجغرافية العربية. ج ٤. باعتناء دي خويه. ليدن ١٨٨٩.
٢٢ ـ ابن خلدون: كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر. ٧ مجلدات. بولاق ١٢٨٤ هـ.
٢٣ ـ ابن خلكان: وفيات الأعيان. جزءان. بولاق ١٢٩٩ هـ.
٢٤ ـ ابن رسته: الأعلاق النفيسة. المكتبة الجغرافية العربية. ج ٧. باعتناء دي خويه. ليدن ١٨٩٢ م.
٢٥ ـ ابن الراهب: تاريخ ابن الراهب. باعتناء لويس شيخو. بيروت ١٩٠٣ م.
٢٦ ـ ابن رجب الحنبلي: الاستخراج لأحكام الخراج. باعتناء عبد الله الصديق، القاهرة ١٣٥٢ هـ/ ١٩٣٤ م.
٢٧ ـ ابن الرومي: ديوان ابن الرومي. نشره كامل كيلاني. ٣ أجزاء. القاهرة ١٩٢٤م.
٢٨ ـ ابن الساعي: الجامع المختصر. الجزء التاسع. نشره مصطفى جواد. بغداد ١٩٣٤م.
٢٩ ـ ابن الصيرفي: الاشارة إلى من نال الوزارة. باعتناء مخلص. باريس ١٩٢٤ م.
٣٠ ـ ابن الطقطقى: الفخري في الآداب السلطانية. القاهرة ١٩٢٧ م (وطبعة أخرى باعتناء درنبورغ باريس ١٨٩٤ م).

٣١ ـ ابن العبري: مختصر تاريخ الدول. بيروت ١٨٩٠ م. وترجمة انكليزية عن النسخة السريانية التي تختلف أحياناً عن العربية، وهي:

٣٢ ـ Chronology: Translated from Syriac, by E. A. W. Budge, London 1932.

٣٣ ـ ابن العماد: شذرات الذهب. ٨ مجلدات. القاهرة ١٣٥٠ هـ.

٣٤ ـ ابن فضلان: رحلة ابن فضلان. باعتناء م. فرين، بطرسبورج ١٨٢٣ م، وطبعة أخرى في لنينغراد ١٩٣٨ م.

٣٥ ـ ابن الفقيه الهمداني: مختصر كتاب البلدان. المكتبة الجغرافية العربية. ج ٥. باعتناء دي خويه. ليدن ١٨٨٥ م.

٣٦ ـ ابن الفوطي: الحوادث الجامعة. نشره مصطفى جواد. بغداد ١٣٥١ هـ.

٣٧ ـ ابن قتيبة: أدب الكاتب. باعتناء دي خويه. ليدن ١٩٠٢ م.

٣٨ ـ ابن قدامة: المغني، تعليق محمد رشيد رضا، ط ٣ دار المنار، القاهرة ١٣٦٧.

٣٩ ـ ابن مماتي: قوانين الدواوين. باعتناء عزيز سريال عطية، القاهرة ١٩٤٣.

٤٠ ـ ابن منظور: لسان العرب. ٢٠ ج. بولاق ١٣٠٠ ـ ١٣٠٧.

٤١ ـ ابن النديم: الفهرست. باعتناء فلوجل. جزءان. ليبزج ١٨٧١ م.

٤٢ ـ ابن وحشية: كتاب الفلاحة النبطية (خط). مكتبة بودليان بأكسفورد. ومكتبة أحمد الثالث رقم ١/١٩٨٩.

٤٣ ـ أبو عبيد، القاسم بن سلام: الأموال، تعليق محمد حامد الفقي. القاهرة ١٣٥٣هـ.

٤٤ ـ أبو يعلي، الفراء الحنبلي: الأحكام السلطانية. القاهرة ١٩٣٨ م.

٤٥ ـ أبو يوسف: الخراج. بولاق ١٣٠٢ والقاهرة ١٣٥٢ هـ.

٤٦ ـ بحشل: تاريخ واسط. باعتناء كوركيس عواد. بغداد ١٩٦٧.

٤٧ ـ البطليوسي: الاقتضاب. بيروت ١٩٠٨ م.

٤٨ ـ البغدادي، عبد القادر: الفرق بين الفرق. باعتناء م. بدر. القاهرة ١٩١٠ م.

٤٩ ـ البلاذري: فتوح البلدان. باعتناء دي خويه. ليدن ١٨٦٦ م.

٥٠ ـ البلخي، أبو زيد: تتمة صوان الحكمة. باعتناء الشافعي. لاهور ١٩٣٥ م.

٥١ ـ البوزجاني: كتاب المنازل في ما يحتاج إليه الكتاب والعمال وغيرهم من علم الحساب. مخطوط دار الكتب، ونشره أحمد سعيدان في تاريخ الحساب العربي. عمّان ١٩٧١.

البوزجاني: كتاب الحاوي للأعمال السلطانية ورسوم الحساب الديوانية. (المكتبة

الوطنية بباريس. عربية، ٢٤٦٢).
٥٢ ـ البيروني، أبو الريحان: الآثار الباقية عن القرون الخالية. باعتناء ادورد سخاو. ليبزج ١٨٧٨ م.
٥٣ ـ البيروني، أبو الريحان: الجماهر في معرفة الجواهر. باعتناء ف. كرنكو، حيدر آباد الدكن ١٣٥٥ هـ.
٥٤ ـ El - Biruni's India, Translated by E. Sachau, 2 Vols, London 1888.
٥٥ ـ البيهقي: المحاسن والمساوىء. باعتنار ف. شوالي. كيسن ١٩٠٢ م.
٥٦ ـ التنوخي: الفرج بعد الشدة. جزءان. القاهرة ١٩٠٤ م.
٥٧ ـ التنوخي: نشوار المحاضرة، أو جامع التواريخ. ج ١. نشره مرجيليوث. القاهرة ١٩٢١، وج ٨ نشره المجمع العلمي العربي بدمشق، دمشق ١٩٣٠. وترجمة انكليزية للجزء الثاني وللجزء الثامن بقلم مرجيليوث في مجلة Islamic Culture، وطبعة حديثة باعتناء عبود الشالجي، ٨ ج، دار صادر بيروت ١٩٧١ ـ ٣.
٥٨ ـ التنوخي: عنوان الحكمة والبيان (خط). في مكتبة بودليان باكسفورد رقم (Marsh 251)
٥٩ ـ الثعالبي، أبو منصور: أربع رسائل. القسطنطينية ١٣٠١ هـ.
٦٠ ـ الثعالبي، أبو منصور: ثمار القلوب. القاهرة ١٣٢٦ هـ.
٦١ ـ الثعالبي، أبو منصور: فقه اللغة. بيروت ١٨٨٥ م.
٦٢ ـ الثعالبي، أبو منصور: خاص الخاص. تونس ١٢٩٣ هـ.
٦٣ ـ الثعالبي، أبو منصور: لطائف المعارف. باعتناء دي يونج. بتافيا ١٨٧٦ م.
٦٤ ـ الجاحظ: البخلاء. نشر المكتب العربي بدمشق. دمشق ١٩٣٨ م.
٦٥ ـ الجاحظ: البيان والتبيين. جزءان. القاهرة ١٣١١ ـ ١٣١٢ هـ.
٦٦ ـ الجاحظ: التبصر بالتجارة. نشره حسن حسني عبد الوهاب، في مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٣٣ م (ص ٣٢١ ـ ٣٥١)، والقاهرة، ط ٢، ١٩٣٥ م.
٦٧ ـ الجاحظ: الدلائل والاعتبار في الخلق والتدبير. نشره الطباخ. حلب ١٩٢٨ م.
٦٨ ـ الجاحظ: رسائل الجاحظ، (١١ رسالة). القاهرة ١٣٢٤ هـ.
٦٩ ـ الجاحظ: رسائل الجاحظ. باعتناء حسن السندوبي. القاهرة ١٩٣٣ م.
٧٠ ـ الجاحظ: ثلاث رسائل (Tria Opuscula). باعتناء فان فلوتن ١٩٠٣ م.

٧١ ـ الجاحظ: ثلاث رسائل. باعتناء ي. فنكل. القاهرة ١٣٤٤ هـ.
٧٢ ـ الجهشياري: الوزراء والكتّاب. باعتناء مصطفى السقا، والأبياري، والشلبي. القاهرة ١٩٢٨ م.
٧٣ ـ الحبيشي: البركة في فضل السعي والحركة. القاهرة ١٣٠٨ هـ.
٧٤ ـ حدود العالم (H, 'A.): ترجمه وعلّق عليه ف. مينورسكي. (مجموعة تذكار جب) اكسفورد ١٩٣٧ م.
٧٥ ـ الحريري: مقامات الحريري. باعتناء دي ساسي. باريس ١٨٢٢ م.
٧٦ ـ الحصري: زهر الآداب. ٤ اجزاء. القاهرة ١٩٢٥ م.
٧٧ ـ الحكيم، أبو الحسن علي بن يوسف: الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة. صحيفة المعهد المصري، المجلد الرابع ١٩٥٨ مدريد.
٧٨ ـ حمد الله المستوفي: نزهة القلوب. ترجمة غ. لسترنج (مجموعة تذكار جب) ١٩١٩ م.
٧٩ ـ الحاج خليفة: كشف الظنون. باعتناء ج. فلوجل. ٧ مجلدات. ليبزج ١٨٣٥ ـ ١٨٥٨ م.
٨٠ ـ الخصاف: الحيَل والمخارج. باعتناء ي. شاخت. هانوفر ١٩٢٣.
٨١ ـ الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد، الجزء الأول. نشر وترجمة سالمون. باريس ١٩٠٤ م.
Introduction Topographique à l'Histoire de Baghdad, éd. G. Salmon, Paris, 1904.
وتاريخ بغداد ١٢ مجلد، دار الكاتب العربي، بيروت.
٨٢ ـ الخفاجي: شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل. القاهرة ١٣٢٥ هـ.
٨٣ ـ الخوارزمي: مفاتيح العلوم. القاهرة ١٩٣٠ م، وطبعة باعتناء فان فلوتن، ليدن ١٨٩٥ م.
٨٤ ـ الدميري: حياة الحيوان. جزءان. بولاق ١٢٨٤ هـ.
٨٥ ـ الدمشقي، أبو الفضل: الاشارة إلى محاسن التجارة. القاهرة ١٣١٨ هـ.
٨٦ ـ الدمشقي، شمس الدين: نخبة الدهر في عجائب البر والبحر. باعتناء م.ا.ف. مهرن؛ بطرسبورج ١٨٦٦ م.
٨٧ ـ الديار بكري: تاريخ الخميس. جزءان. القاهرة ١٢٨٣ هـ.
٨٨ ـ الذهبي: تاريخ دول الإسلام. مخطوط في مكتبة بودليان باكسفورد رقم Marsh 66.

٨٩ ـ الذهبي: مختصر تاريخ دول الإسلام. حيدر آباد الدكن ١٣٢٧ هـ.
٩٠ ـ ربيعة الرأي، هلال: أحكام الوقف. حيدر آباد الدكن ١٣٥٥ هـ.
٩١ ـ الزبيدي: تاج العروس، ١٠ مجلدات، المطبعة الخيرية القاهرة ١٣٠٦ ـ ١٣٠٧ هـ.
٩٢ ـ السرخسي، محمد بن أبي سهل: المبسوط. ٣٠ مجلداً. القاهرة ١٣٢٤ ـ ١٣٣١.
٩٣ ـ السقطي، أبو عبد الله محمد: كتاب في آداب الحسبة. نشره كولن وليفي بروفنسال. باريس ١٩٣١ م.
٩٤ ـ السراج: مصارع العشاق. القسطنطينية ١٣٠١ هـ.
٩٥ ـ سهراب: عجائب الاقاليم السبعة (B. A. H. G.) باعتناء هانس فون مزيك، ليبزج ١٩٢٩ م.
٩٦ ـ السمعاني: كتاب الأنساب (مجموعة تذكار جب). ليدن ١٩١٣ م.
٩٧ ـ السيوطي: تاريخ الخلفاء. القاهرة ١٣٥١ هـ.
٩٨ ـ الشابشتي: كتاب الديارات، باعتناء كوركيس عواد، ط. ١. بغداد ١٩٥١. ط. ٢. بغداد ١٩٦٦.
٩٩ ـ الشافعي: الأم. ٧ أجزاء. القاهرة ١٣٢١ ـ ٥.
١٠٠ ـ الشهرستاني: الملل والنحل. نشره و. كويرتن. جزءان. ليبزج ١٩٢٣ م.
١٠١ ـ الشيباني: الأمالي، حيدر آباد الدكن ١٣٦٠/ ١٩٤١.
١٠٢ ـ الشيباني: كتاب الكسب الاكتساب في الرزق المستطاب، تأليف محمد بن سماعة، باعتناء عزة العطار، القاهرة ١٣٥٧/ ١٩٣٨.
١٠٣ ـ الشيباني: كتاب المخارج في الحيَل. نشره ي. شاخت. ليبزج ١٩٣٠.
١٠٤ ـ الصابي، أبو اسحاق: رسائل الصابي. الجزء الأول. نشره شكيب ارسلان. لبنان ١٨٩٨ م.
١٠٥ ـ الصابي، محمد بن هلال (غرس النعمة): الهفوات النادرة. باعتناء ص. الاشتر، دمشق ١٩٦٧.
١٠٦ ـ الصابي، هلال: تحفة الأمراء بتاريخ الوزراء. نشره هـ. ف. آمدروز، بيروت ١٩٠٤ م. وباعتناء عبد الستار أحمد فراج، القاهرة ١٩٥٨.
١٠٧ ـ الصولي: أخبار الراضي والمتقي بالله. باعتناء هـ. دن. القاهرة ١٩٣٦ م.
١٠٨ ـ الصولي: أدب الكتّاب. نشره محمد بهجة الأثري. القاهرة ١٣٤١ هـ.
١٠٩ ـ الصولي: أشعار أولاد الخلفاء. باعتناء هـ. دن. القاهرة ١٩٣٦ م.

١١٠ ـ طيفور: تاريخ بغداد، الجزء السادس، باعتناء هـ. كلر. ليبزج ١٩٠٤ م.
١١١ ـ الطبري: تاريخ الرسل والملوك. نشره دي خويه وآخرون. ١٥ مجلداً. ليدن ١٩٠١ م.
١١٢ ـ الطبري: اختلاف الفقهاء، نشره ي. شاخت، ليدن ١٩٣٥ م.
١١٣ ـ عريب بن سعيد القرطبي: صلة الطبري. نشره دي خويه. ليدن ١٨٩٧ م.
١١٤ ـ العسكري، أبو هلال: كتاب الأوائل، تحقيق محمد السيد، المدينة المنوّرة ١٩٦٦ م.
١١٥ ـ الغزالي: احياء علوم الدين. ٤ أجزاء. القاهرة ١٣٤٦ هـ.
١١٦ ـ الغزالي: الرد على الباطنية. نشره ا. غولدتسيهر. ليدن ١٩١٦ م.
١١٧ ـ الغزالي: رسائل (١٠). القاهرة ١٩٣٤ م.
١١٨ ـ الفارابي: احصاء العلوم. نشره أمين. القاهرة ١٩٣١ م.
١١٩ ـ الفارابي: رسالة في فضيلة العلوم والصناعات. حيدر آباد الدكن ١٣٤٠ هـ.
١٢٠ ـ قدامة: الخراج وصنعة الكتابة، المكتبة الجغرافية العربية، مجلد ٦، نشره دي خويه، ليدن ١٨٨٩ م.
١٢١ ـ قدامة بن جعفر الكاتب: كتاب الخراج وصنعة الكتابة (خط، مكتبة كوبريلي، استانبول رقم ١٠٧٦).
Ben Shemesh, *Taxation in Islam*, vol. II, Leiden 1965.
١٢٢ ـ القفطي: تاريخ الحكماء. نشره ج. ليبرت. ليبزج ١٩٠٣ م.
١٢٣ ـ القلقشندي: صبح الأعشى. ١٤ جزءاً. القاهرة ١٩١٩ ـ ١٩٢٢ م.
١٢٤ ـ القمي: تاريخ قم. طهران ١٣٥٣ هـ.
١٢٥ ـ الكاساني: بدائع الصنائع. ٧ أجزاء، القاهرة ١٣٢٨ م.
١٢٦ ـ الكتبي: فوات الوفيات. جزءان. بولاق ١٢٨٣ هـ.
١٢٧ ـ الكندي: الولاة والقضاة. نشره ر. كيست (مجموعة تذكار جب) ١٩١٢م.
١٢٨ ـ مالك بن أنس: المدونة، رواية سحنون. ١٦ جزء. دمشق.
١٢٩ ـ المروزي: في الصين والترك والهند. نشره وترجمه وعلّق عليه ف. مينورسكي. لندن ١٩٤٢ م.
١٣٠ ـ المسعودي: أخبار الزمان (؟) القاهرة ١٩٢٩ م.
١٣١ ـ المسعودي: التنبيه والاشراف، المكتبة الجغرافية العربية، م ٨، نشره دي خويه، ليدن ١٨٩١ م.

١٣٢ ـ المسعودي: مروج الذهب. باعتناء باربيه دي مينارد وپاڤيه دي كورتي. تسعة مجلدات. باريس ١٨٦١ م ـ ١٨٧٧ م.
١٣٣ ـ الماوردي: الأحكام السلطانية. القاهرة.
١٣٤ ـ مسكويه: تجارب الأمم. باعتناء آمدروز ومرجليوث. ٧ مجلدات. القاهرة واكسفورد ١٩٢٠ م ـ ١٩٢١ م.
١٣٥ ـ المقدسي، مطهر بن طاهر: البدء والتاريخ. ستة مجلدات. باريس ١٨٩٩ م ـ ١٩١٩ م.
١٣٦ ـ المقدسي، أحمد بن عبد الرزاق: اليواقيت. القاهرة ١٣٠٠ هـ.
١٣٧ ـ المقدسي: أحسن التقاسيم إلى معرفة الأقاليم، المكتبة الجغرافية العربية، م ٣، نشره دي خويه ١٨٧٧ م.
١٣٨ ـ المعرّي: رسالة الغفران. نشرها كامل كيلاني. جزءان. القاهرة ١٩٣٨.
١٣٩ ـ المعرّي: سقط الزند. القاهرة ١٩٠١ م.
١٤٠ ـ المقريزي: الخطط والآثار. جزءان. بولاق ١٢٧٠ هـ.
١٤١ ـ المقريزي: اغاثة الأمة بكشف الغمة. نشره مصطفى زيادة والشيال. القاهرة ١٩٤٠ م. وط ٢، القاهرة ١٩٥٧.
١٤٢ ـ المقريزي: شذور العقود. باعتناء ل.أ. ماير. الاسكندرية ١٩٣١ م.
١٤٣ ـ مؤلف مجهول: تاريخ الخلفاء. باعتناء غريازنيويج، موسكو ١٩٦٧.
١٤٤ ـ ناصر خسرو: سفر نامه. نشره وترجمه إلى الفرنسية شفر. باريس ١٨٨١ م.
١٤٥ ـ النيسابوري: عقلاء المجانين. نشره ف. كيلاني. القاهرة ١٩٢٤ م.
١٤٦ ـ نظام الملك: سياسة نامه. نشره وترجمه إلى الفرنسية شفر. باريس ١٨٩١ م ـ ١٨٩٧ م.
١٤٧ ـ النويري: نهاية الأرب في فنون الأدب. ١٨ جزءاً. القاهرة ١٩٢٣ ـ ١٩٥٥.
١٤٨ ـ الهاشمي، طه: مفصل جغرافية العراق. بغداد ١٩٣٠ م.
١٤٩ ـ الهمداني، م.: تكملة تاريخ الطبري. باعتناء أ. كنعان. المطبعة الكاثوليكية بيروت ١٩٦٠.
١٥٠ ـ الورّاق: كتاب الطبيخ. مخطوط في مكتبة بودليان اكسفورد، رقم Hunt 187
١٥١ ـ يحيى بن آدم القرشي: كتاب الخراج. نشره جوينبول، ليدن ١٨٩٦ م.
١٥٢ ـ ياقوت: ارشاد الأريب إلى معرفة الأديب (معجم الأدباء). نشره د.س. مرغليوث. ٧ مجلدات. القاهرة ١٩٠٧ م ـ ١٩٢٥ م.

١٥٣ ـ ياقوت: معجم البلدان. نشره وستنفلد. ٦ مجلدات. ليبزج ١٨٦٦ م - ١٩٧٠ م.

٢ ـــ المراجع الثانوية:

أ ـــ العربية

١٥٤ ـ الآلوسي، محمود شكري: بلوغ الأرب في معرفة أحوال العرب. ٣ أجزاء. بغداد ١٣١٣.

١٥٥ ـ أحمد أمين: ضحى الإسلام. الجزء الثالث. القاهرة ١٩٣٦ م.

١٥٦ ـ الأعظمي، علي ظريف: تاريخ البصرة، بغداد ١٩٢٧ م.

١٥٧ ـ اسماعيل غالب: تقويم مسكوكات قديمة اسلامية. اسطنبول ١٣١٢ هـ/ ١٨٩٤ ـ ١٨٩٥ م.

١٥٨ ـ جبري، شفيق: الجاحظ. دمشق ١٩٣١ م.

١٥٩ ـ جروهمان، م.: أوراق البردي العربية في دار الكتب المصرية. ٦ أجزاء. القاهرة ١٩٣٤ ـ ٦٢.

١٦٠ ـ جودت، م.: الأخية، الفتيان. اسطنبول ١٩٣٦ م.

١٦١ ـ حمادة، سعيد: النظام الاقتصادي في العراق. بيروت ١٩٣٨ م.

١٦٢ ـ الدوري، عبد العزيز: النظم الإسلامية. الجزء الأول. بغداد ١٩٥٠.

١٦٣ ـ الدوري، عبد العزيز: دراسات في العصور العباسية المتأخرة، بغداد ١٩٤٥.

١٦٤ ـ الدوري، عبد العزيز: العصر العباسي الأول، بغداد ١٩٤٥.

١٦٥ ـ الرفاعي، أحمد فريد: عصر المأمون. ٣ مجلدات. القاهرة ١٩٢٧ م.

١٦٦ ـ الزيات، حبيب: تمازج العناصر البشرية في بغداد العباسيين، المشرق ج. ٣٢، ١٩٣٤ م.

١٦٧ ـ زيدان، جرجي: تاريخ آداب اللغة العربية. أربعة أجزاء. القاهرة ١٩١١ م - ١٩١٤ م.

١٦٨ ـ زيدان، جرجي: تاريخ التمدن الإسلامي. خمسة أجزاء. القاهرة ١٩٠٢ - ١٩٠٥.

١٦٩ ـ شريف، ابراهيم: الموقع الجغرافي للعراق واثره في تاريخه العام حتى الفتح الاسلامي. ٢ ج. وزارة المعارف، بغداد، بلا تاريخ.

١٧٠ ـ صبّاغ، م.: الحمام الزاجل. نشره وترجمه دي ساسي. باريس ١٨٠٥ م.

١٧١ ـ الصائغ: تاريخ الموصل، ج ١، القاهرة ١٩٢٣.

١٧٢ ـ عنان، عبد الله: الحاكم بأمر الله، القاهرة ١٩٣٧ م.
١٧٣ ـ عزام، عبد الوهاب: ذكرى أبي الطيب، بغداد ١٩٣٦ م.
١٧٤ ـ العزاوي: عشائر العراق. ج ١. بغداد ١٩٣٧ م.
١٧٥ ـ العلي، صالح أحمد: التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية في البصرة في القرن الأول الهجري. ط ٢ دار الطليعة، بيروت.
١٧٦ ـ عواد، ميخائيل: المآصر في بلاد الروم والإسلام، بغداد ١٩٤٨.
١٧٧ ـ غنيمة، رزوق: الحيرة. بغداد ١٩٣٦ م.
١٧٨ ـ غنيمة: صناعة العباسيين، مجلة غرفة تجارة بغداد ١٩٤١ م.
١٧٩ ـ فان دايك: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، القاهرة ١٨٩٦.
١٨٠ ـ كرد علي: خطط الشام. ٤ أجزاء. دمشق ١٩٢٣.
١٨١ ـ الكرملي، الأب انستاس ماري: النقود العربية وعلم النميات. القاهرة ١٩٣٩م.
١٨٢ ـ محمد، عبد الرحمن فهمي: فجر السكة العربية، القاهرة ١٩٦٥.
١٨٣ ـ المدور، جميل نخلة: حضارة الإسلام في دار السلام. القاهرة ١٩٠٥ م.
١٨٤ ـ النقشبندي، ناصر: الدينار الإسلامي في المتحف العراقي، بغداد ١٩٥٣.
١٨٥ ـ النقشبندي، ناصر: الدرهم الإسلامي (منشورات المجمع العلمي العراقي)، بغداد ١٩٦٩.

ب ــ المراجع الأجنبية:

1 - Adler, E.N., *Jewish Travellers*. London 1930.
2 - Aghnides, N.A., *Muhammedan Theories of Finance*, New York 1916.
3 - Ashtor, S.E., *Histoire des Prix des Salaires dans l'Orient Médiéval*. Paris 1969.
4 - Barthold, *Mussulman Culture*. Translated from Russian by Suhrawardi, Calcutta 1934.
5 - Barthold, *Turkestan down to the Mongol invasion* (G.M.S.), 1928.
6 - M. Van Berchem, *La Propriété Territoriale*. Genève 1886.
7 - Bowen, H., *The Life and Times of 'Ali b. 'Isa*. Cambridge 1924.
8 - Brockelmann, C., *Geschichte der arabischen litteratur*, 2 vols, Leiden 1943 - 9; Supplement band, 3 vols, 1937 - 42.
9 - Butler, *Islamic pottery*. London 1926.
10 - Cordington, *A Manual of Musulman Numismatics*, London 1904.
11 - Dennett, D., *Conversion and poll - tax in Early Islam*. Harvard University Press, 1950.

12 - Dilleman, L., *Haute Mésopotamie Orientale et Pays Adjacents.* Paris 1962.
13 - Dorn, *Inventaire des Monnaies des Khalifes Orientaux et plusieurs autres dynasties.* St. Pétersbourg 1881.
14 - Dozy, R.P.A., *Dictionnaires des Noms des Vêtements Arabes.* Amsterdam 1845.
15 - Dozy, R.P.A., *Suppléments aux Dictionnaires Arabes.* 2 vols, Leyden 1881.
16 - East, G., *Geography Behind History.* London 1938.
17 - Ferrand, G., *Relations des Voyages et Textes Géographiques relatifs à l'Extrême Orient.* 2 vols, Paris 1913.
18 - Ferrand, G., *Voyage du marchand arabe Suleyman en Inde et en Chine.* Paris 1922.
19 - Field, H., *The Anthropology of Irak.* Pr. 1, N°. 1, New York 1940.
20 - Field, H., *The Arabs of Central Irak.* Anth. Memoirs, IV, New York 1935.
21 - Fischel, W.J., *Jews in the Economic and Political Life of Medieval Islam,* London 1937.
22 - Gibb, H.A.R., *The Arab Conquest in Central Asia.* London 1923.
23 - Goitein. S. D., *Studies in Islamic History and Institutions,* Leiden 1968.
24 - Goitein, S. D., *A. Mediterranean Society,* I, Economic Foundation, California 1967.
25 - De Goeje, M. J., *Mémoires sur les Carmathes du Bahrain et les Fatimides,* Leiden 1896.
26 - Grohmann, A., *Einführung und Chrestomatihe Zur Arabischen Papyruskunde,* I, Praha 1955.
27 - Grohmann, A., *From the World of Arabic Papyrii,* Cairo 1952.
28 - Halkin, *Muslim Schisms and Sects* (A translation of the Second Part of Baghdadi), Tel-Aviv 1935.
29 - Hasan, H., *A History of Persian Navigation,* London 1928.
30 - Heyd, W., *Histoire du Commerce du Levant.* 2 vols, Leipzig 1923.
31 - Hitti, P.K., *History of the Arabs.* 2nd ed., London 1940.
32 - Hitti, P.K:, *The Origins of the Islamic State.* Pt. I, New York 1916; Pt. II, by Murgotten, New York 1924.
33 - Kremer, A., *The Orient under the Caliphs,* translated by S. Khuda Bukhsh, Calcutta 1920.
34 - Kremer, A., *Uber das Einnahmebudget des Abbasiden Reiches von Jahre 306 A. H.,* Wien 1887 (referred to as 'Ali b. 'Isa).
35 - Kupper, J.R., *Les Nomades en Mésopotamie au temps des Rois de Mari.* Paris 1957.
36 - Lambton, K.S., *Contributions to the study of Seljuk Institutions*

(Mss. Thesis 1939).
37 - Lane, E.W., *The Arabian Nights,* 3 vols, London 1859.
38 - Lane - Poole, S., *Additions to the Oriental Collection of Coins in the B.M.*, ed. R. S. Poole, London 1889 - 1890.
39 - Lane - Poole, S., *Arabic Glass Coins,* London 1872.
40 - Lane - Poole, S., *Catalogue of the Collection of Arabic Coins Preserved in the Khedieval Library at Cairo,* London 1897.
41 - Lane - Poole, S., *The Coins of the Eastern Khaleefehs in the British Museum* (ed. R.S.P.), I, London 1875.
42 - Lane - Poole, S., *The Coins of the Muhammedan Dynasties in the British Museum,* Classes III-X (ed. R.S.P.), London 1876.
43 - Lavoix, H., *Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliothèque Nationale* (Khalifes Orientaux), Paris 1887.
44 - Lévi-Provençal, *L'Espagne Musulmane aux Xe siècle,* Paris 1932.
45 - Lévy, R., *A Baghdad Chronicle,* Cambridge 1929.
46 - Lewis, B., *The Origins of Ismailism,* Cambridge 1940.
47 - Legett, E., *Notes on the Mint Towns and Coins of the Muhammadans*. London 1885.
48 - Lokkegaard, F., *Islamic Taxation in the Classic Period,* Copenhagen 1950.
49 - Lopez, R.S., and Raymond, I.W., *Medieval Trade in the Mediterranean World,* London 1955.
50 - Mann, J., *The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimids,* 2 vols. Oxford 1920 - 22.
51 - Mann, J., *The Responsa of the Babylonian Geonim,* 1919.
52 - Massignon, *La Passion d'al-Halladj,* 2 vols, Paris 1922.
53 - Meyer, L.A., *A Bibliography of Moslem Numismatics,* London 1939.
54 - Miles, G.C., *Early Arabic Glassweights and Stamps,* New York 1948.
55 - Miles G.C., *The Numismatic History of Ray,* New York 1938.
56 - Mez, A., *The Renaissance of Islam,* Translated by S. Khuda Bukhsh and D.S. Margoliouth, London 1937.
57 - Minorsky, V., *La domination des Dailamites,* Paris 1932.
58 - Musil, A., *The Middle Euphrates,* New York 1927.
59 - Nicholson, *A Literary History of the Arabs,* Cambridge 1930.
60 - Nöldeke, Th., *Sketches from Eastern History,* Translated by I.S. Black, London 1892.
61 - Pier, *Pottery of the Near East,* New York 1909.
62 - Queipo, don Velasquez, *Essai sur les Systèmes Métriques et Monétaires des anciens peuples,* 3 vols, Paris 1895.

63 - Reinaud, I.T., *Géographie d'Aboul-Féda,* 2 vols, Paris 1848 - 1853.

64 - Ritter, H., *Ein Arabisches Handbuch der Handelswissenschaft,* Berlin 1920.

65 - Rockhill and Hirth, *Chau Ju-Kua. Chinese Arab trade in the 12th and 13th centuries.* St. Petersburg 1911.

66 - De Sacy, S., *Chrestomathie Arabe,* 3 vols, Paris 1806.

67 - De Sacy, S., *Exposé de la Religion des Druzes,* 2 vols, Paris 1838.

68 - De Sacy, S., *al-Maqrizi, Traité des Monnaies Musulmanes,* trad. par A.I.S. de Sacy, Paris 1797.

69 - Sadighi, G.H., *Les Mouvements Religieux Iraniens,* Paris 1938.

70 - Seippel, F., *Rerum Normannicarum Fontes Arabici, Osloae,* I, 1896; II, 1928.

71 - Soret, F. J., *Eléments de la numismatique musulmane,* Bâle et Genève 1868.

72 - Le Strange, G., *Baghdad during the Abbasid Caliphate,* Cambridge 1924.

73 - Le Strange, G., *The Lands of the Eastern Caliphate,* Cambridge 1930.

74 - Le Strange, G., *Description of Mesopotamia and Baghdad* (ibn Serapion), J.R.A.S. 1895.

75 - Sauvaire, H., *Matériaux pour servir à l'Histoire de la Numismatique et de la Métrologie Musulmane,* J.A. VII^e Série, Tome XIV, XV, Paris 1879.

76 - De Tarôn, Etienne Asolik, *Histoire Universelle.* Translated from Armenian by F. Macler, II^e Partie, Livre III, Paris 1917.

77 - Torry, C.C., *The Commercial Theological Terms in the Koran,* Leyden 1892.

78 - Udovitch, A.L., *Partnership and Profit in Medieval Islam.* Princeton University Press, 1970.

79 - Vasmer, R., *Ein im Dorfe Staryi dedin in Werss, Russland, gemachter fund Kufischer münzen.* Stockholm 1929.

80 - Walker, J., *A Catalogue of Arab-Byzantine and Post-Reform Umaiyad Coins,* London 1956.

81 - Walker, J., *A Catalogue of the Arab-Sassanian Coins,* London 1941.

82 - Welhausen, *The Arab Kingdom and its Fall.* Translated by M.G. Weir, 1927.

83 - Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche Orient,* 6^e éd., Paris 1946.

84 - Willcox, W., *Irrigation of Mesopotamia,* London 1917.

85 - Yule, H., *Cathay and the Way Thither,* 2 vols, London 1866.

ـ م. لقد حذفنا من ثبت المصادر، الكتب التي لم تتكرر الاشارة إليها. كما حذفنا اسماء جملة من المراجع في الاقتصاد والتاريخ الاقتصادي الغربي، توخياً للاختصار.

ARTICLES

Abbott, N., «Arabic Papyrii of the Reign of Ga'far al-Mutawakkil» - *Z.D.M.G.* 92 (1938), pp. 88 - 135.

Ashtor, S., «Essai sur les Prix et Salaires dans l'Empire Califienne» *R.S.O.,* 36 (1961), pp. 9-69.

Blancard, *Sur l'origine du Monnayage Musulman.* R.N. 3e Série, 1884.

Bosworth, C.E., *Abu 'Abdallah al-Khawârazmî on the technical terms of the Secretary's Art-JESHO,* 12 (1969).

Cahen, Cl., «L'Évolution de l'Iqtâ' du IXe au XIIIe siècle» - *Annales E.S.C.* 8, (1953), pp. 25 - 52.

——, «Fiscalité, Propriété et Antagonismes Sociaux en Haute - Mésopotamie au temps des Premiers Abbasides d'après Denys de Tell-Mahré» - *Arabica I,* 1954, pp. 136 - 152.

——, «Le Service de l'Irrigation en Iraq au début de XIe siècle» - *B.E.O.* (1949 - 51), pp. 117 - 134.

——, «Documents relatifs à quelques techniques iraqiennes au début du onzième siècle» - *A.I.* (1951), pp. 23 - 8.

——, «Mouvements Populaires et autoumisme Urbain dans l'Asie Musulmane du Moyen âge» - *Arabica V,* (1958), pp. 225 - 50, VI (1959), pp. 25 - 56.

Canard, M., «Le Riz dans le Proche Orient aux premiers siècles de l'Islam» - *Arabica VI* (1959), pp. 113 - 131.

Duri, A.A., «The Origins of Iqtâ' in Islam» - *Al - Abhath,* XXI, 1969, pp. 3 - 22.

الدوري: نظام الضرائب في خراسان في صدر الاسلام. مجلة المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٤ ص ٦١ - ٧٠

Ehrenkreutz, A.S., « Studies on the Monetary History of the Near East in the Middle Ages» - *JESHO,* 2 (1959), pp. 128 - 161.

——, «The standard of fineness of Western and Eastern dinars before the Crusades» - *JESHO,* 6 (1963), pp. 243 - 277.

——, «The Kurr system in Medieval Iraq» - *JESHO,* 5 (1962), pp. 304 - 14.

Fischel, W.J., «The Origin of Banking in Medieval Islam» - *JRAS,* 33 (1933), pp. 339 - 352, pp. 369 - 603.

Forand, P.G., «Notes on 'Ushr and Maks» - *Arabica* 13 (1966), pp. 134-141.

Gibb, H.A.R., «The Fiscal Rescript of Umar II» - *Arabica,* 2 (1955), pp. 2 - 16.

Gardet, L., «La propriété en Islam» - *IBLA,* 10 (1947), pp. 109 - 135.

Grohmann, A., «New Discoveries in Arabic Papyrii. An Arabic tax account book» - *BIE,* 32 (1949 - 1950), pp. 159 - 170; 35 (1962 - 3), pp. 159 - 169.

Imamuddin, S.M., «Bayt al-Mâl and Banks in the Medieval Muslim World» - *IC,* 35 (1961), pp. 12-20.

Kister, M.J., «Mecca and Tamim» - *JESHO,* 8 (1965), pp. 117 ff.

Lambton, A.K.S., «Réflections on the Iqtâ'» (in Arabic and Islamic studies in honour of Hamilton A.R. Gibb, ed. by G. Makdisi. Harvard U.P. 1965), pp. 358-376.

——, «The Internal structure of the Saljuq Empire» (in *the Cambridge History of Iran,* vol. V, Cambridge 1968), pp. 203-283.

Lane-Poole, S., *The Arabian Historians on Muhammedan Numismatics,* N.C., 3rd. Ser., IV, 1884.

Lewis, B., «Sources for the Economic History of the Middle East» *(Studies in the Economic History of the Middle East,* ed. by M. A. Cook).

Lewis, B., *Islamic Guilds,* E.H.R. 1937.

Lesz, G.M. and Falcon, N.L., «The Geographical History of the Mesopotamia plains» - *G.J.* 118 (1952), pp. 24 - 39.

Lindberg, J.C., *Essai sur les Monnaies Bouides,* in «*Mém. de la Soc. Roy. des Antiquaires du Nord*», 1844, pl. XI, 193 - 271.

Lombard, M., «L'or musulman du VII^{e} au X^{e} siècle» - *Annales ESC* 1947, pp. 142-160.

Massignon, L., *Enquête sur les Corporations Musulmanes du Maroc,* R.M.M. 1924.

Massignon, L., *L'Influence de l'Islam au moyen-âge sur la Fondation et l'Essor des Banques Juives,* B.I.F.D. 1931.

Poliak, A.N., «La Féodalité Islamique» - *REI,* 10 (1936), pp. 247 - 265.

Roger, T., *Notice on the Dinars of the Abbassid Dynasty,* J.R.A.S., N.S., VIII, 1873.

Sergeant, R.B., «Material for the History of Islamic Textiles up to the Mongol conquest» - *AI* 13-4 (1948), pp. 75 - 117.

Udovitch, A.L., «At the Origins of the Western Commenda» - *Speculum* 36 (1962), pp. 198 - 207.

——, «Labour Partnerships in Early Islamic Law» - *JESHO* 10, (1967), pp. 64 - 80.

المجلات

A.I. = Ars Islamica.
B.I.F.D. = Bulletin de l'Institut Français de Damas.
E.H.R. = Economic History Review.
I.C. = Islamic Culture.
G.J. = The Geographical Journal.
Am. J. of phys. Anth. = American Journal of Physical Anthropology.
J.A. = Journal Asiatique.
J.Q.R. = Jewish Quarterly Review.
J.E.S.H.O. = Journal of the Economic and Social History of the Orient.
J.R.A.S. = Journal of the Royal Asiatic Society.
N.C. = Numismatic Chronicle.
R.N. = Revue Numismatique.
R.N.B. = Revue Numismatique Belge.
R.S.O. = Revista degli Studi Orientali.
Z.M.D.G. = Zeitschrift der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft.

م.غ.ت.ب ـ مجلة غرفة تجارة بغداد.

توضيح بعض المختصرات

B.M. = Lane - Poole: Coins of the Khaleefehs in the British Museum.
E.I. = Encyclopedia of Islam.
E.I. supp. = Supplement of the E.I.
H.A. = Hudūd al-'Ālam.
Le Strange I = Ibn Serapion in J.R.A.S. 1895.
Le Strange II = Lands of the Eastern Caliphate.

ن.م. = المصدر نفسه.
ابن حوقل «ك» = طبعة كرامرز لابن حوقل.
اما المختصرات الأخرى فتسهل معرفتها على القارىء اللبيب.

فهرس

فهرس بأسماء الأشخاص والجماعات

فهرس بالأسماء الجغرافية

فهرس بالألفاظ الحضاريّة











الدكتور عبد العزيز الدوري

- ولد في بغداد بالعراق عام ١٩١٩
- حصل على بكالوريوس شرف في التاريخ من جامعة لندن عام ١٩٤٠ وعلى الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٤٢
- درّس كأستاذ للتاريخ في دار المعلمين العالية ثم في كلية الآداب والعلوم قبل قيام جامعة بغداد
- عمل مؤسساً وعميداً لكلية الآداب والعلوم، ثم رئيساً لجامعة بغداد خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٨
- يعمل حالياً أستاذاً للتاريخ في الجامعة الأردنية بعمّان
- له مؤلفات ودراسات كثيرة منشورة منها:

العصر العباسي الأول، دراسة في التاريخ السياسي والاداري والمالي (١٩٤٥)، الطبعة الأخيرة ١٩٨٨

دراسات في العصور العباسية المتأخرة (١٩٤٥)

بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب (١٩٦٠)، الطبعة الأخيرة ١٩٧٨

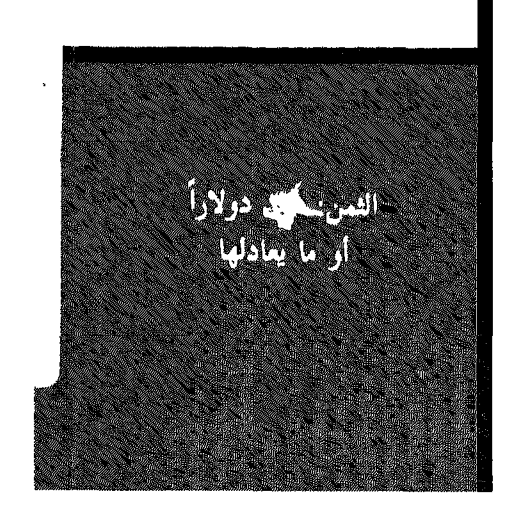
الجذور التاريخية للقومية العربية (١٩٦٠)

الجذور التاريخية للشعوبية (١٩٦٢)

الجذور التاريخية للاشتراكية العربية (١٩٦٥)

مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي (١٩٦٩)، الطبعة الأخيرة ١٩٧٨

التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (١٩٨٦)



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٦٩١٦٤ ـ ٨٠١٥٨٢
برقياً: «مرعربي»
فاكسيميلي: ـ ٨٦٥٥٤٨ (٩٦١١)